جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجل: DG/12/12

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: علوم التسيير

تخصص: محاسبة

العنوان

جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم المالية IAS/IFRS – دراسة حالة النظام المحاسبي المالي SCF

من إعداد:

بغريش محمد

تاريخ المناقشة :2022/06/28

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
بيصار عبد المطلب	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بلعجوز حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا ومقررًا
عياش زبير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	ممتحنا
طويرات رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
بوطلاعة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة ميلة	ممتحنا
لفايدة عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى روح أمي

إلى روح أبي

إلى روح أخي عمار، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

أهدي هذا العمل إلى زوجتي وأبنائي؛ عبد المهيمن؛ تسنيم؛ عبد المؤمن؛ وعبد المعز، كما أعتذر لهم عن انشغالي عنهم وقت اعداد هذا العمل.

أهدي هذا العمل الى اخواني وأخواتي؛ إلى عائلتي الكبيرة؛ أقاربي؛ أصدقائي؛ وإلى كل طالب علم.

محمد ابن الشيخ عمرو ابن الشيخ علاوة ابن الشيخ عمار ابن الشريف ابن الحاج الحباسي ابن عبد المالك ابن الشريف بغريش، وابن شريفة بنت عبد الرحمان ابن الشيخ الطيب ابن الحاج الصغير ابن الشيخ الظريف ابن الشيخ المكي بغريش.

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" [1]

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على محمد رسول الله.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذ الدكتور **بلعجوز حسين** لإشرافه على هذه الأطروحة، وعلى كل ما قدمه لنا من تشجيع وتوجيه، وعلى صبره علينا ومرافقته لنا كل هذه المدة الطويلة، فشكرا وألف شكر.

كما أتقدم بالشكر إلى كل **أعضاء لجنة المناقشة** كل باسمه، على قراءتهم وقبولهم مناقشة أطروحتنا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من لم يقصر في حقنا بالتشجيع على مواصلة ومتابع انجاز الأطروحة من زملاء العمل والدراسة.

في الأخير، أود أن أنوه إلى أني كتبت أطروحتي هذه بأمانة، متوخيا الدقة والحذر، لكن هذا لا يمنع من التذكير بما قاله العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، لو زيد هذا لكان يستحسن، لو قدم هذا لكان أفضل، لو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أجمل العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"، صحيح أن كل نفس تتوق إلى المديح، لكن يكفيني أن أحتسب أجري عند الله.

المترشح: بغريش محمد

[1]- سورة الأحقاف. الآية 15.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي *SCF* الجزائري و أثر تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقرير المالي *IAS/IFRS* على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم و التقارير المالية والإفصاح عنها، وذلك من خلال دراسة أثر تبني *IAS/IFRS* على جودة المعلومة في بعض الدول التي اعتمدت المعايير الدولية باعتماد منهج المسح الوثائقي؛ ودراسة أثر تبني *SCF* على جودة المعلومة المالية من خلال دراسة إحصائية لآراء الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية، حيث تم اختيار عينة مكونة 116 فردا من مجتمع البحث، وقد شملت العينة المحاسبين والمدققين والمسيرين والمستثمرين ومفتشي الضرائب والأكاديميين، ولتحقيق أغراض البحث طور الباحث استبيان لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة، واستخدم الباحث في هذه الدراسة عددا من الأساليب الإحصائية من أجل تحليل إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، من أهمها المتوسطات الحسابية؛ الانحرافات المعيارية؛ وتحليل التباين الأحادي، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار رقم 26 (*SPSS V26.0*). كما عمد الباحث إلى دراسة أثر تبني *SCF* على جودة المعلومة المالية والإفصاح عنها من خلال تحليل مخرجات المحاسبة من قوائم وتقارير مالية لشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 باعتماد طريقة المتغيرات الوهمية *(dummy variables)*.

وقد توصل البحث إلى أن تبني *SCF* و*IAS/IFRS* له أثر ايجابي على جودة المعلومة المالية؛ لكن هذا الأثر مرتبط بالبيئة المحاسبية؛ ومرتبط بكيفية الفهم ومدى الالتزام بالتطبيق للنظام المحاسبي المالي وللمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح، الجودة، شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، القوائم والتقارير المالية، المستخدمون، معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، المعلومة المالية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract :

This research aims to know the impact of adopting the Algerian Financial Accounting System (SCF) and the impact of adopting International Accounting Standards and The International Financial Reporting Standards (IAS/IFRS) on the quality and disclosure of financial information derived from financial statements and reports, by studying the impact of adopting IAS/IFRS on the quality of information In some countries that have adopted international standards by adopting the documentary research, and studying the impact of adopting SCF on the quality of financial information through a statistical study of the opinions of interested parties and users of financial statements and reports, where a sample of 116 individuals was selected from the research community, and the sample included: accountants, auditors, managers, investors, tax inspectors, and academics. To achieve the research purposes, the researcher developed a questionnaire to measure the dependent and independent variables. In this study, the researcher used several statistical methods to analyze the answers of the sample study on the questionnaire items and to test the hypotheses of the study, the most important of which are the arithmetic averages, standard deviations, One-way analysis of variance, using Statistical Package for Social Sciences, version 26 (SPSS V26.0). The researcher also studied the impact of adopting SCF on the quality and disclosure of financial information by analyzing the accounting outputs from financial lists and reports of Algerian shareholding companies listed on the stock exchange for the period from 2015 to 2018 using the dummy variables method.

The study concluded that the adoption of the SCF and IAS/IFRS has a positive impact on the quality of financial information, but this impact is linked to the accounting environment, as well as how the SCF and international standards should be understood and adhere to.

Keywords:

Disclosure, Quality, Algerian listed companies, financial statements and reports, IAS/IFRS, Financial information, Financial accounting system, users.

Résumé :

Cette recherche vise à étudier l'impact de l'adoption du Système comptable financier algérien (SCF) et des Normes comptables internationales et des Normes internationales d'information financière (IAS/IFRS) sur la qualité et la divulgation des informations financières tirées des états financiers et des rapports. En étudiant l'impact de l'adoption de celles-ci sur la qualité de l'information dans certains pays l'ayant adoptée nous avons opté pour la méthode de l'enquête documentaire. Afin de mesurer l'impact de l'adoption du SCF sur la qualité de l'information financière par le biais d'une étude statistique des opinions des parties intéressées et des utilisateurs des états financiers et des rapports. Un échantillon de 116 personnes a été sélectionné parmi la communauté des chercheurs, comprenant des comptables, auditeurs, gestionnaires, investisseurs, inspecteurs des impôts et universitaires. Pour atteindre les objectifs de la recherche, le chercheur a développé un questionnaire visant à mesurer les variables dépendantes et indépendantes. Dans cette étude, le chercheur a utilisé plusieurs méthodes statistiques pour analyser les réponses de l'échantillon d'étude aux items du questionnaire et de tester les hypothèses de l'étude, dont les plus importantes sont les moyennes arithmétiques ; écarts-types ; analyse de variance unidirectionnelle, à l'aide du package statistique pour les sciences sociales, version 26 (SPSS V26.0). Le chercheur a également étudié l'impact de l'adoption du SCF sur la qualité et la divulgation de l'information financière en analysant les sorties comptables des états financiers et des rapports des sociétés par actions algériennes cotées en bourse pour la période de 2015 à 2018 en utilisant la méthode des variables muettes.

L'étude a révélé que l'adoption du SCF et des IAS/IFRS avait un impact positif sur la qualité de l'information financière, sauf que cet impact est lié à l'environnement comptable ; ainsi que sur la manière dont le SCF et les normes internationales doivent être comprises interprétées et respectés.

Mots-clés :

Divulgation, Qualité, Sociétés algériennes cotées, états financiers et rapports, IAS/IFRS Information financière, Système comptable financier, utilisateurs.

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	I-III
فهرس المحتويات	VI-XV
قائمة الجداول	XVI-XVII
قائمة الأشكال	XVIII
قائمة المختصرات	XIX-XXI
قائمة الملاحق	XXII
المقدمة	أ -ز
الفصل الأول: جودة المعلومة المالية والإفصاح عنها	**1**
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: المعلومة المالية	**3**
المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية	**3**
1. تعريف المعلومة	3
1. 1. المعلومة لغة	3
1. 2. المعلومة اصطلاحا	3
2. أنواع المعلومة	4
2. 1. حسب مصدر المعلومة	4
2. 1. 1. المعلومة الداخلية	4
2. 1. 2. المعلومة الخارجية	5
2. 1. 3. المعلومة الرسمية	5
2. 1. 4. المعلومة غير الرسمية	5
2. 2. حسب طريقة تدفق المعلومة	5
2. 2. 1. المعلومة الرأسية	5
2. 2. 2. المعلومة الأفقية	5
2. 3. حسب إمكانية الحصول على المعلومة	5
2. 3. 1. المعلومة البيضاء	6
2. 3. 2. المعلومة الرمادية	6
2. 3. 3. المعلومة السوداء	6
3. المعلومة المالية	6
3. 1. تعريف المعلومة المالية	6

3. 2. أنواع المعلومة المالية	7
المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية	**7**
1. تعريف الجودة	7
1. 1. الجودة لغة	8
1. 2. الجودة اصطلاحا	8
2. مقومات جودة المعلومة المالية	8
2. 1. جودة المعلومة المالية	8
2. 2. عرض المعلومة المالية	9
2. 3. تلبية المعلومة المالية لاحتياجات المستخدمين	9
2. 4. البيئة	9
المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية	**10**
المطلب الأول: الخصائص النوعية الرئيسية	**13**
1. الملاءمة	13
2. الموثوقية	13
3. العلاقة بين الملاءمة والموثوقية	13
المطلب الثاني: الخصائص الفرعية	**15**
1. الخصائص الفرعية المرتبطة بالملاءمة	15
1. 1. التوقيت الملائم	15
1. 2. القدرة على التنبؤ	15
1. 3. القدرة على التقييم الارتدادي	15
2. الخصائص الفرعية المرتبطة بالموثوقية	15
2. 1. الصدق في التعبير	15
2. 2. حياد المعلومات	16
2. 3. إمكانية التثبت من المعلومات	16
3. الخصائص النوعية الثانوية المتداخلة	16
3. 1. القابلية للمقارنة	16
3. 2. الثبات	16
3. 3. الشمول	16
المطلب الثالث: محددات الخصائص النوعية للمعلومة المالية	**17**
1. السرعة	17
2. قيد التكلفة المنفعة	17
3. الأهمية النسبية	18
المطلب الرابع: مستخدمو المعلومة المالية وتضارب مصالحهم	**18**
1. الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية	18
2. مستخدمو المعلومة المالية	19

2. 1. المستخدمون الداخليون	19
2. 1. 1. المدراء	19
2. 1. 2. الموظفون	20
2. 2. المستخدمون الخارجيون	20
2. 2. 1. المستثمرون	20
2. 2. 2. المقرضون	20
2. 2. 3. الموردون	21
2. 2. 4. الزبائن	21
2. 2. 5. الجهات الحكومية	21
2. 2. 6. الجمهور	21
3. الخصائص الرئيسية لمستخدمي المعلومة المالية	23
3. 1. القابلية للفهم	22
3. 2. المعرفة المسبقة	22
4. تضارب المصالح بين المستخدمين	23
المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية	**25**
المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية	**25**
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية	**26**
المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية	**26**
المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية	**28**
1. القوائم المالية الأساسية	28
2. القوائم المالية الملحقة	28
3. القوائم المالية السنوية	29
4. القوائم المالية الوسيطية أو المرحلية	29
المبحث الرابع: الإفصاح عن المعلومة المالية	**30**
المطلب الأول: ماهية الإفصاح	**30**
1. تعريف الإفصاح	30
1. 1. الإفصاح لغة	30
1. 2. الإفصاح اصطلاحا	30
2. نشوء الإفصاح وتطوره	31
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح	**32**
1. الإفصاح الوقائي	33
2. الإفصاح التثقيفي	33
3. الإفصاح الكامل	34
4. الإفصاح الكافي	34
5. الإفصاح العادل	34

6. الإفصاح الإلزامي	35
7. الإفصاح الطوعي	35
8. الإفصاح السردي	35
9. الإفصاح عن الموارد البشرية	35
10. الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	35
11. الإفصاح البيئي	36
المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح	**36**
1. أساليب الإفصاح	36
2. مقومات الإفصاح	37
2. 1. التوسع في الإفصاح	37
2. 2. الشفافية في الإفصاح	37
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح ومستواه	**38**
1. عوامل متعلقة بالمؤسسة	38
1. 1. طبيعة الملكية	38
1. 2. حجم المؤسسة	38
1. 3. عمر المؤسسة	39
1. 4. الوضعية المالية للمؤسسة	39
1. 5. توجه مجلس الإدارة	39
2. عوامل متعلقة ببيئة المؤسسة	39
2. 1. المعايير المحاسبية	39
2. 2. السلطة التشريعية والتنظيمية	39
2. 3. بيئة المؤسسة	40
3. عوامل متعلقة بالرقابة على المؤسسة	40
3. 1. المدقق ومعايير التدقيق	40
3. 2. إجراءات الحوكمة	40
4. عوامل متعلقة بالمعلومات	41
4. 1. طبيعة المعلومة	41
4. 2. تكلفة المعلومة ومستوى الإفصاح	41
المطلب الخامس: قيمة وتكلفة المعلومة	**42**
1. قيمة المعلومة	42
1. 1. قيمة المعلومة في ظل عدم التأكد	42
1. 2. قيمة المعلومة في ظل التأكد	43
1. 3. قيود قيمة المعلومة	43
2. تكلفة المعلومة	43
2. 1. تكلفة الحصول على المعلومة	44

2. 2. تكلفة إنتاج المعلومة	44
3. توصيل المعلومات	45
المطلب السادس: مشاكل الاتصال المحاسبي	**46**
1. مشكلة اختيار الأحداث المطلوب توصيلها	46
2. مشكلة تقييم وفحص هذه الأحداث	47
3. مشكلة إعداد القوائم المالية المتعلقة بهذه الأحداث	47
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وجودة المعلومة المالية	**49**
تمهيد	50
المبحث الأول: مقدمة إلى معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي	**51**
المطلب الأول: دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي	51
1. التحول نحو اقتصاد السوق	51
2. تكلفة صناعة المعايير	52
3. الشركات المتعددة الجنسيات وتكلفة صناعة ومراجعة المعلومات المالية	52
4. تكلفة التمويل	53
5. تكلفة الإستثمار	53
6. منظمة التجارة العالمية	54
المطلب الثاني: محددات انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية	54
المبحث الثاني: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IAS/IFRS	**55**
المطلب الأول: ما قبل وأثناء ظهور معايير المحاسبة الدولية	55
1. لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC	55
2. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB	56
3. معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEWP	57
4. الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA	58
5. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA	59
6. الجمعية الوطنية للمحاسبين NAA	59
7. معهد المديرين الماليين IDF	60
8. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC	60
المطلب الثاني: تاريخ لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC	61
1. المرحلة التأسيسية من عام 1973 إلى عام 1992	61
1. 1. تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية	61
1. 2. هيكل وتنظيم لجنة معايير المحاسبة الدولية	62

2. المرحلة الانتقالية من عام 1993 إلى عام 2000	63
2. 1. تزايد القبول الدولي على معايير المحاسبة الدولية	63
2. 2. تشجيع منظمة التجارة العالمية WTO لمعايير المحاسبة الدولية	63
2. 3. قبول المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO لمعايير المحاسبة الدولية	64
2. 4. اهتمام لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC بمعايير المحاسبة الدولية	64
3. الانتقال إلى الهيكل الجديد	65
المطلب الثالث: تاريخ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	66
1. مرحلة إعادة الهيكلة والتأسيس من عام 2001	66
2. تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	66
3. تزايد القبول الدولي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ورهانات تطبيقها	66
3. 1. القانون الصادر عن برلمان الاتحاد الأوروبي سنة 2002	67
3. 2. تشجيع ودعم لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC	68
3. 3. رهانات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي	68
المبحث الثالث: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والهيئات المتفرعة عنها	**70**
المطلب الأول: هيكل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation	**70**
1. مجلس الإشراف على مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation Monitoring Board	71
2. أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation Trustees	71
3. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB International Accounting Standards Board	72
4. لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Interpretations Committee	72
5. الهيئات الاستشارية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي Consultative Bodies	73
5. 1. الهيئات الاستشارية Advisory bodies	73
5. 1. 1. الملتقى الاستشاري للمعايير المحاسبية	73
5. 1. 2. المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية	74
5. 2. المجموعات الاستشارية الدائمة	74
5. 2. 1. اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال	74
5. 2. 2. مجموعة الاقتصادات الناشئة	75
5. 2. 3. المنتدى العالمي للمعدين	75
5. 2. 4. المجموعة الاستشارية لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	76
5. 2. 5. المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي	76
5. 2. 6. مجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة	77
5. 3. مجموعات الموارد الانتقالية TGRs	77
5. 4. المجموعات الاستشارية للمشروع	77
المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وخطوات عملية وضع المعايير	79
1. خطوات عملية وضع المعايير	79

1. 1. استشارة حول جدول الأعمال	79
1. 2. برنامج البحث	80
1. 3. برنامج إعداد المعيار	80
1. 4. برنامج المراجعة	80
2. معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وتفسيراتها وبيانات الممارسة السارية	81
2. 1. المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS	82
2. 2. معايير المحاسبة الدولية IAS	82
2. 3. تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRIC Interpretations	84
2. 4. تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير SIC Interpretations	85
2. 5. بيانات الممارسة	85
المبحث الرابع: معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومة المالية	**87**
المطلب الأول: تحسين جودة المعلومة من خلال IAS/IFRS	87
1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية (IAS 1)	88
1. 1. هدف ونطاق المعيار IAS 1	88
1. 1. 1. هدف المعيار IAS 1	88
1. 1. 2. نطاق المعيار IAS 1	89
2. القوائم المالية وفق المعيار IAS 1	89
2. 1. أهداف وأنواع القوائم المالية وفق IAS 1	89
2. 1. 1. هدف القوائم المالية وفق IAS 1	89
2. 1. 2. أنواع القوائم المالية وفق IAS 1	89
المطلب الثاني: محتوى وعرض القوائم المالية ومتطلبات اعدادها	90
1. اعتبارات إعداد القوائم المالية وفق IAS 1	90
1. 1. العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	90
1. 2. فرضية استمرارية المؤسسة	90
1. 3. أساس الاستحقاق المحاسبي	91
1. 4. المادية والتجميع	91
1. 5. عدم المقاصة	91
1. 6. تكرار إعداد القوائم والتقارير	91
1. 7. المعلومات المقارنة	91
1. 8. اتساق العرض	91
2. هيكل ومحتوى القوائم المالية وفق IAS 1	92
2. 1. تحديد القوائم المالية	92
2. 2. قائمة الميزانية	92
2. 3. قائمة حساب النتائج	93
2. 4. قائمة تغيرات الأموال الخاصة	94

2. 5. قائمة التدفقات النقدية	94
2. 6. الإيضاحات	95
خلاصة الفصل الثاني	96
الفصل الثالث: النظام المحاسبي المالي الجزائري وجودة المعلومة المالية	**97**
تمهيد	**98**
المبحث الأول: نشأة وتطور المحاسبة المالية في الجزائر	**99**
المطلب الأول: المحاسبة في الجزائر قبل المخطط المحاسبي الوطني	99
1. صدور قانون رقم 62-157	99
2. صدور قانون رقم 64-245	99
3. صدور قانون المالية لعام 1970م	100
4. صدور أمر يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب	100
المطلب الثاني: تبني المخطط المحاسبي الوطني	101
1. المخطط المحاسبي الوطني	101
2. تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN	102
2. 1. التنظيم والتسيير الحسابي	102
2. 2. تقييم الاستثمارات والمخزونات	103
2. 3. وثائق الملخصات	103
المطلب الثالث: أوجه قصور المخطط المحاسبي الوطني	104
1. الإنتقادات المرتبطة ببيئة PCN	104
2. الإنتقادات المرتبطة بـ PCN	105
المطلب الرابع: تطور المخطط المحاسبي الوطني	106
1. إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة	106
2. اقتراح نظام محاسبي مالي	106
المبحث الثاني: تبني النظام المحاسبي المالي	**108**
المطلب الأول: الإطار النظري (التصوري) للنظام المحاسبي المالي	108
1. مجال التطبيق	108
2. المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة	109
3. الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء	109
المطلب الثاني: قواعد التقييم والمحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي	110
1. المبادئ العامة	111
1.1. إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات	111
1. 2. القواعد العامة للتقييم	112
2. القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات	113
3. كيفيات خاصة للتقييم والمحاسبة	113
4. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	114

المطلب الثالث: محتوى القوائم المالية وعرضها	114
1. الميزانية:	114
1. 1. الأصول	114
1. 2. الخصوم	116
2. حساب النتائج	118
3. جدول سيولة الخزينة	123
4. جدول تغيرات الأموال الخاصة	127
5. ملحق القوائم المالية:	129
المبحث الثالث: تهيئة بيئة تطبيق النظام المحاسبي المالي	131
المطلب الأول: إعادة تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة	131
1. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة	131
2. هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة	132
2. 1. هيكل المجلس الوطني للمحاسبة	132
2. 2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة	132
2. 2. 1. مهام الاعتماد	132
2. 2.2. مهام التقييس المحاسبي	133
2. 2. 3. مهام تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية	133
المطلب الثاني: إصلاح المنظومة الجبائية الجزائرية	134
1. وجوب احترام النظام المحاسبي المالي	134
2. مجاراة القوانين الجبائية للنظام المحاسبي المالي	135
2. 1. إعادة تقييم الأصول	135
2. 2. المصاريف الأولية	136
المبحث الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية	137
المطلب الأول: قواعد عرض المعلومة المالية وفق (SCF)	137
1. عرض المعلومة المالية وفق SCF	137
2. الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق SCF	138
2. 1. المصداقية	138
2. 2. الصورة الصادقة	138
2. 3. الأهمية النسبية	139
2. 4. القابلية للفهم	139
2. 5. الحياد	139
2. 6. الدلالة	139
2. 7. الشفافية	139
المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية	139

1. مفهوم القيمة العادلة	140
1. 1. مفهوم القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية	140
1. 2. مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي	141
2. التقييم على أساس القيمة العادلة	141
3. موقف المشرع الجبائي الجزائري من القياس بالقيمة العادلة	142
4. أثر القياس بالقيمة العادلة	143
4. 1. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الملاءَمة	143
4. 2. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الموثوقية	143
4. 3. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الثبات	143
4. 4. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية قابلية المقارنة	144
5. الشفافية وأثرها على جودة المعلومة المالية	144
خلاصة الفصل الثالث	145
الفصل الرابع: جودة المعلومات المالية –دراسة إحصائية وميدانية.	146
تمهيد	147
المبحث الأول: جودة المعلومة في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة إحصائية	148
المطلب الأول: الإطار العام للاستبيان	148
1. المنهج المستخدم ومجتمع وعينة الدراسة	148
2. تصميم الاستبيان	149
2. 1. القسم الأول	149
2. 2. القسم الثاني	149
3. الأساليب الإحصائية	150
المطلب الثاني: إختبار الاستبيان	150
1. تحكيم الاستبيان	150
2. الاتساق الداخلي للاستبيان	150
المطلب الثالث: عرض نتائج الاستبيان	151
1. توزيع الاستبيان وجمع البيانات	151
2. توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديمغرافية	151
2. 1. الجنس	151
2. 2. الفئة العمرية	152
2. 3. المستوى التعليمي	152
2. 4. الوظيفة	153
2. 5. الخبرة المهنية	154
المطلب الرابع: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:	155
1. فرضيات الدراسة	155
2. تحليل نتائج فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات	155

2. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الأول واختبار الفرضية الفرعية الأولى	156
2. 2. تحليل نتائج فقرات المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثانية	159
2. 3. تحليل نتائج فقرات المحور الثالث واختبار الفرضية الفرعية الثالثة	161
2. 4. تحليل نتائج فقرات المحور الرابع واختبار الفرضية الفرعية الرابعة	163
2. 5. إختبار الفروق المعنوية	165
2. 5. 1. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالملاءمة	166
2. 5. 2. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالموثوقية	166
2. 5. 3. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالثبات وقابلية المقارنة	167
2. 5. 4. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالقابلية للفهم	168
2. 6. تحليل المحتوى	169
المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر	171
المطلب الأول: تقديم عام لشركات بورصة الجزائر عينة الدراسة	171
1. بورصة الجزائر	171
1. 1. أسواق بورصة الجزائر	171
1. 1. 1. سوق الأسهم	171
1. 1. 2. سوق السندات	172
1. 2. شركة إدارة بورصة القيم المنقولة	172
1. 2. 1. مهام شركة إدارة بورصة القيم المنقولة	172
1. 2. 2. المؤسسون والمساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة	172
2. المتدخلون في بورصة الجزائر	173
2. 1. لجنة المراقبة	173
2. 1. 1. السلطة التنظيمية	173
2. 1. 2. سلطة الاعتماد والتأهيل	174
2. 1. 3. سلطة المراقبة والحراسة والتحقيق	174
2. 2. المؤتمن المركزي	174
2. 3. وسطاء عمليات البورصة	175
2. 3. 1. مهام وسطاء عمليات البوصة	175
2. 3. 2. بيانات الوسطاء في عمليات البورصة	175
3. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة	176
3. 1. مجتمع الدراسة	176
3. 2. تقديم عينة الدراسة	177
3. 2. 1. أليانس للتأمينات	178
3. 2. 2. صيدال	178
3. 2. 3. بيوفارم	179
3. 2. 4. رويبة	179

3. 2. 5. الأوراسي	180
3. 3. بيانات الدراسة	181
المطلب الثاني: تحليل جودة المعلومة المتضمنة في القوائم المالية لعينة الدراسة	**181**
1. تحليل النتائج العامة للدراسة	**182**
2. تحليل النتائج الخاصة بشركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر	**182**
2. 1. من حيث الإفصاح وتوصيل المعلومة	183
2. 2. من حيث مدى توافق القوائم المالية مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى	184
2. 3. مكملات اعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية؛ وحساب النتائج؛ وجدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة	185
2. 4. من حيث الملاءمة (التوقيت المناسب)	189
خلاصة الفصل الرابع	191
الخاتمة	192
فهرس المراجع	198
الملاحق	208

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مستوى المنفعة للمعلومات في ظل خاصيتي الملاءة والموثوقية	15
02	مستخدمو المعلومات المالية واحتياجاتهم	23
03	المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي السارية	82
04	معايير المحاسبة الدولية السارية	84-83
05	تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي السارية	85-84
06	تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير SIC Interpretations	85
07	بيانات الممارسة السارية	86
08	درجات مقياس ليكرت الخماسي	149
09	معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي للاستبيان	151
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	152
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	152
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	153
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة المهنية	154
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	155
15	نتائج تحليل فقرات المحور الأول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ملاءمة المعلومة المالية	156
16	نتائج تحليل فقرات المحور الثاني تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على موثوقية المعلومة المالية	159
17	نتائج تحليل فقرات المحور الثالث تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية	162
18	نتائج تحليل فقرات المحور الرابع تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على القابلية لفهم المعلومة المالية	164
19	إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالملاءمة	166
20	إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالموثوقية	167
21	إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالثبات وقابلية المقارنة	168
22	إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالقابلية للفهم	169
23	معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة	177
24	نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بجودة الإفصاح وتوصيل المعلومة خلال الفترة (2018-2015)	183
25	نسبة توافق القوائم المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى خلال الفترة (2018-2015)	184
26	نسبة توافق ملحق الشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع الحد الأدنى ل SCF خلال الفترة (2018-2015)	185

27	نسبة وجود إشارة إلى الملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)	186
28	نسبة وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن الملاحق أو ضمن التقرير المالي للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)	187
29	نسبة الإفصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)	188
30	نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية المرحلية -التوقيت المناسب للمعلومة المالية-خلال الفترة (2015-2018)	190

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج البحث	ذ
02	الإطار النظري للتقرير المالي	11
03	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	12
04	تعارض خاصيتي الملاءمة والموضوعية	14
05	العلاقة بين تكلفة المعلومة المالية ومنفعتها.	17
06	جماعات المستخدمين المؤثرة في صناعة معايير المحاسبة المالية	19
07	العلاقة جودة المعلومة ومستوى الإفصاح	41
08	دور الاتصال في نظام المعلومات المحاسبي	45
09	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي	78
10	خطوات وضع المعايير IFRS التفسيرات IFRIC	81
11	الميزانية – الأصول وفق النظام المحاسبي المالي	115
12	الميزانية – الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي	117
13	حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي	120
14	حساب النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي	122
15	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي	124
16	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي	126
17	جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	128

قائمة المختصرات:

الإختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
ACPR	Autorité de Contrôle Prudentiel et de Résolution	سلطة الرقابة الاحترازية والقرار
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
APB	Accoubting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
ASAF	Accounting Standards Advisory Forum	الملتقى الاستشاري للمعايير المحاسبية
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
CAAT	Compagnie Algérienne des Assurances Total	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
CACSP	Committee on Accounting for Corporate Social Performance	لجنة محاسبة الأداء الاجتماعي للشركات
CAP	Committee on Accounting Procedures	لجنة الإجراءات المحاسبية
CAW	Chartered Accountants Worldwide	محاسبون قانونيون حول العالم
CCR	la Compagnie Centrale de Réassurance	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CIA	the Controllers Institute of America	المعهد الأمريكي للمراقبين
CMAC	Capital Markets Advisory Committee	اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CNEP Banque	Caisse nationale d'épargne et de Prévoyance Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
CSC	Conseil Supérieur de la Comptabilité	المجلس الأعلى للمحاسبة
EEG	Emerging Economies Group	مجموعة الاقتصادات الناشئة
EFRAG	European Financial Reporting Advisory Group	المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية
FAF	Financial Accounting Foundation	مؤسسة المحاسبة المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FSAPs	Financial Sector Assessment Programs	برامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي

GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
GASB	Governmental Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
GATT	General Agreement on Tarrifs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
GPF	Global Preparers Forum	المنتدى العالمي للمعدين
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASC F	International Accounting Standards Committee Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
ICAEWP	Institute of Chartered Accountants in England and Wales Profissional	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
IDF	Institute of Director Financial	معهد المديرين الماليين
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFCG	Islamic Finance Consultative Group	المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	تفسيرات اللجنة للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي
IFRS AC	International Financial Reporting Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFRS F	International Financial Reporting Standards Foundation	مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي
IFRS F MB	International Financial Reporting Standards Foundation Monitoring Board	مجلس الإشراف على مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFRS FT	International Financial Reporting Standards Foundation Trustees	أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي
IFRS IC	International Financial Reporting Standards Interpretations Committee	لجنة التفسيرات للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IOB	Intermédiaire en Opération de Bourse	وسطاء عمليات البوصة
IOSCO	International Organization Of Securities Commissions	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
ISIN	International Securities Identification Number	الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية
ITCG	IFRS Taxonomy Consultative Group	المجموعة الاستشارية لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
NAA	National Association of Accountants	الجمعية الوطنية للمحاسبين

NACA	National Association of Cost Accountants	الجمعية الوطنية لمحاسبي التكاليف
OAT	Obligation Assimilable du Trésor	سندات الخزينة العمومية
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
PCGs	Project Consultative Groups	المجموعات الاستشارية للمشاريع
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SAA	Société Algérienne d'Assurance	الشركة الجزائرية للتأمين
PSs	Practice Statements	بيانات الممارسة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SCGs	Standing Consultative Groups	المجموعات الاستشارية دائمة
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية والبورصة
SFAC	Statement of Financial Accounting Concepts	قوائم مفاهيم للمحاسبة المالية
SIC	Standard Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير
SMEIG	SME Implentation Group	مجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SNC	Société National de la Comptabilité	الشركة الوطنية للمحاسبة
SPSS	Statistical package for social sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
TCC	les Teneurs des Comptes-Conservateurs des titres	ماسِكو الحسابات حافِظو السندات
TGRs	Transition resource groups	مجموعات الموارد الانتقالية
UB	Union Bank	يونيون بنك (بنك الاتحاد)
WB	World Bank	البنك الدولي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
XBRL	eXtensible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
01	مثال عن حساب النتائج حسب الطبيعة وفق IAS 1
02	مثال عن حساب النتائج حسب الوظيفة وفق IAS 1
03	استمارة استبيان
04	قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

المقدمة:

المحاسبة وليدة بيئتها، والمتمثلة في الظروف والعوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، فالممارسات والأهداف المحاسبية في وقتنا الحاضر تختلف عما كانت عليه سابقا؛ فقد تطورت لتتماشى والمتطلبات والظروف المتغيرة، كما أن المحاسبة تؤثر كذلك على هذه البيئة؛ حيث أصبحت المحاسبة مصدرا للمعلومة المالية يلعب دورا أساسيا في توجيه قرارات مختلف مستخدمي هذه المعلومات ومنه التأثير على بيئتهم، لهذا يجب أن تتميز هذه المعلومة المالية بالجودة حتى تتمكن من تأدية المهمة التي وجدت من أجلها المحاسبة؛ و المتمثلة في توفير المعلومة الملائمة لاتخاذ القرار، سواء أكان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي.

اهتمت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IAS/IFRS** اهتماما بالغا بالمعلومات المالية وبخصائصها النوعية؛ وهذا ما نلمسه جليا في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 **(AIS1)** "عرض البيانات المالية" الصادر في عام 1997م والذي حل محل كل من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"؛ ومعيار المحاسبة الدولي رقم 5 "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"؛ ومعيار المحاسبة الدولي رقم 13 "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة"، حيث صمم هذا المعيار من أجل تحسين نوعية المعلومة المالية المعروضة باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم 1.

بروز المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IAS/IFRS** جاء في وقت عرف العديد من الأزمات، خاصة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، هذه الفترة تميزت بإفلاس الكثير من شركات المساهمة والبنوك العالمية في كافة دول العالم، إضافة إلى تورط مكاتب التدقيق المحاسبي في ذلك، ولعل خير مثال على ذلك أزمة شركة إنرون 2002 **ENRON** وشركة التدقيق آرثر أندرسن **ARTHUR ANDERSON**، و التي تعد من أكبر الفضائح المالية التي شهدها العالم الحديث و التي كان لها تأثير على مهنة التدقيق الخارجي؛ القوائم المالية؛ لجان الرقابة المالية؛ ومجالس ادارة الشركات، مما نتج عنه أزمة ثقة في المحاسبة وفي الإفصاح المالي بصفة عامة وما تلاها من سقوط مكتب المراجعة أرثر أندرسون **Arthur Andersen** بسبب تهمة تمزيق الوثائق الثبوتية المرتبطة بشركة انرون و اعاقة عمل العدالة، هذا المكتب كان يعد من بين أكبر خمس مكاتب تدقيق **(big 5)** في العالم.

لقد جاءت هذه الأزمات في وقت تزايد فيه استخدام المحاسبة الإبداعية؛ من خلال استغلال القواعد المحاسبية من أجل التلاعب في البيانات المالية والإفصاح عن الحسابات الخاصة بالمؤسسة وفق ما ترغب الإدارة به، وهذا ما قد ينتج عنه آثار سلبية بالنسبة لمختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية الخاصة بهذه المؤسسة، وهذا من اتخاذهم قرارات خاطئة مبنية على معلومات مالية غير جيدة، وفي ظل تنامي هذه الظاهرة كان لا بد من آليات تساعد على تجاوز أزمة عدم الثقة في المعلومة المالية بصفة خاصة واسترجاع الثقة في المحاسبة بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى ظهور ثورة في مجال صناعة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IAS/IFRS**، وساعد في انتشارها، خاصة بعد صدور قرار البرلمان الأوروبي 1606 في 19 جويلية 2002 والقاضي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IAS/IFRS**[1]؛ والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، وما تبعه من مراجعة العديد من معايير المحاسبة الدولية وظهور المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IFRS** والتي جاءت من أجل أن تكمل و تعوض معايير المحاسبة الدولية **IAS**، إلا أنه سرعان ما ظهرت

[1]- مزياني، نورالدين. (2009). أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي. **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، (4)، 183-197. ص 183.

الأزمة المالية لسنة 2008 حيث وجهت أصابع الاتهام الى المعايير المحاسبية وإلى سوء استخدام القيمة العادلة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصة (**SEC**) سنة 2010 تقريرا تؤكد فيه دعمها ل(**IFRS**) وهذا ما فتح النقاش حول امكانية تبني هذه المعايير[1]؛ وظهر التعاون والتقارب ما بين (**FASB**) و (**IASB**) من أجل تقليص الفجوة في الممارسة المحاسبية حيث أصبحت حاليا **IFRS** في الولايات المتحدة الأمريكية مطلوبة ومسموحة للمؤسسات الأجنبية من أجل الإدراج في السوق المالي، ولا تزال الاجتهادات متواصلة الى يوم كتابة هذا البحث؛ فقد أطلق رئيس **IASB** بتاريخ 05 نوفمبر 2019 خلال الندوة السنوية **Eumedion** في هولندا نقاش حول التقرير المالي؛ وقد خصص لدراسة القوائم المالية الأساسية من أجل تحسين هيكل وفعالية الاتصال **communication** للقوائم المالية؛ وكذلك التقرير عن التنمية المستدامة[2].

مجلس معايير المحاسبة الدولية**IASB** ينصح الدول بتبني المعايير، كونها تقدم في المجموع قواعد محاسبية مقبولة عالميا تضمن الشفافية و تحسن من المقارنة دوليا وتزيد من جودة المعلومة المالية وتسمح لمستخدمي المعلومة المالية باتخاذ قرارات اقتصادية واضحة[3]، حيث بلغ عدد الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية حتى سنة 2019م – 166 دولة- فيما تباينت درجة التبني فيما بين الإجباري بالنسبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ و المسموح بها لكنها غير مطلوبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ ومطلوبة أو مسموح بها للإدراج من قبل الشركات الأجنبية؛ المعايير للمؤسسات الصغير والمتوسطة مطلوبة أو مسموح بها؛ وأخيرا المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الدراسة[4].

لقد تبنت العديد من دول العالم **IAS/IFRS** بدرجات متفاوتة، والجزائر على غرار بقية دول العالم؛ ونظرا لقصور المخطط المحاسبي الوطني **PCN** لسنة 1975م وعدم قدرته على مسايرة التطورات الحاصلة في بيئة المحاسبة، قامت الجزائر سنة 2007 بتبني نظام محاسبي مالي **SCF** دخل حيز التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 2010، هذا النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية **IAS/IFRS**.

1. الإشكالية:

الجزائر مثلها مثل بقية دول العالم لم تكن في منأى عن الأزمات المالية؛ ولعل أزمة بنك الخليفة أفضل مثال عن ذلك، لذلك قامت الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم بتبني استراتيجية لإصلاح نظامها المحاسبي حتى يتماشى مع بيئة الأعمال الجديدة والمتسمة بزيادة العولمة المالية والإقتصادية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور ممارسات لم تكن مألوفة من قبل، والتي عجز المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**) لسنة 1976م عن مسايرتها والمنظومة القانونية الجزائرية عن استيعابها، ما تمخض عنه ظهور النظام المحاسبي المالي (**SCF**) عام 2007م، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جانفي 2010م.

[1] - Zogning, Félix. (2013). Normalisation comptable internationale et qualité de l'information financière : Quel bilan pour les IFRS ? **Journal Of Global Business Administration, 5**(1), 70-79. P 70.
[2] - hoogevorset, hans. (2019, Novembre 5). IFRS Foundation. Consulté le 11 22, 2019, sur IFRS : https://www.ifrs.org/news-and-events/2019/11/the-iasb-from-financial-to-integrated-standard-setter/
[3] - Marina, Alexandra Gabriela. (2018). Outcomes of IFRS adoption on financial reporting quality: a review of the literature. Dans I. Jindrichovska, & D. Kubickova (Éd.), IFRS-global rulus and local use, (pp. 68-78). prague. P 69.
[4] - IFRS Foundation. (2019, Novembre 22). IFRS Foundation. Récupéré sur IFRS : https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#1

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي والنظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية؟

التساؤلات الفرعية:

تنضوي تحت هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية يمكن ايجازها فيما يلي:

- هل تُؤثر **IAS/IFRS** إيجابيا على جودة المعلومة المالية؟
- هل لتطبيق **SCF** أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية؟
- هل تتميز المعلومات المالية المستمدة من القوائم والتقارير لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة؟

2. الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات السابقة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي زاد من جودة المعلومة المالية.
- ✓ الفرضية الثانية: تبني النظام المحاسبي المالي له أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية.
  - الفرضية الفرعية الأولى: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ملاءمة المعلومة المالية.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على موثوقية المعلومة المالية.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية.
  - الفرضية الفرعية الرابعة: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على قابلية فهم المعلومة المالية.
- ✓ الفرضية الثالثة: تتميز المعلومات المالية المستمدة من القوائم والتقارير لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة.

3. أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال ابراز خصائص جودة المعلومة المالية، وتسليط الضوء على مختلف الجهود الدولية الرامية إلى تحسين جودة المعلومة المالية والرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي على غر ار المعايير الدولية **IAS/IFRS**، بما في ذلك المجهودات المبذولة في الجزائر والتي كُلِلت بالنظام المحاسبي المالي **SCF**.

4. أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى معرفة أثر تطبيق **IAS/IFRS** على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية، ودراسة **SCF** ومعرفة أثره كذلك على جودة المعلومة المالية في الجزائر، كما هدف معرفة علاقة **SCF** بمعايير **IAS/IFRS** في مجال عرض المعلومة المالية، وبالتالي كيف يمكنا التوفيق بين محاولة التوحيد المحاسبي الدولي من جهة، وتكييف هذه المعايير

وفق حاجاتنا من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك؛ معرفة هل استطاعت المعايير المحاسبية الدولية والمحلية أن تحد من الآثار السلبية للمحاسبة الدولية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- نظرا لأهمية الموضوع، حيث تعتبر جودة المعلومة المالية ضرورية لمختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية، خاصة مع اتساع وتزايد أعداد المستخدمين والأطراف المهتمة.
- إقدام الجزائر على اعتماد نظام محاسبي مالي مستمد من **IAS/IFRS**، وهذا ما يبعث على محاولة معرفة أثر تطبيق هذه المعايير على جودة المعلومة المالية.
- عادة ما نجد في المحاسبة عدة بدائل لنفس المعالجة المحاسبية، ونحن سنحاول معرفة أثر تعدد الطرق المحاسبية على جودة المعلومة المالية.

6. الدراسات السابقة:

يذهب الكثير من الباحثين أمثال **دبهاردت و داسك**؛ **لونورموند و توشي**؛ **سعدي**؛ **والحطاب** الى أن **IAS/IFRS** تضفي جودة كبيرة على المعلومات المالية.

حيث يرى كل من **دبهاردت و داسك dask** & **debhardt** (2006) أن اعتماد نظام محاسبي موحد يزيد من القدرة على المقارنة والشفافية، كما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية (**IAS – IFRS-US GAAP**) في ألمانيا؛ سويسرا والنمسا سواء بصفة اجبارية أو اختيارية تؤدي الى معلومات مالية عالية الجودة، و يؤدي في النهاية الى ارتفاع السيولة في أسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال، كما أن جودة الإفصاح قد زادت بشكل ملحوظ بالنسبة للشركات التي تطبق المعايير المتعارف عليها لا سيما **IFRS**.[1]

كما يرى **لونورموند و توشي Lenormand &Touchais** (2009) أن **IAS/IFRS** ومعايير المحاسبة المحلية الفرنسية كلاهما ملائمين؛ الا أن **IAS/IFRS** تعطي معلومات اضافية، وقد ترجم تبني المعايير بزيادة النتيجة والأموال الخاصة، حيث قام الباحثين بمقارنة أثر **IAS/IFRS** و المرجعية المحاسبية الفرنسية على المعلومة المالية من خلال التركيز على خاصية الملاءمة بالاعتماد على مدخل ملاءمة القيمة **Value Relevance**؛ والذي يسمح بتحليل قدرة المعلومة وفق **IFRS** على عرض الأحداث المعنوية في قيمة السوق (سعر عائد السوق) والمستخدم من طرف المستثمرين.[2]

أما **الطيب سعدي Tayeb SAADI** (2014) فقد جاء بدراسة تعد امتداد و استكمال لدراسة "**Lenormand & Touchais 2009**" لكن لفترة زمنية أطول (2001-2007) و هذا من أجل اختبار المحتوى الإعلامي لحساب النتائج قبل و بعد

[1] - Daske, Holger; Gebhardt, Gunther. (2006). International financial reporting standards and experts' perceptions of disclosure quality. **Abacus, 32**(3), 461-498.

[2] - Lenormand, Gaelle ; Touchais, Lionel. (2009). Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière ? Approche par la value relevance. **comptabilité- contrôle- audit, 15**(2), 145-163.

التبني الإجباري للمعايير **IFRS** في بيئة الأعمال الفرنسية؛ بهدف المقارنة ومعرفة ما مدى ملاءمة النتيجة الصافية للمستثمرين في إطار المرجعية المحاسبية لـ **IFRS**، وقد توصل الى أن هناك تحسن في المحتوى الإعلامي للنتيجة الصافية منذ دخول المعايير **IAS/IFRS** في 2005 حيز التنفيذ، هذه المعايير الدولية أكثر ملاءمة من المعايير الفرنسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي تعطي معلومات للمستثمرين عن السوق المالي الفرنسي.[1]

أما **طارق مصطفى الحطاب** (2012)؛ فيرى من خلال دراسة احصائية أعدت لمعرفة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المنشورة للشركات الأردنية؛ حيث تعد المحاسبة على أساس القيمة العادلة من بين أهم الأسس التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، و قد توصلت هذه الدراسة الى أن هناك أثر إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة، و كان هذا التأثير لصالح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المتمثلة في الملاءمة؛ التمثيل الصادق؛ القابلية للمقارنة؛ القابلية للفهم؛ القابلية للتحقق؛ و التوقيت المناسب، مما من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستخدمي هذه المعلومات .[2]

في حين يذهب بعض الباحثين الى أن تبني **IAS/IFRS** لا يحسن بالضرورة من جودة المعلومة المالية؛ كما ان دورها اتجاه المعلومة يبقى غير واضح؛ ويؤدي إلى نتائج متفاوتة.

حيث يرى **كريستنسن Christensen** وآخرون (2015)؛ في دراسة هدفت إلى معرفة أثر تبني **IFRS** على توصيل المعلومة المالية و على زيادة جودة المحاسبة، و ذلك من خلال دراسة بيئة الأعمال الألمانية لكن مع التفرقة ما بين التبني الاختياري (الطوعي) للمعايير والتبني الإجباري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المعاير الدولية **IFRS** حسنت فقط من المعلومات المالية للشركات التي كانت لها حوافز لتبنيها، أي الجهات المتبنية طوعا، كما أن الشركات التي أجبرت على تبني المعايير الدولية ولم تكن لها الرغبة في ذلك وقاومت ذلك؛ لها روابط أوثق مع البنوك والمساهمين بما يتماشى مع انخفاض الحوافز لمعايير المحاسبة الأكثر شمولا، و منه لا مبرر للاستنتاج من الأدلة على التغيرات في جودة المحاسبة حول التبني الطوعي بأن **IFRS** بحد ذاتها تعمل على تحسين جودة المحاسبة.[3]

كما أن هناك دراسات اهتمت بأثر الأنظمة المحاسبية المحلية والمستوحاة من **IAS/IFRS** على جودة المعلومة المالية، بما في ذلك أثر **SCF** الجزائري على جودة المعلومة المالية والإفصاح في القوائم المالية، منها:

دراسة **سميرة دواق وحسين بلعجوز (2018)**؛ والتي هدفت إلى معرفة مدى التزام الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي **IAS1**، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للفترة الممتدة من

[1] - Saadi, Tayeb. (2014). Le contenu informationnel du résultat net après l'introduction des normes IFRS. **Gestion 2000, 31**(4), 17-33.

[2]- الحطاب، طارق مصطفى. (2012). قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة. كلية الأعمال، جامعة عمان العربية: الأردن.

[3] - Christensen, Hans B ; Lee, Edward ; Walker, Martin ; Zeng, Cheng. (2015). Incentives or standards : What determines accounting quality changes around IFRS adoption ? **European Accounting Review, 24**(01), 31-61.

2015 إلى 2017؛ وذلك من خلال تطبيق اختبار ثنائي الحد (**Binominal test**)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الجزائرية عينة الدراسة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 بنسبة إجمالية 59%.[1]

وفي دراسة أخرى ل**سميرة دواق و عباس فرحات (2019)**؛ والتي هدفت إلى تبيان دور الشفافية في الإفصاح لتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة؛ وبشكل مفصل في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات؛ بالشكل الذي يوفر معلومات شاملة ومفصلة تخدم جميع الأطراف المهتمة وبأقل التكاليف؛ مع التقليل من عدم التماثل في المعلومات المفصح عنها بين جميع الأطراف الخارجية والداخلية، وقد تم إجراء هذه الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى أن الشفافية في الإفصاح المحاسبي إحدى الخصائص الرئيسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛ كما أنها تلعب دورا أساسيا في الحد من عدم تماثل المعلومات بين مختلف مستخدمي المعلومة المحاسبية.[2]

وفي دراسة ل**أمينة فداوي (2017)**؛ والتي هدفت إلى معرفة مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، مع اختيار عينة مكونة من أربع شركات فقط ودراسة افصاحها بالاعتماد عل طريقة المتغيرات الوهمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النسبة الإجمالية لإلتزام الشركات الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة هي 63% مع تفاوتها من شركة إلى أخرى.[3]

ان تحليل مشكلة اختلاف آراء الباحثين حول أثر تبني المعايير على جودة المعلومة المالية ضروري قبل المضي قدما للإجابة على اشكالية بحثنا؛ ويساعدنا على ذلك، ولعل أفضل اجابة عن ذلك ما توصلا إليه كل من **لبال وأفاس affes &labelle** (2016) «أنه في سياق التوحيد والتأثير الخارجي لتوحيد المحاسبة؛ بيئة المعلومات لها الأسبقية على جميع التفسيرات المؤسسية لجودة المعلومات المالية، وأن ممارسات ادارة النتيجة حاضرة ومرئية وأن السلطة النظامية تستطيع التحكم فيها من خلال النظام الجبائي؛ كذلك متابعة المحللين من شأنه الحد من ادارة النتيجة، كما أن خصائص المؤسسة؛ ودرجة احترام المعايير وإطارها النظري يحد من ادارة الأرباح ويزيد من موثوقية المعلومة المالية"[4].

7. القيمة المضافة المتوقعة من البحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة:

ان بحثنا هذا يتميز عن الدراسات السابقة في كونه؛ لا يدرس أثر تبني معايير المحاسبة الدولية **IAS/IFRS** فقط على جودة المعلومة المالية، وانما يدرس كذلك أثر اعتماد **SCF** والمستمد من هذه المعايير في تاريخ معين على جودة المعلومة المالية، من خلال دراسة أثر تبني النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها والأطراف المهتمة؛ ودراسة الافصاح المحاسبي لكل الشركات المسعرة في بورصة الجزائر لفترة زمنية أطول (2015-2018)، ودراسة كذلك كل القوائم المالية الأساسية(من ميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغيرات الأموال

---

[1]- دواق، سميرة؛ بلعجوز، حسين. (2018). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015-2017. **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11**(02)، 233-247.

[2]- دواق، سميرة؛ فرحات، عباس. (2019). الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. **مجلة العلوم الإدارية والمالية، 03** (01)، 11-27.

[3]- فداوي، أمينة. (2017). مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015). **مجلة الباحث**، (17)، 57-67.

[4] - Affes, houda ; Labelle, réal. (2016). Impact de la mise en application des IFRS sur la qualité de l'information financière : une étude internationale. **Revue Française de Gouvernance d'Entreprise, 16,** 59-87. P 78.

الخاصة؛ والملحق) مع التركيز على خاصية توصيل المعلومة، ومن خلال دراسة الملاءمة مع التركيز على خاصية التوقيت المناسب، وقد اهتمت دراستنا أكثر بالملحق والملاحظات كأداتين توفران التفسيرات الضرورية لفهم أفضل لباقي القوائم المالية.

8. منهج البحث:

رغبة منا في بلوغ أهداف هذا البحث، قمنا بالاستعانة بمناهج البحث العلمي خاصة منها المعمول بها في مجال البحوث المحاسبية، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في بيان معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي؛ تاريخها؛ الجهات المسؤولة عن إصدارها؛ معايير وضعها؛ ومناقشة مختلف المعالجات المنصوح بها؛ إضافة الى الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن من خلال مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي لمعرفة إلى أي درجة تم الاعتماد عليها في بلورة هذا النظام خاصة في محتوى وعرض القوائم والتقارير المالية.

إضافة إلى ما سبق، اعتمدنا على المنهج الإحصائي من خلال تطوير استبيان وتوزيعه على عينة البحث ممثلة في مستخدمي المعلومة المالية ومعالجة وتحليل الإجابات المسترجعة، كما اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة لبيان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية في الجزائر، من خلال دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر.

9. حدود البحث:

من أجل خدمة أهداف البحث، ونظرا لعدة اعتبارات موضوعية، قمنا بتحديد حدود البحث كما يلي:

9. 1. الحدود المكانية:

تم توزيع الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة ممثلا في مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة، وتمثلت هذه العينة في معدي القوائم المالية وهم المحاسبين؛ المدققين؛ المسيرين؛ المستثمرين؛ مفتشي الضرائب؛ والأكاديميين المهتمين بالبحث في مجال المحاسبة المالية، وقد كانت عينة الدراسة موزعة على بعض ولايات الشرق الجزائري الآتية: المسيلة؛ قسنطينة؛ عنابة؛ أم البواقي؛ سكيكدة؛ ميلة؛ خنشلة؛ سطيف؛ وباتنة.

كما تمت دراسة كل القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر، نظرا لطبيعتها القانونية وطبيعة تكوين رأسمالها، وعلى اعتبار أنها الأكثر إلتزاما بالنظام المحاسبي المالي، تبعا للرقابة المفروضة عليها من الهيئات الرسمية والمساهمين والمحللين الماليين ومختلف المستخدمين.

9. 2. الحدود الزمانية:

بالنسبة للدراسة الإحصائية، فقد تم توزيع الاستبيان خلال الفترة الممتدة من يوم 18 ديسمبر 2021 إلى غاية 10 فيفري 2022، أما فيما يخص دراسة حالة، فقد تم الاعتماد في بحثنا على القوائم والتقارير المالية للفترة الممتدة من عام 2015م

والذي يعد تاريخ ادراج آخر مؤسسة في بورصة الجزائر؛ وعام 2018م، مع استبعاد القوائم والتقارير المالية للسنوات 2019 و2020 و2021م نظرا لتأثرها بجائحة كوفيد 19 من جهة وشطب أسهم أن سي أ رويبة سنة 2020 من جهة أخرى.

10. نموذج البحث:

يمكننا تمثيل نموذج البحث من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): نموذج البحث

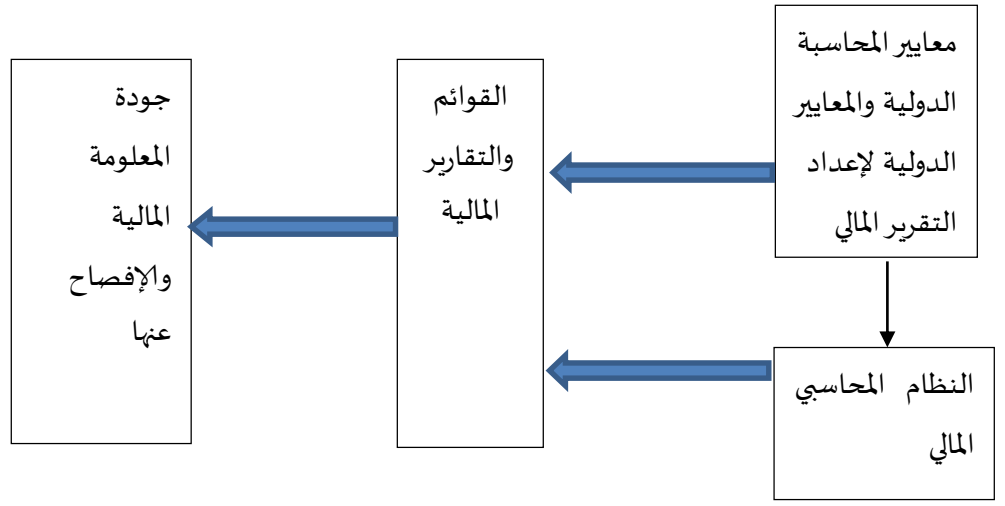

المصدر: من إعداد الباحث

حيث أن نموذج البحث يتضمن المتغيرات التالية؛ المتغير المستقل والمتمثل في معايير المحاسبة الدولية **IAS/IFRS** والنظام المحاسبي المالي **SCF**؛ والمتغير التابع والمتمثل في جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية وجودة الإفصاح عنها من وجهة نظر الأطراف المهتمة والمستخدمين بصفة عامة ومن خلال القوائم والتقارير المالية للمؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية، كما يشير نموذج البحث إلى تأثير المعايير الدولية في النظام المحاسبي المالي.

11. تقسيم البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة؛ أربعة فصول؛ وخاتمة.

- المقدمة:

وقمنا من خلالها بالتوطئة لموضوع البحث، وذلك من خلال بيان الظروف المحيطة وأثر الأحداث المتزامنة وبروز الحاجة لتشخيص مشكلة الثقة في المعلومة المالية وفي المحاسبة، حيث طرحنا إشكالية البحث؛ فروضه، أهميته؛ أهدافه؛ الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة الحالية؛ منهج البحث؛ حدود البحث؛ نموذج البحث؛ وأخيرا تقديم أقسام البحث وتبيان مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة.

- الفصل الأول: جودة المعلومة المالية والإفصاح عنها

تناولنا فيه المعلومة المالية وجودتها، كما تطرقنا فيه إلى دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المالية الرئيسية منها والفرعية؛ والقيود عليها؛ ومختلف الجهات المستخدمة لها؛ وتضارب المصالح وعدم تناظر المعلومات المالية لدى الأطراف ذات المصلحة وخاصة بين المالك والمسير، إضافة الى دراسة القوائم والتقارير المالية وجودة الإفصاح عن المعلومة المالية من خلالها.

- الفصل الثاني: معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وجودة المعلومة المالية.

ودرسنا من خلاله معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي؛ دوافع تبنيها وتطورها ومختلف الهيئات المسؤولة عن وضعها؛ كما ركزنا بالتحليل على كيفية وضع هذه المعايير إلى أن يتم اعتمادها والعوامل والأطراف المؤثرة في ذلك، كما بينا كيف عملت المعايير المحاسبية الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية والإفصاح عنها من خلال القوائم والتقارير المالية.

- الفصل الثالث: النظام المحاسبي المالي الجزائري وجودة المعلومة المالية

ويتضمن دراسة حالة الجزائر من خلال التركيز على نظامها المحاسبي المالي، حيث تطرقنا إلى نشأة وتطور المحاسبة المالية في الجزائر، والواقع الاقتصادي والسياسي الجزائري ومبررات التوجه نحو اعتماد نظام محاسبي مالي مستمد من **IAS/IFRS** ، إضافة الى دراسة هذا النظام المحاسبي المالي وآليات وضع معايير المحاسبة في الجزائر، وأثر كل ذلك على جودة المعلومة المالية.

- الفصل الرابع: جودة المعلومات المالية دراسة إحصائية وميدانية.

تناول هذا الفصل جودة المعلومة من وجهة نظر مستخدمي القوائم والتقارير المالية وأثر النظام المحاسبي في ذلك، وهذا من خلال دراسة إحصائية بالإعتماد على استبيان موجه للمستخدمين، كما تناول جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر، وذلك من خلال تقديم بورصة الجزائر والمتدخلين فيها، مع تقديم مجتمع وعينة الدراسة، وتحليل القوائم والتقارير المالية للشركات عينة الدراسة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018م، من أجل الحكم على جودة المعلومات المستمدة منها لاتخاذ مختلف القرارات.

- الخاتمة:

قمنا من خلالها بالتذكير بأهم ما جاء في الدراسة، واستخلاص أهم النتائج المتوصل إليها واقتراح أهم الحلول المناسبة.

12. تحديد المصطلحات:

قمنا بتحديد بعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة وهي كما يلي:

12. 1. المعلومات المالية:

وهي المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمؤسسة، وقد أطلقنا عليها مصطلح معلومات مالية على اعتبار أن المحاسبة محاسبة مالية.

12. 2. المعايير المحاسبية الدولية:

وهي معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول **IAS** والتي وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC**؛ والتفسيرات التي وضعتها لجنة تفسيرات المعايير **SIC**، والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IFRS** والتي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB**؛ بما في ذلك التفسيرات التي تطورها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي **IFRIC**.

12. 3. النظام المحاسبي المالي SCF:

وفق القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، خاصة المادة الأولى والثانية منه، فإن النظام المحاسبي المالي هو المحاسبة المالية التي تطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية.

الفصل الأول:

جودة المعلومة المالية

والإفصاح عنها

تمهيد

ينظر بعض منظري نظم المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة الى المعلومة المالية على أنها سلعة مثلها في ذلك مثل السلع الأخرى، خاضعة لقانون العرض والطلب، كما أنه يمكن قياس قيمتها، وعرض المعلومة المالية مرتبط بمعدي القوائم المالية والتقارير المالية بصفتهم منتجين للمعلومة، أما الطلب على المعلومة المالية فهو مرتبط بمستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية، أما السلعة والمتمثلة في المعلومة المالية والتي هي أساس العرض والطلب يجب أن تتوافر على خصائص تجعلها مطلوبة وتعود بالنفع على مستخدميها.

في حين يذهب آخرون مثل الشيرازي إلى أن المعلومة المالية لها خصائص السلع العامة، "وهي تلك السلع التي إذا تم توفيرها فإن استفادة البعض منها لا يؤثر على فرص الآخرين من الاستفادة من نفس السلعة ... ومن المعروف أن السلع العامة لا تنطبق عليها بصورة كاملة قوى العرض والطلب المعتادة ... كما ان منتجيها لا يستطيعون استبعاد غير المشترين بسهولة من الاستفادة من هذه السلع"[1]

في هذا الفصل سوف نتناول بالدراسة والتحليل الجوانب المرتبطة بجودة المعلومة المالية والإفصاح عنها من خلال معرفة ماهية جودة المعلومة؛ الخصائص النوعية للمعلومة المالية ومحدداتها؛ مستخدمو المعلومة المالية وتضارب المصالح فيما بينهم؛ القوائم والتقارير المالية والإفصاح من خلالها عن المعلومة المالية؛ قيمة وتكلفة المعلومة؛ ومشاكل الاتصال المحاسبي.

[1]- الشيرازي، عباس مهدي. (1990). **نظرية المحاسبة**. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص 113.

المبحث الأول: المعلومة المالية

اكتسبت المعلومة بصفة عامة منذ القدم أهمية بالغة، فمن يملك المعلومة يملك القدرة على اتخاذ القرار والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، لذلك لقيت المعلومة اهتماما بالغا في شتى مجالات الحياة وفي مختلف العلوم بما في ذلك المحاسبة، ونحن من خلال هذا المبحث حاولنا الإحاطة بماهية المعلومة وجودتها ومقومات جودتها.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية

ماهية الشيء هي كنهه وحقيقته وطبيعته وصفاته وجوهره، لذلك تطرقنا إلى المعلومة المالية من خلال تعريف المعلومة بصفة عامة والمعلومة المالية بصفة خاصة؛ مع تبيان أنواعها بالإعتماد على بعض معايير التصنيف.

1. تعريف المعلومة

يمكن تعريف المعلومة بصفة عامة لغة واصطلاحا كما يلي:

1.1. المعلومة لغة

المعلومات مفردها المعلومة، مشتقة من مادة علم، وتدور مشتقاتها في نطاق العقل ووظائفه، وهي المقابل الأمثل والأدق للأصل الأجنبي Information"[1]، ويُقال عَلِمَ الشيء عَرَفَهُ، وعَلِمَ به أي شعر به ودرى، وعَلِمَ الشيء حاصلا أي أيقن به وصدقه، وتَعَلَّمَ الأمر؛ أتقنه وعرفه، والعِلْمُ إدراك الشيء بحقيقته.[2]

1. 2. المعلومة اصطلاحا

استخدمت كلمة معلومة استخداما متباينا بتباين المجالات، حتى كادت تفقد معناها بدون ربطها بموضوعات علمية أو اجتماعية أو غيرها، وقد أشار الباحث Yuexiao الى أنه هناك أكثر من 400 تعريف للمعلومة قام بوضعها متخصصون في مختلف المجالات والثقافات والبيئات، الا أن التعريف الأكثر رواجا هو أنها معطيات ناتجة عن معالجة البيانات ويكون لها سياق محدد ومستوى عال من الموثوقية، وبالتالي فالمعلومات تساعد في اتخاذ القرار بما يتوفر لدى متخذي القرارات من تحليل كامل للبيانات ومن نتائج هذا التحليل، على عكس البيانات التي تبقى مجرد معطيات لا يمكن الاستفادة منها،[3] وفي الكثير من الأحيان هناك عدم تمييز بين البيانات والمعلومات؛ ويعد معيار استفادة المتلقي هو أساس التمييز بينها[4].

وهذا ما يذهب إليه هندريكسن؛ والذي يعتبر أن التفرقة بين المعلومات والبيانات تفرقة عامة وملائمة للمحاسبة، فالبيانات حسب هندريكسن مقاييس وأوصاف للأشياء أو الأحداث، وإذا كانت هذه البيانات معروفة فعلا، أو أنها ليست هامة لمن يتسلمها، فإنها لا يمكن أن تكون معلومات، ويمكن تعريف المعلومات بأنها البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها،

---

[1]- المدادحة، أحمد نافع؛ الذيابات، عدنان عبد الكريم. (2014). **اقتصاديات المعلومات والمعرفة**. عمان الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص 99.

[2]- مجمع اللغة العربية. (2004). **المعجم الوسيط**. (ط 4). مصر. مكتبة الشروق الدولية. ص 624.

[3]- نفس المرجع. ص ص 100-101.

[4]- الجزراوي، إبراهيم؛ الجنابي؛ عامر. (2009). **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص 15.

وعلاوة على ذلك يجب أن تؤدي المعلومات لتخفيض عدم التأكد، وأن توصل رسالة الى متخذ القرار تكون قيمتها اعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار.[1]

فالمعلومة "عنصر من المعرفة يمكن تمثيلها بالاتفاق، من أجل حفظها؛ معالجتها وتوصيلها"،[2] بل "أحد تعاريف مفهوم المعرفة أنه تراكم للمعلومات"[3]، فالمعلومة هي بيانات متماسكة تعطي رسالة ما، والمعرفة هي استنتاج يرسم من المعلومات،[4] وإدارتها تهدف إلى إضافة قيمة للأعمال.[5]

مما سبق، نستنتج أن المعلومة هي إدراك الأشياء والوقائع على حقيقتها، وهي نتاج معالجة بيانات تؤدي في الأخير إلى تخفيض عدم التأكد، وتؤدي كذلك إلى زيادة المعرفة لدى مستقبلها مع احتمال استجابتها لها، ويتجلى كل ذلك في اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

2. أنواع المعلومة

يمكن تقسيم المعلومة إلى عدة أنواع يصعب حصرها تبعا لمعايير التصنيف المعتمدة في ذلك، ومن بين معايير تصنيف المعلومة نجد معايير التصنيف حسب مصدر المعلومة؛ حسب طريقة تدفق المعلومة؛ وحسب إمكانية الحصول على المعلومة.[6]

2. 1. حسب مصدر المعلومة

تقسم المعلومة حسب مصدر الحصول عليها إلى معلومة داخلية ومعلومة خارجية، كما يمكن تقسيمها حسب نفس المعيار إلى معلومة رسمية ومعلومة غير رسمية.

2. 1. 1. المعلومة الداخلية

وهي جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها حول المؤسسة من داخل المؤسسة نفسها، مثل القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمؤسسة التي تنشرها المؤسسة عن نفسها، أو معلومات أخرى مثل الخطط المستقبلية وبرامج العمل وظروف العمل وعلاقة المؤسسة بمحيطها وغيرها من المعلومات، فجميع هذه المعلومات والتي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها تعد معلومات داخلية.

---

[1]- هندريكسن، إلدون س. (2005). **نظرية المحاسبة.** (ترجمة كمال خليفة أبو زيد). الإسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث. ص 123.

[2] - lassègue, pierre, Déjean, frédérique, Le theule, marie astrid. (2012). **lexique de comptabilité.** Paris : dunod. 7èmme édition. P.408

[3]- المدادحة، أحمد نافع؛ الذيابات، عدنان عبد الكريم. مرجع سبق ذكره. ص 27.

[4]- العطار، خانم نوري كاكة حمة. (2019). نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية دراسة حالة في شركة اسيا سيل للاتصالات. **مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية. 2 (7).** 1-24. ص 8.

[5]- بيصار، عبد المطلب. (2018). أثر إدارة المعرفة في زيادة قيمة رأس المال الفكري للمنظمات. **مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية. 03.** 74-86. ص 75.

[6]- يحي، دريس. (2018). قيمة المعلومة وتكلفتها كمحدد أساسي لجودة القرار. **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. 01.** 44-76. ص ص 59-61.

2. 1. 2. المعلومة الخارجية

وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها حول المؤسسة ولكن من خارج المؤسسة، مثل بنوك المعلومات والمحللين الخارجيين والهيئات المختصة مثل سلطة ضبط السوق المالي، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بمحيط المؤسسة مثل معلومات السوق ودواوين الإحصائيات وغيرها، هذه المعلومات قد تطلبها الأطراف المهتمة بالمؤسسة؛ أو تطلبها المؤسسة في حد ذاتها، وتتعلق هذ المعلومات عادة بالمنافسين؛ الموردين؛ الزبائن؛ مستوى العرض والطلب؛ أسعار الصرف؛ المخاطر؛ أسعار الأوراق المالية؛ وغيرها من المعلومات.

2. 1. 3. المعلومة الرسمية

وهي المعلومات المتسمة بالطابع الرسمي، أي أصدرتها جهة معلومة وموثوقة بصفة رسمية، ويمكن الاطلاع عليها والرجوع إليها متى استدعى الأمر، ويتم نشر المعلومة الرسمية من خلال الوسائط المناسبة لها، ومثال ذلك تقارير البنك المركزي؛ القوائم المالية للمؤسسة والتي تحمل الختم والدمغة؛ تقرير محافظ الحسابات؛ تقارير مجلس الإدارة؛ وغيرها.

2. 1. 4. المعلومة غير الرسمية

المعلومة غير الرسمية؛ وهي كل المعلومات المحصل عليها ولا تدخل ضمن التصنيف السابق للمعلومة الرسمية، مثل الحصول على معلومات حول مؤسسة من مصادرها الداخلية (موظفين؛ مستشارين؛ مدققين...) ولكن بصفة غير رسمية، أو الحصول على معلومات حول المؤسسة من مصادر خارجية (دوائر حكومية؛ إدارة الضرائب ...) ولكن بصفة غير رسمية.

2. 2. حسب طريقة تدفق المعلومة

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المعلومات إلى معلومات رأسية؛ ومعلومات أفقية.

2. 2. 1. المعلومة الرأسية

وهي المعلومة التي يكون فيها تدفق المعلومة من أعلى الهرم التنظيمي للمؤسسة إلى أسفله، وتكون في شكل إعلام؛ أو في شكل أوامر وتوجيهات، وقد تتدفق المعلومة من من أسفل الهرم التنظيمي إلى أعلاه، وتكون في شكل تقارير واقتراحات.

2. 2. 2. المعلومة الأفقية

يكون تدفق المعلومة أفقيا بين أفراد أو مجموعات من نفس المستوى التنظيمي للمؤسسة، ويكون في العادة في شكل تنسيق لمهام العمل؛ أو تبادل للمعلومة داخل المؤسسة.

2. 3. حسب إمكانية الحصول على المعلومة

وتقسم المعلومة حسب إمكانية الحصول عليها، تدرجا من السهولة إلى الصعوبة؛ إلى معلومة بيضاء؛ معلومة رمادية؛ ومعلومة سوداء.

2. 3. 1. المعلومة البيضاء

المعلومة البيضاء؛ وهي المعلومة المتاحة والي يمكن الحصول عليه بكل سهولة ويسر، وذلك عن طريق الوسائل العادية والمألوفة مثل النشرات ومواقع الأنترنيت والمجلات المتخصصة.

2. 3. 2. المعلومة الرمادية

ويقصد بها المعلومات التي يتم الحصول عليها مع نوع من الصعوبة، حيث يمكن الحصول عليها فقط من خلال التجمعات مثل المؤتمرات؛ الملتقيات؛ المحاضرات؛ والنقاشات التي تدور على البلاتوهات ومختلف الوسائط الأخرى، أو من خلال التنقيب في البيانات الكبرى BIG DATA.

2. 3. 3. المعلومة السوداء

وهي المعلومة التي من الصعب الحصول عليها، كونها سرية أو محمية بموجب قوانين، وعادة يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كالتجسس، ومثال ذلك أن مدقق الحسابات الخارجي بحكم مهمته داخل المؤسسة يطلع على معلومات حول المؤسسة ونشاطها، والقانون يمنع تسريب هذ المعلومات لأطراف أخرى، وممكن لمؤسسة منافسة أن تستغل هذا المدقق للحصول على معلومات ليس من حقها الاطلاع عليها.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تقسم المعلومة كذلك إلى معلومة كمية ومعلومة غير كمية، كما يمكن تقسيمها إلى معلومة مؤكدة ومعلومة احتمالية؛ معلومة كاملة ومعلومة ناقصة؛ معلومة أولية ومعلومة إضافية.

3. المعلومة المالية

توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها بأنها لغة المال والأعمال، وتوصف من حيث نشاطها بأنها نظام للمعلومات يعتمد على القياس والتوصيل للمعلومات المالية،[1] فالمعلومة المالية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي، والمعلومة المالية أشمل من المعلومة المحاسبية كونها تعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وعلى كل البيانات الأخرى التي من شأنها المساعدة في تبني موقف معين؛ أو معالجتها واتخاد القرار المناسب بناء عليها، لذلك نحن في بحثنا هذا فضلنا التعبير عن مخرجات النظام المحاسبي بالمعلومة المالية عوضا عن المعلومة المحاسبية.

3. 1. تعريف المعلومة المالية

المعلومة المالية، هي المعلومة الملائمة لاتخاذ القرار؛ الموثوقة عند العرض؛ القابلة للتأكد؛ وتكون في الوقت المناسب؛ مفهومة وقابلة للمقارنة،[2] هذا التعريف مستمد من الإطار المفاهيمي رقم 2 لمجلس معايير المحاسبة المالية، والذي اعتمد عليه لاحقا من أغلب منظري المحاسبة في تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

---

[1]- الناغي، محمود السيد. (2011). **نظرية المحاسبة، مدخل معاصر**. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. ص 17.

[2]- بغريش، محمد؛ بلعجوز، حسين. (2021). جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر. **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06**(02)، 414-434. ص ص 417-418.

3. 2. أنواع المعلومة المالية

إن ما يصدق على المعلومة بصفة عامة من حيث تصنيفها إلى أنواع بالإعتماد معايير معينة يصدق على المعلومة المالية بصفة خاصة، لذلك يمكن تصنيف المعلومة المالية بالإعتماد على معايير التصنيف السابقة الذكر إلى:

أ- معلومة مالية داخلية؛

ب- معلومة مالية خارجية؛

ت- معلومة مالية رسمية؛

ث- معلومة مالية غير رسمية؛

ج- معلومة مالية رأسية؛

ح- معلومة مالية أفقية؛

خ- معلومة مالية بيضاء؛

د- معلومة مالية رمادية؛

ذ- معلومة مالية سوداء؛

ر- معلومة مالية كمية؛

ز- معلومة مالية غير كمية؛

س- معلومة مالية مؤكدة؛

ش- معلومة مالية احتمالية؛

ص- معلومة مالية كاملة؛

ض- معلومة مالية ناقصة؛

ط- معلومة مالية أولية؛

ظ- ومعلومة مالية إضافية.

ان تقسيم المعلومة بصفة عامة والمعلومة المالية بصفة خاصة إلى أصناف معينة حسب معايير محددة قد يساعد في الحكم على جودتها بالنسبة إلى مختلف المستخدمين والأطراف المهتمة.

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية

للمعلومة المالية جودة تتحكم فيها عوامل ومعايير ومقومات، ونحن من خلال هذا المبحث هدفنا إلى تعريف الجودة بصفة عامة؛ وجودة المعلومة المالية ومقوماتها بصفة خاصة.

1. تعريف الجودة

تعرف الجودة لغة واصطلاحا كما يلي:

1. 1. الجودة لغة

الجودة لغة؛ من الفعل جاد، يقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد، ويقال جاد المطر أي كثُر، وأجاد أي أتي بالجيد من قول أو عمل، وتجوّد في العمل تأنّق فيه.[1]

1. 2. الجودة اصطلاحا

أما اصطلاحا، فتعددت تعاريف الجودة واختلفت باختلاف أساس التقدير، فهناك من ينظر إلى الجودة أنها مطابقة لخصائص محددة مسبقا؛ ومنهم من ينظر إليها بصفتها ملائمة للاستخدام؛ وآخرون ينظرون إليها بصفتها نظاما شاملا يوجه مجهودات المؤسسة نحو استجابة للحاجات الفعلية والمتوقعة.[2]

ولذلك فقد عرف (عابدين) الجودة (نوعية quality) على أنها كل مواصفات السلعة او الخدمة المقدمة التي تجعلها قادرة على استيفاء حاجات الشخص أو الشركة التي تشتريها وهي عادة مرتبطة في القيمة أو في الأداء وتتضمن هذه المواصفات المفاخرة أو الاعتزاز بالصنعة أو الامتثال إلى متطلبات الزبائن،[3] وبذلك فإن تعريفه ركز على مطابقتها للخصائص المحددة مسبقا وملاءمتها للاستخدام.

2. مقومات جودة المعلومة المالية

وهي مقومات ترتبط أساسا بالجودة في حد ذاتها، ومقومات أخرى مرتبطة بالعرض والبيئة ومدى تلبية المعلومة المالية لاحتياجات المستخدمين.

2. 1. جودة المعلومة المالية

سبق وأن ذكرنا أن المعلومات استخدمت استخداما متباينا تباين المجالات، ونحن في دراستنا هذه ينصب اهتمامنا على دراسة المعلومة المالية.

ان تعاريف جودة المعلومة المالية متعددة؛ لكن أهمها هو ما جاء في الإطار المفاهيمي رقم 2 لـ FASB: "المعلومة المالية ملائمة لاتخاذ القرار؛ موثوقة عند العرض؛ قابلة للتأكد؛ في الوقت المناسب؛ مفهومة وقابلة للمقارنة"[4]، لذلك فإن من مقومات جودة المعلومة المالية هي مقومات متعلقة بالمعلومة في حد ذاتها، لذلك فالمعلومة الجيدة "هي معلومات وصفية مبنية على الصفات المميزة أو الإدراك الحسي لشيء ما، وليس على كميات تابعة لهذه المعلومات"[5]، أي أن هذه الصفات المميزة النابعة من المعلومة في حد ذاتها هي أساس المعلومة الجيدة، والمعلومة المالية حتى تكون جيدة يجب أن تتصف حسب الـ FASB بـ:

أ- الملاءمة عند اتخاذ القرار؛

ب- الموثوقية عند العرض؛

---

[1]- مجمع اللغة العربية. مرجع سبق ذكره. ص 145.

[2]- عبد السيد، ناظم حسن. (2009). **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ص 17 و18.

[3]- عابدين، عدنان. (2007). **معجم مصطلحات المحاسبة المالية والإدارية انكليزي-عربي**. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون. طبعة ثانية. ص 188.

[4] - Frings, Ginny W. Frings, Michael C. Mastilak, M. Christian. (2012). Does IFRS Stand for InFormation Risk?. Financial Analysts Journal. CFA Institute. Volume 68(3). 17-21. p17.

[5]- عابدين، عدنان. مرجع سبق ذكره. ص 188.

ت- القابلية للتأكد؛

ث- التوقيت المناسب؛

ج- مفهومة؛

ح- وقابلة للمقارنة.

هذه الصفات سنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

2. 2. عرض المعلومة المالية

يعد عرض المعلومة المالية من أهم مقومات جودتها، فالمعلومة المالية مهما كانت صفاتها جيدة، إن لم يتم الإفصاح عنها بتاتا أو إن لم يتم الإفصاح عنها بالشكل المناسب أو الكافي فهي غير جيدة، والإفصاح هو "عملية إظهار المعلومات المحاسبية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"[1]، فالإفصاح هو عرض المعلومة المالية من خلال جميع الوسائل المتاحة والمتمثلة محاسبيا أساسا في القوائم والتقارير المالية والملحق والملاحظات، ولقد تزايدت الحاجة الى المعلومة المالية خاصة مع انفصال الإدارة عن الملكية، وابتعاد الملاك الحقيقيين عن دواليب تسيير ممتلكاتهم، مما زاد من أهمية الإفصاح والذي يمكن الأطراف الخارجية من الاطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والإفصاح يمكن تقسيمه إلى أنواع وذلك حسب كفايته وإجباريته وكماله وشموله وعدالته.

2. 3. تلبية المعلومة المالية لاحتياجات المستخدمين

حتى تكون المعلومة المالية جيدة يجب أن تلبي حاجات مستخدميها من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم المختلفة، ولتحقق ذلك يجب أن يتوافر شرط قابلية الفهم، هذا الشرط تحكمه مجموعة من الخصائص منها ما هو مرتبط بالمستخدمين في حد ذاتهم، والذين يجب أن يتمتعوا بالمعرفة السابقة والفهم، ومنها ما هو مرتبط بالمعلومة المالية.

2. 4. البيئة

"إن المحاسبة هي نتاج لبيئتها"[2]، فهي كباقي النظم تتأثر ببيئتها المحيطة والمتمثلة أساسا في الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية، هذه الظروف والقيود تختلف من وقت إلى آخر مما يدفع بالمحاسبة المالية إلى التطور مواكبة في ذلك لبيئتها، وبما أن المعلومة المالية هي أهم مخرجات الأنظمة المحاسبية، فإن جودتها تتأثر ببيئة المحاسبة، فالجزائر سابقا كانت تتبع النهج الاشتراكي، والمعلومة المحاسبية آنذاك كانت موجهة أساسا للتخطيط المركزي، لكن حاليا وبتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق أصبحت المعلومة مالية وموجهة نحو المستثمرين أكثر من غيرهم من باقي المستخدمين للمعلومة المالية، كما تغيرت معها أدوات القياس وطرق الإفصاح.

---

[1]- قورين، حاج قويدر؛ معمري، خيرة. (2019). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. **مجلة إقتصاديات شمال إقتصاديات شمال إفريقيا، 15** (21). 239-260. ص 251.

[2]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. (2005). **المحاسبة المتوسطة**. (ترجمة أحمد حامد حجاج، وسلطان المحمد سلطان). الرياض: دار المريخ للنشر. الجزء الأول. ص 25.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

لقد اعتمد أغلب كتاب ومنظري المحاسبة أمثال: الشيرازي (1990)[1]؛ Evraert (2000)؛[2] جربوع، وحلس (2002)[3]؛ كيسو، وويجانت (2005)[4]؛ شرويدر، كلارك، وكاثي (2006)[5]؛ الشحاذة، البرغوثي، شعبان، والقاسم (2011)[6]؛ القاضي، والريشاني (2012)[7]، وغيرهم في بيان الخصائص النوعية للمعلومات المالية على اصدار FASB للإطار النظري للمحاسبة المالية والذي سيشمل فيما بعد أساس وضع المعايير المحاسبية وحل جوانب الخلاف في عملية التقرير المالي.

حيث قام FASB سنة 1976 بإصدار أربعة (4) قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمنشآت الأعمال وهي: [8]

أ- القائمة رقم 1 (SFAC N°1) بعنوان؛ أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال.

ب- القائمة رقم 2 (SFAC N°2) بعنوان؛ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تتعرض للخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

ت- القائمة رقم 3 (SFAC N°3) بعنوان؛ عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

ث- القائمة رقم 4 (SFAC N°4) بعنوان؛ الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

كما قام FASB لاحقا بإصدار قائمة بعنوان "عناصر القوائم المالية" لتشمل أيضا المنظمات غير الهادفة وتحل محل القائمة رقم 3.

---

[1]- الشيرازي، عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص 197.

[2] - EVRAERT, S. (2000). **Confiance et comptabilité**, Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit. Economica, p. 467.

[3]- جربوع، يوسف محمود؛ حلس، سالم عبد الله. (2002). **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية.** (ط 1). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ص ص 76-82.

[4]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص 69.

[5]- شرويدر، ريتشارد؛ كلارك، مارتل؛ كاثي، جاك. (2016). **نظرية المحاسبة.** (ترجمة كاجيجي، خالد أحمد علي؛ فال، إبراهيم ولد محمد؛ الكيلاني، الكيلاني عبد الكريم) الرياض: دار المريخ للنشر. ص 85.

[6]- الشحاذة، عبد الرزاق قاسم؛ البرغوثي، سمير إبراهيم؛ شعبان، أسامة سميح؛ القاسم، عامر محمد عفيف. (2011). **نظرية المحاسبة.** الأردن: زمزم ناشرون وموزعون. ص ص 245-250.

[7]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معدى. (2012). **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية-عرض البيانات المالية.** (ط1). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ص 75-82.

[8]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص ص 65-66.

ويمكن تلخيص الإطار النظري للتقرير المالي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): الإطار النظري للتقرير المالي.

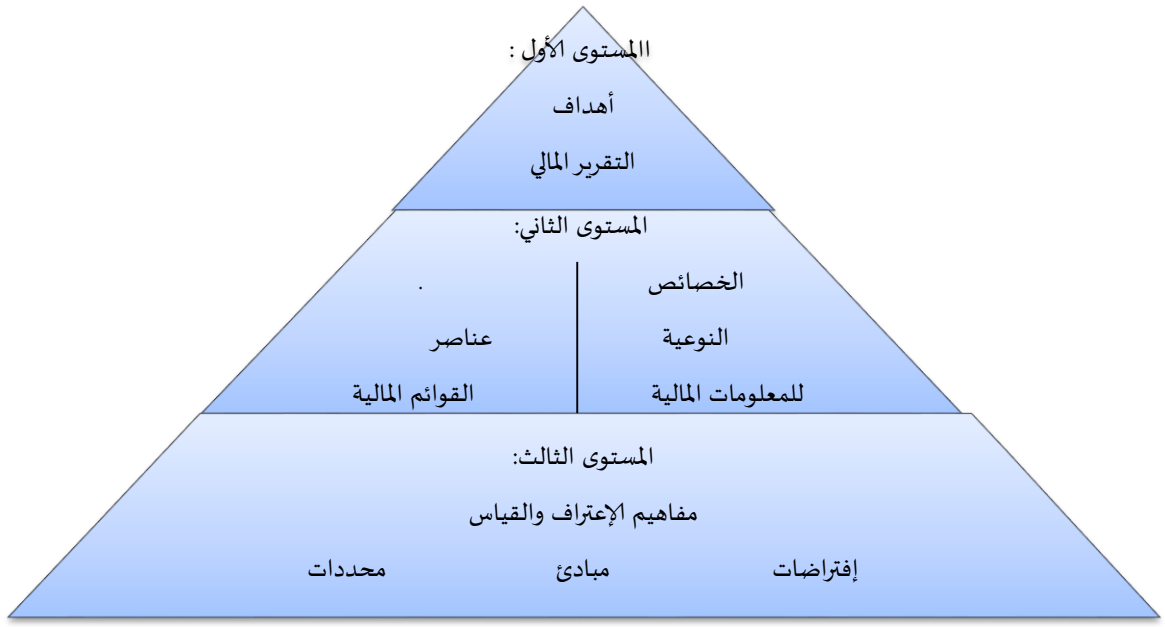

المصدر: كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص 67.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الإطار النظري قسم إلى مستويات؛ المستوى الأول أهداف التقرير المالي؛ المستوى الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المالية وعناصر القوائم المالية؛ والمستوى الثالث مفاهيم الإعتراف والقياس.

تكمن أهداف التقرير المالي أساسا في توفير معلومات تكون مفيدة لمختلف متخذي القرارات، والذين يمثلون مستخدمي القوائم المالية، وهم:[1] المستثمرون؛ المقرضون؛ المحللون الماليون؛ مرشدو الإستثمار؛ المتعاملون مع المؤسسة من عملاء وموردون وموظفون؛ الأجهزة الحكومية؛ الجمهور؛ والإدارة، إلا أن هؤلاء المستخدمين لهم حاجات متباينة من المعلومات المالية، وفي بعض الأحيان تكون متعارضة خاصة ما بين الإدارة والأطراف الأخرى.

إذا كان المستوى الأول من الإطار النظري للتقرير المالي اهتم بأهداف المحاسبة والتي هي أساسا توفير معلومات مالية، والمستوى الثالث هو كيفية تحقيق هذه الأهداف، فإن المستوى الثاني يقدم المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المالية وعناصر القوائم التقارير المالية المستمدة منها هذه المعلومات.

[1]- القاضي، حسين. & حمدان، مأمون. (2001). **نظرية المحاسبة**. عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص ص 212-213.

إن الهدف الأساسي من تحديد خصائص نوعية للمعلومات المالية هو "استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية،"[1] ولقد بذلت مجهودات كبيرة لتحديد هذه الخصائص، إلا أن أهمها هو ما قام به مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كما سبق وأن ذكرنا، ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات المالية في الهيكل التالي:

شكل رقم (03): الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

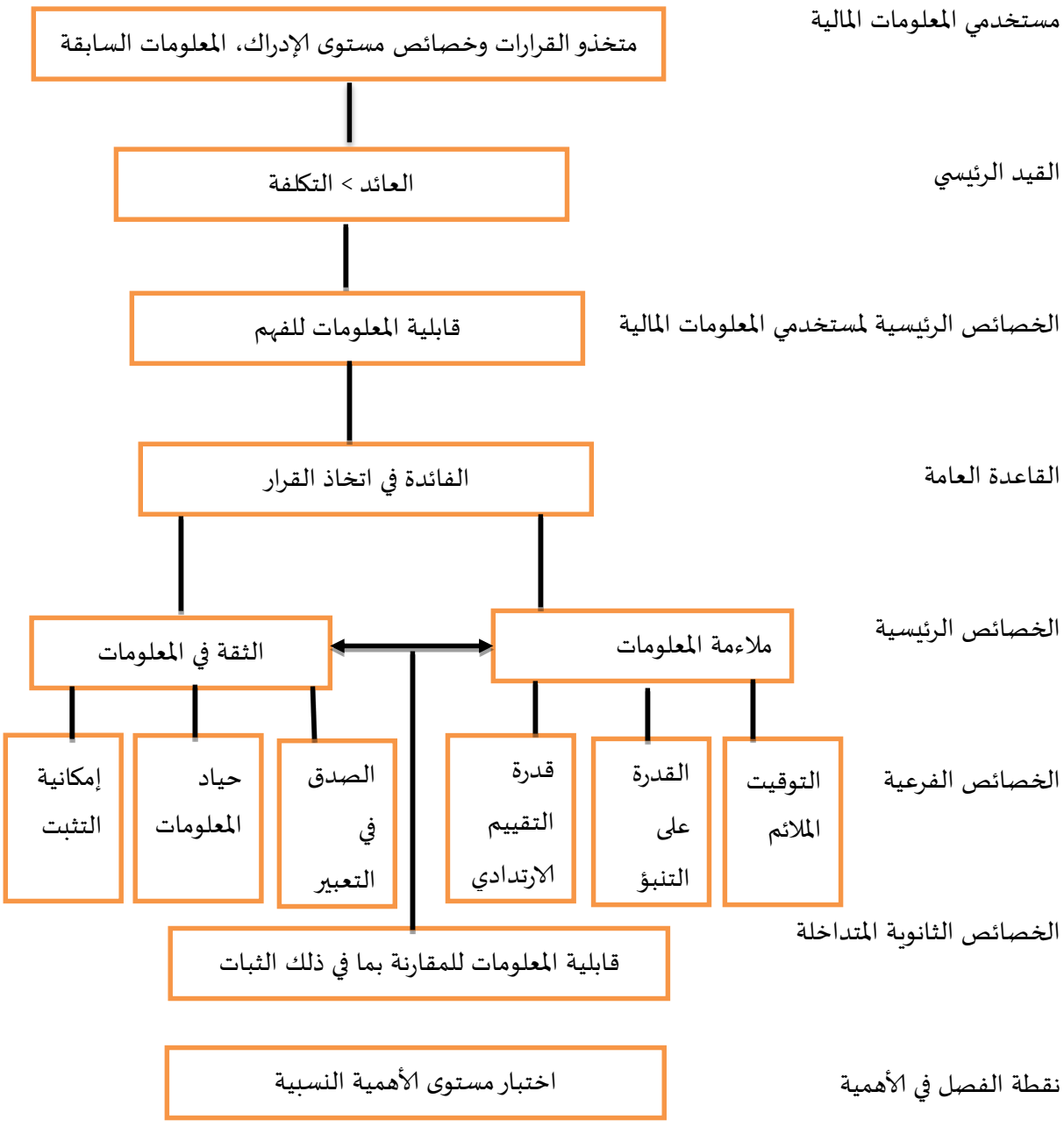

Source ; FASB.(1980). **SFACN°2 qualitative charateristic of accounting information.** Behave.

[1]- الشيرازي، عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص 195.

نلاحظ من الشكل أن مستخدمي القرارات يمثلون أعلى الهرم، حيث يجب أن يتصفوا بمستوى إدراك معين ولديهم معلومات سابقة مما يساعد على قابلية فهم المعلومات المالية، كما أن المعلومات المالية لها تكلفة، ويجب أن يكون العائد المتوقع من ورائها أكبر من تكلفتها وهذا ما يمثل قيد رئيسي.

بالرغم من توالي الدراسات المهتمة بالخصائص النوعية للمعلومة المالية؛ مثل: دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB في عام 1980 تحت عنوان Qualitative characteristics of accounting information؛ دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1989 بعنوان Framework for the preparation and presentation of the financial statements؛ والإطار المفاهيمي المشترك الصادر في سبتمبر 2010، الا أن جميع هذه الدراسات وبالرغم من اختلافها إلا أنها لم تخرج عن الإطار النظري للتقرير المالي الذي وضعه FASB عام 1976.

المطلب الأول: الخصائص النوعية الرئيسية

تتمثل الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية في الملاءمة والموثوقية.

1. **الملاءمة** Relevance

الملاءمة؛ "ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار"[1]، فإذا لم تكن كذلك فهي غير ملائمة، وترتكز خاصية الملاءمة على خصائص فرعية تتمثل في: التوقيت الملائم؛ القدرة على التنبؤ؛ والقدرة على التقييم الارتدادي.

2. **الموثوقية** Reliability

يقصد بموثوقية المعلومة المالية؛ أنها تتميز بالأمانة ويمكن الإعتماد عليها والثقة فيها، وترتكز خاصية الموثوقية على خصائص فرعية تتمثل في: الصدق في التعبير؛ حياد المعلومات؛ وإمكانية التثبت من المعلومات.

3. **العلاقة بين الملاءمة والموثوقية**

تتميز العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في كونها علاقة عكسية، حيث كلما زادت جودة احداها انخفضت جودة الأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- جربوع يوسف محمود. (2014). **نظرية المحاسبة-الفروض المفاهيم المبادئ المعايير**. (ط 2). الأردن: نسخة إلكترونية (دون دار نشر). ص 46

شكل رقم (04): تعارض خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

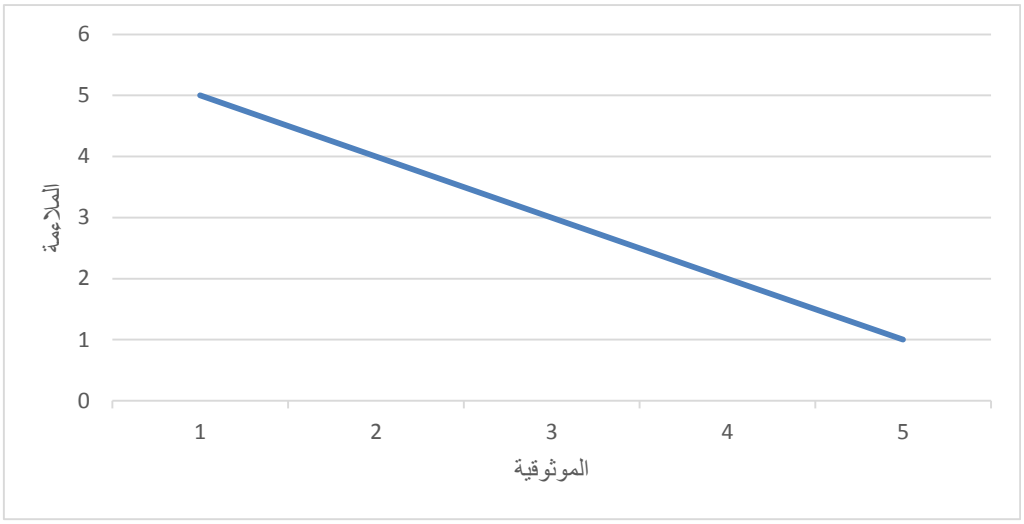

المصدر: عقاري، مصطفى. (2004). مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس: سطيف الجزائر. ص170.

نلاحظ من هذا الشكل أنه كلما زادت موثوقية المعلومات المالية انخفضت ملاءمتها، والعكس صحيح؛ كلما زادت ملاءمة المعلومات المالية كلما انخفضت موثوقيتها، ومثال ذلك الميزانية المعدة كل ثلاث أشهر والمقدمة إلى إدارة المؤسسة بهدف تقييم نشاط الفترة تتميز بملاءمة كبيرة نظرا لتوقيتها المناسب، في مقابل ذلك تتميز بموثوقية أقل كونها أعدت في ظروف -تختلف عن ظروف أعمال نهاية السنة المالية والتي تعد لها العدة-تجعلها عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترق إلى التمثيل الصادق، لكن توافر المعلومات في الوقت المناسب ضروري لاتخاذ القرار إذا اقتضى الأمر ذلك ولوكان على حساب الدقة والموثوقية بدرجة نسبية، كما أن استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس يتمتع بموثوقية كبيرة ويمكن تبريره، إلا أنه قد يكون غير ملائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة في ظل الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

إن التعارض ما بين الخصائص النوعية الرئيسية "راجع إلى عدة عوامل منها الوقت؛ أساس القياس؛ والتحفظ"[1]، وعمليا غالبا ما تكون عملية الموازنة بين الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية (الملاءمة والموثوقية)

ضرورية من أجل تحقيق توازن نسبي يضمن تحقيق الأهداف التي وجدت من أجله المعلومة المالية المتضمنة

في القوائم والتقارير المالية، ويكون ذلك خاضعا لأساسا للتقدير الشخصي النابع من الخبرة المهنية.

كما يذهب آخرون في تبيان العلاقة ما بين خاصتي الملاءمة والموثوقية إلى التفصيل في البنود المحاسبية، وهذا ما يمكن تبيانه في الشكل الآتي:[2]

[1] طويرات، رابح. (2021). أهمية الموازنة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تعزيز جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية –دراسة عي عينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(2)، 395-406. ص 399.

[2] - الناغي، محمود السيد. (2017). **نظرية المحاسبة**. (دون بلد نشر): الناشر المكتبة العصرية. ص 153.

جدول رقم (01): مستوى المنفعة للمعلومات في ظل خاصيتي الملاءمة والموثوقية

	مستوى الموثوقية مرتفع	مستوى الموثوقية منخفض
مستوى الملاءمة مرتفع	مرتفعة	متوسطة
مستوى الملاءمة منخفض	متوسطة	منخفضة

المصدر: الناغي، محمود السيد. (2017). نظرية المحاسبة. ص 153. بتصرف.

فليس بالضرورة أن تكون المعلومة الملائمة أقل موثوقية، والعكس، أن تكون المعلومة الموثوقة أقل ملاءمة، فقد نجد معلومات موثوقة وملائمة لاتخاذ القرار، مثل قرار توزيع النتيجة والذي يكون على أساس النتيجة المحسوبة بطريقة موثوقة، كما أنه قد تكون هناك معلومات مالية غير موثوقة وفي نفس الوقت غير ملائمة لاتخاذ القرار، فالمعلومات المالية التي تحتوي أخطاء كثيرة لا يمكن أن تكون ملائمة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية الفرعية

ويمكن تقسيمها إلى خصائص فرعية مرتبطة بالملاءمة وخصائص فرعية مرتبطة بالموثوقية.

1. الخصائص الفرعية المرتبطة بالملاءمة

وتتمثل في التوقيت الملائم؛ القدرة على التنبؤ؛ والقدرة على التقييم الارتدادي.

1. 1. التوقيت الملائم

يجب أن تتوافر المعلومات المالية لمستخدميها في الوقت الملائم لاتخاذ القرار المناسب قبل فوات الأوان، وبالتالي فقدان المعلومة المالية لقدرتها على التأثير في اتخاذ القرار، فإذا لم تتوافر المعلومة في الوقت المناسب تصبح معلومة مالية تاريخية.

1. 2. القدرة على التنبؤ

حتى تكون المعلومة المالية ملائمة يجب أن تحسن من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالمستقبل، مما يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة لذلك الحدث المتوقع.

1. 3. القدرة على التقييم الارتدادي

ويقصد به "مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة من حيث تعزيزها أو تثبيتها"[1] ومن وراء ذلك تقييم نتائج القرارات السابقة المبنية على التوقعات السابقة.

2. الخصائص الفرعية المرتبطة بالموثوقية

وتتمثل في الصدق في التعبير؛ حياد المعلومات؛ وإمكانية التثبت من المعلومات.

2. 1. الصدق في التعبير:

الصدق في التعبير؛ أي تعبر بصدق وأمانة عما تريد التعبير عنه، دون تضليل لمستخدمي المعلومة المالية، ويكون ذلك "إذا كان هناك اتفاق بين المقياس أو الوصف المالي المعين والظاهرة الاقتصادية أو الحدث الذي يمكن قياسه أو وصفه"[2].

[1]- شاهين علي عبد الله. (2011). **النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي**. غزة فلسطين: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص 113.
[2]- جربوع يوسف محمود. مرجع سبق ذكره. ص 47.

2. 2. حياد المعلومات

حياد المعلومات؛ أي لا يجب أن تعد وتقدم المعلومة لتخدم طرف معين على حساب باقي الأطراف المهتمة، مما يزيد في فجوة المعلومات؛ وبالتالي زيادة فجوة التنبؤ.

2. 3. إمكانية التثبت من المعلومات

يقصد بإمكانية التثبت من المعلومات؛ إمكانية التحقق من نتائج ما عن طريق طرف آخر غير معد القوائم والتقارير المالية ومستقل عنه باستخدام نفس طرق التقييم والقياس.

3. الخصائص النوعية الثانوية المتداخلة

هناك خصائص نوعية متداخلة ما بين الخصائص النوعية الرئيسية وخصائصها الفرعية، وهي القابلية للمقارنة؛ الثبات؛ والشمول.

3. 1. القابلية للمقارنة

تعتبر القابلية للمقارنة خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وبما يحقق زيادة فائدة المعلومات، فمن المعروف أن إمكانية استخدام المعلومات المالية في عقد مقارنات يعتبر أمرا حيويا وذلك لعدم توافر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء.[1]

3. 2. الثبات

حتى يتم عقد مقارنات سواء مع معلومات مالية لمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط، أو لمؤسسات أخرى خارج مجال النشاط وفق الحاجة إلى المعلومة والهدف من وراء ذلك، أو عقد مقارنات لمعلومات نفس المؤسسة مع معلومات الفترات السابقة، يجب أن يتوافر عنصر الثبات؛ الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية، "والثبات في تطبيق الطرق مع الزمن يزيد من القيمة الإعلامية للمقارنات بين الفرص الاقتصادية والأداء الاقتصادي، وتزيد أهمية المعلومات، وخاصة المعلومات الكمية إلى حد كبير، على قدرة المستخدمين على ربطها بمعيار معين"[2]

3. 3. الشمول

يقصد بالشمول الإفصاح الكامل، وهو أن تكون كامل المعلومات الجوهرية الضرورية لاتخاذ القرار متاحة لكافة المستخدمين، لذلك لا يجب إخفاء أي جزء من هذه المعلومات والتي تهم طرفا معينا من الأطراف ذات العلاقة.

وللاعتماد على المعلومة المالية والوثوق بها يجب "أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وان تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وان تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم"[3]، أي يجب أن تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المالية الرئيسية منها والفرعية والثانوية، لكن هذه الخصائص لا يمكن تحقيقها بسهولة، لأنه يمكن أن تتعارض هذه الخصائص فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون عليها قيود تصعب من تحقيقها مجتمعة.

---

[1]- الشيرازي عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص 196.

[2]- شرويدر، ريتشارد & كلارك، مارتل & كاثي، جاك. مرجع سبق ذكره. ص 88.

[3]- بن أعمارة، منصور؛ حولي، محمد. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 1 (1)، 103-117. ص 115.

المطلب الثالث: محددات الخصائص النوعية للمعلومة المالية

حتى تتميز المعلومة المالية بالجودة؛ هناك قيود يجب احترامها وتتمثل بصفة خاصة في السرعة؛ التكلفة/المنفعة؛ والأهمية النسبية.

1. السرعة:

ويمكن التعبير عنها بأثر الوقت، فالوقت عادة يمثل قيد لمتخذي القرار، خصوصا إذا تطلب الأمر اتخاذ قرار في لحظة ما لتحقيق عائد، "فالقرار المتأخر لا يمكن أن يحل المشكل بل قيد يزيد المشكل تعقيدا، والعكس فاتخاذ القرار قبل وقته يجعل متخذ القرار في وضع انتظار لنتائج قراره المسبق، او يمكن قراره هذا أن يفقد فعاليته أثناء التنفيذ"[1]، فاختيار الوقت يجب أن يتميز بالسرعة لا بالتسرع، ويكون ذلك نتاج لوضع متخذ القرار ومدى فهمه لبيئته المحيطة.

2. قيد التكلفة المنفعة

يعد قيد التكلفة قيد رئيسي على المعلومة المالية التي يمكن عرضها في القوائم والتقارير المالية، فعرض القوائم والتقارير المالية لمختلف المستخدمين يقتضي تحمل المؤسسة المعدة لها بعض التكاليف، هذه التكاليف يجب مقابلتها مع الإيراد المرجو تحقيقه من وراء ذلك، وهو ما اصطلح عليه بالمنفعة، هذا من وجهة نظر معدي القوائم المالية، أما من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية، يجب أن تكون المنافع المأخوذة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول على هذه المعلومة في حد ذاتها، لكن تقييم التكاليف والمنافع يبقى مسألة اجتهادية خاضعة للتقدير، كما أن هذه المعلومات يمكن أن يستفيد منها أطراف أخرى غير أولئك الذين أعدت من أجلهم.

شكل رقم (05): العلاقة بين تكلفة المعلومة المالية ومنفعتها.

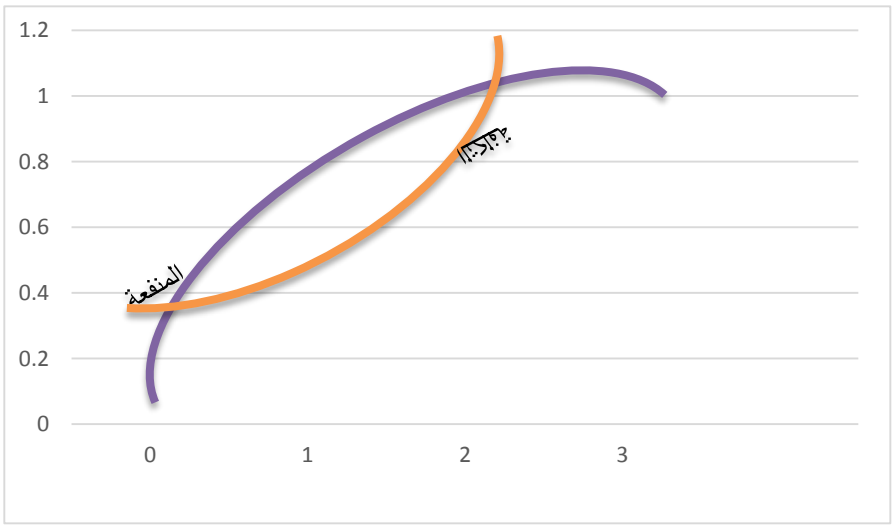

المصدر: يحي، دريس. (2018). قيمة المعلومة وتكلفتها كمحدد أساسي لجودة القرار. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. 01، 44-76. ص 72.

[1] - Boutaleb Kouider. (2006). **Theories de la decision.** Algérie. OPU. P 42.

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه طالما المنفعة المرجوة من المعلومة المالية أكبر من تكلفتها فالأمر جيد، لكن إذا تجاوزت تكلفة المعلومة المنفعة المرجوة من ورائها فهذا غير جيد وينعكس بالسلب على من يتحمل هذ التكلفة، سواء كان من منتجي المعلومة أو من مستخدميها.

3. الأهمية النسبية

تتأثر المعلومات المالية بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فالمعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية، فالأهمية النسبية يمكن أن تساعد في تحديد ما يجب عرضه من معلومات مالية ذات الإستخدام العام.

المطلب الرابع: مستخدمو المعلومة المالية وتضارب مصالحهم

هناك خط رفيع بين المستخدمين للمعلومة المالية والأطراف المهتمة بها، كما أن هناك تداخل فيما بينهما، وفي هذا الصدد سوف نحاول تبيان مختلف الأطراف المهتمة وعلاقتهم بالمعلومة المالية، ومختلف المستخدمين وحاجاتهم من المعلومة المالية.

1. الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية:

نقصد هنا الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛ كل الأطراف التي لها علاقة بالمعلومة المالية سواء واضعي معايير المحاسبة المالية؛ منتجي المعلومة المالية أو مستخدميها، "وتعد جماعات المستخدمين المختلفة الطرف الأكثر اهتماما وتأثرا وتأثيرا في عملية وضع معايير المحاسبة المالية كون هذه الأخيرة تمثل قرارا اجتماعيا أو بالأحرى هي نتاج لتصرف سياسي أكثر منه لاستنتاج منطقي أو لنتائج تجريبية"[1]، وافضل طريقة للمستخدمين للتأثير هي المشاركة في صناعة المعايير التي تحكم ممارسة المحاسبة المالية أو محاولة التأثير عليها أو توجيه صانعيها.

ان محاولة التأثير على صناعة معايير المحاسبة المالية ليس بالشيء السيء، بل أنه يدخل في مجال الانتقاد البناء، لكن أن تقوم الجهات المكلفة بإصدار معايير المحاسبة المالية بذلك بدافع سياسي محض لتحقيق أهداف ضيقة مع تحييد باقي الأطراف المهتمة فذلك هو الأمر غير المقبول، كما أن "تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك مصالح الدولة يتم تسويتها عادة بالاعتدال وضبط النفس"[2]

ويمكن تلخيص جماعات المستخدمين المؤثرة في صناعية معايير المحاسبة المالية في الشكل الآتي:

[1]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص 42.

[2]- بلقاوي، أحمد رياحي. (2009). نظرية محاسبية. (ترجمة العبد الله رياض، مراجعة الججاوي طلال). عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع. الجزء الأول. ص 204.

الشكل رقم (06): جماعات المستخدمين المؤثرة في صناعة معايير المحاسبة المالية.

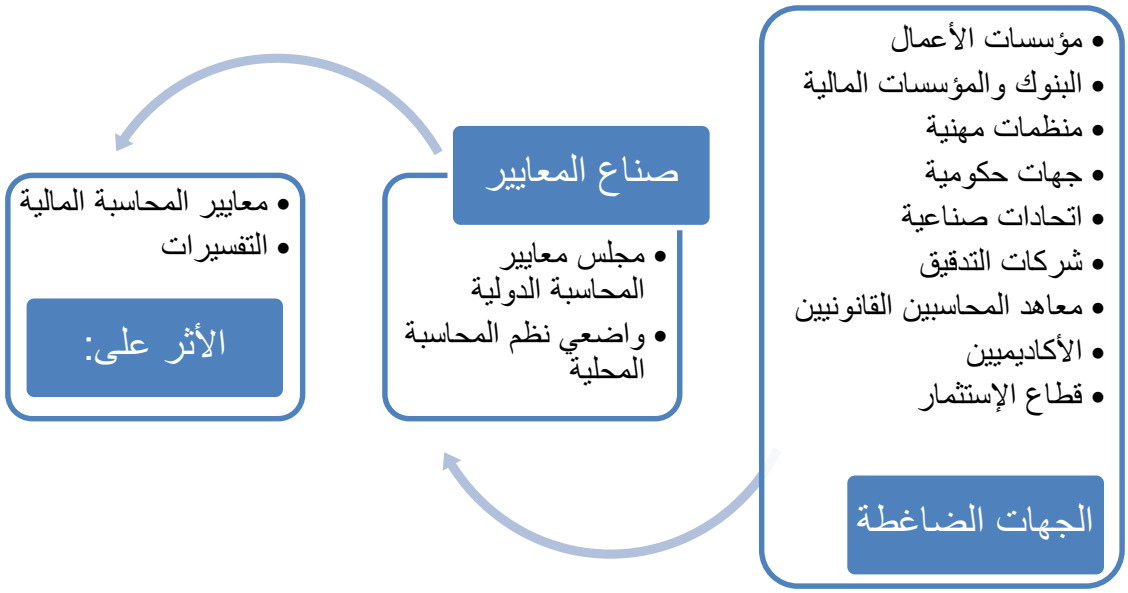

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من خلال هذا الشكل كيف تؤثر الأطراف المهتمة ممثلة في الجهات الضاغطة على هيئات صناعة المعايير، ومنه التأثير على المعايير المحاسبية وتفسيراتها بطريقة غير مباشرة.

2. مستخدمو المعلومة المالية:

يعد مستخدمو المعلومة المالية الطرف المستهدف بمخرجات المحاسبة المالية، حيث يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم المتنوعة بتنوع حاجاتهم من المعلومة المالية، ورغم تفاوت كُتَّاب ومنظري المحاسبة في تعداد مستخدمي المعلومة المالية وحاجاتهم منها، الا أن أغلب الكِتابات تقسم هؤلاء المستخدمين للمعلومة المالية الى مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين، تدور في فلك: المستثمرين؛ الموظفين؛ المقرضين؛ الموردين؛ الزبائن؛ الجهات الحكومية؛ الجمهور.

2. 1. المستخدمون الداخليون:

تتمثل هذه الفئة من المستخدمين بصفة خاصة في المدراء والموظفون:

2. 1. 1. المدراء:

المدراء بمختلف مستوياتهم الإدارية، وهذا من أجل مساعدتهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛ والرقابة على أنشطتها؛ ووضع خطط مستقبلية لتحقيق أهدافها، ويمكن تسميتهم بالمسيرين.

2. 1. 2. الموظفون:

وهم المستخدمون الدائمون أو المؤقتون للمؤسسة، حيث يهتمون كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة؛ وقدرتها على الاستمرار والنمو نظرا لارتباط ذلك باستمرار حصولهم على الأجر والذي يمثل المصدر الأساسي لهم لإعالة عائلاتهم، كما يهتمون كذلك بقدرة المؤسسة على دفع الأجور في وقتها؛ وإمكانية رفع أجورهم في المستقبل.

2. 2. المستخدمون الخارجيون:

نقصد بالمستخدمين الخارجيين الأطراف الأخرى من خارج المؤسسة، والتي لها اهتمام بالمعلومة المالية للمؤسسة ويتمثلون أساسا في:

2. 2. 1. المستثمرون:

وهم المستثمرون الحاليون (يمكن تصنيفهم كمستخدمين داخليين) ممثلون في الملاك وحملة الأسهم؛ والمستثمرون المحتملون ممثلون في الأطراف المهتمة بشراء أسهم المؤسسة سواء قصد التملك او المضاربة، ويهتم الملاك الحاليون وحملة الأسهم بالوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة التنبؤ بالمستقبل، حيث يركزون على معرفة قيمة أصولهم وقدرتها على توليد الأرباح عاجلا وآجلا، كما يهتمون بالالتزامات التي على المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بها حمايةً لحقوق الملكية، أما المساهمون المحتملون فيهتمون بقيمة المؤسسة والعائد على السهم، كما يهتمون بسياسة توزيع الأرباح المنتهجة من قبل المؤسسة.

2. 2. 2. المقرضون:

يتمثل المقرضون بصفة أساسية في البنوك التجارية والمؤسسات المالية والجمهور أو حملة السندات، حيث يهتمون بالمعلومات المالية للمؤسسة التي قاموا بإقراضها أو يريدون اقراضها، ومن أهم المعلومات المالية التي يهتمون بها هي قيمة المؤسسة وحجم وطبيعة أصولها والتي تمثل في العادة ضمانات القروض، كما يهتمون بقدرتها على السداد وكفاءة الإدارة وميزانياتها التقديرية، والقوائم المالية للمؤسسة هي المصدر الأساسي للمعلومة المالية التي يطلبها المقرضون خاصة منها الميزانية وجدول سيولة الخزينة وهذا من أجل الاطمئنان على قدرة المؤسسة على سداد قروضهم والفوائد المترتبة عنها في الآجال المحددة.

وتعتمد البنوك التجارية على تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض من عدمه، والقوانين الداخلية للبنوك تدفع للاعتماد على تحليل هذه القوائم المالية كأساس لاتخاذ قرار الإقراض.[1]

[1]- أحمد ميلي، سمية. (2018). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03 (01)، 249-271. ص 268.

2. 2. 3. الموردون:

عادة ما تلجأ المؤسسة للشراء على الحساب أو لأجل، خاصة شراء مخزوناتها المتداولة وفي بعض الأحيان أصولها الدائمة أو استثماراتها، وهذا ما يسمى الائتمان التجاري، ففي هذه الحالة الموردون في حاجة إلى معلومات مالية كافية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة (زبونهم) وقدرتها على سداد التزاماتها اتجاههم في الأجل المتفق عليه.

2. 2. 4. الزبائن:

يهتم الزبائن بالمعلومات المالية للمؤسسة خاصة إذا كانت تمثل المورد الرئيسي لهم؛ واذا كانت تربطهم بالمؤسسة عقود طويلة الأجل، فبتعثرها قد يفقدون مورد لمشترياتهم وتعويضه في الأجل القصير قد لا يكون سهلا، كما يهتم الزبائن بالمعلومات المالية المرتبطة بوضع حسابهم مع المؤسسة لمعرفة ما عليهم من مبالغ واجب تسديدها وما لهم من تسبيقات، وفي العادة تتبادل المؤسسة في نهاية كل سنة مالية مع زبائنها رسائل تأكيد الرصيد، وفي حالة عدم الاتفاق على رصيد نهاية السنة المالية يلجؤون إلى القيام بالمقاربة لاكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

2. 2. 5. الجهات الحكومية:

تهتم الجهات الحكومية المختلفة بالمعلومات المالية للمؤسسة، فهي تساعدها في أداء المهام المنوطة بها، خاصة منها إدارة الضرائب والحكومة، فبالنسبة لإدارة الضرائب تعد المعلومات المالية المستقاة من المحاسبة المالية بصفة عامة ومن القوائم المالية بصفة خاصة الأساس لحساب الضريبة سواء مع ادخال بعض التعديلات الضرورية أم لا وفق القوانين والتشريعات المعمول بها، أما الحكومة بمختلف مستويات إداراتها فهي بحاجة الى المعلومة المالية التي تمكنها من الإحصاء والتخطيط واتخاذ القرار واعداد مختلف الحسابات الوطنية، إضافة إلى جهات حكومية أخرى كالصناديق الوطنية (مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ ...)

2. 2. 6. الجمهور:

تزايدت حاجة الجمهور إلى المعلومة المالية مع ظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة عدد المساهمين والراغبين في المساهمة، وتباين معرفتهم المحاسبية والمالية وقدراتهم على فهم القوائم والتقارير المالية، فالجمهور يهتم عادة بالأوضاع المالية للمؤسسات وانعكاساتها على الأسواق المالية، وبصفة خاصة الأرباح والأرباح الموزعة وقيمة السهم ومعدل نموه، كما يهتم الجمهور بالمجهودات المبذولة من قبل المؤسسة في ترقية المجتمع والحفاظ على البيئة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إضافة إلى ما سبق، هناك مستخدمين آخرين ممثلين في المدققين الخارجيين والباحثين الأكاديميين. إن المستخدمين للمعلومة على اختلافهم، في حاجة إلى توافر "المعلومة في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالكيفية المناسبة التي تسهل

عملية اتخاذ القرار"[1]، فكل منهم ينظر الى المعلومة المالية من زاوية مختلفة عن باقي المستخدمين، الزاوية التي تسمح بتقييم الوضع واتخاذ القرار.

3. الخصائص الرئيسية لمستخدمي المعلومة المالية:

المعلومة المالية الجيدة، هي المعلومة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وحتى تكون كذلك يجب توافر مجموعة من الشروط، هذه الشروط ليست مرتبطة فقط بالخصائص النوعية للمعلومة المالية، بل مرتبطة كذلك بمستخدمي المعلومة المالية، فحسب القائمة رقم 2 (**SFAC N°2**) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" التي قدمها **FASB** سنة 1976، فإن مستخدمي المعلومة المالية ممثلين في متخذي القرارات يجب أن يتصفوا بالفهم والمعرفة المسبقة.

3. 1. القابلية للفهم:

إن مستوى الفهم وإدراك المستخدم للمعلومة المالية يعد عاملا حاسما للاستفادة من هذه المعلومة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فقد تكون المعلومة المالية جيدة موثوقة وملائمة لظروف الموقف ويمكن الاعتماد عليها، إلا أن عدم فهمها من طرف المستخدم أو عدم تقديرها، فحكمها في هذه الحالة هو حكم المعلومة المالية غير المتاحة أصلا، لذلك كان فهم المستخدم وقدرته على الإدراك والتحليل قيد من قيود جودة المعلومة،[2] ولذلك فإن اتخاذ القرار هو نتاج التفاعل بين المعلومة ومستخدمها ومدى قدرته على فهمها ومعالجتها.[3]

3. 2. المعرفة المسبقة:

لقد تطور الاهتمام بمستخدم المعلومة المالية، فقبل الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 كانت توجه المعلومة أساسا إلى الإدارة وإلى الدائنين، لكن بعد الأزمة توجه الاهتمام المعلوماتي للقوائم المالية أكثر نحو المساهمين والمستثمرين نتيجة لضغوط الأسواق المالية، ولقد ساد الاعتقاد في الأدب المحاسبي آنذاك أن المستثمر متخذ قرار عادي، لا يتمتع بثقافة محاسبية كافية، وليست لديه القدرة للحكم على المؤسسة المستثمر فيها، ويعتمد في ذلك على الوسطاء، لذلك فهو يحتاج إفصاح محاسبي محدد الأفق يقدم من خلال قائمتي الميزانية وحساب النتيجة، واللتان تضمنان معلومة كافية وغير مضللة لهذا المساهم الحالي أو المحتمل، ويعرف هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح التقليدي أو الوقائي، وقد ساد هذا الفكر المحاسبي حتى ظهور الـ **FASB**، هذا الأخير اعتمد مفهوم المستثمر الحصيف **Prudent Investor**، أي أن متخذ القرار مستثمر حصيف يتمتع باستيعاب جيد ومعرفة مسبقة، فهو مستثمر متخصص له معرفة مسبقة بالمحاسبة والمالية، متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية والإقتصادية وله القدرة على الموازنة بين مختلف البدائل المتاحة.[4]

---

[1]- بومصباح، صافية؛ بلعجوز، حسين. (2018). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج. **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03** (01)، 272-294. ص 289.

[2]- حنان، رضوان حلوة. (2003). **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**. عمان الأردن: دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. ص ص 187-188.

[3]- شبل، منال؛ بلعجوز، حسين. (2020). أثر المتغيرات السلوكية لمستخدم المعلومات المحاسبية على صنع القرار –دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في ولاية سكيكدة. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13**(01)، 01-14. ص 13.

[4]- حنان، رضوان حلوة. مرجع سبق ذكره. ص ص 188-190.

4. تضارب المصالح بين المستخدمين

نظرا لتعدد المستخدمين فمن المتوقع أن تتعدد وتختلف احتياجاتهم من المعلومات المالية المناسبة لكل مستخدم في اتخاذه لقراراته، وهذا ما ينعكس على شكل ومحتوى القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المالية، بحيث تعد بطريقة وافية وكافية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية ولا تقف عند تلبية احتياجات فئة معينة دون الأخرى من هؤلاء المستخدمين،[1] ولذلك فهي تعرف بالقوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام.

ويمكن تلخيص احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير من المعلومات المالية في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): مستخدمو المعلومات المالية واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة:	- القياس الشامل للأداء
- المساهمون الحاليون والمحتملون	- تقييم أداء الإدارة
- الدائنون	- التوقعات المستقبلية
- المديرون	- الحكم على المركز المالي
- العاملون	- تخصيص الموارد
- المستهلكون	
- الموردون	
- المنافسون	
المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة:	
- المحللون	
- سماسرة البورصة	
- اتحادات العمال	
- الهيئات الحكومية	
- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية	

المصدر: الصبان، محمد سمير؛ الدهراوي، كمال الدين؛ هلال، عبد الله عبد العظيم. (2012). مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات. مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية مصر. ص10. بتصرف

حيث أنه في الدول الأنجلو سكسونية، وجهت المحاسبة نحو المعلومة المالية، والتي تهم قبل الجميع الشركات الكبرى؛ الأسواق المالية؛ والمستثمرين، يعني الحاملين لرؤوس اموال المخاطرة. اما في فرنسا، من جهة، القوائم المالية لا تقدم معلومات كافية للمستثمرين، ومن جهة أخرى، انه من السيئ تفضيل المستثمرين وإلحاق الضرر بالمستخدمين الآخرين للمحاسبة،[2] ونظرا لاتساع شركات المساهمة وازدياد عدد المساهمين في الشركة الواحدة وانتشارها جغرافيا، ظهرت الحاجة إلى تعيين

[1]- الصبان، محمد سمير؛ الدهراوي، كمال الدين؛ هلال، عبد الله عبد العظيم. (2012). مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات. مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية مصر. ص9.

[2] - lassègue, pierre ; Déjean, frédérique ; Le theule, marie astrid. Op. cit. P 410.

مجلس إدارة ينوب عن المساهمين في تسيير أمور الشركة، وبذلك انفصلت الملكية عن الإدارة مما زاد من أهمية المحاسبة ومخرجاتها والمتمثلة أساسا في القوائم والتقارير المالية.

ان مجلس الإدارة والذي أصبح يلعب دور الوكيل في إدارة الشركة نيابة عن المساهمين، اصطدم عند قيامه بواجباته بمجموعة من التناقضات وتضارب المصالح أهمها:[1]

- التناقض بين حملة الأسهم وحملة السندات، ذلك ناتج عن رغبة حملة الأسهم بزيادة توزيعات الأرباح وبالتالي زيادة العائد على السهم، في حين أن حملة السندات يرغبون في احتجاز الأرباح وزيادة الاحتياطات حتى يتمكنوا من الحصول على مبالغ سنداتهم والفوائد المستحقة من ورائها في وقتها، وحل هذا التناقض كان من خلال إيجاد القوانين والتشريعات المالية التي بينت كيفية توزيع الأرباح بما يضمن حقوق الأطراف المهتمة؛ الدائنين والمساهمين.

- التناقض بين مصالح المساهمين ومصلحة الإدارة، ويبرز ذلك من خلال تفرد الإدارة بالمزايا بعيدا عن رقابة المساهمين وزيادة مصروفاتها الخاصة على حساب حملة الأسهم، لتجنب ذلك تم اللجوء إلى تطوير بعض الجوانب المحاسبية منها توضيح نسبة من الأرباح كمكافآت لمجلس الإدارة مع تخفيض المصروفات الخاصة، كما أدى هذا التناقض إلى تعيين مدقق خارجي يسهر على حماية حقوق المساهمين من الإدارة، ويسهر على أن تعكس القوائم والتقارير المالية واقع الشركة، كما ظهرت معايير دولية للمحاسبة والمراجعة يسترشد في مسك المحاسبة ومراجعتها.

- المدقق الخارجي والذي تم تعيينه من أجل حماية حقوق المساهمين من ممارسات الإدارة، يمكن أن يصادق على التقارير والقوائم المالية التي تعدها الإدارة وتظهر نتائج غير واقعية، وذلك بهدف بقائه مستمرا في تعاقده مع الشركة، أو نظرا لحصوله على امتيازات غير مشروعة، ومن هنا برزت الحاجة إلى تطوير معايير التدقيق وظهور لجان المراجعة والحوكمة.

إن تعدد مستخدمي المعلومات المالية وتضارب مصالحهم، والتناقضات الحاصلة بين مختلف الأطراف الفاعلة والمؤثرة في مجال الأعمال، أدى إلى تطوير المحاسبة المالية ومعاييرها، وبصفة خاصة تطوير القوائم والتقارير المالية تلبية لحاجات المستخدمين المختلفين. ولا يزال ذلك متواصلا خاصة مع التطورات الحاصلة في بيئة المحاسبة.

[1]- جربوع يوسف محمود. مرجع سبق ذكره. ص ص 5-7.

المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية

تعد القوائم المالية المصدر الرئيس للمعلومة المالية المرتبطة بالمؤسسة، وإذا كانت هذه القوائم المالية لا يمكنها تلبية جميع حاجات المستخدمين من المعلومة، فإنها تغطي حاجات عامة لهم جميعا، ويقع على عاتق إدارة المؤسسة مسؤولية اعداد القوائم المالية والملاحظات الكفيلة لقراءتها قراءة سليمة، إلى جانب القوائم المالية نجد ما يسمى التقارير المالية، والتي تتضمن معلومات أخرى مالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية

يرى **كيسو وويجانت** أن القوائم المالية هي الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومة المالية للأطراف الخارجية، وتقدم هذه القوائم تاريخا مستمرا عن المؤسسة معبرا عنه بوحدات نقدية، وهي عادة أربع قوائم: الميزانية؛ حساب النتيجة؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية؛ إضافة إلى الملاحظات على القوائم المالية والتي تشكل جزءا مهما مكملا لهذه القوائم المالية. لكن هناك بعض المعلومات المالية يتم عرضها من خلال التقرير المالي بخلاف القوائم المالية الأساسية، مثل تقرير مجلس الإدارة؛ الجداول المرفقة بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة؛ التقارير المقدمة للجهات الحكومية؛ توقعات الإدارة؛ الأثر الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، والتي تكون مطلوبة بصفة رسمية من الجهات المشرفة على تنظيم المحاسبة أو نظرا للعرف السائد أو رغبة من المؤسسة للإفصاح عن معلومات معينة.[1]

في حين يذهب كل من **هلال وبيومي وسامي** إلى أن التقارير المالية تشتمل على القوائم المالية والملاحق والملاحظات؛ وتقرير محافظ الحسابات؛ وتقرير مجلس الإدارة؛ وتقرير الإدارة التنفيذية، وتعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية لما تحتوي عليه من معلومات عن نشاط المؤسسة ومركزها المالي وتغير مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.[2]

مما سبق نرى أن القوائم المالية هي قوائم تقدم معلومات مالية حول المركز المالي للمؤسسة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وتغيرات ملكيتها إضافة إلى الملاحظات التي من شأنها المساعدة على قراءة أفضل للقوائم المالية الأساسية، وهو ما أصبح يتعارف على تسميته بالملحق، حيث هناك بعض الأنظمة المحاسبية المحلية التي تعد الملحق قائمة أساسية خامسة، مثل النظام المحاسبي المالي الجزائري والذي سنتطرق له لاحقا في الفصل الثالث. أما التقارير المالية فهي باقي التقارير المالية خلاف القوائم المالية الأساسية والتي يمكن من خلالها تقديم معلومات مالية أخرى عن المؤسسة، إلا أن التقارير المالية مادتها الأساسية القوائم المالية، فمثلا تقرير محافظ الحسابات أو تقرير مجلس الإدارة (تقرير التسيير) يستهل دائما بعرض القوائم المالية الأساسية، لذلك أصبح حديثا بمجرد ذكر التقرير المالي فإنه يعنى به عرض القوائم المالية، كما أن هناك اتجاه لتطوير القوائم المالية لتتضمن معلومات مالية ومعلومات غير مالية، كالتقرير مثلا عن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة.

---

[1]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص ص 22-23.

[2]- هلال، عبد الله عبد العزيز؛ بيومي، سعد؛ سامي، محمد. (2019). **التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الإداء**. الإسكندرية مصر: جامعة الإسكندرية كلية التجارة. ص 10.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

تستمد القوائم المالية أهميتها في كونها تمثل فرضا من الفروض المحاسبية، ففي دراسة لمجلس مبادئ المحاسبة (الأمريكي) معنونه بـ"الفروض الأساسية للمحاسبة" نشرت سنة 1961، قام بإجرائها كل من الباحثين في مجال المحاسبة الأستاذ **موريس مونيتز Maurice Moonitz** بصفته مدير البحوث بمجلس مبادئ المحاسبة وبمساعدة الأستاذ **روبرت ت. سبوز Robert T. Sproose**، والتي قسمت فيها الفروض المحاسبية إلى ثلاث مجموعات وهي: الفروض البيئية الاقتصادية والسياسية؛ الفروض المحاسبية؛ والفروض الواجبة أو الملزمة، حيث جاء فرض "القوائم المالية" على رأس المجموعة الثانية -الفروض المحاسبية- هذا الفرض مرتبط بالفرض الأول "التكميم" ضمن المجموعة الأولى –الفروض البيئية الاقتصادية والسياسية-، حيث نصا على أن البيانات الكمية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، أو بعبارة أخرى، إن البيانات الكمية تساعد متخذ القرار في الاختيار بين البدائل، وبالتالي ترتبط الأفعال بشكل صحيح مع النتائج، ويتم التعبير عن نتائج العملية المحاسبية ضمن مجموعة مترابطة من القوائم المالية التي يوضح بعضها البعض الآخر، وتعتمد على نفس البيانات الأساسية.[1] إن الاعتماد على نفس البيانات الأساسية ضروري، ويحقق الخاصية الفرعية للمعلومة المالية "إمكانية التثبت" من القوائم والتقارير المالية وصحة المعلومات المالية المتضمنة فيها.

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

تستمد القوائم والتقارير المالية أهدافها من الفرض المحاسبي الخامس "الإفصاح" من المجموعة الثالثة من الفروض المحاسبية – الفروض الواجبة أو الملزمة-، والذي جاء فيه أنه يجب أن تفصح التقارير المحاسبية عما هو ضروري لجعلها غير مضللة، وعلى الرغم من أن قائمة الفروض المحاسبية التي تبناها مجلس مبادئ المحاسبة تعرضت إلى الكثير من الإنتقادات والتي أهمها كونها بديهية، وانه من غير الممكن تحويلها الى مبادئ قابلة للتطبيق، إلا أنها أثارت نقاش توج بمحاولة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** لتطوير إطار عمل مفاهيمي للمحاسبة، حيث شكل لجنة (دم حقيقي **Trueblood**) لتحديد أهداف القوائم المالية، وقد بني تقرير هذه اللجنة على معيار فائدة القرار على اعتباره الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية، وقد كان على هذه اللجنة الإجابة على أربعة أسئلة رئيسية وهي:[2]

أ- من يحتاج إلى القوائم المالية؟

ب- ما هي المعلومات التي يحتاج إليها؟

ت- ما هو مقدار المعلومات التي يمكن توفيرها من قبل المحاسبين؟

ث- ما هو إطار العمل المطلوب لتوفير المعلومات المطلوبة؟

من خلال هذه الأسئلة المطروحة، نرى أن عمل اللجنة كان موجها على أساس المستخدمين للقوائم المالية، والذين هم في حاجة الى المعلومة المالية لاتخاذ قراراتهم، هذه المعلومة المالية مصدرها القوائم المالية، وقد جاء عمل لجنة **Trueblood** متأثرا بالمدخل السائد آنذاك وهو مدخل فائدة القرار، حيث يؤكد هذا المدخل على استخدام نماذج القرار، فبعد اختيار نموذج قرار معين، يتم اختار المعلومات المالية المفيدة لهذا النموذج مع مقارنة البدائل المحاسبية بالبيانات الضرورية لتطبيق

[1]- شرويدر، ريتشارد؛ كلارك، مارتل؛ كاثي، جاك. مرجع سبق ذكره. ص ص 66-68.

[2]- نفس المرجع. ص 72.

النموذج، لذلك ترى هذه اللجنة أن الهدف الأساسي للقوائم والتقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار، وقد جاء بعد مدخل فائدة القرار مدخل اقتصاديات المعلومة، والذي يستخدم النظرية الاقتصادية لتحديد المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وتعامل المعلومة فيه كسلعة.

وقد قدمت لجنة **Trueblood** في تقريرها -والذي نظرت هي نفسها إليه على أنه خطوة أولى يجب إعادة النظر فيها- قائمة أهداف التقارير المالية التالية:[1]

أ- الهدف الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب- خدمة أولئك المستخدمين الذين تكون سلطتهم أو قدرتهم أو مواردهم للحصول على المعلومات محدودة، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

ت- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين للتنبؤ بالتدفقات النقدية ومقارنتها وتقييمها، من حيث المقدار والتوقيت وعدم التأكد المرتبط بها.

ث- تزويد المستخدمين بمعلومات للتنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها.

ج- تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قدرة الإدارة على استخدام موارد المؤسسة بفعالية لتحقيق هدف المؤسسة الأساسي.

ح- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى بما يفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها، والإفصاح عن الفروض الأساسية المتعلقة بالأمور موضوع التفسير، والتقييم، والتنبؤ، والتقدير.

خ- تقديم قائمة بالمركز المالي مفيدة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها.

د- تقديم قائمة بالأرباح الدورية بما يفيد بالتنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها.

ذ- تقديم قائمة بالأنشطة المالية بما يفيد التنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها، ويجب أن تقرر هذه القائمة أساسا عن الجوانب الواقعية لعمليات المؤسسة المؤثرة أو التي يتوقع أن تؤثر بشكل جوهري على النتائج النقدية، ويجب أن تقرر هذه القائمة كذلك عن البيانات التي تتطلب قدرا ضئيلا من الحكم الشخصي والتفسير من قبل معديها.

ر- توفير معلومات مفيدة لعملية التنبؤ، ويجب تقديم التنبؤات المالية متى كانت تزيد من موثوقية تنبؤات المستخدم.

ز- أحد أهداف القوائم المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الأرباح هو تقديم معلومات مفيدة لتقييم فعالية إدارة الموارد في تحقيق أهداف المنظمة.

س- للتقرير عن أنشطة المؤسسة المؤثرة على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووصفها وقياسها والمهمة لدور المؤسسة في بيئتها الاجتماعية.

ش- الأهداف المنصوص عليها في القرير المالي لا يمكن تحقيقها باستخدام أساس واحد للقياس مثل التكلفة التاريخية، بل يجب استخدام أسس مختلفة للأصول المختلفة.

[1]- نفس المرجع. ص ص 73-74.

نحن هنا بصدد دراسة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية في ظل المحاسبة المالية، لذلك فالهدف (ز) من أهداف التقارير المالية وفق قائمة لجنة **Trueblood** والمتعلق أهداف القوائم المالية للمنظمات غير الحكومية، سوف لن نناقشه.

من خلال قائمة أهداف التقارير المالية للجنة **Trueblood**، نلاحظ أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات مفيد للمستخدمين، لمساعدتهم في المقارنة؛ والتقييم؛ والتنبؤ؛ والحكم؛ واتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وقد أصبحت هذه الأهداف أساس أول إصدار في إطار مشروع إطار العمل المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية **FASB**، والذي جاء سنة 1976 تحت عنوان "قائمة بمفاهيم المحاسبة المالية".

المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية

هناك عد أنواع من القوائم المالية، تختلف باختلاف معايير التقسيم، فيمكن تقسيمها على حساب أهميتها إلى قوائم مالية أساسية وأخرى ملحقة، كما يمكن تقسيمها حسب توقيتها إلى قوائم مالية نهائية وأخرى مرحلية، كما يمكن أن نجد تصانيف أخرى مثل القوائم المالية للمؤسسة أو الوحدة وأخرى مركبة وأخرى للمجمع، وهنا ينصب اهتمامنا على المعيارين الأوليين للتقسيم، القوائم المالية الأساسية والملحقة؛ والقوائم المالية النهائية والمرحلية.

1. القوائم المالية الأساسية

وهي قوائم مالية يتم إعدادها دوريا وبصفة منتظمة توفر المعلومات العامة لمختلف المستخدمين والأطراف المهتمة، بغرض تحقيق أهداف المحاسبة المالية بصفه عامة وأهداف القوائم المالية بصفة خاصة، هذه القوائم المالية مترابطة فيما بينها وخاضعة إلى نفس أساس القياس، لكن كل واحدة منها تقدم معلومات مالية مختلفة عن الأخرى؛ تتميز في كونها متممة ومكملة لبعضها البعض.

وتعداد القوائم المالية قد يختلف من نظام محاسبي محلي لدولة ما إلى آخر، لكن في السنوات الأخيرة ومع زيادة أهمية معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وتبني أغلب دول العالم لها، أصبح هناك شبه اتفاق تام على القوائم المالية الأساسية ممثلة في:

أ- الميزانية (قائمة المركز المالي)؛

ب- حساب النتيجة (قائمة الدخل)؛

ت- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)؛

ث- جدول تغير ات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية).

2. القوائم المالية الملحقة

وتدعى كذلك الملحق، وهي قوائم مالية إضافية يتم إعدادها بصفة ملحقة بالقوائم المالية الأساسية، سواء بصفة إجبارية أو استرشاديه بناء على توصيات من جهات وصية مشرفة على المحاسبة المالية، أو بصفة تطوعية من أجل زيادة فهم للقوائم المالية الأساسية، أو لمواجهة ظروف معينة كالتغير في أساس القياس أو السياسات المحاسبية؛ وتصحيح الأخطاء الجوهرية؛ وكل ما من شأنه أن يعين على قراءة القوائم والتقارير المالية قراءة صحيحة. ومن أمثلة القوائم المالية الملحقة:

أ- الملاحظات، وهي من أهم الملاحق، حيث أن القوائم المالية الأساسية (الميزانية؛ حساب النتيجة، جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة) تحتوي عمود يدعى الملاحظات، حيث نجد أمام بعض البنود أرقام تشير إلى ملاحظات تساعد في قراءة هذا البند، أو تشير إلى ملاحظة معينة من شأنها إعطاء توضيح أكثر، هذه الأرقام والملاحظات تظهر بعد ذلك في ملحق الملاحظات، مثال ذلك طرق الإهتلاك المتبعة، طرق تقييم المخزون....

ب- جدول الإهتلاكات؛

ت- جدول المؤونات؛

ث- جدول خسائر القيمة؛

ج- جدول القروض المصرفية؛

ح- قوائم تفصيلية لبعض البنود الواردة في القوائم المالية الأساسية، مثل جدول بأهم الزبائن وأعمار ديونهم.

إضافة إلى ملاحق أخرى يراها النظام المحاسبي المسترشد به ضرورية، أو تراها المؤسسة التي تمسك المحاسبية ضرورية لمستخدمي قوائمها وتقاريرها المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

3. القوائم المالية السنوية

القوائم المالية السنوية وهي القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية كل سنة مالية، عادة 31 ديسمبر من كل عام، أو في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر، حسب النظام المحاسبي المسترشد به، أو حسب النشاط الأساسي للمؤسسة، فمثلا في المؤسسات الزراعية قد يكون التقرير عن القوائم المالية في نهاية شهر سبتمبر من كل عام، ويأتي اعداد القوائم المالية السنوية انطلاقا من الفرض المحاسبي الدورية، والذي يقتضي اعداد قوائم مالية لكل دورة، وأن كل دورة مستقلة عن الأخرى، وكل دورة تتحمل إيراداتها ومصاريفها، والغرض من ذلك تقديم معلومات دورية حول المؤسسة أهمها نتيجة الدورة، والتي بدورها يتخذ على أساس قرارات أخرى كمعرفة مبلغ الضريبة على الأرباح الواجبة الدفع والنتيجة القابلة للتوزيع على الملاك وغيرها، مع العلم أن فرض الدورية لا يتنافى مع فرض الاستمرارية، فالمؤسسة مستمرة في نشاطها مع تقديمها لحصيلتها السنوية في شكل قوائم مالية سنوية، تمكنها من معرفة وضعيتها المالية ووجهتها.

4. القوائم المالية الوسيطية أو المرحلية

هي قوائم يتم إعدادها بصفة دورية وسط العام لفترة زمنية محددة، وقد تكون نصف سنوية؛ ثلاثية (ربع سنوية)؛ أو شهرية، وذلك وفق النظام المحاسبي المالي المسترشد به، أو وفق الحاجة من المعلومات المالية لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، فالقوائم المالية المرحلية جاءت لتدعم الخصائص النوعية للمعلومة المالية وبالأخص خاصية الملاءمة وخاصية التوقيت المناسب، هذه القوائم المرحلية تعد بنفس الطريقة وبنفس الأساس التي تعد وفقه القوائم في نهاية الدورة المالية، إلا أنها تنقصها نوعا ما الدقة، فقد تكتفي المؤسسة مثلا عند اعدادها بالجرد المحاسبي دون اللجوء إلى الجرد المادي، هذا الأخير (الجرد المادي) يكون في العادة مرة واحدة في السنة المالية.

المبحث الرابع: الإفصاح عن المعلومة المالية

كان لانفصال الملكية عن الإدارة؛ وبخاصة عند كثرة أعداد المساهمين ملاّك الشركة؛ وتوكيلهم الإدارة لتسيير الشركة لصالحهم، الأثر البالغ الأهمية في نشوء الإفصاح وتزايد الاهتمام به من مختلف الأطراف المهتمة بالشركة، خاصة من قبل الملاك في بادئ الأمر، وقد اقتصر الإفصاح لفترة طويلة من الزمن على قائمتي الميزانية وحساب النتيجة كأداة أساسية للإفصاح، إلا أنه مع تطور بيئة المحاسبة؛ وتزايد أعداد الأطراف المهتمة بالشركة وتزايد وتنوع حاجاتهم إلى المعلومات المالية، شهد الإفصاح المحاسبي والمالي تطورا كذلك ليلبي الحاجات المتزايد لمختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية ومختلف الأطراف المهتمة.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح

إن ماهية الشيء هي كنهه وحقيقته، وماهية الإفصاح تعريفه وبيان نشأته وتطوره، والغرض من ذلك الإلمام بجوانبه ومعرفة حقيقته.

1. تعريف الإفصاح

يمكن تعريف الإفصاح لغة واصطلاحا من خلال ما يلي:

1. 1. لغة

يقال فَصُحَ الرجلُ؛ انطلق لسانه بكلام صحيح واضح، ويُقال أَفْصَحَ الصبح؛ بدا ضوؤه وظهر، ويقال أَفصح الأمر؛ وضح، والنهار؛ خلا من الغيم، وعن مراده؛ بينه ولخّصه، والفصاحة؛ البيان وسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التأليف، والفصيح؛ يقال رجل فصيح يحسن البيان؛ وكلام فصيح سليم واضح يدرك السمع حسنه والعقل دقته؛ لسان فصيح طلق يعين صاحبه على إجادة التعبير.[1]

1. 2. الإفصاح اصطلاحا

يرى مجلس مبادئ المحاسبة **APB** (1970) أن "الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم؛ وتهم الدولة لغرض الضرائب؛ والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها، فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة"[2].

إن هذا التعريف للإفصاح ركز على موثوقية المعلومة وملاءمتها لاتخاذ بعض القرارات بالنسبة لبعض المستخدمين، وقد حصرهم التعريف في المستثمرين؛ الدولة؛ والدائنين، مع إهماله لباقي المستخدمين.

---

[1]- مجمع اللغة العربية. مرجع سبق ذكره. ص 690.

[2]- الججاوي، طلال محمود علي؛ آل فتح الله، م م محمد. (2017). **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**. (ط1). عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع. ص 24.

لكن مفهوم الإفصاح تطور مع تطور الفكر المحاسبي، إذ أصبح الإفصاح من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون في إعداد القوائم والتقارير المالية، فهو "يعبر عن الكيفية التي يمكن للوحدات المحاسبية تبنيها لعمل إفصاح محاسبي يتلاءم مع متطلبات المعايير المحاسبية، ليستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وأي طرف آخر معني بذلك"[1].

2. نشوء الإفصاح وتطوره

لاقى الإفصاح اهتماما بالغا تبعا لدوره العام في ترشيد القرارات من خلال إظهار المعلومات المالية الممكنة بهدف الوفاء بحاجات المستخدمين[2]، ولقد كان لانفصال الإدارة عن ملكية المشاريع الاقتصادية، وظهور شركات المساهمة واتساع نطاقها وتزايد وتعدد الأطراف المستفيدة من المشروع وبخاصة كثرة أعداد المساهمين وتوكيلهم للإدارة بتسيير المشروع لمصلحتهم دور مهم في نشوء الإفصاح، وقد شهد الإفصاح منذ نشوئه عدة تطورات متأثرا في ذلك بعالم الأعمال، ويمكن تلخيص هذه التطورات فيما يلي:[3]

أ - الاكتفاء بالميزانية:

لقد اكتفت المحاسبة لفترة طويلة من الزمن بالميزانية كأداة للإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تلخص وضعيتها المالية لفترة معينة من الزمن عادة ما تكون نهاية السنة، بحيث يثبت فيه ما للمؤسسة وما عليها، وبالتالي فهي الصورة العامة الأنسب آنذاك للإفصاح لأصحاب المؤسسة والدائنين والأطراف المهتمة المختلفين من أجل بناء قراراتهم.

إلا أنه لم يكن هناك شكل موحد للميزانية ولا للممارسات المحاسبية بصفة عامة، فكل مؤسسة تفصح بالشكل الذي تراه مناسبا، وكان المحاسب مضطرا لتنفيذ إملاءات الإدارة في الإفصاح طالما أنه لا توجد هناك مبادئ محاسبية؛ وكونه موظفا لديها، إضافة إلى ذلك، فإن المساهمين أو غيرهم من الأطراف المهتمة لا يمكنهم الاطلاع مباشرة على الدفاتر والوثائق وسجلات المحاسبة للحكم على صحة الميزانية لأسباب عدة أهمها عدم توافر المعرفة الفنية لهؤلاء المساهمين أو غيرهم من الأطراف؛ عدم توافر الزمن الكافي لهذه المهمة؛ كثرة عدد المساهمين وتوزعهم في مناطق بعيدة جغرافيا عن مقر المؤسسة مما يقف دون الاطلاع المباشر على الوثائق المحاسبية؛ وفي الأخير فإن القوانين السائدة آنذاك لا تسمح للجميع بمراجعة الحسابات العائدة للمؤسسة، ومن أجل تصحيح الوضع تم اللجوء إلى مدقق الحسابات الخارجي.

ب - اللجوء إلى المدقق الخارجي:

سمحت القوانين التجارية، بل وفرضت مراجعة وتدقيق حسابات المؤسسة من قِبل مدقق خارجي للتأكد من صحة القوائم المالية المنشورة بما فيها الميزانية، وهذا دفاعا عن الأطراف المهتمة وعن المصلحة العامة، وقد كانت إنجلترا من الدول السباقة في تنظيم مهنة التدقيق، وقد تطورت مهنة التدقيق بتطور الأعمال وتطور المحاسبة، لتضفي مصداقية أكبر على الإفصاح المحاسبي.

ت - آثار الأزمات الاقتصادية والمالية:

---

[1]- بن عيشي، عمار. (2019). **مشاكل القياس والإفصاح عن القضايا المحاسبية المعاصرة**. (ط1). عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص 53.

[2]- بلعجوز، حسين؛ لقليطي، لخضر. أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، **01** (01)، 118-126. ص 124.

[3]- القاضي، حسين؛ حمدان، مأمون. مرجع سبق ذكره. ص ص 22-34.

لقد أثرت الأزمات الاقتصادية والمالية المتوالية منذ أزمة 1929م في السوق المالي وما تضمنه من أسهم وسندات لشركات المساهمة، وخوفا من الإفلاس غالبا ما تلجأ الإدارة إلى التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية من خلال زيادة الربح الدفتري وزيادة قيم الأصول بشكل مختلف عن الواقع، وكان المساهمون أو المقرضون المتضررون من هذه المعلومات المفصح عنها والمضللة عادة ما يلجؤون إلى القضاء لإنصافهم، وكانت تصدر أحكاما ضد الإدارة أو المحاسب أو المدقق حماية للمجتمع المالي من الغش، وقد تسبب هذا الوضع في المطالبة بوضع مبادئ للمحاسبة تلزم الإدارة والمحاسب والمدقق بالتقيد بها، وقد تكفلت بادئ الأمر المنظمات المهنية بذلك.

ث - تزايد دور المنظمات المهنية:

مع ظهور الإفصاح، ولجوء شركات المساهمة لتعيين مدقق خارجي لإضفاء موثوقية أكثر على الميزانية وباقي القوائم المالية المفصح عنها، تزايد عداد المحاسبين والمدققين، وأخذوا في تكوين منظمات مهنية لتحسين وعيهم المهني والدفاع عن حقوقهم، ثم اتحدت المنظمات الصغيرة لتشكيل منظمات أقوى تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دورا مهما في توجيه المحاسبة ورفع مستوى الإفصاح والوعي المحاسبي للمجتمع المالي، ومحاولة توحيد الممارسات المحاسبية الجارية، ووضع قواعد وضوابط للسلوك المهني مما ساعد بعد ذلك في ظهور معايير المحاسبة ومعايير التدقيق.

ج - اتساع نطاق الأطراف المهتمة:

لقد ساهم اتساع نطاق الأطراف المهتمة بالمؤسسة وتنوعهم وتزايد أعدادهم في تطور كبير في الإفصاح، أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الإفصاح لم تكن مألوفة من قبل، مثل الإفصاح الاجتماعي والإفصاح البيئي، وقد كان لتطور القوانين دورا كبيرا في ذلك مثل قوانين حماية البيئة والتوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، كما أن لدخول أطراف جديدة دائرة المهتمين ساهم في تطوير الإفصاح مثل المجتمع المدني والذي يمكن التعبير عنه بالرأي العام؛ الجماعات الضاغطة مثل جمعيات المستهلكين والنقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل وصناديق الحماية الاجتماعية والتقاعد وغيرها.

كل هذه العوامل السابقة الذكر ساعدت في ظهور الإفصاح وتطوره حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من تنوع، ولا يزال العمل متواصلا من أجل ترقية الإفصاح المحاسبي المالي حتى يؤدي دوره اتجاه المستخدمين والأطراف المهتمة، وذلك على الرغم من تعدد الأهداف وتباين مناهج تحقيق ذلك، مما تسبب في ظهور أنواع عديدة من الإفصاح.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح

هناك عدة أنواع للإفصاح تختلف باختلاف المعايير المعتدة في تقسيمه، حيث يمكن تقسيم الإفصاح من حيث هدفه إلى إفصاح وقائي وإفصاح تثقيفي، كما يمكن تقسيمه من حيث كمية المعلومات المفصح عنها إلى إفصاح كامل؛ إفصاح كافٍ؛ وإفصاح عادل، ومن حيث درجة الإلتزام إلى إفصاح إلزامي؛ وإفصاح طوعي،[1] كما توجد هناك أنواع أخرى للإفصاح بالإعتماد على معيار طريقة الإفصاح مثل الإفصاح السردي، أو بالإعتماد على مضمون الإفصاح مثل الإفصاح عن الموارد البشرية؛ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ والإفصاح البيئي.

[1]- الججاوي، طلال محمود علي؛ آل فتح الله، م م محمد. مرجع سبق ذكره. ص ص 144-147.

1. الإفصاح الوقائي

الإفصاح الوقائي يعبر عن الإتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، والذي يقوم على قاعدة عامة مفادها أن القوائم والتقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة للأطراف المهتمة، والهدف من ذلك أساسا حماية المجتمع المالي بصفة عامة، وبصفة خاصة المستثمر العادي والذي له قدرة محدودة على قراءة واستخدام المعلومة المالية، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عما يلي:[1]

أ- السياسات المحاسبية؛

ب- التغير في السياسات المحاسبية؛

ت- التغير في التطبيقات المحاسبية؛

ث- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

ج- التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية؛

ح- الأرباح والخسائر المحتملة؛

خ- الارتباطات المالية؛

د- والأحداث اللاحقة.

كل هذه العناصر المفصح عنها من شأنها وقاية مستخدمي المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية.

2. الإفصاح التثقيفي

الإفصاح التثقيفي؛ ويعرف كذلك بالإفصاح الإعلامي، وهو يعكس الإتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، والذي ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة كخاصية رئيسية للمعلومة المالية، لذلك كان الإتجاه نحو المطالبة بالإفصاح عن معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المتنوعة، ومن أمثلة ذلك:[2]

أ- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار؛

ب- إعداد التقارير المرحلية؛

ت- الإفصاح عن التنبؤات المالية؛

ث- الفصل بين العادية وغير العادية في القوائم المالية؛

ج- الإفصاح عن التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية؛

ح- الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي؛

خ- الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمستقبلي ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد؛

د- الإفصاح عن أرباح وخسائر العمليات الأجنبية؛

ذ- الإفصاح عن الطرق المستخدمة في ترجمة القوائم المالية والعمليات التي تمت بالعملات الأجنبية؛

---

[1]- الشيرازي عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص ص 324-326.

[2]- نفس المرجع. ص 330.

ر- الإفصاح عن التطور التاريخي للأمور المالية؛

ز- الإفصاح عن خطط الإدارة وأهدافها المستقبلية؛

س- الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح؛

ش- والإفصاح عن هيكل تمويل المؤسسة، وغيرها من المعلومات التثقيفية أو الإعلامية.

ويتميز الإفصاح التثقيفي بالتوسع في الإفصاح مقارنة بسابقه الإفصاح الوقائي.

3. الإفصاح الكامل

ويعبر عن عرض جميع المعلومات الضرورية التي تعطي صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة، ويستلزم لذلك التعبير عن كافة الوقائع الإقتصادية لضمان عدم إخفاء أي معلومات من شأنها التأثير على قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية بشكل سلبي. ويذهب الشيرازي[1] إلى أن الإفصاح الكامل والذي يدعى أيضا الإفصاح الشامل هو مبدأ محاسبي، ظهرت أهميته مع ظهور الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، حيث نصت أغلب القوانين في أغلب دول العالم على نشر القوائم المالية، وأرفقت من أجل ذلك نماذج لإتباعها في عرض المعلومات.

إن الإفصاح الكامل من شأنه توفير جميع المعلومات مهما كانت أهميتها أو صعوبتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، مما قد تنجر عنه إيجابيات أو سلبيات على معدي القوائم المالية من جهة، تمثل العائد وتكلفة الإفصاح عنها، وعلى المستخدمين من جهة أخرى، حيث توفر جميع المعلومات قد يكون مفيدا لبعض المستخدمين، وقد يصعب من عملية البحث عن المعلومة المفيدة لبعض المستخدمين الآخرين في ظل توافر هذا الكم الهائل من المعلومات المالية.

4. الإفصاح الكافي

يعتبر الإفصاح الكافي أكثر أنواع الإفصاح شيوعا، ويفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم والتقارير المالية غير مضللة.[2] لكن الصعوبة في ظل ذلك، هي تحديد نوع المعلومة الواجب الإفصاح عنها حتى تكون كافية، خاصة في ظل اختلاف و/أو تعارض مصالح المستخدمين والأطراف ذات العلاقة.

5. الإفصاح العادل

يعتبر الإفصاح العادل أكثر إيجابية، وهو يرتكز على تقديم المعلومات لمختلف المستخدمين بشكل متساو وعادل حتى لا تكون هناك فجوة معلومات، وبالتالي لا تكون هناك فجوة توقعات، وهذا يعد بعدا أخلاقيا للمحاسبة. لكن، حتى وإن كان تقديم المعلومات للأطراف الخارجية يتميز بالعدالة، فإن مستوى فهم المتلقي للمعلومة قد يصنع الفرق، كما أن الإدارة قد تكون لديها معلومات أخرى ليس بالضرورة الإفصاح عنها، مما يعطيها الأفضلية.

[1]- الشيرازي عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص 322.

[2]- هندريكسن، إلدون س. مرجع سبق ذكره. ص 766.

6. الإفصاح الإلزامي

الإفصاح الإلزامي؛ وهو الإفصاح الذي تحدده القوانين والتشريعات والنظم، فهو يأخذ إلزاميته من الجهة السيادية التي تشرع أو تنظم المحاسبة في الإقليم أو الدولة مجال التطبيق، بحيث يكون الخروج عن الإفصاح الإلزامي أو التقصير فيه خروجا عن القوانين وقواعده الآمرة.

7. الإفصاح الطوعي

يكون الإفصاح الطوعي ذاتيا من قبل المؤسسة المفصحة، ودون وجود مطلب قانوني لذلك، وتسعى المؤسسة من وراء ذلك إلى توفير معلومات ممكن تعود عليها بالنفع، كما يمكن أن تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المناسبة.

8. الإفصاح السردي

ويقصد به الإفصاح خارج القوائم المالية للمؤسسة، حيث يكون غير رقمي، ويتم من خلال سرد معلومات قد تكون مالية أو غير مالية حول المؤسسة.

9. الإفصاح عن الموارد البشرية

الإفصاح عن الموارد البشرية؛ هو أداة لتوفير المعلومات الكافية عن العنصر البشري داخل المؤسسة للأطراف المهتمة ذات العلاقة معها، ولمختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية، وذلك بشكل موضوعي وملائم لاتخاذ مختلف القرارات.[1]

ويمكن الإفصاح عن الموارد البشرية من خلال الملاحظات في القوائم المالية؛ أو من خلال الملحق، كما يمكن الإفصاح عنها من خلال تقرير مجلس الإدارة، بشكل رقمي مالي أو سردي.

10. الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ وهو عرض معلومات عن نشاط المؤسسة الاجتماعي، بشكل يمكن من خلاله تقييم وتقويم الأداء الاجتماعي لهذه المؤسسة، ويكون موجها لجميع الأطراف المهتمة بما في ذلك المجتمع بصفة عامة؛ والفاعلين في المجتمع وأصحاب القرار فيه بصفة خاصة،[2] لذلك فالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو توسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل أطراف غير مباشرة مثل المستهلكين والنقابات المهنية والمالية والمانحين والحكومات والجمهور العام؛ وبالتالي المجتمع ككل.

ويمكن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال القوائم والتقارير المالية في شكل ملاحظات؛ أو من خلال القوائم المالية الملحقة والتي تعد أداة مناسبة لذلك، أو في شكل سردي، أو أي أسلوب آخر تراه المؤسسة مناسبا لذلك.

ومن أهم المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها هي:

أ- الأهداف والخطط ونتائج التأثيرات الاجتماعية لنشاط المؤسسات؛

ب- المساهمة في خلق فرص عمل لتقليص نسبة البطالة؛

---

[1]- صبايحي، نوال. (2017). أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية. **مجلة معارف، 23**(12)، 393-406. ص401.

[2]- بن عيشي، عمار. مرجع سبق ذكره. ص ص 126-127.

ت- تحسين ظروف العمل وظروف معيشة العاملين والموارد البشرية بصفة عامة؛

ث- أنشطة حماية المستهلك؛

ج- وأنشطة تنمية المجتمع مثل التكوين والتمهين والتعليم والصحة.

11. الإفصاح البيئي

الإفصاح البيئي؛ وهو الأسلوب المناسب الذي تتبعه المؤسسة لإعلام المستخدمين للمعلومات المتضمنة في القوائم والتقارير المالية بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة بمختلف أطيافه عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، بما في ذلك المعلومات المالية والوصفية التي تتعلق بأداء المؤسسة وآثاره على البيئة في الماضي والحاضر والمستقبل، ومن أهم البنود التي يشملها الإفصاح البيئي تكاليف التشغيل في الماضي والحاضر والمستقبل الخاصة بمعدات وتسهيلات رقابة التلوث؛ تكاليف إعادة الموقع لما كان عليه؛ تمويل تسهيلات أو معدات رقابة التلوث؛ وصف للتسهيلات أو عمليات رقابة التلوث،[1] حيث يعد الإفصاح البيئي إفصاحا عن المسؤولية البيئية للمؤسسة والتي تعد "إلتزاما للمؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة"[2]، وقد يأخذ الإفصاح البيئي العديد من أشكال الإفصاح السابقة الذكر، مثل الإفصاح عن البيانات المالية البيئية في القوائم المالية في شكل ملاحظات أو في شكل الإفصاح البيئي السردي.

المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح

تتمثل أساليب ومقومات الإفصاح فيما يلي:

1. أساليب الإفصاح:

هناك عدة أساليب للإفصاح، يمكن تقسيمها إلى المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية الأساسية؛ في الملحق أو القوائم الملحقة؛ الملاحظات الهامشية المشار إليها في القوائم المالية الأساسية؛ تقرير المدقق؛ المعلومات الإضافية المقدمة من قبل الإدارة؛ وتقرير مجلس الإدارة، ويعتمد اختيار أسلوب الإفصاح المناسب على عدة عوامل من بينها طبيعة المعلومة في حد ذاتها وأهميتها النسبية، ويمكن تقسيم أساليب الإفصاح إلى:

أ- القوائم المالية الأساسية؛

ب- الملحق؛

ت- الملاحظات الهامشية؛

ث- تقارير مجلس الإدارة؛

ج- وتقرير المدقق الخارجي؛

[1]- بن عيشي، عمار. مرجع سبق ذكره. ص ص 202-203.

[2]- بطاهر، بختة؛ بوطلاعة، محمد. (2018). المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم. مجلة الباحث الاقتصادي، 5(1)، 87-104. ص 89.

وتعد القوائم المالية الأساسية ممثلة في الميزانية؛ حساب النتيجة؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة الأكثر شيوعا والأكثر أهمية كونها رسمية؛ إضافة إلى الملحق والملاحظات والتي جاءت من اجل فهم أكثر للقوائم المالية الأساسية، إضافة إلى ذلك، يمكن لباقي أساليب الإفصاح أن تقدم الإضافة، على غرار تقرير المدقق الخارجي والذي يعد إفصاحا من وجهة نظر خارجية محايدة تضفي أكثر موثوقية على المعلومات المالية، وتقرير مجلس الإدارة والذي يمكن من خلاله استخلاص التوجهات المستقبلية للإدارة.

2. مقومات الإفصاح

حتى يؤدي الإفصاح المحاسبي الغاية التي وجد من أجلها، يجب أن يتسم بمقومات أهمها التوسع في الإفصاح؛ والشفافية في الإفصاح.

2. 1. التوسع في الإفصاح

يعد التوسع في الإفصاح منهجا من مناهج تطوير الفكر المحاسبي، والتوسع في الإفصاح يستند على عدة أسباب أهمها:[1]

أ- إن منهج التوسع في الإفصاح يغني عن الاختيار بين البدائل المحاسبية، بحيث يتم عرض النتائج باستخدام مختلف البدائل الممكنة؛

ب- إن التوسع في الإفصاح عن المعلومات الإضافية والتي تكون فعَّالة في الوفاء بالمسؤوليات الجديدة والمتمثلة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية؛

ت- منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي والمنطقي لعدم إمكانية تحديد احتياجات مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات؛

إن التوسع في الإفصاح يعد امتدادا لفرض كفاءة السوق، ولكن، لا يمكن تصور أن التوسع في الإفصاح ليس له حدود، كما أن تطبيق هذا المنهج قد تنجر عنه مشاكل عدَّة، أهمها أنه يمكن أن تكون هناك معلومات ذات أهمية قصوى لبعض المستخدمين مخفية ضمن الكم الهائل للمعلومات المفصح عنها، وهذا نابع من اختلاف حاجات المستخدمين للمعلومات وتعدد نماذج القرار لديهم، ومن أجل تجاوز هذه العيوب في منهج التوسع في الإفصاح والتي جاءت نتيجة للانتقادات الموجهة إلى مدخل بناء النظرية على أساس احتياجات المستخدمين أو ما يعرف بمدخل القيم (المدخل النفعي)؛ فقد تم التوجه صوب مدخل الأحداث، حيث توجه الاهتمام صوب الأحداث الاقتصادية والمالية والتي يجب الإفصاح عنها بشكل جيد.

2. 2. الشفافية في الإفصاح

الشفافية في الإفصاح؛ وتعرف بأنها "الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرار ... فالمستخدم الخارجي

[1]- الشيرازي عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص ص 416-425.

يحصل على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة"[1]، وبذلك يمكن سد فجوة المعلومات الموجودة بين مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين، وبالتالي تقليص فجوة التوقعات عند اتخاذ مختلف القرارات، فالكشف عن مختلف المعلومات المالية وبوقت واحد للجميع، لا يعطي أفضلية لمستخدم على حساب مستخدم آخر.

إن الشفافية في الإفصاح تتلاءم ومتطلبات السوق المالي الكفء، وهي جد مهمة كونها تعمل على الرفع من مستوى المعلومات في الملاحظات والملاحق مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم والتقارير المالية؛ وتوضيح قيم بنود القوائم المالية؛ وتساعد في استقرار الأسواق بصفة عامة واستقرار الأسواق المالية بصفة خاصة.

ونظرا لأهمية الشفافية في الإفصاح، ظهرت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**، والتي اهتمت بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بما في ذلك المبدأ المتعلق بالإفصاح والشفافية، والذي ينص على وجوب الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة[2].

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح ومستواه

هناك العديد من العوامل المثرة في الإفصاح وفي مستوى الإفصاح، من عوامل متعلقة بالمؤسسة المفصِحة في حد ذاتها؛ ومنها عوامل متعلقة ببيئة المؤسسة؛ ومنها عوامل متعلقة بالسلطة التشريعية في البلاد والهيئات التنظيمية لمهنة المحاسبة الدولية منها والمحلية؛ وأخيرا عوامل متعلقة بالمعلومة المالية في حد ذاتها، وهي:

1. عوامل متعلقة بالمؤسسة

وتتمثل العوامل المتعلقة بالمؤسسة والمؤثرة في الإفصاح ومستواه، في طبيعة ملكية المؤسسة؛ حجمها؛ عمرها؛ وضعيتها المالية؛ وتوجهات مجلس الإدارة.

1. 1. طبيعة الملكية

طبيعة ملكية المؤسسة من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح وفي مستواه، فمنذ أن انفصلت الإدارة عن الملكية زادت أهمية المحاسبة بصفة عامة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية بصفة خاصة، فشركات المساهمة يكون فيها مستوى الإفصاح أكبر، فالإدارة ملزمة بالإفصاح عن وضعية المؤسسة للمساهمين الحاليين والمحتملين، عكس المؤسسة الخاصة والتي يكون المالك هو المسير في ذاته، وإن لم يكن المسير هو المالك فالإفصاح في العادة يكون للمالك أو الملاك المعدودين، كما يكون الإفصاح فيه موجها إلى الإدارة الضريبية أو البنوك عند طلب القروض، وبالتالي يكون فيها مستوى الإفصاح محدودا.

1. 2. حجم المؤسسة

المؤسسات الكبيرة لها دوافع ومستوى إفصاح كبير، كون المؤسسة الكبيرة لها عدد كبير من الأطراف المهتمة، فالدولة تهتم بقدرة هذه المؤسسة على خلق مناصب عمل لامتصاص البطالة؛ ومستوى إنتاج تساهم من خلاله في تخفيض فاتورة

[1]- رزيقات، بوبكر؛ سعيداني، محمد السعيد. (2018). مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية. **مجلة البديل الاقتصادي**، (3)، 95-115. ص 100.

[2]- بن ثابت، علال؛ لقليطي، الأخضر؛ لعروس، لخضر. (2018). دخول المؤسسات إلى السوق المالية ومتطلبات الإفصاح والشفافية دراسة حالة بورصة الجزائر. **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، (03)، 399-409. ص 407.

الاستيراد وزيادة الصادرات؛ إضافة إلى الضرائب التي تدفعها المؤسسة والتي تعد من مصادر التمويل التقليدية لميزانية الدولة، كما أنها لها عدد كبير من المساهمين الحاليين أو المحتملين، والزبائن والموردين والمجتمع بصفة عامة، كما أن المؤسسة الكبيرة تهدف للتوسع في مستوى الإفصاح إلى استقطاب رؤوس الأموال، خاصة المسعرة منها في البورصة، عكس المؤسسة الصغيرة، والتي لها عدد قليل من المهتمين.

1. 3. عمر المؤسسة

فالمؤسسات التي لها عمر طويل نسبيا لها مكانة في بيئتها، وتتميز بمستوى من الإفصاح انطلاقا من تاريخها وتجربتها وشهرتها، مما يجعلها تتجاوب مع متطلبات الإفصاح لمختلف الأطراف المهتمة، عكس المؤسسات الحديثة النشأة والتي تتعامل بحذر مع مستخدمي معلوماتها المالية.

1. 4. الوضعية المالية للمؤسسة

المؤسسات التي لها وضعية مالية جيدة تميل إلى التوسع في مستوى الإفصاح، وهذا لإظهار ملاءتها المالية وقدرتها على توليد الأرباح، وهذا من أجل تمرير رسائل وإشارات إلى الأطراف المهتمة، لاكتساب ثقة المساهمين؛ واستقطاب مساهمين جدد، لِطمأنة الدائنين والزبائن الاستراتيجيين، عكس المؤسسة صاحبة الوضعية المالية الصعبة والتي لها مستوى إفصاح منخفض، سعيا منها لإخفاء بعض الحقائق، ولتغطية إخفاقات مجلس الإدارة.

1. 5. توجه مجلس الإدارة

توجهات مجلس إدارة المؤسسة من العوامل المؤثرة في الإفصاح ومستواه، فقد تتعمد الإدارة إظهار معلومات وإخفاء أخرى وفق ما تراه ملائما لمصلحتها، وهذا ما يؤثر في مستوى الإفصاح، فالإفصاح الجيد أو الإفصاح الرديء قد يكون مقصودا.

2. عوامل متعلقة ببيئة المؤسسة

وتتمثل العوامل المتعلقة ببيئة المؤسسة والمؤثرة في الإفصاح ومستواه، في المعايير المحاسبية والسلطة التشريعية والتنظيمية داخل البلاد؛ ومختلف الهيئات الضاغطة والمنظمة لمهنة المحاسبة، بالإضافة إلى البيئة الإجتماعية والثقافية للمؤسسة.

2. 1. المعايير المحاسبية

معايير المحاسبة الدولية منها والمحلية لطالما ساهمت في رفع مستوى الإفصاح، فالمعايير الموضوعة من طرف هيئات دولية ووطنية تطبق بصفة استرشاديه أو إجبارية، ركزت على المعلومة المالية الجيدة والإفصاح عنها، وبالتالي فالمؤسسات المطبقة للمعايير المحاسبية يتميز إفصاحها بمستو ى عال.

2. 2. السلطة التشريعية والتنظيمية

فالسلطة التشريعية لها تأثير كبير على مستوى الإفصاح، ويظهر ذلك من خلال سن القوانين والمراسيم والأوامر التي تحدد مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية؛ والمعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها؛ وتواريخ الإفصاح وغيرها، كذلك الشأن

بالنسبة للسلطة التنظيمية للمهنة، والتي تقوم بتقديم توجيهات للمؤسسات أو نصائح واستشارات للسلطة التشريعية والتنفيذية من شأنها التأثير على مستوى الإفصاح.

2. 3. بيئة المؤسسة

البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية لها تأثير على الإفصاح ومستواه، فالمحاسبة وليدة بيئتها، فالمجتمع المهتم بالتنمية المستدامة يطلب في العادة معلومة عن مدى احترام المؤسسة للبيئة ومساهماتها من أجل الحفاظ عليها، كما يطلب معلومات حول دور المؤسسة اتجاه المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمستوى ثقافة الإفصاح المنتشرة داخل المؤسسة له تأثير على مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، الإجباري منه والاختياري خصوصا.

3. عوامل متعلقة بالرقابة على المؤسسة

وتتمثل هذ العوامل بصفة أساسية في المدقق ومعايير التدقيق؛ إضافة إلى الحوكمة وإجراءاتها.

3. 1. المدقق ومعايير التدقيق

إن وجود مدقق سواء كان فردا مثل محافظ الحسابات أو مجموعة مثل لجنة المراجعة، من شأنه التأثير على مستوى الإفصاح كما ونوعا، ويظهر ذلك من خلال المعلومات الإضافية المفصح عنها في تقرير التدقيق من جهة، وفي السهر على إلتزام المؤسسة بإصدار قوائم وتقارير مالية تعكس واقعها، مما يضفي مصداقية على المعلومة المالية المتضمنة فيها، ويتبع المدقق في تنفيذ مهامه هذه معايير التدقيق الدولية أو المحلية، والتي أثرت بشكل مباشر على جودة عمله، وبشكل غير مباشر على مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المدققة من قِبَله.

3. 2. إجراءات الحوكمة

الحوكمة Governance أو ما يعرف بالحاكمية أو الحكم الرشيد؛ هي الإدارة الرشيدة للمؤسسة أو للاقتصاد بصفة عامة، وللحوكمة إجراءات من شأنها التأثير في الإفصاح وفي مستواه.

وتتمثل إجراءات الحوكمة بشكل أساسي في التحكم المؤسسي؛ وممارسات الإدارة للسلطة الجيدة،[1] فبالنسبة للتحكم المؤسسي فيستخدم لأغراض الرقابة على مديري المؤسسات من قبل مقدمي الأموال خاصة المساهمين، وذلك لضمان عدم قيام مديري المؤسسات باستغلال أموالهم ذاتيا أو بشكل غير رشيد، وبصفة عامة لمعالجة مشكلة الوكالة، أما بالنسبة لمفهوم ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة فإنه مرتبط بالحوكمة المؤسسية، ويأتي من أجل تدعيم مصالح الأطراف المساهمة في المؤسسة من أجل تخفيض المخاطر وتحسين الأداء وتنشيط أسواق رؤوس الأموال، وصولا إلى تحقيق الشفافية ومنه التأثير في مستوى الإفصاح بشكل جيد.

[1]- الحوامده، ثروة. (2018). أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الأردنية -دراسة ميدانيه على مجموعه مختارة من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية.

4. عوامل متعلقة بالمعلومات

المعلومة في حد ذاتها تؤثر على مستوى الإفصاح وتتأثر به، ويتجلى تأثير الجوانب المتعلقة بالمعلومة على مستوى الإفصاح، في طبيعتها وفي تكلفتها.

4. 1. طبيعة المعلومة

قد تكون المعلومة المالية إجبارية أو اختيارية، هذا ما يؤثر في مستوى الإفصاح عنها، فالمعلومة الإجبارية تظهر في القوائم والتقارير المالية بغض النظر عن جودتها، أما المعلومة الاختيارية فإذا كانت جيدة وإظهارها يكون في صالح المؤسسة فالمؤسسة تفصح عنها، أما إذا كانت سيئة وإخفائها أفضل من الإفصاح عنها فالمؤسسة ستفعل ذلك، مما يؤثر في مستوى وجودة الإفصاح، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): العلاقة جودة المعلومة ومستوى الإفصاح

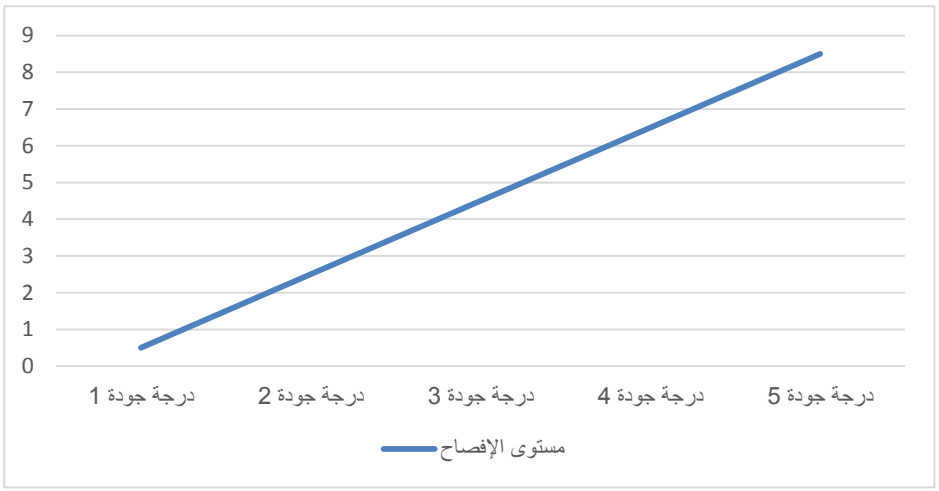

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة طردية بين المعلومة التي تتميز بجودة ومستوى الإفصاح، فكلما كانت المعلومة جيدة بالنسبة للمؤسسة زاد الإفصاح عنها، وكلما زاد مستوى الإفصاح زادت جودة المعلومة بالنسبة للأطراف المهتمة والمستخدمين للقوائم والتقارير المالية، أما المعلومة السيئة فيقل الإفصاح عنها مما يشكل خطرا على الأطراف المهتمة والمستخدمين، خاصة منهم المستخدمين الخارجيين والملاك.

4. 2. تكلفة المعلومة ومستوى الإفصاح

للمعلومة المالية تكلفة، هذه التكلفة تتحملها في العادة المؤسسة المنتجة لها، لذلك فتكلفة المعلومة تؤثر في مستوى الإفصاح، ويحكمها قيد المنفعة المرجوة من وراء انتاج والإفصاح عن هذه المعلومات، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب القادم.

الإفصاح في القوائم والتقارير المالية يختلف مستواه تبعا لتفاعل مجموعة من العوامل والتي قد يختلف تأثيرها النسبي من عامل إلى آخر، كما قد يختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، كما يعد في الأخير توجه مجلس الإدارة من أهم الأسباب المؤثرة في مستوى الإفصاح.[1]

المطلب الخامس: قيمة وتكلفة المعلومة

للمعلومة تكلفة وقيمة، يمكن تبيانهما من خلال ما يلي:

1. قيمة المعلومة

إن قيمة المعلومة تختلف وتتباين باختلاف وتباين المستخدمين لها، فالمعلومة ذات القيمة والجيدة في اتخاذ القرار عند أحد المستخدمين قد تكون غير ذلك عند مستخدم آخر، كما أن المعلومة ذات القيمة في تاريخ معين قد تكون غير ذلك في تاريخ لاحق، لذلك فإن قيمة المعلومة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحاجة المستخدم للمعلومة، ومرتبطة بالتوقيت الملائم، وبنظرة أكثر شمولا فقيمة المعلومة مرتبطة بمدى مساهمتها في اتخاذ القرار.

1. 1. قيمة المعلومة في ظل عدم التأكد

كون المعلومة تعد موردا هاما للمؤسسة كغيرها من الموارد الأخرى، لها قيمة يمكن قياسها من خلال عدة مداخل من بينها مدخل القيمة المتوقعة Expected Value لقياس قيمة المعلومات، والقيمة المتوقعة هي مجموع حاصل ضرب القيم المشروطة في احتمالاتها، والاحتمال هو نسبة وقوع حدث معين، ومجموع احتمالات وقوع حدث معين يساوي واحد (1)، وكلما كانت هناك معلومات إضافية كلما ارتفعت نسبة الاحتمالات وكانت التوقعات ونتائج التوقعات أفضل، حتى نصل إلى المعلومات الكاملة والتي نحصل في ظلها على قرارات أكيدة.[2]

ومثال ذلك؛ أنه لدينا 4 علب، ثلاث علب فارغة والرابعة بها 10000دج.

لدينا خيارين؛ الخيار الأول الحصول على 5000دج، والخيار الثاني سحب علبة واحدة من العلب الأربعة من أجل الحصول على مبلغ 10000دج.

أي البديلين نختار؟

البديل الأول مؤكد ونحصل من خلاله على مبلغ 5000دج.

البديل الثاني غير مؤكد أو محتمل، يعطينا فرصتين إما الحصول عبى مبلغ 10000دج أو عدم الحصول على أي مبلغ.

في البديل الثاني احتمال الحصول على مبلغ 10000دج هو ¼ ، أي 25%.

وكما ذكرنا سابقا فالقيمة المتوقعة هي مجموع حاصل ضرب القيم المشروطة في احتمالاتها، ومنه؛

القيمة المتوقعة = القيمة المشروطة × احتمال حدوثها

[1]- العايب، فوزية؛ بن ناصر، عيسى. (2016). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة العلوم الإنسانية. ب (46). 209-227. ص 224.

[2]- الكردي، منال محمد. (2003). **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات.** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص 133-135.

القيمة المتوقعة = 10000دج x 0.25 = 2500دج.

فالبديل الأول يتيح لنا الحصول على مبلغ 5000دج بشكل مؤكد، والبديل الثاني يتيح لنا الحصول على مبلغ 2500دج بشكل غير مؤكد، والبديل الثاني أكثر جاذبية، فكلما زادت المخاطرة زاد العائد.

1. 2. قيمة المعلومة في ظل التأكد:

نكمل مع نفس المثال السابق، مثلا في حال الحصول على معلومات إضافية، مثلا استبعاد علبة فارغة، لنحصر مبلغ 10000دج في علبة واحدة من الثلاثة علب المتبقية، القيمة المتوقعة الجديدة تساوي القيمة المشروطة ضرب احتمال وقوعها، ومنه فهي تساوي 10000دج × $\frac{1}{3}$ = 3333.33 تقريبا.

نلاحظ تحسن نتيجة البديل الثاني وهذا بسبب الحصول على معلومات إضافية ساهمت في استبعاد علبة فارغة واحدة، لو استمر الأمر كذلك وتحصلنا على معلومات إضافية أخرى تساعدنا في استبعاد الصندوقين الآخرين الفارغين، هنا نكون أمام معلومات كاملة وفي ظل التأكد، وبالتالي سنختار البديل الثاني لنحصل على المبلغ كاملا 10000دج.

فإذا كانت للمعلومة قيمة، فالبيانات والمعلومات الإضافية تحسن من قيمتها وتحسن من عملية اتخاذ القرار، وأن المعلومات الكاملة سوف تعطي نتائج أفضل للقرار، لكن في كثير من الأحيان تكون المعلومات الكاملة مشتتة للانتباه من جهة، حيث أننا ننتقي منها ما مهم في عملية اتخاذ القرار، كما أن تكون مكلفة سواء من حيث طريقة الحصول عليها أو معالجتها للاستفادة منها.

1. 3. قيود قيمة المعلومة

يجب توافر مجموعة من القيود حتى تتحقق قيمة المعلومة بصفة عامة بما في ذلك المعلومة المالية، وفي جميع المجالات بما في ذلك المحاسبة المالية، وتتمثل في:

أ- فهم احتياجات متخذ القرار؛

ب- توافر معلومات ملائمة ومصادر للمعلومات كذلك ملائمة؛

ت- نشر وتوصيل المعلومات؛

ث- وأخيرا، الفهم والتحليل الجيد للمعلومات يعطي لها قيمة.

كل هذه القيود تكمل بعضها البعض، فمنها ما هو مرتبط بمنتج المعلومة وهو معد القوائم والتقارير المالية، ومنها ما هو مرتبط بمستخدمي المعلومة على اختلاف حاجاتهم من المعلومات، ومنها ما هو مرتبط بالمعلومة في حد ذاتها؛ أي وضوحها وقابليتها للفهم، ومنها ما هو مرتبط بتوصيل هذه المعلومة والإفصاح عنها.

2. تكلفة المعلومة

للمعلومة تكلفة كما لها قيمة، مثلها مثل بقية السلع والخدمات، ويمكن التفريق هنا بين نوعين من تكلفة المعلومة؛ تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة إنتاج المعلومة.

2. 1. تكلفة الحصول على المعلومة

في العادة المعلومات المالية متوافرة لمستخدميها دون تكلفة وبالمجان، فمنتج المعلومة هو الذي يتحمل تكلفة إنتاج المعلومة وتوصيلها، إلا أنه في بعض الحالات يضطر مستخدمو المعلومات إلى تحمل بعض التكاليف في سبيل الحصول على المعلومات المالية الضرورية لاتخاذ القرار، أو تحمل تكاليف من أجل تحليل هذه المعلومات أو البيانات المحصل عليها حتى تصبح ذات قيمة ومفيدة في اتخاذ القرار ، ومثال ذلك الاشتراك في قواعد البيانات مثل الاشتراك في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية للحسابات الإجتماعية للمركز الوطني للسجل التجاري الجزائري، وذلك من أجل الاطلاع على القوائم المالية للشركات الجزائرية، إلا أنه يجب احترام قيد العائد التكلفة، أي أن يكون العائد المتوقع من المعلومة أكبر من التكلفة المتحملة في سبيل ذلك.

2. 2. تكلفة إنتاج المعلومة

يحتاج إنتاج المعلومات إلى الإستثمار في العديد من الموارد البشرية والمادية والمالية، بغية تلبية الحاجات المختلفة للمستخدمين من المعلومة، وتكلفة إنتاج المعلومة تختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من بينها حجم المؤسسة؛ طبيعة المؤسسة؛ نمط الإدارة؛ والمستوى التكنولوجي المستخدم.[1]

أ - اختلاف حجم المؤسسة:

يؤدي اختلاف حجم المؤسسة إلى اختلاف التكاليف التي تتحملها في سبيل إنتاج المعلومات المالية، فكلما كان حجم المؤسسة كبيرا كلما كانت تكاليف المعلومة المالية كبيرة، والعكس كلما صغر حجم المؤسسة كلما نقصت تكاليف المعلومة، وكذلك الحال بالنسبة للتوسع الجغرافي، فالشركات المتعددة الجنسيات تتحمل تكاليف أكبر في إنتاج المعلومة المالية، وهذا يتجلى في أعباء المحاسبين والمدققين؛ أعباء ترجمة القوائم المالية من وإلى العملات الأجنبية وأعباء التجميع؛ وأعباء التوصيل والإفصاح عن المعلومات وغيرها من الأعباء.

ب - طبيعة المؤسسة:

تختلف تكلفة إنتاج المعلومة المالية باختلاف طبيعة المؤسسة وطبيع نشاطها، فكلما زاد عدد الأطراف المهتمة بالمؤسسة وكلما زاد عدد المستخدمين الحاليين والمحتملين لقوائمها وتقاريرها المالية زادت تكلفة إنتاج هذه المعلومة، فالمؤسسة التي يتميز نشاطها كونه استراتيجي أو منتوجاتها واسعة الإستهلاك أو لديها عدد كبير من الزبائن أو عدد كبير من المساهمين الوطنيين أو الدوليين، نجد أن عدد الأطراف المهتمة بها كبير، وبالتالي تكلفة إنتاج المعلومة عندها كبير كذلك.

ت - نمط الإدارة:

يؤثر نمط الإدارة واتجاهات مجلس الإدارة على تكلفة انتاج المعلومة المالية، فلو اعتبرنا مثلا أن مؤسستين لهما نفس الحجم ونفس طبيعة النشاط، المؤسسة الأولى تعتمد في حساب تكاليفها على الميزانيات التقديرية وقياس الانحرافات مقارنة بالتكاليف الحقيقة؛ وتتوسع في الإفصاح، بينما المؤسسة الثانية لا تقوم بذلك، فمن المتوقع أن تكون تكلفة إنتاج المعلومة

[1]- يحي، دريس. مرجع سبق ذكره. ص ص 69-71.

المالية في المؤسسة الأولى أكبر منها في المؤسسة الثانية، إن ارتفاع تكاليف إنتاج المعلومة في المؤسسة الأولى قد تكون له آثار إيجابية على المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال أو تخفيض التكاليف في نواحي أخرى.

ث - المستوى التكنولوجي المستخدم:

إن الاعتماد على التكنولوجيا في المؤسسة من شأنه تخفيض تكلفة إنتاج المعلومة المالية، حيث يمكن الإقتصاد في الوقت والجهد والمال، وذلك من خلال الاستعانة بالبرمجيات المتطورة.

3. توصيل المعلومات:

أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA أن توليد المعلومات المالية وظيفة نظام المعلومات المحاسبي، إلا أن المظهر الأساسي لهذه الوظيفة هو عملية الاتصال، والتي تتضمن توصيل وتوزيع المعلومات المالية وتفسير مستخدمي المعلومات المالية لمحتوياتها من أجل اتخاذ القرار،[1] إلا أن نظام الرقابة الداخلية هو المسؤول عن إلتقاط جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وتوصيلها إلى الأطراف الداخلية (العليا والسفلى) والأطراف الخارجية المناسبة[2].

لذلك فقد حظي موضوع توصيل المعلومات المالية للمستخدمين لها بالكمية والنوعية المطلوبة وفي وقتها وبصورة واضحة باهتمام منظري المحاسبة الأكاديميين والجمعيات المهنية وواضعي المعايير على حد السواء، فتوصيل المعلومة حلقة الوصل بين معدي القوائم والتقارير المالية وبين مستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (08): دور الاتصال في نظام المعلومات المحاسبي.

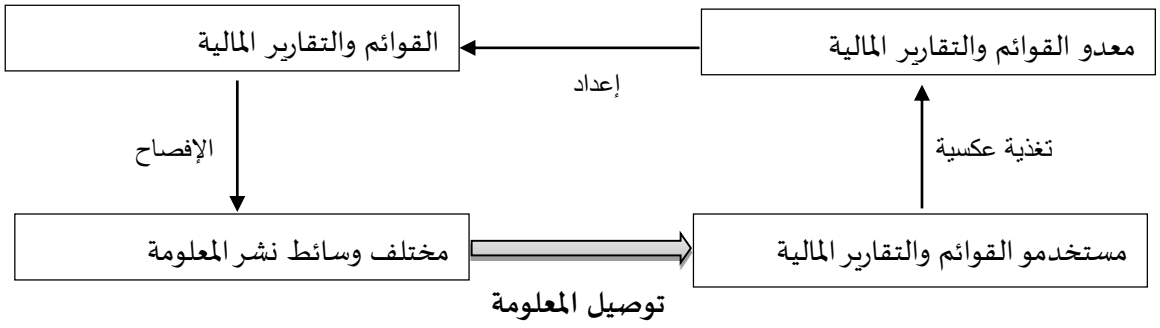

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يبين لنا هذا الشكل أهمية عملية الاتصال كوسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وذلك من خلال نشر المعلومات عبر مختلف الوسائط، وقد برز حديثا دور الأنترنيت في ذلك وما تولد عنه من ظهور ما يعرف بالبيانات الضخمة BIG DATA، وعلى الرغم من ذلك فإن حاجات المستخدمين من المعلومات تختلف من حيث الكم والنوع والشكل، وتباين توصيل المعلومة إلى الأطراف المهتمة يخلق فجوة معلومات ومن ثَمَّ فجوة توقعات.

[1]- الناغي، محمود السيد. (2017). مرجع سبق ذكره. ص 252.

[2] - Weygant, Jerry J. ; Kimmel, Paul D. ; Kieso, Donald E. (2013). **Financial accounting - IFRS edition**. 2e edition. John Wiley & Sons Inc. : China. P 317.

المطلب السادس: مشاكل الاتصال المحاسبي

كما ذكرنا سابقا إن الاتصال المحاسبي يهدف إلى توصيل المعلومة إلى مستخدميها على اختلافهم واختلاف حاجاتهم من المعلومات، بالكمية والنوعية المطلوبة وفي وقتها وبالصورة الملائمة لاتخاذ مختلف القرارات، ولتحقيق ذلك فإن المحاسبة المالية تواجه في هذا الصدد مشاكل رئيسية تتمثل في:[1]

أ- مشكلة اختيار الأحداث المطلوب توصيلها؛

ب- مشكلة تقييم وفحص هذه الأحداث؛

ت- ومشكلة إعداد القوائم المالية المتعلقة بهذه الأحداث.

نلاحظ أن مشاكل الاتصال المحاسبي كلها رُبطت بالأحداث، مع العلم أن مدخل الأحداث The Events Approach يرى بأن الهدف من المحاسبة هو توفير معلومات بشأن الأحداث الاقتصادية الملائمة النافعة لمختلف نماذج القرارات، على عكس مدخل القيمة The Value Approach والذي يطلق عليه أيضا مدرسة القيمة أو مدرسة حاجات المستخدم، والتي ترى أن حاجات مستخدمي المعلومات المالية هي معروفة بما فيه الكفاية مما يساعد في وضع نظرية محاسبية توفر مدخل مثالي لنماذج القرارات المحددة.

ويرى مدخل الأحداث أن من واجب المحاسبة توفير معلومات بشأن الأحداث والوقائع وترك الحرية للمستخدم في تكييف معلومات الأحداث في نماذج قراراته، ولذلك فإن الأمر يعود للمستخدم من حيث اختيار وتجميع البيانات وتحديد أهمية وأوزان وقيم لها في ضوء هو (المستخدم) الذي يحول الحدث أو الواقعة إلى معلومة ملائمة لقراره، لذلك فإن محتوى القوائم والتقارير المالية تعكس صور للعالم الحقيقي وليس استنتاجات مبنية على رغبة مجلس إدارة يرغب في اظهار ما يراه مناسبا له مستغلا في ذلك الطرق المحاسبية البديلة قصد التلاعب وتحقيق أغراض خاصة وليس قصد الإفصاح.[2]

1. مشكلة اختيار الأحداث المطلوب توصيلها

مشكلة اختيار الأحداث المطلوب توصيلها مرتبطة بنوعية وكمية المعلومات الواجب تقديمها، فمن حيث النوعية يجب أن تتناسب المعلومات المقدمة مع تخفيض درجة عدم التأكد لدى المستخدم؛ وعلى ضوء ذلك فإنه كلما زادت درجة التأكد كلما زادت أهمية نوعية المعلومة من بين جميع البدائل المتاحة، أما من حيث كمية المعلومات الواجب تقديمها، فإن الإتجاه الذي كان سائدا هو وجوب توفير المعلومات كاملة وذلك من خلال التوسع في الإفصاح، إلا أن الاستمرار في هذا الإتجاه لا حدود له، لذلك كان من الأفضل عرض كمية المعلومات التي تفيد كل المستخدمين في القوائم المالية ذات الغرض العام، كما أنه يمكن عرض المعلومات الإضافية (التوسع في الإفصاح) إذا كانت ملائمة لبعض نماذج القرار.

[1]- الناغي، محمود السيد. (2017). مرجع سبق ذكره. ص 254.

[2]- بلقاوي، أحمد رياحي. مرجع سبق ذكره. ص ص 118-120.

إن اتخاذ القرار أصلا ما هو إلا اختيار بين مجموعة من البدائل، كما أن توافر المعلومات بالنوعية والكمية والكمال المطلوب ولجميع المستخدمين على حد سواء أمر غير واقعي، وظاهرة عدم التأكد ظاهرة أساسية في نظرية اتخاذ القرار، أصلا لأن اتخاذ القرار مرتبط بالمستقبل، والمستقبل لا يمكن معرفته أو التنبؤ به بشكل صحيح وكامل، لذلك فالمعلومات التي تعكس الأحداث لن تكون كاملة كما أنها يغلب عليها الطابع الشخصي، مما يولد فجوة معلومات بين مختلف المستخدمين وبالتالي فجوة توقعات.

2. مشكلة تقييم وفحص هذه الأحداث

مشكلة تقييم وفحص الأحداث مرتبطة بصورة أساسية بقيمة هذه المعلومات من جهة؛ وبإمكانية فحصها من جهة أخرى، فالمعلومة تمثل بالنسبة للمؤسسة موردا هاما كغيره من الموارد الأخرى مثل المال والعمل، وإذا كان لكل مورد تكلفة وقيمة، فإن قيمة المعلومة بالنسبة لمعديها هي مساعدتهم في الحصول على رؤوس الأموال، وقيمة المعلومة بالنسبة لمستخدميها تخفيض درجة عدم التأكد لديهم وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرار، إلا أن تقييم الأحداث وفحصها وعكسها في صورة معلومات تقدم إلى المستخدمين من خلال القوائم والتقارير المالية -حيث تعكس هذه الأخير الأحداث والوقائع الفعلية- يعبر فعليا عن مشكل إنتاج المعلومة وتوزيعها، وهو المشكل الذي غفل عنه الباحثون في مجال المحاسبة مع اهتمامهم حتى وقت قريب بتوافر المعلومات الكاملة وبشكل حر.

3. مشكلة إعداد القوائم المالية المتعلقة بهذه الأحداث

أما مشكلة إعداد القوائم والتقارير المالية المرتبطة بهذه الأحداث فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بإعداد القوائم والتقارير المالية لتعكس الأحداث الحقيقية الواقعة، ولتجعل هذه التقارير قابلة للقراءة ولفهم واقع المؤسسة، فالهدف الأساسي من القوائم والتقارير المالية هو توفير معلومات مالية حول للمؤسسة لمختلف الأطراف المهتمة، حيث تكون هذه القوائم المالية مقروءة ومفهومة، وقد لاقت القوائم والتقارير المالية عدة تطويرات من أجل الوفاء بهدفها على أحسن وجه، فقد اكتفت المحاسبة ولفترة طويلة من الزمن بقائمتي الميزانية وحساب النتيجة، وارتفع بعدها عدد القوائم المالية بإضافة جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول سيولة الخزينة والملحق.

إلا أن مشكلة إعداد القوائم والتقارير المالية المعبرة عن الأحداث يبقى قائما، وذلك لارتباطه بمشاكل القياس والتقييم والاعتراف في المحاسبة، إضافة إلى مشكلة قابلية القوائم والتقارير المالية للقراءة والفهم، فهي مرتبطة بصعوبة التعابير المستعملة في القوائم والتقارير المالية من جهة، وفي قدرة المستخدم على الفهم من جهة أخرى، حيث يجب أن يتمتع المستخدم بحد معين من القدرة على الفهم، هذ القدرة على الفهم للقوائم والتقارير المالية طبعا تختلف من مستخدم إلى آخر.

خلاصة الفصل الأول:

اختلفت المعلومة بصفة عامة والمعلومة المالية بصفة خاصة باختلاف زاوية النظر إليها، وقد تطورت المعلومة المالية وازداد الاهتمام بها بازدياد أهميتها في صناعة القرار، فمن يملك المعلومة باستطاعته اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذلك تعددت الأطراف المهتمة ذات العلاقة كما تعدد مستخدمي المعلومة المالية باختلاف حاجاتهم.

وحتى تكون المعلومة المالية جيدة يجب أن تتصف بخصائص نوعية، منها خصائص نوعية رئيسية ممثلة في الملاءمة والموثوقية؛ وخصائص فرعية ممثلة في التوقيت الملائم؛ القدرة على التنبؤ؛ القدرة على التقييم الارتدادي؛ الصدق في التعبير؛ الحياد؛ إمكانية التثبت؛ القابلية للمقارنة؛ والثبات والشمول، لكن هذه الخصائص النوعية لها محددات وقيود، أهمها السرعة وقيد التكلفة المنفعة والأهمية النسبية.

وتعد القوائم والتقارير المالية أهم مصادر المعلومة المالية بالنسبة للكثير من المستخدمين، خاصة منهم الخارجيين، لذلك وجب أن تتصف هذه القوائم والتقارير المالية بمواصفات تجعلها مفهومة ومفيدة، كما وجب الإفصاح عنها بصدق وشفافية، وتوصيلها إلى مستخدميها ومختلف الأطراف المهتمة.

الفصل الثاني:

معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وجودة المعلومة المالية

تمهيد:

تهتم المحاسبة المالية بصفة عامة بقياس وإثبات المعاملات والوقائع الاقتصادية للمؤسسة في السجلات باستخدام وحدة نقدية، مع إعداد قوائم وتقارير مالية عن هذه المؤسسة تكون مفيدة لمختلف الأطراف المهتمة لمساعدتهم في تقييم المؤسسة وادارتها واتخاذ مختلف القرارات، وقد جاءت معايير المحاسبة كأسس للتعامل مع المواضيع المحاسبية وفقا لأطر محاسبية محددة أو تماشيا مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما في بيئة اقتصادية واجتماعية معينة، ومع ظهور العولمة الاقتصادية والمالية وتزايد حدتهما؛ ومع تحرير التجارة الدولية وحرية انتقال الأموال والاستثمار الدولي المباشر وزيادة قوة الشركات المتعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبية دولية متأثرة بالبيئة الدولية وتواكب التطورات الحاصلة في أنظمة النقد الدولية والأسواق المالية العالمية.

في هذا الفصل تطرقنا إلى معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، من خلال تعريفها وبيان دوافع تطبيقها ومحددات انتشارها؛ وتطورها التاريخي وصولا إلى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي والهيئات المتفرعة عنها بما في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تطرقنا إلى المعايير الدولية وأثرها في جودة المعلومة المالية خاصة ما تعلق بعرض القوائم المالية.

المبحث الأول: مقدمة إلى معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي

على الرغم من المجهودات التي بذلت من قبل مختلف الهيئات الأكاديمية والمهنية المحلية منها والدولية في سبيل تطوير المحاسبة المالية، إلا أن أهمها ما قامت به لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC،[1] والتي تشكلت في سنة 1973، وهي نفس سنة إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وقد أشرفت اللجنة IASC على إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS، هذه اللجنة IASC خضعت سنة 2001 لإعادة هيكلة، لتصبح على شكل مجلس رسمي أطلق عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والذي تبنى بدوره معايير المحاسبة الدولية IAS، وأشرف على مراجعة بعضها وإصدار معايير لتحل محلها عرفت بالمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، لذلك أصبح البعض يرمز إلى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومنهم من يكتفي بالاختصار IFRS مع الإشارة أنه يشمل كذلك IAS السارية المفعول.

المطلب الأول: دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي

هناك عدة دوافع جعلت من تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي ضرورة، من أهمها الاختلافات في الإجراءات والقواعد المحاسبية، الأمر الذي من شأنه أن يصعب عادة من اجراء مقارنات صحيحة بين الشركات، ويعتقد البعض أن هذا النقص في التنميط يعوق التدفق الحر لرأس المال العابر للحدود، ويحث كذلك المستثمرين الدوليين على المبالغة في توقع المخاطر، وعلاوة على ذلك يعتقد الكثيرون أن الاختلافات في معايير التقرير المالي قد تؤدي الى مزايا تنافسية غير عادلة.[2] هذا ما دعا إلى ضرورة معايير المحاسبة الدولية، وقد ساعدت مجموعة من العوامل على التحول نحو معايير المحاسبة الدولية وتبنيها أهمها التحول نحو اقتصاد السوق؛ تكلفة صناعة المعايير؛ انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة تكلفة انتاج ومراجعة المعلومة المالية؛ وزيادة تكلفة التمويل والاستثمار العابر للحدود،[3] إضافة إلى ذلك الدور الكبير الذي لعبته منظمة التجارة العالمية WTO في التشجيع لإتمام معايير المحاسبة الدولية.

1. التحول نحو اقتصاد السوق

شهد العالم نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين تحولات كبيرة سياسية واقتصادية، وهذا بسبب بداية انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي آنذاك، وما تبعه من انهيار للنظام الاشتراكي والذي كانت تتبعه الكثير من دول العالم خاصة منها النامية، وتوجه أغلب هذه الدول نحو اقتصاد السوق، وحتى الدول التي لم تشهد تحولات سياسية كبيرة تبنت برامج اصلاح اقتصادي أحدثت تحولات ملحوظة مسايرة بذلك التحولات الحاصلة في العالم، هذا ما سرّع من وتيرة العولمة الاقتصادية والمالية، وقد اتسمت هذه المرحلة بتحرير الاقتصاد من الدولة بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى ومن قطاع نشاط إلى آخر؛ تأسيس أسواق المال وتطوير القائم منها؛ وإنشاء هيئات حكومية للمراقبة ولحماية المتعاملين في الأسواق المالية، بما في ذلك وضع متطلبات التقرير المالي المتسم بالشفافية في المعلومة المالية لحماية المستثمر من الإدارة، وذلك من خلال صياغة معايير محاسبية والسهر على تطبيقها، وبالرغم من أن صياغة المعايير المحاسبية هو من اختصاص مجالس

[1]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص 48.

[2]- نفس المرجع. ص 48.

[3]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معدى. مرجع سبق ذكره. ص ص 49-55.

المحاسبة المحلية، إلا أن هيئات أسواق المال هي المنشئة للطلب على المعايير باعتبارها المسؤولة عن حماية المستثمر، وفي ظل العولمة المالية والإقتصادية ظهرت ضرورة معايير المحاسبة الدولية.

2. تكلفة صناعة المعايير

ان وضع المعايير المحاسبية المحلية هو من اختصاص المجالس المحاسبية المحلية تحت اشراف الهيئات الحكومية وبطلب من هيئات أسواق المال، وحتى تؤدي معايير المحاسبة الدور الذي وجدت من أجله، وبالأخص توفير المعلومة المالية الجيدة من خلال التقرير عن أنشطة الشركات، يجب أن تتميز المعايير المحاسبية بالقبول حتى تحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف المهتمة، ولتحقيق ذلك يجب توافر بنية محاسبية أساسية أهم مقوماتها:

أ- وجود تنظيم مستقل ومتكامل لتنظيم وتطوير صناعة المعايير؛
ب- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم وصناعة المعايير؛
ت- وجود ممارسة محاسبية مهنية قوية؛
ث- وجود مجتمع مهتم بالمحاسبة كمراكز البحث والجامعات؛
ج- وأخيرا، وجود موارد مالية وبشرية كافية لصناعة المعايير المحاسبية ومتابعة تطبيقها.

هذه المقومات الواجب توافرها والتي تمثل البنية الأساسية للمحاسبة وتعد ركائز الحوكمة لا تتوافر في جميع الدول وبنفس المقدار، فصناعة المعايير المحاسبية مكلفة، ولهذه الأسباب نجد أن الكثير من الدول تعتمد عل المعايير المحاسبية للدول المتقدمة والتي لا تتوافق مع بيئتها، ولذلك كان من الضروري التوجه نحو معايير محاسبة دولية، وقد كانت الجهود المبذولة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من بعدها مصدرا جيد للمعايير بالنسبة للدول التي لا تقوى على صناعتها.

لكن تكلفة صناعة المعايير المحاسبية قد يكون مبالغا فيه في كثير من الأحيان، كما أن اعتماد المعايير الدولية قد يحقق لبعض الدول اقتصادا في تكلفة صناعة معايير محاسبية محلية، لكنه قد يعرضها لخسائر في وعاء الضريبة، لذلك وجب التعاطي مع المعايير الدولية بحكمة.

3. الشركات المتعددة الجنسيات وتكلفة صناعة ومراجعة المعلومات المالية

ازدياد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات وازدياد انتشارها في دول العالم، وتغير سياساتها من الإنتاج في البلد الأم والتصدير إلى الإنتاج في بلد المستهلك المستهدف بغرض تدنية التكاليف، وبغرض البحث عن رأس المال ذهب للقيد في بورصات دول أجنبية، ونظرا لاختلاف البنية القانونية من دولة إلى أخرى ووجوب مسك محاسبة مالية وفق قانون كل دولة، فالشركات الوطنية التابعة (في كل دولة) تعتبر ذات شخصية قانونية قائمة وليست فروعا أجنبية مما يخضعها للنظم المحلية المحاسبية والجبائية، ومن هنا تصبح تكلفة اعداد القوائم والتقارير المالية خاصة منها المجمعة مرتفعة، فالأمر يتطلب ترجمة القوائم والتقارير المالية إلى عملة المؤسسة الأم، إضافة إلى التسويات الأخرى الناجمة عن اختلاف السياسات والطرق المحاسبية

والقوانين، أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة مراجعة وتدقيق القوائم والتقارير المالية، وهذا ما دعا إلى ضرورة تبني معايير محاسبة دولية من شأنها توحيد الممارسة المحاسبية وتسهيل المراجعة والتدقيق.

4. تكلفة التمويل

في العادة يتكون هيكل رأس مال كل شركة من مزيج تمويلي، وتكلفة رأس المال هي تكلفة الحصول على الأموال في بداية التعاقد وكذلك خدمة الدين أثناء التعاقد، هناك بلدان تتميز بانخفاض تكلفة التمويل نظرا للاستقرار الذي تشهده وانخفاض معدلات التضخم فيها، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة وانخفاض العائد الذي يطلبه المساهمون، مما ينتج عنه انخفاض تكلفة التمويل فيها مقارنة بدول أقل استقرارا، مما جعل الكثير من الشركات الناجحة في الدول الأقل استقرارا تسعى للقيد في بورصات دول متقدمة وذلك من أجل الاستفادة من تمويل بأقل تكلفة.

وفي إطار حماية المستثمر (حملة الأسهم)، فإن الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال في كل دولة عادة ما تشترط على الشركات التي تود القيد والتداول في أسواقها شروطا صارمة، بما في ذلك شرط الإلتزام بمعايير محاسبية معينة، وإذا كان هناك اختلاف بين القواعد المحاسبية بين دولتين مثلا، فإن الشركة في هذه الحالة تكون مضطرة لإعداد قوائم وفق قواعد دولة المنشأ ووفق قواعد دولة القيد في السوق المالي، مما يصعب نوعا ما من العملية ويزيد من تكلفة اعداد القوائم المالية ومراجعتها، فمثلا الشركات الأجنبية التي تود دخول سوق رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها أن تعد قوائمها وتقاريرها المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما Generally Accepted Accounting Principles (US GAAP)، وأخيرا حدث تقارب نوعا ما مع المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS، حيث أصبحت هذه الأخيرة مقبولة للقيد والتداول في أسواق رأس المال الأمريكية ولكن مع إدخال بعض التعديلات على القوائم المالية، كل هذا يفسر ضرورة وجود معايير محاسبية توحد الممارسة وتسهل انتقال الشركات بين أسواق رأس المال.

5. تكلفة الإستثمار

تتميز الدول المتقدمة بكثافة المدخرات وتضاؤل فرص الإستثمار ومعدل العائد على هذه الاستثمارات، مما جعل الشركات فيها تبحث عن فرص استثمار جديدة في دول نامية تعظم من خلالها عوائدها، هذه الدول النامية هي كذلك تسعى إلى استقطاب الإستثمار الأجنبي من خلال وضع تسهيلات على مستويات مختلفة تصل حد التنافس فيما بينها.

والمشكلة التي صاحبت عملية الإستثمار في الدول خاصة النامية منها، هي صعوبة إعداد قراءة وفهم القوائم والتقارير المالية المعدة وفق معايير المحاسبية المحلية للدول المستثمر فيها، مما حتم اللجوء إلى المحللين الماليين والخبراء المحاسبين، مما يرفع من تكلفة الإستثمار، لذلك نجد الكثير من الدول النامية وفي سعيها لتشجيع وتسهيل الإستثمار الأجنبي كيَّفت أنظمتها المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية أو تبنتها، وهذا ما يفسر كذلك ضرورة وجود معايير محاسبية دولية توحد الممارسة وتسهل انتقال الاستثمارات.

6. منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization من الناحية القانونية والتنظيمية؛ هي مؤسسة دولية مستقلة ماليا وإداريا وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة، تلعب دور المحرك لعولمة الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية؛ وإدارة النظام العالمي لقواعد التجارة ومساعد البلدان على بناء قدرتها التجارية، كما توفر منتدى لأعضائها للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية وحل المشكلات التجارية التي يواجهونها مع بعضهم البعض.

بلغ عدد الدول الأعضاء في WTO منذ 29 جوان 2016؛ 164 عضوا (98% من دول العالم)،[1] لذلك فإن توجيهاتها لها أثرها البالغ عالميا، وبإصدارها (WTO) تصريحا في اجتماعها المنعقد في سنغافورة شهر ديسمبر 1996م تقول فيه أنها تشجع إتمام المعايير الدولية في مجال المحاسبة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومن قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC و المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO، فهي بذلك تدعم معايير المحاسبة الدولية مما يزيد من استخدام هذه المعايير بشكل أسرع وعلى نطاق أوسع،[2] وقد تصبح معايير المحاسبة الدولية ضرورية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO، فمن مبادئ المنظمة WTO الشفافية والذي "يقتضي توفير المعلومات الملاءَمة للمستثمرين والمصدرين والمستوردين وبقدر كاف"[3]، كما أن من شروط الانضمام للمنظمة WTO إجراء تعديلات في القوانين والتشريعات الوطنية في مجال الضرائب والمواصفات العينية والمعايير التي تحكم قطاعي الصناعة والخدمات.

المطلب الثاني: محددات انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية

يمكن حصر محددات انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي في:

أ- اختلاف اهداف التقرير المالي بين مختلف الدول؛

ب- اختلاف قوة الهياكل التنظيمية؛

ت- الاتجاهات الوطنية في الدول المختلفة زاد من صعوبة التوحيد التام في مجال المحاسبة.[4]

إلا أن هناك مجهودات كبيرة بذلت من طرف الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية، والتي عملت على تطوير معايير المحاسبة والتي أصبحت أكثر قبولا، مما سهل نسبيا التوحيد المحاسبي وحقق المزيد من القابلية للمقارنة.

[1] - WTO. **Members and Observers.** Retrieved November 04, 2021 from https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

[2]- جربوع، يوسف محمود؛ حلس، سالم عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 48.

[3]- مطر، محمد. الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. دراسات استراتيجية. **18**. ص 11.

[4]- كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. مرجع سبق ذكره. ص 48.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IAS/IFRS

المحاسبة من بين مجالات المعرفة التي تطورت من خلال البحث والتطبيق، ففي أول الأمر قامت المحاسبة على أساس مجموعة من التطبيقات، ولكن مع تطور بيئة المحاسبة وظهور الكثير من المشكلات والممارسات والتي لم تكن مألوفة من قبل، ظهرت الحاجة إلى وجود نظرية تساعد على التطبيق والمفاضلة بين مختلف البدائل والطرق المحاسبية؛ وتساعد على حل المشكلات ومسايرة التطورات الحاصلة في بيئة المحاسبة.

وعلى الرغم من كثرة الكتابات في المحاسبة وضرورة وضع إطار نظري لها والصعوبات التي واجهت ذلك، خاصة ما تعلق منها بمفهوم النظرية في حد ذاتها عند أصحاب الفكر المحاسبي، فأغلبهم يرى أن النظرية تكون لاحقة للتطبيق العملي وليست قبله على خلاف ما هو معمول في كثير من العلوم الطبيعية والإجتماعية، إلا أن ذلك لا يشكل مشكلا في حد ذاته، "فالنظرية المحاسبية هي خلاصة لتجاربها وذلك لأن النظرية تأتي في معظم الحالات نتيجة للتجربة"[1]، ولذلك فإن البحث في المحاسبة يأتي مع التطبيق لها في الواقع العملي، ولذلك نجد أن البحث في المحاسبة ينطلق من واقع الممارسة إلى النظري ومن النظري الأكاديمي إلى الواقع.

لقد ساهم في تطوير المحاسبة فكرا وممارسة الكثير من الأكاديميين والمهنيين ممثلين في الهيئات العلمية والعملية المنظمة لمهنة المحاسبة، حيث شهدت المحاسبة ومعاييرها تطورات ملموسة يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية وذلك حسب تزايد الإهتمام بها وقبولها.

المطلب الأول: ما قبل وأثناء ظهور معايير المحاسبة الدولية

تميزت هذه المرحلة بالمجهودات المبذولة من قبل الهيئات العلمية والمهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في مختلف دول العالم خاصة المتقدمة منها، حيث تضم هذه الهيئات أساتذة جامعيين وباحثين وخبراء محاسبة متمرسين، وقد لعبت هذه الهيئات المحلية دورا كبيرا في تطوير الفكر المحاسبي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولا يزال البعض كذلك بالرغم من ظهور هيئات ذات طابع دولي تهتم بالمحاسبة وتطويرها، وهذا ناتج عن الاتجاهات الوطنية في الدول المختلفة والذي صعب التوحيد التام في مجال المحاسبة، وأهم هذه الهيئات هي:

1. لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC

مهمة لجنة الأوراق المالية والبورصات Securities and Exchange Commission هي حماية المستثمرين في السوق المالي للولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة؛ وتسهيل تكوين رأس المال. تسعى هيئة الأوراق المالية والبورصات جاهدة لتعزيز بيئة السوق التي تستحق ثقة الجمهور،[2] تم إنشاء SEC بقانون صدر عام 1933م بصفتها وكالة تنظيمية مستقلة، وفي سبيل مساعدتها في القيام بمهمتها صدرت العديد من القوانين والتي تبين سلطتها وطريقة عملها، حيث

[1]- الوقاد، سامي محمد. (2011). **نظرية المحاسبة**. (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص 59.

[2] - US SEC. **About the SEC**. Retrieved october 21, 2021 from https://www.sec.gov/about.shtml

أصبح لها نفوذ كبير في مجال الوصف المقدم للإجراءات المحاسبية ونماذج القوائم المالية التي تحتفظ بها الهيئة، وقد جادلت SEC في بداية الأمر بشدة للتمسك بحقها في اعلان مجموعة من المبادئ المحاسبية لكي تتبعها جميع الشركات التي تسجل قوائمها وتقاريرها المالية لديها، إلا أنها تراجعت عن ذلك سنة 1938م والسماح لمهنة المحاسبة بأن تكون لها القيادة في السعي لإصدار المبادئ المحاسبية،[1] إلا أن SEC استمرت في ممارسة نفوذها وتدخلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إصدار المبادئ المحاسبية وصناعة المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من خلال التأثير على هيئات مهنة المحاسبة، وهذا ما نلمسه عند تطرقنا إلى باقي الهيئات الفاعلة في صناعة المعايير المحاسبية ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB.

2. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

مجلس معايير المحاسبة المالية(Financial Accounting Standards Board (FASB؛ أسس في عام 1973م، وهو منظمة مستقلة من القطاع الخاص وغير هادفة للربح مقرها في نيويورك، يهدف إلى وضع معايير المحاسبة المالية ومعايير إعداد التقارير للشركات العامة؛ والخاصة؛ وغير الهادفة للربح؛ والمنظمات التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAP)، وقد تم الاعتراف بـFASB من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC كواضع معايير المحاسبة للشركات العمومية، وتعرف معايير FASB على أنها موثوقة من قبل العديد من المنظمات الأخرى، بما في ذلك مجالس المحاسبة بالولايات والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) ، يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتطوير وإصدار معايير المحاسبة المالية من خلال عملية شفافة وشاملة تهدف إلى تعزيز التقارير المالية التي توفر معلومات مفيدة للمستثمرين وغيرهم ممن يستخدمون التقارير المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن FASB له تشكيلة خاصة ويتشارك ويتلقى الدعم من جهات معينة كما يلي:[2]

أ - تدعم مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) وتشرف على مجلس معايير المحاسبة المالية FASB. تأسست في عام 1972م، وهي منظمة مستقلة غير ربحية من القطاع الخاص ومقرها في نيويورك، وهي مسؤولة عن الإشراف والإدارة والتمويل وتعيين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB؛

ب - تتمثل المهمة الجماعية لـ FASB و GASBوFAF في إنشاء وتحسين معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير لتوفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية وتثقيف أصحاب المصلحة حول كيفية فهم هذه المعايير وتنفيذها بشكل أكثر فعالية، ويساهم كل من FASB و GASBوأمناء FAF وإدارة FAF في المهمة الجماعية وفقًا للدور المحدد لكل فرد؛

ت - إن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الحكومية مكلفان بوضع أعلى معايير الجودة من خلال عملية قوية وشاملة؛

ث - إدارة FAF هي المسؤولة عن تقديم المشورة والخدمات الاستراتيجية التي تدعم عمل مجالس وضع المعايير؛

ج - أمناء FAF مسؤولون عن توفير الإشراف وتعزيز عملية وضع المعايير المستقلة والفعالة؛

[1]- هندريكسن، إلدون س. مرجع سبق ذكره. ص 233.

[2] - FASB. **About the FASB.** Retrieved November 02, 2021 from https://www.fasb.org/facts/

ح - أما فيما يخص أعضاء مجلس الإدارة في (FASB)، فإنهم يعملون بدوام كامل لتعزيز استقلاليتهم يتعين عليهم قطع العلاقات مع الشركات أو المؤسسات التي خدموها قبل الانضمام إلى مجلس الإدارة. في حين أن لديهم خلفيات متنوعة بشكل فردي، فإن كل منهم لديه اهتمام بالمستثمرين والمستخدمين الآخرين والمصلحة العامة في مسائل المحاسبة والتقارير المالية ولديهم مجتمعين معرفة بالمحاسبة والتمويل والأعمال والتعليم المحاسبي والبحث، ويتم تعيين أعضاء FASB من قبل أمناء FAF بشكل عام لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لتصل مدة الخدمة إلى 10 سنوات، والهدف من تنويع مجلس إدارة FASB هو تحقيق التوازن بين وجهات النظر المتنوعة للوصول إلى أفضل الحلول المحاسبية، والذي يعد جزء لا يتجزأ من عملية وضع معايير مجلس معايير المحاسبة المالية.

وقد تعرض FASB لانتقادات كثيرة خصوصا خلال الخمس سنوات الأولى من وجوده، وذلك لعدم قدرته على الوفاء بالمهمة الرئيسية التي وجد من أجلها ألا وهي تضييق مجالات الخلاف وتحقيق الثبات في الممارسة المحاسبية، كما أنه لم يطور التقارير المالية لمواجهة المشاكل المحاسبية، وقد جاءته الإنتقادات من ممارسي مهنة المحاسبة في حد ذاتهم إضافة إلى ضغوط لجنة الأوراق المالية والبورصة SEC، ونتيجة لذلك وللظروف المحيطة المتسارعة والمتسمة بسوء استخدام القوائم المالية تم تأسيس وإشراك هيئات أخرى مثل مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) ومجلس أمناء FAF،[1] لكنه في الأخير نجح FASB في مهمته، وهذا من خلال الدعم الذي لاقاه من جماعات كثيرة متضمنة مهنة المحاسبة والصناعة والمحللين الماليين والحكومة؛ ومن خلال تغيير آرائه في التقارير الأولية، وقد كان أحد المشروعات الأولى والمستمرة للمجلس FASB هو إعداد سلسلة من قوائم مفاهيم المحاسبة المالية والذي عرف بالإطار الفكري، حيث تضمنت القائمة الأولى أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال، كما تضمنت القوائم الأخرى الخصائص النوعية؛ عناصر القوائم المالية؛ الإعتراف والقياس في القوائم المالية؛ أهداف التقارير المالية خارج قطاع الأعمال؛ وتبع ذلك اعداد قوائم أخرى.[2]

3. معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEWP

معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز Institute of Chartered Accountants in England and Wales Profissional، تأسس عام 1880م في إنجلترا من خلال دمج خمس جمعيات محاسبية كانت موجودة آنذاك في مختلف المدن البريطانية، وقد جاء هذا من أجل تحسين وضع المحاسبة والمحاسبين، ومحاربة انتقادات المعايير المحاسبية المتدنية، والمعهد هو أيضًا عضو مؤسس في "محاسبون قانونيون حول العالم" (CAW)، وهي شبكة دولية من هيئات المحاسبة التي تمثل أكثر من 750.000عضو –وأكثر من 1.8 مليون عضو وطالب-في أكثر من 190 دولة.[3]

ويصدر معهد ICAEWP منذ عام 1938م دورة شهرية تحت عنوان "مهنة المحاسبة"، كما بدأ ينشر منذ عام 1942م نشرات تحت عنوان "توصيات حول مبادئ المحاسبة" وقد جاء هذا لسد الحاجة إلى قواعد ومبادئ تحظى بالقبول العام لا سيما في موضوع شكل وترتيب القوائم المالية، من أجل عرضها بطريقة موحدة ومعبرة تمكن قراءتها بيسر والاستفادة من

[1]- هندريكسن، إلدون س. مرجع سبق ذكره. ص ص 75-78.

[2]- نفس المرجع. ص ص 228-229.

[3] - ICAEW. **Who we are.** Retrieved November 02, 2021 from https://www.icaew.com/about-icaew/who-we-are

المعلومات المالية المتضمنة فيها، وقد بلغ عدد التوصيات 29 توصية، كما اهتم ويهتم كذلك المعهد بالمشكلات المحاسبية الحالية من خلال اصدار مجموعة من النشرات تحت عنوان "مجموعة قرارات تهم المحاسبين".[1]

4. الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA

الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association؛ هي جمعية علمية تتكون من أعضاء مُمَثَّلين في أساتذة الجامعات العاملين في مجال البحث العلمي، وتعتمد في بحوثها خاصيتين رئيسيتين ممثلتين في أخذها بالفكر النيوكلاسيكي وبصفة خاصة فيما يتعلق بتمويل شركات المساهمة؛ وبالإعتماد على الأسلوب الاستنباطي في بحوثها القياسية وتفضيلها عن البحوث الوضعية والاستدلال الاستقرائي، ما فتح المجال لإمكانية الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية، وقد قامت AAA بإصدار العديد من التقارير اهتمت من خلالها ببيان المفاهيم والفروض المحاسبية، وفي عام 1964م قامت الجمعية AAA بتعيين لجنة تهدف إلى تطوير إطار متكامل لنظرية المحاسبة، والتي أصدرت عام 1966م تقريرها تحت عنوان النظرية الأساسية للمحاسبة، والذي جاء أكثر شمولا عن التقارير السابقة، وقد تضمن:[2]

أ- أهداف المحاسبة؛

ب- معايير المعلومات المالية؛

ت- إرشادات لتوصيل عملية المعلومات.

وقد تم ربط أهداف المحاسبة في هذا التقرير باحتياجات المستخدمين للتقارير والقوائم المالية، بما في ذلك التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية، وبالتالي فهذا العمل يعتبر الأول من نوعه في المحاسبة والذي ركز على النفعية Utilitarian، كما ركز التقرير على قدرة المعلومات المالية على التنبؤ وأهميتها في اتخاذ القرار.

أما فيما يخص معايير المعلومات المالية، فقد رأى التقرير أنها تمثل الأساس لتقييم مدى جودة المعلومات المالية، وتتمثل هذه المعايير في معيار الملاءَمة؛ معيار القابلية للتحقق؛ معيار التحرر من التحيز؛ ومعيارية القابلية للقياس الكمي.

وفيا يخص الإرشادات التي تحكم عملية توصيل المعلومات المالية، فهي الملاءَمة مع الإستخدام المتوقع؛ الإفصاح عن العلاقات الهامة؛ الإفصاح عن المعلومات البيئية؛ توحيد الممارسات المحاسبية؛ وثبات وتجانس الممارسات المحاسبية من فترة إلى أخرى.

إن جهود الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA، لم تتوقف عند هذا الحد، فقد أصدرت عام 1977م تقريرا بعنوان "نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية"، وقد ساهمت بشكل كبير في تطوير المحاسبة المالية والدفع بها قدما ويتجلى ذلك في مساهماتها في وضع أسس النظرية المحاسبية الحديثة، حيث لا تزال أفكارها ترى رواجا كبيرا بين المهتمين بالمحاسبة.

[1]- الوقاد، سامي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 77.

[2]- الشيرازي، عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص ص 83-88.

5. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants؛ هو نتيجة اندماج معهد المحاسبين الأمريكي مع جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية سنة 1937، وقد كان للمعهد AICPA تأثيرا متزايدا على المحاسبة وتطويرها، ويتجلى ذلك على مَرّ الزمن من خلال تأسيسه للجان ومجالس عديدة للتعامل مع الحاجة لتطوير مبادئ المحاسبة، وقد كانت أولاها لجنة الإجراءات المحاسبية Committee on Accounting Procedures (CAP)، ثم مجلس مبادئ المحاسبة Accoubting Principles Board (APB) والذى حل محله مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، كل هذه اللجان كان لها الأثر البالغ في إصدار المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها والتي تسترشد بها الممارسة حاليا.[1]

وقد بدأت تتبلور جهود AICPA في أعقاب عام 1957م حين أوقف نشاط لجنة CAP وتم تعويضها بتنظيم جديد له جانبين؛ النشاط البحثي ومجلس المبادئ المحاسبية APB، والغرض من وراء ذلك هو تأسيس المبادئ المحاسبية على برنامج مكثف من البحث العلمي وتوجيه الممارسة المهنية لتضييق الخلاف في التطبيق، ففي عام 1961م صدرت أول قائمة Statement بعنوان "الفروض الأساسية للمحاسبية"، ثم تلت دراسات أخرى مثل القائمة رقم 3 "المبادئ المحاسبية" عام 1962م، ثم القائمة رقم 4 عام 1970م والتي كانت أشمل من سابقتها، حيث احتوت جانب يتعلق بالفكر المحاسبي القائم واتجاهاته وجانب يتعلق بالمبادئ والممارسات المتعارف عليها، وقد جاءت هذه الدراسة متأثرة إلى حد ما بدراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA لسنة 1966م عن النظرية الأساسية للمحاسبة، حيث أن تعريف المحاسبة فيها جاء متماشيا مع الإتجاه النفعي واعتبار عملية اتخاذ القرار هي جوهر الاستخدامات المختلفة للمعلومات المالية، وباختصار فإن هذه الدراسة هي تجميع للأفكار والمبادئ والممارسات المحاسبية القائمة فعلا، وتعتبر آخر محاولة للمعهد AICPA تهدف إلى تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية على أساس علمي، ثم تحول الاهتمام صوب تحديد الأهداف والمفاهيم.[2]

6. الجمعية الوطنية للمحاسبين NAA

الجمعية الوطنية للمحاسبين National Association of Accountants؛ وقد كانت تدعى من قبل الجمعية الوطنية لمحاسبي التكاليف National Association of Cost Accountants، تم إنشاؤها عام 1919م، وقد اعتنت في بدايتها بالبحث في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية، ويتجلى ذلك من خلال البحوث في محاسبة التكاليف والموضوعات التي تهم الإدارة والمنشورة خلال الفترة الممتدة من 1920م إلى 1939م، ومنذ 1936م تغير الاهتمام إلى معالجة مشكلات التطبيق العملي والتي يصادفها بعض المكاتب أعضاء الجمعية NAA، وفي عام 1972م شكلت لجنة محاسبة الأداء الاجتماعي للشركات Committee on Accounting for Corporate Social Performance، تهتم بالمشكلات الداخلية والخارجية وعلى رأسها القواعد الثابتة

[1]- شرويدر، ريتشارد؛ كلارك، مارتل؛ كاثي، جاك. مرجع سبق ذكره. ص 31.

[2]- الشيرازي، عباس مهدي. مرجع سبق ذكره. ص ص 88-100.

والأسس الموحدة لقياس مستوى أداء الشركات وعرض القوائم المالية على الجمهور،[1] غيرت NAA إسمها مرة أخرى إلى معهد المحاسبين الإداريين Institute of Management Accountants (IMA)، لتعكس الخلفيات العديدة لعضويتها.[2]

7. معهد المديرين الماليين IDF

معهد المديرين الماليين Institute of Director Financial؛ وقد كان يعرف من قبل بالمعهد الأمريكي للمراقبين the Controllers Institute of America، تم تأسيسه عام 1941م، واهتم بصفة أساسية بالقوائم والتقارير المالية، كما اهتم بأثر الظروف على مبادئ المحاسبة؛ القيمة العادلة؛ ومشكلات الاندماج.[3]

8. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants؛ تم تأسيسه من قبل هيئات المحاسبة المهنية، وقد كان ذلك في ألمانيا عام 1977م، خلال المؤتمر العالمي الحادي عشر للمحاسبين، بدءا من 63 عضوا مؤسسا من 51 دولة، ونمت عضوية الاتحاد IFAC لتشمل الآن 180 عضوا وشريكا في 135 دولة حول العالم، وقد جاء الاتحاد IFAC من أجل تطوير مهنة المحاسبة الدولية للصالح العام وذلك من خلال:[4]

أ- تطوير معايير دولية عالية الجودة في التدقيق والتأكيد ومحاسبة القطاع العام والأخلاقيات والتعليم للمحاسبين المهنيين، ودعم اعتمادها واستخدامها؛

ب- تسهيل التعاون بين الهيئات الأعضاء فيها؛

ت- العمل كمتحدث رسمي دولي لمهنة المحاسبة؛

ث- والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

ويتجلى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في إبرام الاتحاد IFAC لاتفاق مع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1977م، أي في نفس سنة تأسيس الاتحاد، وقد نص هذا الاتفاق على توكيل IFAC للقيام بما يلي:[5]

أ- إصدار معايير المراجعة الدولية ومعايير خدمات التأكيد الأخرى؛

ب- إصدار معايير رقابة الجودة لعمليات المراجعة؛

ت- إصدار قواعد السلوك المهني؛

ث- إصدار قواعد وضوابط التعليم المستمر؛

---

[1]- الوقاد، سامي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 63.

[2] - Accounting Coach**. National Association of Accountants (NAA) definition.** Retrieved November 02, 2021 from https://www.accountingcoach.com/terms/N/national-association-of-accountants

[3]- الوقاد، سامي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 63.

[4] - IFAC. **Who we are-Founding history.** Retrieved November 02, 2021 from https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose#ac-founding-history

[5]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معذى. مرجع سبق ذكره. ص ص 23-24.

ج- وإصدار معايير المحاسبة في القطاع العام.

من خلال ما سبق يتضح أن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يهتم بإصدار وتطوير معايير دولية عالية الجودة في التدقيق والتأكيد ومحاسبة القطاع العام والأخلاقيات والتعليم للمحاسبين المهنيين، وبذلك يبدو للوهلة الأولى أنه لا علاقة له بإصدار المعايير المحاسبية الدولية الموجهة لتنظيم المحاسبة المالية، ولكنه في الأصل يهيمن على لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، حيث أن أعضاء لجنة IASC هم من الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد IFAC، كما أن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يمول جزءا من ميزانية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، كما تعرض عليه الميزانية السنوية للجنة IASC، والأهم من ذلك، أن أي تعديل في اللوائح التنظيمية للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC يجب أن يناقش مع إدارة IFAC، ومع هذا فإن هيمنة IFAC على IASC قد أكسبت هذه الأخيرة قبولا عالميا خاصة داخل الدول التي لم تكن لها القدرة على صياغة معايير محاسبية محليا.

المطلب الثاني: تاريخ لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC هي هيئة من القطاع الخاص تضم في عضويتها جميع هيئات المحاسبة المهنية التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، ويضم IFAC أكثر من 140 عضوًا في أكثر من 100 دولة، إن الهدف المزدوج للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC هو:[1]

أ- صياغة معايير المحاسبة الدولية وتعزيز قبولها والامتثال لها؛

ب- والعمل بشكل عام على تحسين معايير المحاسبة ومواءمتها.

ولقد مرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC منذ تأسيسها وإلى غاية هيكلتها بمراحل، يمكن تقسيمها إلى مرحلة تأسيسية ومرحلة انتقالية.

1. المرحلة التأسيسية من عام 1973 إلى عام 1992

تميزت هده المرحلة بما يلي:

1. 1. تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية

تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام 1973 من خلال اتفاقية أبرمتها هيئات محاسبية مهنية من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، و تمت إضافة أعضاء راعين إضافيين في السنوات اللاحقة، وفي عام 1982، كان أعضاء رعاية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC يتألفون من جميع هيئات المحاسبة المهنية التي كانت أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC ، ومنذ التشكيل في عام 1973 حتى إعادة التنظيم الشاملة في عام 2000 ، عُرف هيكل وضع معايير المحاسبة الدولية باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية

[1] - SEC. **SEC Concept Release-International Accounting Standards**. Retrieved November 02, 2021 from https://www.sec.gov/rules/concept/34-42430.htm

(IASC)،فقد كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في الأساس هي الهيكل ، وليس لجنة بالمعنى التقليدي لمجموعة من الناس، لم تكن هناك "لجنة" فعلية بهذا الاسم.[1]

وقد كان الهدف من لجنة IASC منذ تأسيسها وحتى إعادة هيكلتها هو:[2]

أ- مناقشة مختلف المشاكل والقضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي؛
ب- المساهمة في طرح أفكار محاسبية بالإمكان تبنيها وإصدارها في شكل معايير محاسبية دولية تخدم المصلحة العامة؛
ت- تحقيق قدر من التوافق في الممارسة المحاسبية بين مختلف الدول المشاركة، مما يسمح بالقابلية لمقارنة القوائم والتقارير المالية؛
ث- والعمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة IASC من معايير محاسبية.

1. 2. هيكل وتنظيم لجنة معايير المحاسبة الدولية:

أصدرت اللجنة (IASC) مجموعة كبيرة من المعايير والتفسيرات والإطار المفاهيمي والتوجيهات الأخرى التي تم تبنيها مباشرة من قبل العديد من الشركات، والتي نَظر إليها العديد من واضعي معايير المحاسبة الوطنيين (المحليين) على أنها مصدر لتطوير معايير المحاسبة المحلية.

وقد تميزت هذه المرحلة بملامح أبرزها ضعف القبول الدولي ومحدودية الانتشار عالميا للجنة IASC ولأعمالها، ولعل أنه من أهم أسباب ذلك الظروف السياسية والإقتصادية السائدة آنذاك، والتي كانت تتميز بانقسام أغلب دول العالم إلى قسمين؛ قسم يتبع النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقسم يتبع النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، وكما هو معلوم فإن الدول العشرة المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية هي دول رأسمالية، والشركات في الدول الاشتراكية آنذاك كانت ملكية جماعية تابعة للدولة، وتهدف إلى التنمية الاجتماعية أكثر مما تهدف إلى تحقيق الربح، والمحاسبة فيها الغرض منها التخطيط المركزي للدولة، لذلك فمن غير المقبول أن تتبنى الهيئات المحاسبية في الدول الاشتراكية في تلك المرحلة لمعايير محاسبية مصدرها دول رأسمالية، وهذا امتداد للصراع الإيديولوجي والحرب الباردة في تلك المرحلة من الزمن.

إضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى ساهمت في ضعف القبول الدولي وضعف انتشار لجنة معايير المحاسبة الدولية، منها ما هو مرتبط باللجنة IASC في حد ذاتها؛ وهيكلها؛ وطريقة عملها؛ والظروف المحيطة بها، تتمثل أساسا في:[3]

أ- الدور التنسيقي في إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS والخلل في إجراءات إصدارها؛
ب- عدم استقلالية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC وتبعيتها للاتحاد الدولي للمحاسبين،
ت- الخلل الهيكلي في عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC؛

[1] - Deloitte. **International Accounting Standards Committee (IASC).** Retrieved November 03, 2021 from https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

[2]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معدى. مرجع سبق ذكره. ص 20.

[3]- نفس المرجع. ص ص 21-27.

ث- وعدم وجود جهة تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS.

2. المرحلة الانتقالية من عام 1993 إلى عام 2000

تميزت هذه المرحلة بانتشار معايير المحاسبة الدولية IAS وتزايد القبول الدولي لها؛ خاصة مع تشجيع المنظمة العالمية للتجارة وصناديق سيادية أخرى مثل البنك الدولي على تبني IAS، كما تميزت بتمهيد الانتقال من IASC إلى IASB؛ ومن IAS إلى IFRS.

2. 1. تزايد القبول الدولي على معايير المحاسبة الدولية

بعد تراجع النظام الاشتراكي في العالم، وتوجه أغلب الدول التي كانت تتبعه نحو النظام الرأسمالي أو بالأحرى اقتصاد السوق، تزايد القبول على معايير المحاسبة الدولية IAS، كونها تخدم المستثمر وتساعد وتشجع على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات والتي من أهمها توحيد المحاسبة وتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين.

كما ساعد في القبول لمعايير المحاسبة الدولية وانتشارها عالميا دعم بعض الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لها مثل منظمة التجارة العالمية؛ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛ ولجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية.

2. 2. تشجيع منظمة التجارة العالمية WTO لمعايير المحاسبة الدولية

كانت هناك عدة محاولات لتنظيم التجارة العالمية، تكللت بـ "مؤتمر التجارة والتوظيف" المنعقد بكوبا عام 1946م، والذي تمخضت عنه أفكار كانت الأساس الذي بنيت عليه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة General Agreement on Tarrifs and Trade (GATT)، حيث وقعت الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة، لتنسيق السياسات الجمركية للأطراف الموقعة. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في جانفي 1948م، وتهدف الاتفاقية إلى خفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين، والاستفادة بشكل أفضل من عوامل الإنتاج وتعزيز العمالة في القطاعات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية، وقد أدت إحدى جولات المفاوضات الأخيرة -جولة أوروغواي من 1986 إلى 1994-والتي انتهت باتفاقية مراكش إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO).

ان الهدف الرئيسي من منظمة التجارة العالمية WTO هو تعزيز الانفتاح التجاري، وللقيام بذلك تسعى جاهدة للحد من الحواجز أمام التجارة الحرة ومساعدة الحكومات على تسوية نزاعاتها التجارية ومساعدة المصدرين والمستوردين ومنتجي السلع والخدمات في أنشطتهم، وفي سبيل تحقيق ذلك قدمت العديد من التوجهات من بينها التشجيع على الإتمام الناجح لوضع معايير محاسبة دولية، وقد كان هذا التشجيع خلال المؤتمر المنعقد بسنغافورة خلال شهر ديسمبر 1996، وقد وجه التشجيع بصفة خاصة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASC؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC؛ و المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO.

إن تشجيع منظمة التجارة العالمية WTO على إتمام عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية، أعطى المعايير المحاسبية الدولية قبولا دوليا لما لهذه المنظمة WTO من وزن عالمي، ولما لها من مبادئ على غرار الشفافية والذي يقتضي توفير المعلومة الملائمة، ولما لها من شروط الانضمام كاعتماد معايير على درجة عالية من الجودة؛ وإجراء تعديلات على القوانين والتشريعات.

2. 3. قبول المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO لمعايير المحاسبة الدولية

المنظمة الدولية للجان (هيئات) الأوراق المالية International Organization of Securities Commissions IOSCO، وهي الهيئة الدولية التي تجمع بين المنظمين العالميين للأوراق المالية وهي معترف بها كمعيار عالمي لقطاع الأوراق المالية، حيث تقوم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO بتطوير وتنفيذ وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليًا لتنظيم الأوراق المالية، وهي تعمل بشكل مكثف مع مجموعة العشرين G20 ومجلس الاستقرار المالي FSB بشأن أجندة الإصلاح التنظيمي العالمي، لحماية المستثمرين والحفاظ على أسواق عادلة وفعالة وشفافة؛ والسعي إلى معالجة المخاطر النظامية؛ ولتعزيز ثقة المستثمرين في نزاهة أسواق الأوراق المالية وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات عل المستويين المحلي والدولي والتعاون في الإنفاذ ضد سوء السلوك والإشراف على الأسواق ووسطاء السوق، وهي تشكل الأساس لتقييم قطاع الأوراق المالية لبرامج تقييم القطاع المالي FSAPs لصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB، وقد تأسست المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO في عام 1983م، وتضم في عضويتها أكثر من 95٪ من أسواق الأوراق المالية العالمية في أكثر من 130 دولة، حيث يمثل منظمو الأوراق المالية في الأسواق الناشئة 75٪ من أعضائها العاديين.[1]

ومن خلال المجهودات المبذولة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومن طرف المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO تزايد الاهتمام والقبول بمعايير المحاسبة الدولية IAS، فقد أوصت المنظمة الدولية للضمانات IOSCO بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية IAS، وكان لتوصية ISOCO الأثر البالغ على قبول المعايير IAS في العالم بصفة عامة.[2]

2. 4. اهتمام لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC بمعايير المحاسبة الدولية

يعد السوق المالي للولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الأسواق المالية العالمية ومن أكثرها جاذبية لاستثمارات الشركات الأجنبية نظرا لتكلفة التمويل المنخفضة نسبيا، وإذا كانت الشركات المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية تمسك محاسبة وفق US GAAP، فإن الشركات الأجنبية عليها كذلك مسك محاسبة وفق US GAAP أو وفق مرجعية محاسبية أخرى أجنبية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية، لكن بشرط إعداد تسوية محاسبية لتلك القوائم والتقارير المالية المسوكة وفق المرجعية الأجنبية، وتتناول هذه التسوية المحاسبية الفروق بين المعايير التي أعدت على أساسها القوائم والتقارير المالية والمعايير الأمريكية مع توضيح آثار هذه الفروق على الميزانية وحساب النتيجة، ويشترط في التسوية أن تدقق من طرف مدقق حسابات

[1] - OICU-IOSCO. **About IOSCO.** Retrieved November 26, 2021 from https://www.iosco.org/about/?subsection=about_iosco

[2] - الشحاذة، عبد الرزاق قاسم؛ السليحات، نمر عبد الحميد. (2015). **المحاسبة الدولية**. (ط1). عمّان: دار وائل للنشر. ص 57.

الشركة، كما يشترط على المؤسسات الراغبة في دخول السوق المالي الأمريكي تقديم القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية مع التسويات، وقد استثنى نموذج الإفصاح الأمريكي من إجراءات التسوية ثلاثة معايير محاسبة دولية وهي:[1]

أ- المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية (IAS7)

ب- المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 آثار التغيرات في صرف العملات الأجنبية، حيث تم قبول الجزء المتعلق بمبالغ ترجمة العملة الأجنبية للشركات التي تعمل في اقتصاديات عالية التضخم؛

ت- المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 اندماج الأعمال (IAS22)، والذي حل محله لاحقا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 (IFRS3)، حيث تم قبول جزء من المعيار IAS22 متعلقة بطريقة المحاسبة عن الاندماج ومدة استنفاذ الشهرة الموجبة والسالبة.

إن إعفاء القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من تسويات بعض الفروق ولو بصفة جزئية يعد بداية القبول بهذه المعايير الدولية، وبالتالي فهو مكسب لا يستهان به للهيئة المصدرة لها وللمحاسبة الدولية بصفة عامة.

3. الانتقال إلى الهيكل الجديد

بعد ما يقرب من 25 عامًا من الإنجاز، خلصت اللجنة IASC في عام 1997 إلى أنه لمواصلة أداء دورها بفعالية، يجب أن تجد طريقة لتحقيق التقارب بين معايير وممارسات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية عالية الجودة، وللقيام بذلك، رأت اللجنة IASC أن هناك حاجة لتغيير هيكلها، وقد مرَّ ذلك بالمراحل التالية:[2]

أ- في أواخر عام 1997، شكلت اللجنة IASC مجموعة عمل استراتيجية لإعادة فحص هيكلها واستراتيجيتها؛

ب- _ نشر فريق عمل الاستراتيجية تقريره في شكل ورقة مناقشة في ديسمبر 1998؛

ت- بعد التماس التعليقات نشر فريق العمل توصياته النهائية في نوفمبر 1999؛

ث- وافقت لجنة IASC على المقترحات بالإجماع في ديسمبر 1999؛

ج- وفعلت الهيئات الأعضاء في IASC نفس الشيء في مايو 2000.

ودخل دستور IASB الجديد حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 جويلية 2000م، حيث أعيدت تسمية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والذي سيعمل في ظل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية الجديدة IASCF، والتي أصبحت الآن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSF، وفي اجتماع ديسمبر 2000م، وافق لجنة IASC على بيان لإحالتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد IASB.

[1] - SEC. **SEC Concept Release-International Accounting Standards**. Retrieved November 02, 2021 from https://www.sec.gov/rules/concept/34-42430.htm

[2] - Deloitte. **International Accounting Standards Committee (IASC).** Retrieved November 02, 2021 from https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

المطلب الثالث: تاريخ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

ويمكن تقسيمه إلى المراحل الآتية:

1. مرحلة إعادة الهيكلة والتأسيس من عام 2001

تميزت هذ المرحلة بإعادة هيكلة لجنة معايير المعايير المحاسبة الدولية IASC وإحلال محلها مجلس معايير المعايير المحاسبة الدولية IASB، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قبل IASC والتي أصدرت 41 معيارا محاسبيا دوليا إضافة إلى التفسيرات والتي أصبحت المرشد في مجال المحاسبة في أغلب دول العالم، إلا أنها لم تلق القبول الكامل، وهذا راجع إلى الطريقة التي كانت تعمل بها لصياغة المعايير المحاسبية،[1] وهذا من بين أهم أسباب إعادة هيكلة IASC وتأسيس بدلها IASB، وليس المشكل في معايير IAS في حد ذاتها، والدليل على ذلك أن أغلب معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها لا يزال معمول بها إلى يومنا هذا بعد أكثر من عشرين سنة من حل IASC وتشكيل IASB.

2. تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، هيئة دولية خاصة ومستقلة، مقرها في لندن، مسؤولة عن تطوير معايير المحاسبة الدولية IFRS، ومن أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية تتسم بالجودة العالية وسهولة الفهم وقابلة للتطبيق وتعطي معلومات مالية قابلة للمقارنة بهدف مساعدة مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية والأطراف المهتمة على اتخاذ قراراتهم، كما يشجع على استخدام هذه المعايير وتطبيقها، ويعمل مع الهيئات الوطنية المشرفة على وضع المعايير المحاسبية لتحقيق التقارب بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية.

تشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 2001م، موقعه في لندن، ومكون من ثلاثة عشر عضوا إلى جانب رئيس المجلس، وقد بدأ المجلس منذ تشكيله العمل بفلسفة جديدة وفكر مستقل، وهذا من خلال ممارسة الدور التطويري للمعايير بدلا من تبني معالجات محاسبية محلية ومحاولة إعطائها الطابع الدولي.[2]

إنَّ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعمل الآن تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation والتي سوف نتطرق إليها لاحقا بالتفصيل.

3. تزايد القبول الدولي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ورهانات تطبيقها

بلغ عدد الدول التي تبنت IFRS حتى سنة 2019 – 166 دولة-فيما تباينت درجة التبني فيما بين الإجباري بالنسبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ والمسموح بها لكنها غير مطلوبة للشركات الوطنية المسعرة في البورصة؛ ومطلوبة أو مسموح بها للإدراج من قبل الشركات الأجنبية؛ المعايير للمؤسسات الصغير والمتوسطة مطلوبة أو مسموح بها؛ وأخيرا المعايير

[1]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معذى. مرجع سبق ذكره. ص 41.

[2]- نفس المرجع. ص 42.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدراسة،[1] وقد ساعد في تزايد الإقبال على IFRS مجموعة من العوامل والأحداث أهمها تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS؛ وبداية تشجيع ودعم لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC للمرجعية الدولية IAS/IFRS.

حتى بداية عام 2022م عدد دول العالم الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة 193 دولة، آخرها دولة جنوب السودان والتي اضمت عام 2011، في حين عدد الدول التي تبنت IFRS حسب IFRSF هو 166 دولة حتى عام 2019،[2] أي تقريبا كل دول العالم، إن هذا الرقم فيه نوع من التضليل تسعى من خلاله مؤسسة المعايير IFRSF الترويج لنفسها وتشجيع بقية دول العالم للانضمام، كون هذا الرقم يحتوي كذلك الدول المهتمة بدراسة هذه المعايير ولم تتبناها بعد.

3. 1. القانون الصادر عن برلمان الاتحاد الأوروبي سنة 2002

شهدت المحاسبة ثورة في مجال المعايير، خاصة بعد صدور قرار البرلمان الأوروبي 1606 في 19 جويلية 2002م والقاضي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقرير المالي IAS/IFRS،[3] والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، وما تبعه من مراجعة العديد من معايير المحاسبة الدولية وظهور معايير اعداد التقرير المالي IFRS والتي جاءت من أجل أن تكمل وتعوض معايير المحاسبة الدولية IAS.

قرار البرلمان الأوربي جاء بعد توصية المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية EFRAG، والتي هي جمعية خاصة تأسست عام 2001 بتشجيع من المفوضية الأوروبية لخدمة المصلحة العامة، والمنظمات الأعضاء فيها هم أصحاب المصلحة الأوروبيون والمنظمات الوطنية التي لديها معرفة واهتمام بتطوير معايير IAS/IFRS وكيفية مساهمتها في كفاءة أسواق رأس المال،[4] هذه التوصية بينت أن معايير المحاسبة الدولية IAS لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوروبا، مما كان له دعم كبير في تطبيق هذه المعايير في أوروبا.[5]

إن قرارا الاتحاد الأوربي بتبني معايير المحاسبة الدولية -حتى وإن كان قرارا سياسيا، حيث كانت المرجعية الدولية IAS/IFRS أفضل له من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية والتبعية إلى مرجعيتها المحاسبيةUS GAAP،[6] فقد جاء للحد من ولتقليص فجوة الممارسات المحاسبية التي كانت منتشرة في مختلف دول الاتحاد الأوربي، حيث سعى آنذاك لتوحيد الممارسة المحاسبية، وقد أوجب على المؤسسات الخاضعة لقوانين دولة عضو في الاتحاد الأوربي أن تقوم بإعداد قوائمها المالية طبقا

[1] - IFRS Foundation. **IFRS Foundation.** Retrieved November 22, 2019 from https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#1

[2] - UN. **Growth in United Nations membership.** Retrieved November 22, 2019 from https://www.un.org/en/about-us/growth-in-un-membership

[3] - Lenormand, G ; Touchais, L. (2009). Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière ? Approche par la value relevance. **comptabilité- controle- audit, 15**, (2), 145-163. P 146.

[4] - EFRAG. **General presentation.** Retrieved November 26, 2021 from https://www.efrag.org/About/Facts

[5]- الشحاذة، عبد الرزاق قاسم؛ السليحات، نمر عبد الحميد. مرجع سبق ذكره. ص 57.

[6]- جفال، خالد. (2016). التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية. **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، (02)، 1-24. ص 2.

لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS؛ وهذا إذا كانت أسهمها مقيدة في البورصة أو مقدمة للقيد في سوق رأس المال لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي.[1]

3. 2. تشجيع ودعم لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC

في عام 2004م، أصدر لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية US SEC منشورا لتشجيع الشركات الأجنبية المقيدة في البورصة الأمريكية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدلا من تطبيق معاييرها المحلية US GAAP، كما أوضح المنشور صراحة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعمل على إصدار مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية ذات جودة،[2] وقد جاء هذا التقارب بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2001م، والتعاون معها من خلال مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من أجل تخفيف الفروق بين المرجعتين -المرجعية الدولية IFRS والمرجعية المحلية US GAAP، إلا أن هذا المنشور لا يعني تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمرجعية الدولية، ولا حتى إلغاء شروط التسوية المشار إليها من قبل، وإنما بداية التقارب معها مع تخفيف بعض متطلبات الإفصاح التي يتعين على الشركات الأجنبية الإلتزام بها.

وفي سنة 2010م أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) تقريرا تؤكد فيه دعمها ل (IFRS) وهذا ما فتح النقاش حول امكانية تبني هذه المعايير،[3] وظهر التعاون والتقارب ما بين (FASB) و (IASB) من أجل تقليص الفجوة في الممارسة المحاسبية حيث أصبحت حاليا IFRS في الولايات المتحدة الأمريكية مطلوبة ومسموحة للمؤسسات الأجنبية من أجل الإدراج في السوق المالي.[4]

3. 3. رهانات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي

تختلف رهانات وأهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي من دولة إلى أخرى، حسب التوجه الاقتصادي للدولة، ومستوى تقدمها، وإمكانياتها المالية والبشرية.

ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تتبن IAS/IFRS، لكن هناك تقارب بين معاييرها US GAAP والمرجعية الدولية ممثلة في IAS/IFRS، وهناك تشجيع للشركات الأجنبية المدرجة في البورصة الأمريكية على إعداد قوائمها المالية وفق IAS/IFRS لكن مع اجراء بعض التسويات، والهدف من هذا التقارب والتشجيع هو تخفيف عوائق الإستثمار الأجنبي واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال.

---

[1]- المعصراوي، حمادة السيد. (2019). المحاسبون والسياسيون التأثيرات والمصالح المتبادلة: أدلة من الدول المتقدمة والنامية. **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، (80). 1-12، ص 7.

[2]- القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معدى. مرجع سبق ذكره. ص 48.

[3] - Zogning, F. (2013). Normalisation comptable internationale et qualité de l'information financière : Quel bilan pour les IFRS **? Journal Of Global Business Administration,** 5(1), 70-79. P 70.

[4] - IFRS Foundation. **United States.** Retrieved November 22, 2019 from https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/view-jurisdiction/united-states/

أما في دول أخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي، فرهان تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي مرتبط أساسا بعدم الانسياق وراء المرجعية الأمريكية وبالتالي التبعية لها في مجال المحاسبة، وبالحد من الاختلافات في الممارسة المحاسبية التي كانت منتشرة داخل مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

أما الدول النامية، والتي ليست لها القدرة المالية والخبرات البشرية لصناعة معايير محاسبية محلية، فمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي تعد المخرج لها من هذا المشكل، إضافة إلى ذلك فهي في حاجة إلى استقطاب وتشجيع الإستثمار الأجنبي والتوحيد المحاسبي من خلال تبني المرجعية الدولية والذي قد يساعد في ذلك.

المبحث الثالث: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والهيئات المتفرعة عنها

يعمل الآن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation، ككيان غير ربحي مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation –وفقا لما بينته عن نفسها- هي منظمة ذات منفعة عامة غير هادفة إلى الربح، أنشئت بهدف تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة مفهومة سهلة التطبيق ومقبولة دوليا. ولتعزيز وتسهيل اعتماد هذه المعايير والمتمثلة في المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Standards، هذه المعايير تصدرها منظمة المعايير التابعة ل IFRS Foundation والمتمثلة في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB International Accounting Standards Board.[2]

ولقد تأسست مؤسسة المعايير IFRSF تحت رعاية هيئات تنظيم الأوراق المالية العالمية بهدف المساهمة في تطوير الأسواق المالية العالمية والنشاط الاقتصادي العابر للحدود، وقد تم وضع هيكل حوكمة لضمان استقلالية وضع المعايير وعدم تأثره بشكل غير ملائم بالمصالح التجارية أو أي مجموعات محددة من أصحاب المصلحة، وقد تم الانتهاء من مراجعة هيكل مؤسسة المعايير وفاعليتها عام 2016 مع الاتفاق على الاستمرار في مناقشة ومراجعة القضايا الاستراتيجية الرئيسية للمؤسسة بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء العالم.[3]

إن انضواء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي كان تأسيسه ومقره بلندن، تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي والتي مقرها نيويورك، يفسر نوعا ما بداية التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS والمعايير الأمريكية US GAAP، والتي قد تكون بداية السيطرة الأمريكية على المحاسبة الدولية وصناعة معاييرها.

المطلب الأول: هيكل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation لها هيكل من الحوكمة يتكون من ثلاث مستويات، حيث يعتمد على مجلس خبراء مستقل لإعداد المعايير والمتمثل في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يحكمه ويشرف عليه أمناء من جميع أنحاء العالم (أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation Trustees)، والذين هم بدورهم مسؤولون أمام مجلس السلطات العامة (مجلس الإشراف على مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation Monitoring Board).[4]

[1] - ACPR. **International Accounting Standards Board (IASB)**. Retrieved November 27, 2021 from https://acpr.banque-france.fr/europe-et-international/cadre-comptable/instances/international-accounting-standards-board-iasb

[2] - IFRS Foundation. **Who we are.** Retrieved july 28, 2021 from https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are/

[3] - IFRS Foundation. **How we work in the public interest.** Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/about-us/working-in-the-public-interest/

[4] - IFRS Foundation. **Our structure**. Retrieved july 28, 2021 from https://www.ifrs.org/about-us/our-structure/

ويقدم المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Advisory Council المشورة والتوجيه إلى الأمناء ومجلس المعايير IASB، بينما يتشاور مجلس المعايير IASB أيضا على نطاق واسع مع مجموعة الهيئات الاستشارية، والمجلس الاستشاري هو الهيئة الاستشارية الرسمية لمديري مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو مكون من مجموعة واسعة من الممثلين بما في ذلك الأفراد والمنظمات المهتمة بالمعلومة المالية الدولية، والهدف من المجلس الاستشاري هو تقديم الدعم الاستراتيجي والمشورة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويجتمع في لندن مرتين على الأقل في السنة.[1]

1. مجلس الإشراف على مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation Monitoring Board

تم إنشاؤه في شهر جانفي عام 2009 بهدف توفير صلة رسمية بين أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation Trustees والسلطات العامة من أجل تعزيز المساءلة العامة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويتكون مجلس الإشراف من هيئات أسواق رأس المال المسؤولة عن تحديد شكل ومحتوى المعلومات المالية من خلال مجلس الإشراف، لذلك فمنظمو الأسواق المالية الذين يسمحون أو يطلبون استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قادرون على الوفاء بشكل أكثر فعالية بتفويضاتهم فيما يتعلق بحماية المستثمر ونزاهة السوق وتكوين رأس المال، وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإشراف في ضمان استمرار الأمناء في أداء مهامهم على النحو المحدد في دستور مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ وكذلك الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين الأمناء.[2]

2. أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Foundation Trustees

الأمناء مسؤولون عن الحوكمة والإشراف على مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وهم مسؤولون أمام مجلس المراقبة والذي يعتبر هيئة من هيئات السوق الخاضعة للمساءلة العامة، ومن الصفات الواجب توافرها في كل واحد من الأمناء أن يكون على دراية بالقضايا الدولية ذات الصلة بنجاح منظمة دولية مسؤولة عن تطوير معايير محاسبية عالمية عالية الجودة لاستخدامها في أسواق رأس المال العالمية ومن قبل المستخدمين الآخرين، مع العلم أم الأمناء لا يشاركون في أي أمور فنية تتعلق بمعايير IFRS، بل تقع المسؤولية على مجلس الإدارة وحده.[3]

تشمل مسؤولية الأمناء على سبيل المثال لا الحصر؛ تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS IC، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والمنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة ASAF، كما تشمل مسؤولية الأمناء إضافة إلى تعيين الأعضاء وضع وتعديل إجراءات التشغيل

[1] - IFRS Foundation. **IFRS Advisory Council.** Retrieved july 29, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/ifrs-advisory-council/
[2] - IFRS Foundation. **IFRS Foundation Monitoring Board**. Retrieved october 21, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/monitoring-board/
[3] - IFRS Foundation. **The Trustees of the IFRS Foundation.** Retrieved october 21, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/trustees-of-the-ifrs-foundation/

والترتيبات الاستشارية والإجراءات القانونية الواجبة، والمراجعة السنوية لاستراتيجية مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس المعايير IASB وتقييم فعاليتها؛ وضمان تمويلها واعتماد ميزانيتها السنوية.[1]

3. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB International Accounting Standards Board

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مجموعة مستقلة من الخبراء مع مزيج مناسب من الخبرة العملية الحديثة في وضع المعايير المحاسبية؛ في إعداد أو تدقيق أو استخدام التقارير المالية؛ وفي تعليم المحاسبة؛ ومع تنوع جغرافي مناسب أيضا، ويحدد دستور مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعايير والأسس الكاملة لتكوين أعضاء المجلس IASB، حيث يتم تعيين أعضاء المجلس IASB من طرف أمناء مؤسسة المعايير IFRS Foundation من خلال عملية مفتوحة وصارمة تشمل الإعلان عن الوظائف الشاغرة والتشاور مع المنظمات ذات الصلة، وأعضاء المجلس مسؤولون عن تطوير ونشر المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS بما في ذلك المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs، كما أن المجلس مسؤول أيضا عن الموافقة على تفسيرات معايير IFRS والتي تم تطويرها سابقا من قبل لجنة التفسيرات.[2]

4. لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Interpretations Committee

وهي الهيئة التفسيرية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وتعمل مع المجلس في دعم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS، حيث تقوم بأعمال بناءً على طلب المجلس، لكن مهمتها الرئيسية هي الإجابة عن التفسيرات المتعلقة بتطبيق المعايير، وتضم لجنة التفسيرات أربعة عشر (14) عضوا لهم الحق في التصويت، ويتم تعيينهم من طرف أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي، ويقدمون أفضل ما لديهم من الخبرات التقنية المتنوعة بتنوع الأعمال الدولية وخبرات السوق المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS.[3]

أعضاء لجنة التفسيرات، يجب أن تتوافر فيهم شروط أساسية تتمثل في مستوى عال من الخبرة التقنية؛ والتنوع داخل لجنة التفسيرات فيما يخص التجارة الدولية؛ لديهم خبرة السوق في التطبيق العملي لمعايير IFRS وتحليل القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير IFRS؛ كما يمكن أن يكون أعضاء لجنة التفسيرات أفرادا مع اظهارهم لاستقلاليتهم، أما فيما يخص تمثيل شركات التدقيق فيقتصر على خمسة (5) مقاعد من أصل أربعة عشر (14) مقعدا من مقاعد لجنة التفسير في كل وقت، حيث يمكن ان يكون هناك فردا واحد من كل شركة من شركات التدقيق الأربع الكبرى BIG4 وفردا واحدا من شركة تدقيق أخرى خارج الشركات الأربع الكبرى، إضافة إلى أعضاء لجنة التفسيرات هناك التمثيل التنظيمي Regulatory Representation؛ حيث يمكن اعتبار المنظمين Regulators لمقاعد المراقبين Observers على أساس أنهم قادرون على تمثيل مجموعة كبيرة من المنظمين، ومراقبي لجنة التفسيرات هم المديرون –إذا رأوا ذلك ضروريا- حيث يعينون كمراقبين غير مصوتين ممثلين عن الهيئات التنظيمية ولهم الحق في حضور الاجتماعات والتحدث فيها، ومن أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه يجب أن تكون لهم

[1] - IFRS Foundation. **Trustee responsibility.** Retrieved october 21, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/trustees-of-the-ifrs-foundation/trustee-responsibility/
[2] - IFRS Foundation. **International Accounting Standards Board.** Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/international-accounting-standards-board/
[3] - IFRS Foundation. **IFRS Interpretations Committee.** Retrieved july 29, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/ifrs-interpretations-committee/

القدرة على تقديم الملاحظات وبالنظرة الثاقبة فيما يخص القضايا داخل صناعاتهم، كما يجب عليهم تكوين روابط مع جهات تنظيمية أخرى عند ظهور مشكلات تتعلق بمعايير المحاسبة و/أو تضارب مع سلوك السوق.[1]

5. الهيئات الاستشارية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي Consultative Bodies

عملية اصدار وتطوير معايير محاسبية للاقتصاد الدولي عملية تعاونية تقوم على الشفافية والتشاور التام والعدالة والمسؤولية، لذلك ينبغي في عملية تطوير المعايير المحاسبية بغرض التوحيد تطويرها بدون تأثير غير مرغوب فيه، كما ينبغي النظر في وجهات المتأثرين بمعايير IFRS حول العالم، ومن أجل ذلك تعمل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي مع شبكة واسعة من اللجان والهيئات الاستشارية من خلفيات ومناطق جغرافية متنوعة، والتي تمثل العديد من مجموعات الأطراف المهتمة والذين لهم مصلحة في المعلومة المالية أو يتأثرون بها، وهي مهمة لجمع الملاحظات حول عمل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، وتتمثل الهيئات الاستشارية في الملتقى الاستشاري للمعايير المحاسبية Accounting Standards Advisory Forum؛ والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS Advisory Council، إضافة إلى مجموعات استشارية دائمة Standing consultative groups ومجموعات الموارد الانتقالية Transition resource groups (TGRs) والمجموعات الإستشارية للمشاريع Project consultative groups.[2]

5. 1. الهيئات الإستشارية Advisory bodies

تتمثل الهيئات الإستشارية في الملتقى الاستشاري للمعايير المحاسبية Accounting Standards Advisory Forum (ASAF)؛ والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية IFRS Advisory Council.

5. 1. 1. الملتقى الاستشاري للمعايير المحاسبية

الهدف من ASAF هو توفير منتدى استشاري يمكن للأعضاء من خلاله المساهمة بشكل بنَّاء في تحقيق مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمتمثل أساسا في تطوير معايير محاسبية عالية الجودة ومقبولة عالميا، ويجتمع ASAF بشكل عام أربع مرات كل عام لمدة يومين عادة في لندن، وبشكل أكثر تحديد فقد تم إنشاء ASAF من أجل:[3]

أ - دعم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أهدافها، والمساهمة في تطوير –من أجل المصلحة العامة-مجموعة واحدة من معايير إعداد التقارير المالية عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتنفيذ ومقبولة عالميا لخدمة المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق؛

[1] - IFRS Foundation. **Criteria for Interpretations Committee Members.**Retrieved July 29, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/ifrs-interpretations-committee/criteria-for-members/
[2] - IFRS Foundation. **Consultative bodies.** Retrieved july 30, 2021 from https://www.ifrs.org/about-us/our-consultative-bodies/
[3] - IFRS Foundation. **About the Accounting Standards Advisory Forum.** Retrieved october 21, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/accounting-standards-advisory-forum/

ب - إضفاء الطابع الرسمي على المشاركة الجماعية لمجلس الإدارة وتبسيطها مع المجتمع العالمي لواضعي المعايير الوطنية والهيئات الإقليمية في عملية وضع المعايير لضمان مجموعة واسعة من المدخلات الوطنية والإقليمية بشأن القضايا الفنية الرئيسية المتعلقة بأنشطة وضع المعايير للمجلس وتسهيل المناقشات الفنية الفعالة حول قضايا وضع المعايير، وبشكل أساسي حول خطة عمل المجلس.

5. 1. 2. المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي

المجلس الاستشاري هو الهيئة الاستشارية الرسمية لأمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو يتألف من مجموعة واسعة من الممثلين من الأفراد والمنظمات المهتمة بإعداد التقارير المالية، حيث يشمل الأعضاء مستثمرين ومحللين ماليين ومستخدمين آخرين للقوائم المالية؛ بالإضافة إلى المعدين والأكاديميين ومراجعي الحسابات والمنظمين وهيئات المحاسبة المهنية وواضعي المعايير، ويتم تعيينهم من قبل الأمناء، وينصب تركيز المجلس الاستشاري على تقديم الدعم الاستراتيجي والمشورة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويجتمع في لندن مرتين على الأقل في السنة لمدة يومين.[1]

5. 2. المجموعات الإستشارية الدائمة

تضم المجموعة الاستشارية الدائمة كل من اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال Capital Markets Advisory Committee؛ مجموعة الاقتصادات الناشئة Emerging Economies Group؛ المنتدى العالمي للمعدين Global Preparers Forum؛ المجموعة الاستشارية لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Taxonomy Consultative Group؛ المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي Islamic Finance Consultative Group؛ ومجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Implentation Group.

5. 2. 1. اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال

تم إنشاء اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال CMAC كهيئة مستقلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation، بهدف محدد وهو تزويد المجلس بمساهمة منتظمة من المجتمع الدولي لمستخدمي القوائم المالية، وتتكون هذه اللجنة من أعضاء لديهم خبرة عملية واسعة في تحليل المعلومات المالية، سواء كمعلقين على المسائل المحاسبية في حد ذاتها أو من خلال الهيئات التمثيلية التي يشاركون فيها، ويتم اختيار الأعضاء من مجموعة متنوعة من الخلفيات الصناعية والجغرافية بناء على مزايا كفاءتهم المهنية كمشاركين في سوق رأس المال باستخدام معلومات القوائم والتقارير المالية؛ وبناء على قدرتهم على تمثيل آراء المشاركين في سوق رأس المال، وتجتمع CMAC مع ممثلي المجلس ثلاث مرات في السنة في مكتب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويعقد أحد هذه الاجتماعات بالاشتراك مع المنتدى العالمي للمعدينGPF في مكان عام مع إتاحة تسجيل صوتي عبر الأنترنيت خلال أيام انعقاد الاجتماع وبعده، ومن

[1] - IFRS Foundation. **IFRS Advisory Council.** Retrieved october 23, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/ifrs-advisory-council/

أهم مهام اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال تقديم مداخلات في المفاهيم والمقترحات التي يطورها المجلس؛ مساعدة المجلس في الاتصال بمستخدمي القوائم المالية من أجل التواصل الإضافي؛ وتقديم المشورة إلى المجلس بشأن الآثار العملية لمقترحاته المقصودة لمستخدمي القوائم المالية.[1]

5. 2. 2. مجموعة الاقتصادات الناشئة

تم إنشاء مجموعة الاقتصادات الناشئة EEG والتي يقع مقر أمانتها العامة في بكين عام 2011 بتوجيه من أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بهدف تعزيز مشاركة الاقتصادات الناشئة في تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتركز EEG على القضايا المتعلقة بتطبيق معايير IFRS في الاقتصادات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك قد تنظر المجموعة أيضا في إمكانية وكيفية قيام مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IASB بتوفير التوجيه التعليمي بالمستوى المناسب للأطراف المهتمة في الاقتصادات الناشئة وما هو أفضل نظام تقديم لذلك، حيث يتم اختيار الموضوعات المطروحة من قبل الرئيس ونائب الرئيس بمشورة أعضاء EEG، وتعقد اجتماعات المجموعة بشكل عام مرتين في السنة في إحدى الدول الأعضاء.[2]

إن تأسيس هذه المجموعة الاستشارية (مجموعة الاقتصادات الناشئة)، واختيار بكين العاصمة الصينية مقرا لها، له أكثر من دلالة وهدف، منها ما هو قريب والمتمثل في تعزيز مشاركة الاقتصادات الناشئة في صناعة المعايير الدولية، ومنها ما هو بعيد، وأهمها استمالة هذه الدول وعلى رأسها الصين نحو تبني IFRS على اعتبار أن الصين تعد من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم سابقا، والمتطورة حاليا، وكذلك الحصول على التمويل لمؤسسة المعايير IFRSF.

5. 2. 3. المنتدى العالمي للمُعدِّين

المنتدى العالمي للمعدين GPF، هو هيئة مستقلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يهدف إلى تزويد المجلس بمدخلات منتظمة من المجتمع الدولي لمعدي القوائم المالية، يتكون GPF من أعضاء يتمتعون بخبرة عملية كبيرة في إعداد القوائم والتقارير المالية؛ وهم معلِّقون معتمدون على المسائل المحاسبية في حد ذاتها أو من خلال العمل مع الهيئات التمثيلية التي يشاركون فيها، ويتم اختيارهم من قبل GPF بناء على مزايا كفاءتهم المهنية وخبرة التحضير العملية من أجل المساهمة في تطوير معايير محاسبية عالمية عالية الجودة، ويلتقي أعضاء GPF مع ممثلي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ثلاث مرات في السنة في مكتب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في لندن، ويعقد أحد هذه الاجتماعات بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال CMAC، وتعقد الاجتماعات في مكان عام مع اتاحة تسجيل صوتي على الأنترنيت خلال أيم الاجتماع وبعده.[3]

[1] - IFRS Foundation. **Capital Markets Advisory Committee.** Retrieved october 23, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/capital-markets-advisory-committee/
[2] - IFRS Foundation. **Emerging Economies Group.** Retrieved october 23, 2021 from www.ifrs.org/groups/emerging-economies-group/
[3] - IFRS Foundation. **Global Preparers Forum.** Retrieved october 23, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/global-preparers-forum/

5. 2. 4. المجموعة الاستشارية لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تم تأسيس المجموعة الاستشارية ITCG في أفريل 2014، للمساعدة في تقديم المشورة الفنية والمراجعة، حيث يمكن للأعضاء المساهمة في تطوير تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتجتمع ITCG وجها لوجه مرتين في السنة ليوم واحد فقط عادة في لندن، إضافة إلى أربعة لقاءات في السنة من خلال التواصل عن بعد ولمدة ساعة واحدة، كما يمكن إجراء المزيد من اللقاءات عن بعد بناء على طلب المجلس IASB أو رئيس مؤسسة المعايير، مع العلم أن هذه الاجتماعات مفتوحة للجمهور، كما يمكن للمهتمين بالحضور التسجيل كمراقبين، ومن المهام الرئيسة للمجموعة الاستشارية ITCG والتي حلت محل المجموعتين الاستشاريتين المؤسستين من قبل مؤسسة المعايير سنة 2007 لأنشطتها المتعلقة بلغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL واختبار جودة XBRL ما يلي:[1]

أ- تقديم المشورة الفنية وإرشادات التنفيذ الاستراتيجي بشأن الأمور المتعلقة بتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأنشطة إعداد التقارير الرقمية للمجلس؛ وتقديم التوجيه لموظفي مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن الأمور المتعلقة بأنماط التقارير المالية؛

ب- مراجعة متعمقة لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتأكد من أنها تلبي معايير السوق المتوقعة وأفضل الممارسات من منظور محتوى القوائم المالية ومن حيث شكل العرض.

وتعد لغة XBRL نظاما إلكترونيا للإفصاح يستخدم لغة رقمية معيارية تم تطويرها خصيصا لدعم الإفصاح المحاسبي والمالي وتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي والمستخدمين للمعلومات والقوائم والتقارير المالية، وما يميز لغة XBRL هو المرونة عند التعامل مع البيانات والمعلومات مع استنادها إلى علامات ترميز موحدة للعلاقات المالية مما يتيح استخدام أكثر من لغة، ويتيح مادة مقروءة من قبل أجهزة الإعلام الآلي.[2]

5. 2. .5 المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي

في عام 2011 قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إنشاء مجموعة استشارية تهتم بشؤون الأدوات والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسمى المجموعة الآن المجوعة الاستشارية للتمويل الإسلامي IFCG، هذه المجموعة لا تحكم فيما إذا كانت المنتجات متوافقة مع متطلبات الشريعة لأن ذلك خارج اختصاصها، بدلا من ذلك تعتزم المجموعة على التركيز على التحديات التي قد تنشأ عند تطبيق معايير IFRS على الأدوات والمعاملات والتي يشار إليها بالتمويل الإسلامي، وعادة ما تتم إحالة الموضوعات التي تمت مناقشتها إلى لجنة التفسيرات IFRS IC التابعة للمجلس IASB، إلا أن أعضاء المجلس IASB ولجنة التفسيرات IFRS IC ليسوا ماهرين في تحليل المنتجات الإسلامية، وبالتالي دور المجموعة وغيرها.[3]

---

[1] - IFRS Foundation. **IFRS Taxonomy Consultative Group. Retrieved october 23, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/ifrs-taxonomy-consultative-group/**

[2]- هيئة الأوراق المالية. **نظام XBRL**. تم الإطلاع بتاريخ 2021/10/25 https://www.jsc.gov.jo/page/ar/xbrl_system

[3] - IFRS Foundation. **Islamic Finance Consultative Group.** Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/islamic-finance-consultative-group/

لكن، إذا كانت المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي من جهة لا تحكم فيما إذا كانت المنتجات متوافقة مع متطلبات الشريعة الإسلامية أم لا بدعوى أنه ليس من اختصاصها، ومن جهة أخرى فإن أعضاء المجلس IASB ولجنة التفسيرات IFRS IC ليسوا ماهرين في تحليل المنتجات الإسلامية، وبالتالي كيف لهم مناقشة الموضوعات المحالة إليهم، هذا ما يدل على رمزية هذه المجموعة، والتي قد يكون الهدف من ورائها استقطاب دول أعضاء جديدة أو الحصول على التمويل أو محاولة منها إخضاع كافة قطاعات الأعمال تحت مظلتها بما في ذلك المعاملات في البنوك الإسلامية.

5. 2. 6. مجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEIG؛ مكلفة من قبل أمناء مؤسسة المعايير IFRS FT بمسؤوليتين رئيسيتين وهما:[1]

أ- النظر في الأسئلة المتعلقة بتنفيذ وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحديد المسائل التي تستحق موادا تعليمية وتطوير أسئلة وأجوبة للتعليم؛ حيث تكون متاحة للجمهور في الوقت المناسب؛

ب- النظر في الحاجة إلى تعديل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم توصيات إلى المجلس IASB بشأن ذلك.

5. 3. مجموعات الموارد الانتقالية TGRs

مجموعات الموارد الانتقالية؛ هي إحدى الطرق التي يدعم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية تطبيق معايير جديدة، وذلك بهدف خلق منتدى لأصحاب المصلحة والأطراف المهتمة لمناقشة الأسئلة المطروحة بشأن التنفيذ؛ وإبلاغ مجلس الإدارة ومساعدته في تحديد الإجراءات المطلوبة لمعالجة الأسئلة المطروحة ان وجدت، وتشمل الإجراءات الممكنة توفير المواد الداعمة مثل الندوات عبر الإنترنيت ودراسات الحالة و/أو الإحالة إلى مجلس الإدارة أو لجنة التفسيرات، وآخر TGRs حتى كتابة هذه الأسطر هو المتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 عقود التأمين والذي يدخل حيز التنفيذ اجبارا ابتداء من الفاتح من شهر جانفي 2023 مع السماح بتطبيقه مبكرا، حيث لا يزال المجال مفتوحا أمام أصحاب المصلحة لطرح الأسئلة،[2] بالإضافة إلى مجموعات موارد انتقاليه أخرى مغلقة مثل مجموعة الموارد الانتقالية لانخفاض قيمة الأدوات المالية ومجموعة الموارد الانتقالية للاعتراف بالإيرادات.

5. 4. المجموعات الاستشارية للمشروع

يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإنشاء مجموعات استشارية للمساعدة في مشاريعه، وذلك بهدف توفير مجموعات متنوعة من وجهات نظر الخبراء، بما في ذلك وجهات نظر معدي ومراجعي ومستخدمي القوائم المالية والهيئات المنظمة، وتوجد

[1] - IFRS Foundation. **SME Implementation Group.** Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/sme-implementation-group/

[2] - IFRS Foundation. **Transition Resource Group for IFRS 17 Insurance Contracts.** Retrieved july 30, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/transition-resource-group-for-insurance-contracts/

مجموعتين استشاريتين، الأولى المجموعة الاستشارية لتنظيم الأسعار أنشئت في أفريل 2013،[1] والثانية المجموعة الاستشارية على تعليقات الإدارة Management Commentary Consultative Group والتي أنشئت في نوفمبر 2017،[2] بالإضافة إلى مجموعات استشارية أخرى مغلقة.

ومن خلال ما سبق، يمكن تمثيل الهيكل العام لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي

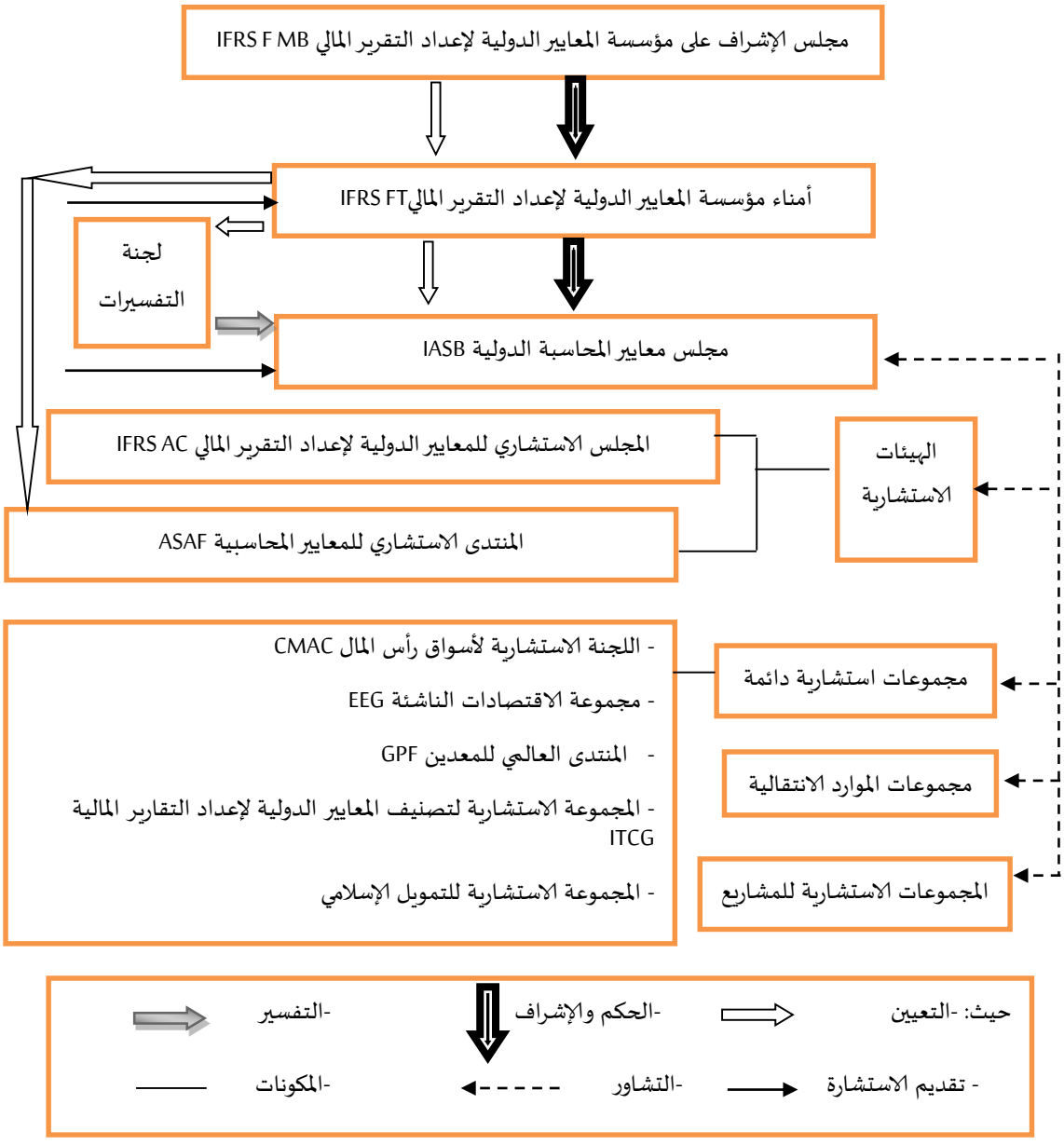

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع أنترنيت مؤسسة المعايير https://www.ifrs.org

[1] - IFRS Foundation. **Consultative Group for Rate Regulation.**Retrieved july 30, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/consultative-group-for-rate-regulation/

[2] - IFRS Foundation. **Management Commentary Consultative Group.**Retrieved july 30, 2021 from https://www.ifrs.org/groups/management-commentary-consultative-group/

فمؤسسة المعايير IFRSF ومن شكل هيكلها التنظيمي، مؤسسة لها هيكل من الحوكمة يتكون من عدة مستويات، منها ثلاث مستويات رئيسية ممثلة في مجلس الإشراف IFRS F MB؛ والأمناء IFRS ST؛ ومجلس المعايير IASB، هذا الأخير والذي بصفة أساسية يهدف إلى إعداد وتطوير ونشر المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، يساعده في ذلك لجنة التفسيرات IFRS IC ومجموعة واسعة من الهيئات الاستشارية أهمها المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS AC، والذي يعد الهيئة الاستشارية الرسمية لمؤسسة المعايير IFRS F.

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وخطوات عملية وضع المعايير

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مجموعة مستقلة من الخبراء مع مزيج مناسب من الخبرة العملية الحديثة في وضع المعايير المحاسبية، وهو مسؤول عن تطوير ونشر المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS، والتي تستخدم بشكل أساسي من قبل الشركات الخاضعة للمساءلة العامة مثل تلك الشركات المدرجة في البورصة والمؤسسات المالية على غرار البنوك، كما أنه مسؤول عن تطوير ونشر التفسيرات الرسمية للمعايير IFRIC من خلال لجنة التفسيرات IFRS IC، حيث توفر هذه التفسيرات إرشادات حول كيفية تطبيق المعايير، أما فيما يخص المعايير التي وضعتها الهيئة السابقة للمجلس –لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC- والتي تسمى معايير المحاسبة الدولية IAS، فهذه المعايير لها نفس حالة معايير IFRS، وتسمى التفسيرات الرسمية لهذه المعايير والتي طورتها نفس اللجنة IASC من خلال لجنة تفسيراتها الدائمة بتفسيرات SIC.

كما طور المجلس IASB كذلك المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs، والتي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الخاضعة للمساءلة العامة، وبصفة عامة فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية عند قيامه بمهامه في إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بكيفية تطبيقها يتبع إجراءات شاملة وشفافة وتشاركية، كما يبث مباشرة اجتماعاته وأوراق جدول أعماله وملخصات المناقشات والقرارات التي يتم توفيرها بعد الاجتماعات.

1. خطوات عملية وضع المعايير

تمر عملية وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعدة خطوات، وقد لخصتها مؤسسة المعايير IFRSF فيما يلي:[1]

1. 1. استشارة حول جدول الأعمال

كل خمس سنوات يجري المجلس IASB مراجعة شاملة ومشاورة لتحديد أولويات وضع معايير دولية وتطوير خطة عمل خاصة به، كما يمكنه أيضا إضافة موضوعات أخرى إلى خطة عمله حتى يتم تناولها ضمن مشاورات جدول الأعمال مثل مواضيع مراجعة المعايير بعد التنفيذ، كما قد تطلب لجنة التفسيرات IFRS IC أيضا من المجلس IASB مراجعة أي مشكلة.

[1] - IFRS Foundation. **How we set IFRS® Standards**. Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/about-us/how-we-set-ifrs-standards/

1. 2. برنامج البحث

يبدأ مجلس المعايير IASB معظم مشاريع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالبحث، والمتمثل في استكشاف المشكلات وتحديد الحلول الممكنة وتحديد ما إذا كان وضع المعايير مطلوبا، وفي كثير من الأحيان يعرض أفكاره في ورقة مناقشة ويطلب التعليقات العامة.

إذا وجد مجلس المعايير IASB دليلا كافيا على وجود مشكلة محاسبية، فالمشكلة مهمة بما يكفي لتبرير تغيير معيار أو إصدار معيار جديد مع إمكانية إيجاد حل عملي، لذلك فهو يبدأ في وضع المعايير.

بعد استخدام المعيار الجديد لبضع سنوات، يجري مجلس المعايير IASB بحثا من خلال مراجعة ما بعد التنفيذ، وذلك لتقييم ما إذا كان المعيار يحقق الهدف الذي وضع من أجله، وإن لم يكن الأمر كذلك، فماذا ينبغي القيام به من تعديلات، ونتيجة للمراجعات ما بعد التنفيذ قد يبدأ المجلس IASB مشروع بحث جديد.

1. 3. برنامج إعداد المعيار

في حال ما قرر مجلس المعايير IASB إصدار معيار جديد أو تعديل معيار، فإنه يراجع البحث بشكل عام بما في ذلك التعليقات على ورقة المناقشة، ويقترح معايير أو تعديلات لحل المشكلات المحددة من خلال البحث والاستشارة.

بعدها يتم نشر المقترحات الخاصة بمعيار جديد أو تعديل على معيار في مسودة عرض للتشاور العام، ولجمع أدلة إضافية يتشاور أعضاء مجلس المعايير IASB والموظفون الفنيون في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSF مع مجموعة أصحاب المصلحة والأطراف المهتمة من جميع أنحاء العالم، بعدها يقوم المجلس IASB بتحليل التعليقات وتنقيح المقترحات قبل إصدار المعيار الجديد أو تعديل معيار.

1. 4. برنامج المراجعة

لا يتوقف عمل مجلس المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IASB بمجرد إصدار المعيار، بل يدعم أيضا التطبيق المتسق للمعايير ويتأكد من الحفاظ عليها، تتضمن هذه العملية التشاور بشأن تنفيذ معيار جديد أو معدل لتحديد أي مشكلات، فقد تُقرر لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS IC إنشاء تفسير IFRIC للمعيار أو التوصية بتعديل ضيق النطاق، تتبع هذه المراجعة الإجراءات المعتادة لمجلس المعايير IASB.

ويمكن تمثيل الخطوات التي يتبعها مجلس المعايير IASB في وضع المعايير والتفسيرات المرتبطة بها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): خطوات وضع المعايير IFRS والتفسيرات IFRIC

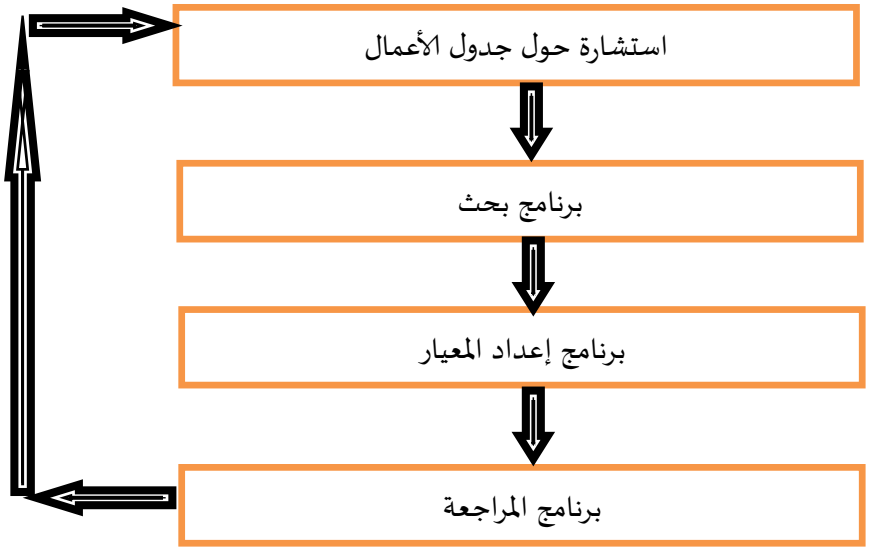

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن عملية وضع المعايير والتفسيرات هي عملية مستمرة، فكل خمس (5) سنوات تتم مراجعة شاملة لتحديد أولوية وضع معايير أو مراجعتها، وذلك من خلال الاستشارة للإدراج في جدول الأعمال، ثم استكشاف المشكلات والحلول الممكنة من خلال برنامج بحث، إذا تقرر إدراج معيار جديد أو تعديل معيار يتم نشر المقترحات الخاصة في مسودة للتشاور العام، بعد صدور المعيار وتطبيقه لعدة سنوات يراجع من جديد من خلال برنامج المراجعة، وهكذا دواليك ممكن اقتراح معيار جديد أو معدل أو تفسير إذا اقتضى الأمر ذلك.

2. معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وتفسيراتها وبيانات الممارسة السارية

لقد مرت عملية صناعة المعايير الدولية بعدة تطورات حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن، ولا يزال تطويرها ومراجعتها قائما كونه يدخل في نهج صناعة المعايير، حيث ظهرت أولا معايير المحاسبة الدولية IAS وتفسيراتها SIC، ثم تلتها المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS وتفسيراتها IFRIC، والتي جاءت لتتمم وتعوض معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا بيانات الممارسة PS والتي جاءت كقطعة أخيرة لإدخال تحسينات جوهرية على القوائم المالية.

وتتمثل معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وتفسيراتها وبيانات الممارسة السارية المفعول فيما يلي:[1]

[1] - IFRS Foundation. **List of IFRS Standards and IFRIC Interpretations.** Retrieved october 24, 2021 from https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

2. 1. المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS

المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، وهي المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والذي حل ابتداء من عام 2001م محل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، ليصدر بذلك معايير IFRS بدلا عن معايير IAS، وقد شهدت معايير IFRS عدة إصدارات ومراجعات، ويمكن ايجاز معايير IFRSالسارية في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي السارية

رقم المعيار	اسم المعيار	
IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards
IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم	Share-based Payment
IFRS 3	دمج الأعمال	Business Combinations
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations
IFRS 6	التنقيب عن الموارد الطبيعية وتقييمها	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	Financial Instruments : Disclosures
IFRS 8	قطاعات التشغيل	Operating Segments
IFRS 9	الأدوات المالية	Financial Instruments
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	Consolidated Financial Statements
IFRS 11	التعاقدات المشتركة	Joint Arrangements
IFRS 12	الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى	Disclosure of Interests in Other Entities
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	Fair Value Measurement
IFRS 14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	Regulatory Deferral Accounts
IFRS 15	الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء	Revenue from Contracts with Customers
IFRS 16	الإيجارات	Leases
IFRS 17	عقود التأمين	Insurance Contracts

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

2. 2. معايير المحاسبة الدولية IAS

معايير المحاسبة الدولية IAS، وهي المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCمنذ تأسيسها عام 1973م وحتى عام 2000م، ليحل بعدها مجلس IASB ومعاييره IFRS، وخلال الفترة الممتدة من 1973 وإلى غاية 2000م أصدرت IASC مجموعة من معايير المحاسبة الدولية، منها ما لايزال معمول به حتى يتم إحلاله، ويمكن تمثيلها في الجدول الآتي:

جدول رقم (04): معايير المحاسبة الدولية السارية

رقم المعيار	اسم المعيار	
IAS 1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements
IAS 2	المخزون	Inventories
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	Statement of Cash Flows
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors
IAS 10	الأحداث بعد فترة التقرير	Events after the Reporting Period
IAS 12	ضرائب الدخل	Income Taxes
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	Property, Plant and Equipment
IAS 19	منافع الموظفين	Employee Benefits
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates
IAS 23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	Separate Financial Statements
IAS 28	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	Investments in Associates and Joint Ventures
IAS 29	التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	Financial Instruments: Presentation
IAS 33	ربحية السهم	Earnings per Share
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting
IAS 36	انخفاض قيمة الأصول	Impairment of Assets
IAS 37	مخصصات الخصوم الطارئة والأصول المحتملة	Provisions Contingent Liabilities and Contingent Assets
IAS 38	الأصول غير الملموسة	Intangible Assets
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	Financial Instruments: Recognition and Measurement
IAS 40	الاستثمارات العقارية	Investment Property

IAS 41	الزراعة	Agriculture

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

2. 3. تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRIC Interpretations

تفسيرات IFRIC، وهي تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS IC، ويمكن تمثيل تفسيرات IFRIC السارية في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي السارية

رقم التفسير	عنوان التفسير	
IFRIC 1	التغييرات في الإلتزامات القائمة بالإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المماثلة	Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities
IFRIC 2	حصص الأعضاء في الكيانات التعاونية والأدوات المماثلة	Members' Shares in Co‑operative Entities and Similar Instruments
IFRIC 5	الحقوق الناشئة عن صناديق الإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية والإصلاح البيئي	Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds
IFRIC 6	الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق محدد -نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية	Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment
IFRIC 7	تطبيق مدخل إعادة العرض بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 29 لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع	Applying the Restatement Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
IFRIC 10	التقارير المالية المرحلية والانخفاض في القيمة	Interim Financial Reporting and Impairment
IFRIC 12	ترتيبات امتياز الخدمة	Service Concession Arrangements
IFRIC 14	المعيار المحاسبي الدولي 19 -الحد الأقصى لأصل المنفعة المحدد، ومتطلبات التمويل الدنيا وتفاعلها	IAS 19 - The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction
IFRIC 16	تحوطات صافي استثمار في عملية أجنبية	Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
IFRIC 17	توزيعات الأصول غير النقدية على الملاك	Distributions of Non‑cash Assets to Owners

IFRIC 19	إطفاء المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية	Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
IFRIC 20	تكاليف التجريد في مرحلة إنتاج منجم سطحي	Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine
IFRIC 21	الرسوم	Levies
IFRIC 22	معاملات العملات الأجنبية والمقابل المسبق	Foreign Currency Transactions and Advance Consideration
IFRIC 23	عدم اليقين بشأن معالجات ضريبة الدخل	Uncertainty over Income Tax Treatments

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

2. 4. تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير SIC Interpretations

تفسيرات SIC، وهي تفسيرات معايير المحاسبة الدولية، والتي تم اعتمادها لاحقا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ما هو ساري المفعول منها يمكن إيجازه في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير السارية

رقم التفسير	عنوان التفسير	
SIC 7	إدخال اليورو	Introduction of the Euro
SIC 10	المساعدة الحكومية -لا توجد علاقة محددة بأنشطة التشغيل	Government Assistance - No Specific Relation to Operating Activities
SIC 25	ضرائب الدخل -التغييرات في الوضع الضريبي للكيان أو لمساهميه	Income Taxes—Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders
SIC 29	ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاحات	Service Concession Arrangements: Disclosures
SIC 32	الأصول غير الملموسة -تكاليف الموقع الإلكتروني	Intangible Assets - Web Site Costs

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

2. 5. بيانات الممارسة

بيانات الممارسة Practice Statements، ليست معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وبالتالي فإن الكيانات التي تطبق المعايير IFRS ليست ملزمة بالامتثال لبيانات الممارسة ما لم يكن ذلك مطلوبا على وجه التحديد من قبل ولايتها القضائية أو دولتها، علاوة عن ذلك، فإن عدم الامتثال لبيانات الممارسة لن يمنع القوائم المالية من الامتثال للمعايير IFRS في حال ما إذا

تم ذلك (أي الإلتزام بالمعايير)،[1] ويبين هذا الجدول بيانات الممارسة التي تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والسارية المفعول.

جدول رقم (07): بيانات الممارسة السارية.

الرقم	اسم بيان الممارسة	
PRACTICE STATEMENT 1	بيان ممارسة تعليق الإدارة	Management Commentary Practice Statement
PRACTICE STATEMENT 2	بيان ممارسة الأهمية النسبية	Materiality Practice Statement

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/

وقد جاءت بيانات الممارسة PSs من أجل مساعدة معدي القوائم المالية، فالشركات تتخذ أحكاما جوهرية ليس فقط عند اتخاذ قرار ات الإعتراف والقياس، ولكن أيضا عند تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وعند إصدار أحكام جوهرية عند إعداد قوائمها المالية، وهذا ما جاءت لتتممه بيانات الممارسة.

المبحث الرابع: معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومة المالية

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية IAS/IFRS عناية بالغة بجودة المعلومة المالية، وهذا ما يتضح من خلال المعايير المحاسبية التي تم إصدارها من طرف IASC سابقا ومن طرف IASB حاليا، ولا تزال الاجتهادات متواصلة حول القوائم المالية الأساسية والتقرير المالي، وذلك من أجل تحسين هيكل وفعالية الاتصال communication للقوائم المالية؛ وكذلك التقرير عن التنمية المستدامة بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

المطلب الأول: تحسين جودة المعلومة من خلال IAS/IFRS

معايير المحاسبة الدولية IAS وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC من 1973 حتى 2001، وتبقى سارية حتى يتم احلالها بالمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRS، أما IFRS فيضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من 2001 حتى تاريخ اليوم، وكلما تم إصدار معيار جديد حل محل IAS. وIFRS الأساس في إعدادها "المبادئ"، وتفسيراتها ارشادية محدودة وغير دقيقة، ولا تتأثر ببيئة محددة بل بالبيئة الدولية، وتطبيقها المحلي أسهل لمرونة اعدادها محليا.

مجموعة معايير IAS/IFRS لها تأثير مباشر أو غير مباشر على جودة المعلومة المالية، إلا أن هناك بعض المعايير والتي لها أثر كبير ومباشر على المعلومة المالية منها:

أ- المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية (IAS 1)

ب- المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS 24)

[1] - Deloitte. **IFRS Practice Statement Management Commentary**. Retrieved october 24, 2021 from https://www.iasplus.com/en/standards/other/management-commentary

ت- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS 7) والذي حل محل IAS30

ث- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 8 قطاعات التشغيل (IFRS 8) والذي حل محل IAS14

ج- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 الأدوات المالية (IFRS 9)

ح- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 11 التعاقدات المشتركة (IFRS 11)

خ- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 12 الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى (IFRS 12)

د- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 13 قياس القيمة العادلة (IFRS 13)

ذ- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 14 الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية (IFRS 14)

ر- المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (IFRS 15)

ليس من السهل تحديد مجموعة المعايير والتفسيرات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بجودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية، كون كل المعايير تلعب دور في بلورة المعلومة الموجهة لمختلف المستخدمين، فمثلا IFRS8 يهتم بتسيير المعلومة القطاعية[1]، لكن هناك معايير لها تأثير أكبر من غيرها من حيث التأثير، مثل IAS1 وIAS7 واللذان يؤثران بصفة مباشرة في كيفية العرض والإفصاح عن المعلومة المالية.

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية (IAS 1)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"؛ صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في سبتمبر 1997م، وقد حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" الصادر عام 1975م والمعيار المحاسبي الدولي رقم 5 "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية" المصادق عليه عام 1977 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 13 "عرض الأصول والخصوم المتداولة" المصادق عليه عام 1979م، وقد تم تبنيه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في أفريل 2001م نظرا لأهميته في الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال عرض القوائم المالية، ولعل خير دليل على ذلك هو عدد ومحتوى المعايير المحاسبية الدولية التي حل محلها هذا المعيار.

منذ تبني IAS 1 من طرف IASB خضع إلى عدة تعديلات، حيث أنه في سبتمبر 2003م تم تنقيحه في إطار جدول الأعمال المبدئي المتعلق بالمشاريع الفنية لـ IASB، كما تم تعديله في سبتمبر 2007م حيث اشتمل هذا التعديل على تغييرات في عناوين القوائم المالية وتعديل في عرض تغيرات حقوق الملاك والنتيجة الإجمالية، كما شهد تغيير آ خر في جوان 2011م استهدف تحسين عرض بنود حساب النتائج، وأخيرا تعديل شهر ديسمبر 2014م والذي جاء في إطار مبادرة الإفصاح؛ والتي تناولت المخاوف المتعلقة بمتطلبات العرض والإفصاح القائمة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والتي أكدت قدرة المؤسسة على استخدام الأحكام عند تطبيق تلك المتطلبات، هذا فيما يخص التعديلات التي خضع لها IAS 1، كما لا يخفى أن التعديلات في معايير IAS/IFRS الأخرى تؤدي إلى تعديلات طفيفة في IAS1، ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى المعيار IAS 1 من خلال بيان هدفه؛

[1] - Tort, Eric ; Escaffre, Lionel. (2012). **Améliorer l'information financière en IFRS.** Paris : DUNOD. P 82.

نطاقه؛ وشكل ومحتوى القوائم المالية ومتطلبات عرضه، وذلك بالإعتماد على المعيار الصادر عن IASC والتعديلات التي طالته من قبل IASB.[1]

1. 1. هدف ونطاق المعيار IAS 1

يمكن إيجاز هدف ونطار المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 فيما يلي:

1. 1. 1. هدف المعيار IAS 1

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" إلى بيان أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وهذا من أجل ضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع قوائمها المالية للفترات السابقة من جهة، ومقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ومن أجل تحقيق ذلك فإن المعيار IAS 1 يحدد الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بشكلها والحد الأدنى من محتوى هذه القوائم المالية.

1. 1. 2. نطاق المعيار IAS 1

يطبق المعيار IAS 1 من قبل المؤسسة الربحية في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام والمعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير إعداد التقرير المالي IFRS، فيما تحدد المعايير المحاسبية الدولية الأخرى متطلبات الإعتراف القياس والإفصاح لمختلف الأحداث والمعاملات.

2. القوائم المالية وفق المعيار IAS 1

يقصد بالقوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 القوائم المالية ذات الغرض العام، وهي الموجهة إلى مختلف المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو الحق في مطالبة المؤسسة بإعداد قوائم مالية تكون مصممة وفق احتياجاتهم الخاصة من المعلومات المالية.

2. 1. أهداف وأنواع القوائم المالية وفق IAS 1

تتمثل أهداف وأنواع القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 فيما يلي:

2. 1. 1. أهداف القوائم المالية وفق IAS 1

تهدف القوائم المالية وفق IAS 1 إلى توفير معلومات حول المؤسسة، خاصة ما تعلق بمركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومساهمات الملاك، هذه المعلومات تفيد شريحة عريضة من المستخدمين والأطراف المهتمة بالمؤسسة عند اتخاذ

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2015). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**. (ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين -مجموعة طلال أبو غزالة). الأردن: المطبعة المركزية. ص ص 733-773.

قراراتهم، وتساعدهم بالتنبؤ بمستقبل المؤسسة، كما تبين كذلك القوائم المالية نتائج إدارة المؤسسة ومدى نجاعتها في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها وقدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة.

2. 1. 2. أنواع القوائم المالية وفق IAS 1

في سبيل تحقيق القوائم المالية لأهدافها وجب توافرها على مجموعة من المعلومات المالية حول المؤسسة، خاصة ما ارتبط بأصولها والتزاماتها وحقوق الملاك ونتائجها ومصاريفها وإيراداتها وتدفقاتها النقدية، ومن أجل تحقيق ذلك اقترح المعيار IAS 1 مجموعة متكاملة من القوائم المالية وهي:

أ- الميزانية (قائمة المركز المالي)؛
ب- حساب النتائج (قائمة الدخل)؛
ت- قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)؛
ث- قائمة التدفقات النقدية؛
ج- والملاحظات.

ولقد أجاز المعيار IAS1 استخدام عناوين للقوائم المالية تختلف عن العناوين المستخدمة في هذا المعيار، فمثلا قائمة الدخل تدعى قائمة الأر باح والخسائر أو حساب النتيجة، كما أكد المعيار IAS 1 على عرض المؤسسة لكافة القوائم المالية بنفس مقدار الأهمية في المجموعة الكاملة للقوائم المالية وبشكل يسمح بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن هناك الكثير من المؤسسات التي تقوم بالعرض خارج قوائمها المالية لقوائم وتقارير بيئية، حيث تقع هذه التقارير خارج نطاق معايير IAS/IFRS.

المطلب الثاني: محتوى وعرض القوائم المالية ومتطلبات اعدادها

يتمثل هيكل ومحتوى القوائم المالية ومتطلبات عرضها فيما يلي:

1. اعتبارات إعداد القوائم المالية وفق IAS 1

في إطار إعداد القوائم المالية للمؤسسة هناك العديد من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها وفق IAS 1، وتتمثل في:

1. 1. العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تعرض القوائم المالية بصدق المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، وفي سبيل تحقيق ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض بعدالة وصدق آثار المعاملات والأحداث والظروف وفقا للتعريفات ومعايير الإعتراف بالأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات مطبقةً في ذلك معايير IAS/IFRS إلى جانب الإفصاح الإضافي متى لزم الأمر.

وفي جميع الأحوال، تحقق المؤسسة عرضا عادلا من خلال امتثالها لمعايير المحاسبة الدولية الملائمة، ويتطلب الإفصاح العادل:

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛

ب- تقديم المعلومات بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة وممكنة الفهم؛

ت- وتقديم إفصاحات إضافية في حال عدم كفاية معايير IAS/IFRS، وهذا لتمكين المستخدمين من فهم آثار عمليات أو أحداث وظروف معينة على المؤسسة وعلى مركزها وأدائها المالي.

1. 2. فرضية استمرارية المؤسسة

عند إعداد القوائم المالية، يجب على إدارة المؤسسة أن تختبر وتقيم قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار في مزاولة نشاطها، كما يجب على المؤسسة أن تعد قوائمها المالية على أساس فرضية استمرارية المؤسسة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة للتوقف إما لتصفية المؤسسة أو لسبب آخر.

وعند إجراء إختبار قدرة المؤسسة على الاستمرار، وفي حالة عدم التأكد نظرا لأحداث أو ظروف قد تلقي شكوكا في قدرة المؤسسة على الاستمرار، فإن على إدارة المؤسسة الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكد، ولذلك فإنه عند إعداد القوائم المالية للمؤسسة على أساس أنها غير مستمرة، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم بموجبه إعداد هذه القوائم المالية من طرف المؤسسة وسبب عدم اعتبار المؤسسة مؤسسة مستمرة.

1. 3. أساس الاستحقاق المحاسبي

تعد القوائم المالية للمؤسسة باستثناء قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي، والذي على أساسه تعترف المؤسسة ببنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف (عناصر القوائم المالية) عندما تلبي التعريفات وتستوفي معايير الإعتراف لتلك البنود.

1. 4. المادية والتجميع

القوائم المالية هي نتيجة معالجة كم هائل من العمليات أو الأحداث والظروف الأخرى، والتي يتم تجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظيفتها، والمرحلة النهائية لعملية التصنيف والتجميع هي عرض هذه المجموعات المختصرة والمصنفة في شكل بنود في القوائم النهائية، هذا فيما يخص البنود المادية، أما إذا كان هناك بندا غير مادي على انفراد فإنه يتم تجميعه إما مع البنود الأخرى المشابهة في القوائم المالية أو في الإيضاحات.

1. 5. عدم المقاصة

عند إعداد القوائم المالية، على المؤسسة عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو بين المصاريف والإيرادات ما لم تقتضي أو تجيز معايير IAS/IFRS ذلك، حيث تقوم المؤسسة بالإبلاغ بشكل كامل ومنفصل عن كافة الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، لأن المقاصة تؤثر في فهم المستخدمين للعمليات أو الأحداث والظروف الأخرى وعلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة للمؤسسة.

1. 6. تكرار إعداد القوائم والتقارير

في العادة تعد المؤسسة القوائم المالية وبشكل متسق لفترة عام واحد، ونظرا لأسباب عملية تفضل بعض المؤسسات إعداد التقارير المالية لفترة مغايرة، المعيار IAS 1 لا يمنع ذلك، إلا أنه في حالة إعداد قوائم مالية لفترة تزيد أو تقل عن العام فإنها يجب أن تفصح بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها القوائم المالية عن السبب وراء استخدام فترة تزيد أو تقل عن العام وعن حقيقة أن المبالغ المعروضة في القوائم المالية ليست مقارِنة بشكل كامل.

1. 7. المعلومات المقارنة

تعرض المؤسسة في قوائمها المالية بمختلف أنواعها عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة مبالغ البنود التي تم الإبلاغ عنها في القوائم المالية الحالية، مع إمكانية إدراج المؤسسة معلومات مقارِنة إضافية تفصيلية ووصفية إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

1. 8. اتساق العرض

تعد القوائم المالية بشكل متسق، ويجب على المؤسسة الحفاظ على هذا الاتساق في عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية لفترة ما إلى الفترة التي تليها إلا في حالة اقتضاء معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS تغييرا في العرض؛ أو إذا كان من الواضح بعد حدوث تغير مهم في طبيعة عمليات المؤسسة أو بعد مراجعة قوائمها المالية، أن عرضا أو تصنيفا آخر سيكون أفضلا من حيث الإفصاح وأكثر ملاءمة للمستخدمين، طبعا مع مراعاة IAS8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

2. هيكل ومحتوى القوائم المالية وفق IAS 1

في ظل معايير المحاسبة الدولية، يتم عرض القوائم المالية وفق IAS1 و IAS7، حيث يتطلب المعيار IAS1 إفصاحات محددة في كل من الميزانية وحساب النتائج وقائمة تغيرات الأموال الخاصة وقائمة التدفقات النقدية، كما يتطلب الإفصاح عن حسابات ومعلومات أخرى في الملاحق او الملاحظات، في حين يتطلب كذلك IAS7 العرض والإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية.

وقد استخدم المعيار IAS1 مصطلح الإفصاح بمعنى واسع شاملا الحسابات المعروضة في القوائم المالية، مع العلم أن الإفصاحات تكون مطلوبة كذلك بموجب معايير IAS/IFRS أخرى، وما لم يحدد عكس ذلك في موضع آخر من معايير IAS/IFRS فإنه يتم عرض والإفصاح عن محتوى القوائم المالية كما يلي:

2. 1. تحديد القوائم المالية

يجب على المؤسسة تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى المنشورة في نفس التقرير، حيث تنطبق IAS/IFRS على القوائم المالية فقط وليس بالضرورة على باقي التقارير المالية، وذلك حتى يتمكن المستخدمون والأطراف

المهتمة من التفرقة بين المعلومات المعدة وفق IAS/IFRS والمعلومات الأخرى، مع وجوب ذكر المعلومات الآتية وتكرارها عند الضرورة حتى تكون المعلومات المالية المعروضة مفهومة، وهي:

أ- اسم المؤسسة، أو وسائط تعريفية أخرى أو تغيرات في تلك المعلومات؛

ب- هل القوائم المالية تخص المؤسسة منفردة أو مجموعة من المؤسسات؛

ت- تاريخ انتهاء فترة اعداد القوائم المالية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية والملاحظات؛

ث- عملة العرض؛

ج- ومستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية.

2. 2. قائمة الميزانية

وفق AIS1 يجب أن تحتوي الميزانية على البنود الآتية:[1]

أ- الممتلكات والمصانع والمعدات؛

ب- العقارات الاستثمارية؛

ت- الأصول غير الملموسة؛

ث- الأصول المالية (باستثناء الاستثمارات التي المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، والنقد ومعادلات النقد)؛

ج- الاستثمارات التي المحاسبة عنها تكون بطريقة حقوق الملكية؛

ح- الأصول البيولوجية؛

خ- المخزون؛

د- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى؛

ذ- النقد ومعادلات النقد؛

ر- الأصول المحتفظ بها برسم البيع؛

ز- الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى؛

س- المخصصات؛

ش- الإلتزامات المالية (باستثناء الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى والمخصصات)؛

ص- إلتزامات وأصول الضريبة الحالية؛

ض- الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة؛

ط- الإلتزامات المحتفظ بها برسم البيع؛

ظ- الحصص غير المسيطرة التي تم عرضها ضمن حقوق الملكية؛

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مرجع سبق ذكره. ص ص 752-758.

ع- ورأس المال الصادر والاحتياطي المنسوب إلى مالكي الشركة الأم.

إضافة إلى ما سبق، على المؤسسة أن تفصح في الميزانية أو في الإيضاحات عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة السابقة الذكر، وتكون بشكل يناسب عمليات المؤسسة.

ويجب أن تعرض هذه البنود، سواء أكانت بنود سطر أو عناوين ومجاميع فرعية إضافية في قائمة الميزانية إذا كان هذا العرض ذو علاقة بفهم المركز المالي للمؤسسة، كما يجب أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل في الميزانية مع ضرورة التمييز بينها.

2. 3. قائمة حساب النتائج

وفق IAS1، فإن قائمة حساب النتائج تعرض الإيرادات والمصاريف والنتيجة، والتي قد تكون ربح أو خسارة، ولذلك سُمي كذلك ببيان الأرباح أو الخسائر؛ أو قائمة الدخل.

والمعلومات المالية التي يجب عرضها في حساب النتيجة –بالإضافة إلى البنود التي تقتضيها المعايير الدولية IAS/IFRS الأخرى-هي:[1]

أ- الإيرادات؛ مع عرض إيرادات الفوائد؛

ب- المصاريف؛

ت- تكاليف التمويل، بما في ذلك خسائر انخفاض القيمة؛

ث- حصص أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة؛

ج- ومصروف الضرائب.

ويتم عرض محتوى قائمة حساب النتائج في شكل بنود سطر وفي شكل مجاميع فرعية، ويشترط في بنود السطر أن تتكون من مبالغ معترف بها ومقاسة وفقا للمعايير IAS/IFRS كما يشترط أن يتم عرضها والتأشير عليها بطريقة تجعل بنود السطر التي تشكل المجموع الفرعي واضحة وسهلة الفهم؛ وأن تكون متسقة من فترة لأخرى؛ وألا تزيد أهمية عرضها عن المجاميع الفرعية.

كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن أي تعديلات إعادة تصنيف ذات علاقة بمكونات حساب النتائج، وتفصح عن بنود المصاريف والإيرادات إذا كانت جوهرية بشكل منفصل، مع عرض تحليلا للمصاريف المعترف بها باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات (أنظر الملحق رقم 01) أو وظيفتها (أنظر الملحق رقم 02) داخل المؤسسة.

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مرجع سبق ذكره. ص ص 758-764.

2. 4. قائمة تغيرات الأموال الخاصة

وتدعى كذلك قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث أنه يجب على المؤسسة وفق IAS1 أن تعرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، والتي يجب أن تتضمن المعلومات التالية:[1]

أ- نتيجة الدورة، مع فصل المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم وإلى حصة ذوي الأقلية؛
ب- أثر التطبيق بشكل رجعي أو إعادة البيان بشكل رجعي معترف به وفق المعيار IAS8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛ لكل مكون من مكونات الأموال الخاصة؛
ت- التسوية بين القيمة المسجلة في بداية وفي نهاية السنة في مكونات الأموال الخاصة؛

كما يجب على المؤسسة أن تفصح في قائمة تغيرات الأموال الخاصة أو في الإيضاحات عن تحليل للنتيجة حسب البنود، مع عرض مبلغ أرباح السهم بما في ذلك التوزيعات على المالكين خلال الفترة.

2. 5. قائمة التدفقات النقدية

وتدعى أيضا جدول تدفقات الخزينة أو جدول سيولة الخزينة، وتوفر حسب IAS 1 لمختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية معلومات مالية تعد أساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وماشابهها؛ وحاجة المؤسسة للاستفادة من التدفقات النقدية، في حين يحدد IAS 7 " قائمة التدفقات النقدية" متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بمعلومات التدفقات النقدية.

يهدف المعيار IAS 7 إلى الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما شابهها للمؤسسة وذلك من خلال قائمة التدفقات النقدية، هذه الأخيرة تصنف التدفقات النقدية للفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية وتدفقات من النشاطات الاستثمارية وتدفقات من النشاطات التمويلية، حيث يسمح استخدام قائمة التدفقات النقدية بالتزامن مع القوائم المالية الأخرى بتزويد المستخدمين بالمعلومات المالية التي تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي الأصول؛ والهيكل المالي؛ وقدرتها في التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، كل هذا يساعد المستخدمين في بناء وتطوير نماذج اتخاذ القرار تساعد في التقدير والمقارنة.[2]

2. 6. الإيضاحات

الإيضاحات أو الملاحظات، وتتمثل أساسا في تقديم معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها، والإفصاح عن المعلومات المطلوبة من طرف معايير IAS/IFRS والتي هي غير معروضة في القوائم المالية الأساسية السابقة الذكر (الميزانية؛ حساب النتائج؛ قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛ قائمة التدفقات النقدية)، كما توفر المعلومات غير المعروضة في القوائم المالية وغير مطلوبة من قبل معايير IAS/IFRS لكنها ضرورية لفهم أكثر للقوائم والتقارير

[1]- نفس المرجع. ص ص 764-765.
[2]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مرجع سبق ذكره. ص ص 794-795.

المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض الإيضاحات بشكل متناسق إلى أقصى حد ممكن، مع البحث عن الأثر المترتب على قابلية فهم ومقارنة قوائمها المالية، مع الإشارة إلى هذه الإيضاحات أمام كل بند من بنود القوائم المالية، والإفصاح كذلك عن المعلومات حول الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية لهذه التقديرات خاصة التي تنطوي على مخاطرة كبيرة.[1]

[1]- نفس المرجع. ص ص 765-766.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي ثورة حقيقية في مجال المحاسبة، فقد جاءت في وقت تزايدت فيه الفضائح والأزمات المالية، سعيا منها للرقي بالممارسة المحاسبية، وتوحيدها على المستوى العالمي تماشيا مع تزايد العولمة المالية والإقتصادية.

لقد تطورت المعايير المحاسبية الدولية منذ ظهورها تطورا مستمرا إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، ولا زالت لم تكتمل، وهذا أمر طبيعي، كون المحاسبة وليدة بيئتها، وبيئة الأعمال في تغير دؤوب، إلا أنها لاقت قبولا كبيرا في أغلب دول العالم خاصة بعد الإصلاحات التي شهدتها هيئة صناعة المعايير وحلول IASB محل IASC، وتبني الاتحاد الأوربي للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي.

لقد أثرت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي بشكل واضح على جودة المعلومة المالية والإفصاح عنها، وهذا يظهر جليا في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" والذي اهتم بالقوائم المالية ومحتواها وكيفية عرضها، إضافة الى المعيار الدولي رقم 7 والذي اهتم بقائمة التدفقات النقدية، ولا يخف أن جميع المعايير المحاسبية الدولية لها أثرها في المعلومة المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر القياس باستخدام القيمة العادلة.

الفصل الثالث:

النظام المحاسبي المالي الجزائري وجودة المعلومة المالية

تمهيد:

سعيا من الجزائر للانفتاح على العالم وتماشيا مع التوجه نحو اقتصاد السوق، وتطويرا لمنظومتها القانونية لمسايرة التطورات الحاصلة في العالم، قامت الجزائر بإصلاح محاسبتها من خلال تبني النظام المحاسبي المالي.

وقد درسنا في هذا الفصل نشأة وتطور المحاسبة المالية في الجزائر، ودوافع تبنيها للنظام المحاسبي المالي، كما درسنا النظام المحاسبي المالي من خلال كل من إطاره التصوري؛ قواعد التقييم والمحاسبة؛ محتوى القوائم المالية وعرضها؛ والجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تهيئة بيئة تطبيق SCF، واختتمنا هذا الفصل بدراسة أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية من خلال قواعد العرض والإفصاح؛ ومن خلال أثر القياس بالقيمة العادلة.

المبحث الأول: نشأة وتطور المحاسبة المالية في الجزائر

نشأت وتطورت المحاسبة في العالم منذ القدم، وقد ساهمت في ذلك كل الحضارات المتزامنة والمتعاقبة، إلا أن ظهور المحاسبة بشكل منظم جاء مع اختراع الأرقام واعتماد النقود كوحدة لقياس السلع والخدمات، وزاد تنظيمها مع ظهور القيد المزدوج لأول مرة في إيطاليا، وفي الجزائر كذلك نشأت وتطورت المحاسبة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وقد كانت أهم الوقائع في تاريخ المحاسبة المالية في الجزائر هي صدور وتبني المخطط المحاسبي الوطني؛ وظهور النظام المحاسبي المالي، والذي جاء استجابة لتطور بيئة المحاسبية المحلية والدولية.

المطلب الأول: المحاسبة في الجزائر قبل المخطط المحاسبي الوطني

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، استمرت المؤسسات الإقتصادية الهادفة إلى الربح والخاضعة للمحاسبة العامة آنذاك، في تطبيق المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي لسنة 1957، والذي كان يتواءم مع طبيعة النسيج الاقتصادي لتلك الفترة، ثم سرعان ما بدأ التفكير في نظام محاسبي يتوافق والتوجهات الجديدة للجمهورية الجزائرية حديثة الاستقلال نحو الاقتصاد الاشتراكي، حيث أنه في سنة 1969م كانت أول محاولة لإصلاح المخطط المحاسبي العام لسنة 1957م، والتي تمخضت عنها تنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة CSC سنة 1972م، والذي ساهم في إعداد المخطط المحاسبي الوطني Plan Comptable National (PCN) عام 1975م.

1. صدور قانون رقم 62-157

في 31 ديسمبر 1962 وبعد تقريبا ستة أشهر عن استقلال الجزائر، اجتمع المجلس الوطني التأسيسي لوضع نهاية للظروف والتي لا تسمح بتزويد البلاد بالتشريعات التي توافق حاجاتها، وفي نفس الوقت ليس من الممكن ترك البلاد دون قوانين، لذلك قرر المجلس الوطني التأسيسي الاستمرار في تطبيق القوانين السارية المفعول ما لم تتعارض مع السيادة الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 62-157 بعنوان "نميل إلى التجديد ، حتى إشعار آخر ، للتشريع الساري المفعول في 31 ديسمبر 1962"[1]، ومن بين القوانين التي شهدت استمرارية التطبيق العملي والتي لم تتعارض مع السيادة الوطنية للجزائر المخطط العام المحاسبي PCG لسنة 1957.

2. صدور قانون رقم 64-245

بتاريخ 22 أوت 1964م صدر قانون رقم 64-245 يتضمن "إلزامية كل شخص معنوي يمارس نشاط تجاري بمسك محاسبة منتظمة"[2]، وعليه وعلى الرغم من أي أحكام مخالفة، فإن أي شخص معنوي يقوم بأعمال تجارية في الجزائر ويؤديها كمهنته المعتادة ملزم بمسك محاسبة منتظمة في الجزائر بالإضافة إلى جميع المستندات المحاسبية؛ الرسائل؛ الوثائق؛ والعقود

[1] - LOI n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction, jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31 décembre 1962. **Journal Officiel de la République Algérienne, 2.** 11 janvier 1963. P 18.
[2] - LOI n° 64-245 du 22 aout 1964 portant obligation à toute personne morale exerçant une activité commerciale de tenir une comptabilité régulière. **Journal Officiel de la République Algérienne, 69.** 25 aout 1964. P 943.

أو أي مستندات تتعلق بنشاطه، ويعد الإداريين؛ المسيرين؛ والممثلين المعتمدين أو الوكلاء لهؤلاء الأشخاص المعنويين مسؤولون عن ذلك شخصيا.

3. صدور قانون المالية لعام 1970

بعد صدور قانون المالية لعام 1970م في 31 ديسمبر 1969م، والذي نص في المادة 19 منه على خضوع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذلك الشركات الوطنية ابتداء من أول جانفي 1971م إلى مخطط محاسبة نموذجي يتخذ بموجب مرسوم بناء على اقتراح من وزير المالية والتخطيط في أجل أقصاه 30 جوان 1970م.[1]

4. صدور أمر يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب

شهد عام 1971م الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971م، والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب،[2] ومن أهم ما جاء فيه تشكيل المجلس الأعلى للمحاسبة (Conseil Supérieur de la Comptabilité (CSC، وقد كلف CSC بتحضير المخطط المحاسبي العام الجديد (والذي سمي فيما بعد بالمخطط المحاسبي الوطني) المنصوص عليه في المادة 19 من الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969م والمتضمن قانون المالية لعام 1970م، كما يهتم CSC بالمساعد على التطبيق التدريجي لهذا المخطط المحاسبي وتنظيم المحاسبة الخاصة بكل قطاع من قطاعات النشاط والإدلاء بآرائه فيما يخص كل المشاريع المرتبطة بالمخططات المحاسبية والموجهة من المؤسسات العمو مية لوزارة المالية.

وحتى يتمكن CSC من أداء مهامه على أكمل وجه، فقد تم تشكيله من ثمانية عشر عضوا (18) دائما يعينون بموجب قرار من وزير المالية، وهم:

أ- مدير الضرائب؛
ب- مدير الخزينة والقرض؛
ت- مدير المعهد التكنولوجي المالي والحسابي؛
ث- ممثل وزير العدل حامل الأختام، ويتم انتخابه من بين قضاة المجلس الأعلى؛
ج- ممثل وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي؛
ح- ممثل وزير الصناعة والطاقة؛
خ- ممثل وزير التجارة؛
د- ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
ذ- ممثل وزير التعليم الابتدائي والثانوي؛
ر- ممثل كاتب الدولة للتخطيط؛

[1] - Ordonnance n° 69-107 du 31 décembre 1969 portant loi de finances pour 1970. **Journal Officiel de la République Algérienne, 110.** 31 décembre 1969. p 1263.
[2] - Ordonnance n° 71-82 du 29 décembre 1971 portant organisation de la profession de comptable et expert comptable. **Journal Officiel de la République Algérienne, 107.** 30 décembre 1971. p 1439.

ز- مدير المدرسة العليا للتجارة؛

س- مدير الشركة الوطنية للمحاسبة؛

ش- ثلاثة خبراء محاسبين مرخصين؛ ومحاسبان (2) مرخصان؛

ص- أستاذ من كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية بالجزائر ووهران وقسنطينة.

كما يجوز للمجلس الأعلى للمحاسبة CSC أن يستدعي إليه أي شخص مختص لطلب الإيضاحات منه.

نلاحظ من تشكيلة المجلس الأعلى للمحاسبة أنها تتكون من ممثلي الحكومة؛ ومدراء هيئات عمومية وأكاديمية؛ ومهنيين؛ وأكاديميين مختصين، ولكن بنسب متفاوتة ولكنها متقاربة، مما يسهل عليها مهمتها الأساسية ألا وهي وضع مخطط محاسبي وطني، وتساعد في ذلك الشركة الوطنية للمحاسبة Société Nationale de la Comptabilité (SNC) والتي تولت كتابة المجلس الأعلى للمحاسبة CSC، ووضعت تحت تصرف المجلس جميع الوسائل المادية والمستخدمين الضروريين للسير الحسن للمجلس.

وفي عام 1973م تم إلغاء القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31 ديسمبر 1962م، وهذا من خلال إصدار الأمر رقم 73-29 المؤرخ في 5 جويلية 1973م،[1] ويعد هذا القرار بمثابة بداية نهاية العمل بالمخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1957م، وبداية حقبة جديدة مهدت للمخطط المحاسبي الوطني PCN.

المطلب الثاني: تبني المخطط المحاسبي الوطني

جاء المخطط المحاسبي الوطني PCN الجزائري ليحل محل المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي لسنة 1957م، وقد كان هذا بعد محاولات أولية لإصلاح PCG، وقد بدأ العمل بالمخطط المحاسبي الوطني PCN منذ الفاتح من جانفي 1976م وهذا بعد صدوره بتاريخ 29 أفريل 1975م، وبذلك تبنت الجزائر نظام محاسبي يتفق مع نسيجها الاقتصادي ويتماشى مع توجهات الجمهورية.

1. المخطط المحاسبي الوطني

خلال عام 1975م صدر الأمر رقم 75-29 المؤرخ في 29 أفريل 1975م والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة Plan comptable national (PCN)، والذي أصبح إلزاميا ابتداء من أول جانفي 1976م بقصد تطبيقه على:[2]

أ- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

ب- شركات الاقتصاد المختلط؛

ت- المؤسسات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكله؛

[1] - Ordonnance n° 73-29 du 5 juillet 1973 portant abrogation de la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31 décembre 1962. **Journal Officiel de la République Algérienne, 62.** 3 aout 1973. p 678.

[2] - Ordonnance n° 75-35 du 29 avril 1975 portant plan comptable national. **Journal Officiel de la République Algérienne, 37.** 9 mai 1975. p 412.

ث- مع إمكانية مد شمول المخطط المحاسبي الوطني على مؤسسات أخرى، مثل قطاعات النشاط الخاصة.

أما فيما يخص تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN، فتحدد بموجب قرار صادر عن وزير المالية.

تم تقسيم حسابات المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى ثماني مجموعات رئيسة وهي:

- الصنف 1: الأموال الخاصة؛
الصنف 2: الاستثمارات؛
- الصنف 3: المخزونات؛
- الصنف 4: الحقوق؛
- الصنف 5: الديون؛
- الصنف 6: التكاليف؛
- الصنف 7: المنتوجات؛
- الصنف 8: النتائج.

إن المخطط المحاسبي الوطني يغلب عليه الطابع التقني أكثر من الإطار التصوري، كما أنه يهتم كثيرا لوجود مدونة حسابات مقسمة إلى ثماني مجموعات، منها خمس مجموعات للميزانية، وهي المجموعة الأولى والخامسة خاصة بالخصوم، والمجموعات الثانية والثالثة والرابعة متعلقة بالأصول، أما المجموعات السادسة والسابعة والثامنة فيطلق عليها حسابات التسيير، وهي خاصة بجدول حسابات النتائج.

2. تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN

تبعا للمادة رقم (4) من الأمر رقم 75-29 المؤرخ في 29 أفريل 1975م والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، والتي نصت على كيفيات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني والتي تحدد بموجب قرار صادر عن وزير المالية، فقد صدر قرار مؤرخ في 23 جوان 1975م يتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة قصد توحيد المحاسبة الخاصة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسات، وأهم ما جاء فيه:[1]

2. 1. التنظيم والتسيير الحسابي

يجب أن تكون المحاسبة وفق PCN مفصلة بشكل كاف لتسمح بتسجيل ومراقبة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وإعداد الملخصات والجداول (القوائم المالية والملاحق) كل نهاية سنة مالية أصلا في 31 ديسمبر من كل سنة، ويمكن مخالفة هذا التاريخ بترخيص من وزير المالية وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للمحاسبة CSC، ويسمح PCN بإمكانية تكييف المؤسسة لمدونة الحسابات وفق حاجتها إذا ارتأت ذلك ضروريا مع إمكانية اختيارها للتنظيم الحسابي الذي تراه أكثر ملاءمة لبنيتها،

[1] - Arrêté du 23 juin 1975 relatif aux modalités d'application du plan comptable national. **Journal Officiel de la République Algérienne, 24.** 23 mars 1976. p 270.

حيث يسمح لها بحساب التكاليف وأسعار التكلفة، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أورد القرار المؤرخ في 23 جوان 1975م ملحق رقم (1) يتضمن الحسابات وقواعد استعمالها.

كما أوجب PCN على المؤسسات مسك محاسبة بالعملة الوطنية وطبقا لطريقة القيد المزدوج مع وجوب استناد كل قيد محاسبي من حيث المبدأ إلى وثيقة ثبوتية مؤرخة تؤيده، مع تقييد العمليات دون مقاصة فيما بينها في حسابات تتفق تسمياتها مع طبيعة هذه العمليات، إضافة إلى وجوب مسك حسابات –إضافة إلى السجلات والوثائق الواجب مسكها قانونيا-بشكل يسمح بمعرفة وضعيتها وإعادة تكوين محتوياتها وإعداد موازين دورية.

2. 2. تقييم الاستثمارات والمخزونات

عند نهاية كل سنة مالية يجب على المؤسسات أن تعد جردا بالكميات والقيم كاملا ومفصلا لاستثماراتها ومخزوناتها مرة واحدة على الأقل في السنة.

تسجل الاستثمارات في المحاسبة بتكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج الحقيقية في حال الاستثمارات التي تم إنجازها داخليا، أما التي تولد من خلال نشاط المؤسسة بدون ضرورة إلى نفقات خاصة بها تسجل للبيان فقط.

أما فالمخزونات فتتبع الجرد الدائم، غير أنه يمكن الخروج عن هذه القاعدة بترخيص من وزير المالية وبعد استطلاع المجلس الأعلى للمحاسبة، ويقيم المخزون في نهاية الدورة المالية بكلفة الشراء بالنسبة للبضائع والمواد الأولية واللوازم، وبكلفة الإنتاج بالنسبة إلى المنتجات التامة؛ غير التامة؛ والمنتجات والأشغال قيد التنفيذ، وبالقيمة المحتملة للبيع مخصوما منها عند الاقتضاء جزء مصاريف التوزيع المتعلقة بها بالنسبة للفضلات والمهملات، وعند نهاية السنة المالية وعندما تكون قيمة المخزونات أقل من قيمتها الحقيقية للشراء أو الإنتاج فإنه يجب تكوين مؤونات لنقص المخزونات.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن التكلفة التاريخية هي أساس تقييم الاستثمارات والمخزونات وفق PCN، فالتكلفة التاريخية على الرغم من عيوبها وخاصة إمكانية عدم تمثيلها للقيم الحقيقية الحالية، إلا أنها يمكن إثباتها بالوثائق، وقد تجاوز PCN مشكلة تدهور قيم المخزون بالسماح بتكوين مؤونات لذلك.

2. 3. وثائق الملخصات

قدم المخطط المحاسبي الوطني PCN وثائق الملخصات في شكل جداول، حيث أشار إليها في الملحق رقم 2 من القرار المؤرخ في 23 جوان 1975م، ويُقصد بوثائق الملخصات القوائم المالية والملحق، حيث تتضمن قائمتين ماليتين أساسيتين وهما الميزانية وجدول حسابات النتائج، وخمسة عشر (15) ملحق، تتمثل هذه القوائم بصفة عامة في الملخصات والجداول الآتية:

أ- ملخص الميزانية السنوية؛

ب- جدول حسابات النتائج؛

ت- جدول حركات الأموال؛

ث- جدول الاستثمارات؛

ج- جدول الاستهلاكات؛

ح- جدول المؤونات؛

خ- جدول الحسابات الدائنة؛

د- جدول الأموال الخاصة؛

ذ- جدول الديون؛

ر- جدول المخزونات؛

ز- جدول استهلاك البضائع، المواد الأولية؛

س- جدول مصاريف التسيير؛

ش- جدول البيوع وأداء الخدمات؛

ص- جدول المنتجات الأخرى؛

ض- جدول نتائج عن التنازلات عن الاستثمارات؛

ط- جدول الإلتزامات المقبولة والالتزامات المقدمة؛

ظ- وجدول المعلومات المتنوعة.

كما أوجب المخطط المحاسبي الوطني إعداد هذه الملخصات والجداول وفق أشكال محددة.

في الأخير، إن المخطط المحاسبي الوطني PCN لم تكن له مبادئ محاسبية مصرح بها علنا، كونه تقني بحث لا يعتمد على إطار نظري، إلا أنه يمكن استخلاص هذه المبادئ من خلال مختلف المواد القانونية مثل: مبدأ الكيان؛ مبدأ العملة النقدية؛ مبدأ القيد المزدوج؛ مبدأ السنوية؛ مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية؛ مبدأ التكلفة التاريخية؛ مبدأ الحيطة والحذر؛ ومبدأ ثبات الطرق المحاسبية.

المطلب الثالث: أوجه قصور المخطط المحاسبي الوطني

لقد واجه المخطط المحاسبي الوطني PCN منذ الشروع في تطبيقه الكثير من المشاكل والانتقادات، منها ما هو مرتبط بطبيعة PCN في حد ذاته، ومنها ما هو مرتبط بالتطورات الحاصلة في بيئته، ومن أهم هذه الإنتقادات:

1. الإنتقادات المرتبطة ببيئة PCN

لقد جاء المخطط المحاسبي الوطني PCN تماشيا مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، والتي كان أهم ما يميزها اتباعها للنظام الاشتراكي، حيث كانت المحاسبة المستخدمة على المستوى الجزئي (المؤسسة) توجه بالأساس للتخطيط على المستوى الكلي (الوطن)، لكن مع تطور بيئة المحاسبة وانتهاج الجزائر سياسة الخوصصة وتوجهها نحو اقتصاد السوق ومحاولتها الانفتاح على الأسواق العالمية، حيث أصبح PCN لا يتماشى مع بيئة الأعمال الجديدة والتي أصبح فيها المستثمر الأكثر أهمية في صناعة المعلومة المالية، وخاصة مع انفتاح الجزائر على الإستثمار الأجنبي،

ما ولَّد ضرورة التوحيد المحاسبي كانعكاس لزيادة حدة العولمة المالية والإقتصادية، فالمخطط المحاسبي الوطني موجه أساسا للمؤسسات الوطنية مع اهماله للمجمعات والشركات المتعددة الجنسيات.

إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت هناك ممارسات في مجال الأعمال لم تكن مألوفة من قبل، ولم يستطع المخطط المحاسبي الوطني PCN معالجتها محاسبيا، مثل التمويل الإيجاري؛ الضرائب المؤجلة؛ ورأس المال البشري.

2. الإنتقادات المرتبطة بـ PCN

من أهم الإنتقادات التي وجهت إلى المخطط المحاسبي الوطني PCN والمرتبطة به؛ بطبيعته؛ بفلسفة تكوينه؛ وطريقة معالجته للأحداث وعرضه للمخرجات المحاسبية هي:

أ- اكتفاء PCN منذ وضعة وإلى غاية نهاية العمل به بقائمتين ماليتين أساسيتين فقط، وهما؛ الميزانية والتي تمثل قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج والذي يمثل حساب النتيجة أو قائمة الدخل، إن الميزانية تمثل قيم حساباتها مخزون قيمة، في حين جدول حسابات النتائج تمثل قيم حساباته تدفقات، وعلى الرغم من أنهما مصدر مهم للمعلومة، إلا أنهما يتميزان بالقصور في بعض النواحي، مثل عدم إظهار التدفقات النقدية الحقيقية من مقبوضات ومدفوعات فعلية، والتي (التدفقات النقدية) تبين جودة السيولة وجودة الربح، ولذلك كان لزاما إدخال قوائم مالية أخرى.

ب- الميزانية وفق PCN هي ميزانية محاسبية وليست مالية، ويتم عرض حساباتها مرتبة على أساس السيولة فيما يخص الأصول؛ وعلى أساس الاستحقاق فيما يخص الخصوم، دون تبيان أو الإشارة إلى الدائمة منها (غير الجارية) والمتداولة (الجارية)، مما يضطر المحلل المالي إلى تحويل الميزانية إلى ميزانية مالية وتقسيم حساباتها إلى دائمة ومتداولة مع إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم، ليستطيع في النهاية بالقيام بعملية التحليل المالي.

ت- جدول حسابات النتائج حساباته مصنفة حسب طبيعتها مع إهمال التصنيف حسب الوظيفة، هذا الأخير (التصنيف حسب الوظيفة) يسمح بالقراءة والتحليل دون إعادة تصنيف الأعباء.

ث- قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج وفق PCN لا تسمحان بالمقارنة مع السنة السابقة إلا من خلال الحصول على القوائم المالية للسنة السابقة، كما أنهما لا يقدمان أي ملاحظة تساعد على قراءة أفضل لهما.

ج- اعتماد PCN على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، مما يجعل في كثير من الأحيان القيم الظاهرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج غير معبرة، خاصة مع تفاوت المدة الزمنية وارتفاع المستوى العام للأسعار، وحتى وإن كانت هناك عمليات إعادة تقييم، فإنها تخضع للقرار المركزي للدولة، والتي تفرض معاملات إعادة تقييم تطبق على جميع قطاعات النشاط وعلى كل الشركات على اختلافها، مثل ما حدث في تجارب إعادة التقييم بعد تراجع الجزائر عن سياسات دعم الأسعار مما صاحبه تضخم جامح بداية التسعينات من القرن العشرين الميلادي.

ح- غياب الإطار المفاهيمي للمخطط المحاسبي الوطني PCN مما تسبب في جمود المحاسبة في الجزائر، فالإطار المفاهيمي يساعد في تحديد مخرجات المحاسبة والمتمثلة في القوائم المالية، كما يساعد في تحديد أهدافها ومكوناتها وخصائصها ومستخدميها، كما يحدد المبادئ المحاسبية، فهو إطار متكامل يسمح للمحاسبة بالتطور.[1]

المطلب الرابع: تطور المخطط المحاسبي الوطني

نظرا لأوجه القصور في المخطط المحاسبي الوطني PCN، والمشاكل التي رافقت عملية تطبيقه، فقد كانت هناك عدة محاولات لتطويره، أهمها:

1. إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة

عام 1996م تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة(CNC) Conseil National de la Comptabilité لدى وزارة المالية الجزائرية، وهذا بموجب المرسوم المؤرخ في 25 سبتمبر 1996م،[2] وقد استمر في نشاطه لمدة تقارب خمسة عشر سنة، إلى أن تم إعادة تنظيمه عام 2011م، وهو جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس (المعايير) المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها.

وللمجلس الوطني للمحاسبة لسنة 1996م صلاحيات عدة، أهمها اقتراح كل التدابير الرامية إلى ضبط المعايير المحاسبية واستغلالها العقلاني ومتابعة تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.

2. اقتراح نظام محاسبي مالي

خلال عام 2001م قدم المجلس الوطني للمحاسبة CNC مشروع نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IAS والصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، وذلك في إطار برنامج تمويله من قبل البنك الدولي، وتماشيا مع التحولات في بيئة الأعمال المحلية والدولية، واستجابة لانتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق، وقد قامت وزارة المالية الجزائرية بتنظيم عدة ملتقيات خلال السنوات من 2003م إلى 2004م في سبيل تكوين مكونين في مجال معايير المحاسبة الدولية مع التركيز على التغييرات الواجب إدخالها على النظام المحاسبي المالي الجزائري المقترح، ما يؤكد اهتمام الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير إعداد التقرير المالي IFRS حديثة النشأة آنذاك، وفي سبيل تطوير الجزائر لنظامها المحاسبي كان أمامها ثلاث خيارات وهي:[3]

أ- تكييف المخطط المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية؛

ب- تبني معايير المحاسبة الدولية؛

[1]- بلعور، سليمان. (2014). دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر. **رؤى إقتصادية**، (6)، 201-214. ص 203.

[2] - Décret exécutif n° 96-318 du 25 septembre 1996 portant création et organisation du conseil national de la comptabilité. **Journal Officiel de la République Algérienne, 56.** 29 septembre 1996. p 15.

[3]- حواس، كريمة. (2020). النظام المحاسبي المالي وأثره على مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر. **مجلة البحوث والدراسات التجارية، (04) 01.** ص ص 153-154.

ت- إنشاء مخطط محاسبي وطني يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ولقد وقع الاختيار على إنشاء مخطط محاسبي وطني لعدة أسباب أهمها النية في الانفتاح عل الاقتصاد العالمي ومحاولة استقطاب الإستثمار الأجنبي، مما حتَّم استبعاد الخيار الأول وهو تكييف المخطط المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى التكلفة المرتفعة لذلك، والنتائج غير المضمونة، فالمخطط المحاسبي الوطني كان موجه بالأساس لخدمة الاقتصاد المخطط ذو الطبيعة الاشتراكية، لكن الوضع المحلي والدولي اختلف خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا، أما الخيار الثاني تبني معايير المحاسبة الدولية فقد تم استبعاده هو الآخر، وهذا دليل على بقاء المرجعية المحاسبية السابقة والتي تفرض ثقافة القانون المكتوب ووضع مخطط محاسبي بمدونة حسابات ورغبة الدولة في السيطرة على كل مناحي الحياة الاقتصادية بما في ذلك المحاسبة المالية، على الرغم من بداية التوجه نحو اقتصاد السوق ونحو مرجعية معايير المحاسبة الدولية.

في 12 جويلية عام 2006 ناقش مجلس الحكومة المشروع الأولي لقانون النظام المحاسبي المالي SCF والذي جاء مستمدا من معايير المحاسبة الدولية، وفي 13 ماي 2007 صودق عليه من قبل مجلس الوزراء، مع تكليف وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني والتمهين بإعادة تكييف برامجهما في مجال المحاسبة، وفي 25 نوفمبر 2007 صدر النظام المحاسبي المالي SCF في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المبحث الثاني: تبني النظام المحاسبي المالي

في عام 2007، صدر في الجزائر القانون رقم 07-11 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، يهدف إلى تحديد المحاسبة المالية ومجال وشروط وكيفيات تطبيقها، ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة ومعاييرا محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم (كشوف)[1] مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

المطلب الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، ويُعَرِّف الإطار التصوري، مجال التطبيق؛ المبادئ والاتفاقيات المحاسبية والأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء[2]، وبذلك فهو الإطار النظري للمحاسبة المالية.

1. مجال التطبيق

يطبق النظام المحاسبي المالي والذي يدعى المحاسبة المالية على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع استثناء الأشخاص المعنويين الخاضعين للمحاسبة العمومية مثل الهيئات العمومية غير الهادفة إلى الربح.

ويطبق النظام المحاسبي المالي أساسا على: [3]

أ- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

ب- التعاونيات؛

ت- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، الذين يمارسون نشاطات إقتصادية بصفة متكررة؛

ث- وكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب قانون أو تنظيم.

فالنظام المحاسبي المالي عدّد الكيانات الخاضعة له وترك المجال مفتوحا لخضوع كيانات أخرى، وأوعز ذلك للقانون والتنظيم، مع استثناء الهيئات الخاضعة للمحاسبة العمومية، واستثناء الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها حد معين، حيث رخص لها بمسك محاسبة مبسطة والتي تدعى كذلك محاسبة الخزينة.

---

[1]- القوائم المالية: في صلب القانون 07-11 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي تدعى الكشوف المالية.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 نوفمبر 2007). قانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي. (الجريدة الرسمية عدد 74 سنة 2007). ص4

[3]- نفس المرجع.

2. المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة

وفق النظام المحاسبي المالي وخاصة المادة السادسة منه، فإن إعداد القوائم المالية يتم على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها لا سيما: محاسبة التعهد؛ استمرارية الإستغلال؛ قابلية الفهم؛ الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة؛ التكلفة التاريخية؛ وأسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني.

أ- محاسبة التعهد: ان العمليات تسجل في تاريخ نشوئها وليس في تاريخ حدوث التدفق النقدي.

ب- استمرارية الإستغلال: حيث يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة على أساس أن المؤسسة تمارس نشاطها بصفة مستمرة ودون انقطاع.

ت- قابلية الفهم: ويقصد بها أن القوائم المالية والمعلومات المتضمنة فيها تتميز بقابلية الفهم.

ث- الدلالة: تكون القوائم المالية والمعلومة المتضمنة فيها ذات دلالة إذا كان تقييم الأحداث الماضية يساعد في اتخاذ القرارات الإقتصادية المستقبلية.

ج- المصداقية: حيث تكون القوائم المالية والمعلومة المتضمنة فيه صادقة إذا كانت موثوقة وخالية من الأخطاء ومعدة بحياد ودون تحيز بعيدا عن الأفكار المسبقة.

ح- قابلية المقارنة: حيث تعد القوائم المالية بطريقة تسمح بمقارنتها ومقارنة المعلومة المالية المتضمنة فيها خلال الزمن (مع القوائم المالية للدورات السابقة لنفس المؤسسة)، ومقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى سواء في نفس مجال النشاط أو خارج مجال النشاط.

خ- التكلفة التاريخية: تدرج عناصر القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، أي على أساس القيمة بتاريخ حدوثها.

د- أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني: ويقصد به تغليب الجوهر على الشكل، أي أنه عند التسجيل المحاسبي لعمليات المؤسسة يجب تغليب الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني.

3. الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء

كما رأينا سابقا فإن الإطار التصوري للمحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي يعرف مجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية والأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، هذه الأخيرة، أي الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء تمثل في جوهرها عناصر القوائم المالية الأساسية والتي تدعى في صلب النظام المحاسبي المالي الكشوف المالية، خاصة منها الميزانية وحساب النتائج، حيث تمثل الأصول والخصوم بما في ذلك الأموال الخاصة مكونات الميزانية، فيما تمثل المنتجات والأعباء مكونات حساب النتائج، كما يعتمد جدول تغير الأموال الخاصة في تكوينه على الأموال الخاصة.

وحسب النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية هي:

أ- الميزانية؛

ب- حساب النتائج؛

ت- جدول سيولة الخزينة؛

ث- جدول تغير الأموال الخاصة؛

ج- والملحق.

تعد القوائم المالية على الأقل سنويا، تحت مسؤولية مسيري المؤسسة وفي أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتعرض إجباريا بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، حيث تعرض القوائم المالية بصفة وافية وكافية الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعتها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، وتعكس مجمل الأحداث المرتبطة بالمؤسسة والناجمة عن معاملاتها وآثار تلك الأحداث والمعاملات، وتوفر القوائم المالية معلومات متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد تنشرها المؤسسة، تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، هذه المقارنات في الأصل تأخذ شكل عددي خاصة في الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، أما في الملحق والذي الهدف الأساسي منه تبيان القواعد والطرق المحاسبية المستعملة وتوفير معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، فإنه يتضمن معلومات مالية مقارنة تأخذ شكل سردي وصفي وعددي، وإذا كان من غير الممكن إجراء مقارنات لأحد الأقسام العددية من إحدى القوائم المالية مع نفس القسم للسنة السابقة بسبب تغير الطرق المحاسبية من تغيير طرق التقييم أو تغير طرق العرض، أو إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية لسبب أو لآخر ، فإنه من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، كما أن التعديلات وإعادة الترتيب التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير حتى تكون قابلة لإجراء المقارنات.[1]

المطلب الثاني: قواعد التقييم والمحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي

بعد صدور القانون رقم 07-11 سنة 2007 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي يهدف إلى تحديد المحاسبة المالية ومجال وشروط وكيفيات تطبيقها، صدر سنة قرار سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وقد تضمن هذا القرار ثلاث ملاحق:[2]

أ- الملحق الأول لهذا القرار قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وطريقة سيرها.

ب- الملحق الثاني لهذا القرار نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغير.

ت- الملحق الثالث لهذا القرار معجما يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 نوفمبر 2007). قانون رقم 07-11. مرجع سبق ذكره. المواد 25؛ 26 ؛27 ؛28 ؛29.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (الجريدة الرسمية عدد 19 سنة 2009). المواد 1 ؛2 ؛3 ؛4.

وما يهمنا في هذا المطلب هو الملحق الأول، خاصة ما تعلق منه بقواعد التقييم والمحاسبة، والتي قسمت إلى مبادئ عامة وقواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، وكيفيات خاصة للتقييم والمحاسبة.

1. المبادئ العامة

وتتمثل المبادئ العامة للنظام المحاسبي المالي في القواعد العامة للتقييم وإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات.

1. 1. إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات

تمثل عناصر الأصول والخصوم مكونات الميزانية، في حين تمثل عناصر الأعباء والمنتوجات مكونات حساب النتائج، ويتم إدراجها في الحسابات وتقييدها في المحاسبة كما هي محددة في النظام المحاسبي المالي، ولا يمكن تبرير عدم إدراجها في المحاسبة أو تصحيح ذلك بمعلومة سردية أو عددية من طبيعة أخرى كالإشارة إليها في الملحق، وهذا ما يبين أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي، ويتم إدراجها في الحسابات عندما تتوافر شروط وهي:[1]

أ- أن يكون من المحتمل أن تعود من هذا العنصر أو إليه أية منعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة.

ب- أن يكون لهذا العنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

ت- يتم إدراج منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع السلع في الحسابات عندما تكون المؤسسة قد حولت إلى المشتري المنافع والمخاطر الهامة الملازمة لملكية السلعة، وبالتالي انتقال حق التسيير والرقابة الفعلية من المؤسسة إلى المشتري، مع إمكانية تقييم مبلغ منتجات هذه الأنشطة وتقييم تكاليفها التي تحملتها أو ستتحملها مستقبلا بصورة صادقة؛ مع احتمال تحقيق المؤسسة لمنافع إقتصادية مرتبطة بالمعاملة، كما يشير النظام المحاسبي المالي إلى أن المبيعات للخارج (التصدير) لا تمثل خصوصية قياسا بالمبيعات في أرض الوطن وتعامل محاسبيا بالمثل.

ث- تقيم المنتوجات المترتبة عن مبيعات السلع والخدمات والأشغال والدراسات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة، وتتمثل المنتوجات الناجمة عن استعمال أطراف أخرى لأصول المؤسسة في الفوائد المدرجة في الحسابات تبعا للزمن المقضي وللمردود الفعلي للأموال المقرضة؛ وإيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات كلما تم اكتسابها وفق العقود المبرمة؛ وحصص الأرباح المدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين في هذه الحصص.

ج- الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة نتيجة أحداث وقعت أو محتمل وقوعها تستدعي تكوين احتياطات من باب الحيطة والحذر، هذه الاحتياطات تحول إلى نتائج عند زوال الأسباب التي دعت إلى تكوينها.

ح- في حالة افتراض وقوع حدث له أثر مرتبط مباشرة مع وضعية مدونة عند تاريخ إقفال السنة المالية (عادة 31 ديسمبر)، ويثبت وقوع هذا الحدث بين تاريخ الإقفال وتاريخ إعداد القوائم المالية الختامية، فإنه يتعين ربط الأعباء

[1]- نفس المرجع.

والمنتوجات المرتبطة بهذا الحدث الواقع بعد الإقفال بالسنة المالية المقفلة، وهذا ما اصطلح على تسميته بالأحداث اللاحقة للإقفال.

خ- بمجرد توقف نفقة عن انتاج منفعة إقتصادية مستقبلية أو كانت هذه المنافع لا ترق لإدراجها في الميزانية كأصل من أصول المؤسسة، تدرج هذه الأعباء في حساب النتائج، مثال ذلك مصاريف البحث والتطوير؛ إذا لم تتوفر على شروط إدراجها كأصل في الميزانية أو توقفت عن موافقة هذه الشروط تدرج كعبء في حساب النتائج.

إن النظام المحاسبي المالي في المبادئ العامة، اهتم بإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات بصفة عامة، وبيَّن متى يتم الاعتراف بالإيرادات والأعباء بصفة خاصة.

1. 2. القواعد العامة للتقييم

تعد التكلفة التاريخية القاعدة العامة التي ترتكز عليها طريقة تقييم العناصر المدرجة في الحسابات، في حين يسمح بمراجعة قيم بعض العناصر –حسب الشروط التي يحددها التنظيم-بالاستناد إلى:[1]

- القيمة الحقيقية بالنسبة إلى السلع المكتسبة.
- قيمة الإنجاز بالنسبة إلى السلع المنتجة والأصول المنجزة.
- والقيمة المحينة (أو قيمة المنفعة) من أجل اختبار القيمة، حيث أن القيمة النفعية للأصل هي القيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية المنتظرة من استعمال هذا الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه عند نهاية مدة الانتفاع منه مع طرح تكاليف الخروج، وفي حال عدم القدرة على تحقيق سعر البيع الصافي لأي أصل فإن قيمته القابلة للتحصيل تساوي قيمته النفعية، وفي حالة أن هذا الأصل لا يولد تدفقات نقدية بشكل مباشر فإن قيمته القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة للتدفقات النقدية التي ينتسب لها، والوحدة المنتجة للنفقات النقدية أو المنتجة لسيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي هي "أصغر مجموعة قابلة لتعريف الأصول التي تنتج مداخيل الخزينة ذات استقلالية واسعة عن مداخيل الخزينة المنتجة من طرف أصول أخرى أو مجموعة الأصول"[2]، ويمكن الاعتماد على الحساب والمعدلات والتقديرات لتحديد قيمة تقريبية معقولة لقيمة المنفعة أو ثمن البيع للأصل الصافي، وعندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية القابلة للإهتلاك فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها بالقيمة القابلة للتحصيل، وبالتالي تسجيل خسارة في القيمة، والخسارة في القيمة لأي أصل يعاد اختبارها نهاية السنة المالية عند الإقفال.

وتتمثل التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة ضمن أصول المؤسسة عند إدراجها في الحسابات وبعد طرح الرسوم القابلة للإسترجاع والتخفيضات التجارية وغيرها من العناصر المماثلة في:[3]

[1]- نفس المرجع. ص ص 6-8

[2]- نفس المرجع. ص7.

[3] - نفس المرجع. ص7.

أ- تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المشترات أو المكتسبة بمقابل، وتساوي تكلفة الشراء سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين مطروح منه الرسوم القابلة للإسترجاع والتنزيلات والتخفيضات التجارية، مع زيادة مبلغ الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى غير القابلة للإسترجاع من طرف المؤسسة لدى إدارة الضرائب، وكذلك زيادة المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على هذه السلع أو الأصول ووضعها في حالة الإستخدام مثل مصاريف التسليم والشحن والتفريغ الأصلية ومصاريف التركيب والأتعاب المهنية مثل المعماريين والمهندسين والمصاريف المقدمة بشكل مباشر ، مع استثناء المصاريف الإدارية العامة والمصاريف التي تأتي بعد نهاية التركيب (مصاريف التجريب).

ب- تكلفة الإنتاج بالنسبة إلى السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة، وتساوي تكلفة الإنتاج تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق الإنتاج مضافا إليها الأعباء المباشر ة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة، مع استبعاد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة الإنتاج، أي التحميل العقلاني لأعباء الإنتاج.

ت- قيمة الإسهام بالنسبة للسلع والأصول المستلمة كمساهمة عينية.

ث- القيمة الحقيقية بالنسبة إلى السلع والأصول المكتسبة مجانا، وهذا في تاريخ دخولها.

ج- في حالة تبادل السلع والأصول نميز حالتين الحالة الأولى وهي عدم تماثل الأصول، حيث تسجل الأصول المستلمة بالقيمة الحقيقية في تاريخ التبادل، أما في الحالة الثانية وهي حالة تماثل الأصول، تسجل بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة.

2. القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي هي قواعد تقييم وإدراج كل من التثبيتات العينية والمعنوية خاصة ما تعلق بالعقارات الموظفة وما تعلق بالأصل البيولوجي إضافة إلى معالجات أخرى مرخص بها، إضافة إلى قواعد خاصة بتقييم وإدراج كل من الأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية)؛ المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ مع الحالة الخاصة بالمنتوجات الزراعية؛ الإعانات؛ مؤونات المخاطر والأعباء؛ القروض والخصوم المالية الأخرى؛ وتقييم الأعباء والمنتوجات المالية.[1]

3. كيفيات خاصة للتقييم والمحاسبة

الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي هي المرتبطة بتقييم والمحاسبة عن العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير؛ الإدماج-التجميع؛ العقود طويلة الأجل؛ الضرائب المؤجلة؛ عقود الإيجار-التمويل؛ الإمتيازات الممنوحة للمستخدمين؛ العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية؛ تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان؛ وأخيرا الحالة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة. [2]

[1]- نفس المرجع. ص ص 8-15.

[2]- نفس المرجع. ص ص 15-22.

4. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية

المؤسسة خلال نشاطها المتميز بالاستمرارية قد تلجأ إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو تغيير الطرق المحاسبية إذا كان الهدف من ذلك هو تحسين نوعية القوائم المالية، وزيادة جودة المعلومة المالية من خلال تحسين إعدادها وعرضها، وتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها، ويرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير؛ أو على أحسن تجربة؛ أو على معلومات جديدة تسمح بزيادة نوعية المعلومة المالية والحصول عليها.[1]

إن زيادة جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية يعد هدفا في حد ذاته من قبل النظام المحاسبي المالي، وهذا ما صرح به علانية عند الترخيص بتغيير الطرق المحاسبية، حيث جعله دافعا لتغيير الطرق المحاسبية وهدفا في حد ذاته، كما بين النظام المحاسبي المالي أن زيادة جودة المعلومة المالية يكون من خلال تحسين الإعداد وتحسين العرض والإفصاح، ويكون كذلك من خلال تحسين الصفات النوعية للمعلومة المالية في حد ذاتها، وخص بالذكر الموثوقية وإتاحة المعلومة.

المطلب الثالث: محتوى القوائم المالية وعرضها

تتمثل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (والتي دعيت في صلب القرار بالكشوف المالية) في الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، فكل مؤسسة خاضعة للمحاسبة المالية مطالبة بإعداد وعرض هذه القوائم المالية عدا المؤسسات الصغيرة الخاضعة للمحاسبة المبسطة.

1. الميزانية

يتم عرض الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال تقديم عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصفة منفصلة، ويجب أن تحتوي على الأقل البنود الآتية عند وجود عمليات تتعلق بها:[2]

1. 1. الأصول: في الأصول نجد كل من بنود التثبيتات المعنوية؛ التثبيتات العينية؛ الإهتلاكات؛ المساهمات؛ الأصول المالية؛ المخزونات؛ أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة؛ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛ وخزينة الأموال الموجبة ومعادلات الخزينة الموجبة.

ويتم عرض الأصول وفق SCF كما يلي:

[1]- قانون 07-11. مرجع سبق ذكره. المواد 37 38 39

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. مرجع سبق ذكره.

شكل رقم: (11) الميزانية – الأصول وفق النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19 ص 28.

من خلال شكل الميزانية-أصول وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن الأصول مرتبة حسب سيولتها من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة –أو إلى السيولة في حد ذاتها-، كما أن الأصول مقسمة إلى أصول غير جارية (أصول ثابتة) وأصول جارية (أصول غير ثابتة)، وهذا التقسيم يتلاءم والتحليل المالي للميزانية، فلم يعد المحلل المالي في حاجة إلى تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية وإعادة ترتيب عناصر الأصول حسب سيولتها، فالميزانية وفق النظام المحاسبي المالي هي ميزانية مالية.

كما نلاحظ وجود عمود للملاحظات يمكن من خلاله الإشارة إلى ملاحظات حول بنود الأصول وتقديمها في الملحق، وهذا من أجل فهم أكثر للأصول، كتقديم تفصيل حول بند من بنود الأصول مثل الزبائن مثلا، حيث يمكن إيراد جدول تفصيلي بأسمائهم وأعمار ديونهم (كلهم أو أهمهم وفق الأهمية النسبية)، أو تقديم ملاحظة حول طرق الإهتلاك بالنسبة إلى التثبيتات أو طرق تقييم المخزون بالنسبة إلى المخزونات.

كما نلاحظ كذلك وجود عمود للمبالغ الصافية من الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة، للسنة N وللسنة (N-1)، مما يسمح بعقد مقارنات بين السنتين لمختلف بنود الأصول، وهذا ما يطلق عليه التحليل الأفقي، أي التحليل من خلال الزمن.

1. 2. الخصوم: في الخصوم نجد كل من البنود المتعلقة برؤوس الأموال الخاصة مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛ الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفوائد؛ الموردون والدائنون الآخرون؛ خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة؛ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛ وخزينة الأموال السالبة ومعادلات الخزينة السالبة.

ويتم عرض الخصوم وفق SCF كما يلي:

شكل رقم: (12) الميزانية – الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	إجمالي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات – احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فوارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3			
المجموع العام للخصوم			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص 29.

من خلال الميزانية-خصوم وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن الخصوم مرتبة على أساس درجة الاستحقاق، من الأقل استحقاقا (الأموال الخاصة والتي يفترض أنه ليس لديها تاريخ استحقاق) إلى الأكثر استحقاقا وهي الخزينة السالبة (السحب على المكشوف)، وهي بذلك مقسمة إلى الأموال الخاصة؛ الخصوم غير الجارية؛ والخصوم الجارية، حيث تمثل الخصوم غير الجارية الديون متوسطة وطويلة الأجل، في حين تمثل الخصوم الجارية الديون قصيرة الأجل، وبالتالي فالأموال الخاصة والخصوم غير الجارية هي مصادر التمويل الدائمة، والخصوم الجارية هي مصادر التمويل المتداولة، وهذا ملائم للتحليل المالي، مثل ما رأينا كذلك عند قراءتنا لقائمة الأصول.

كما نلاحظ ضمن الخصوم وجود حسابات خاصة لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة، وأنه يوجد هناك عمود للملاحظات يمكن من خلاله الإشارة إلى ملاحظات حول بنود الخصوم مع تقديمه في الملحق، وهذا من اجل فهم أفضل للخصوم، مثل تقديم ملاحظات حول تفصيل القروض وتواريخ استحقاقها.

كما يوجد عمود بمبالغ السنة N وآخر بمبالغ السنة (N-1) يسمح بإجراءات مقارنات لمعرفة تطور بنود الخصوم خلال الزمن.

2. حساب النتائج

عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج على أنه جدول يلخص الأعباء (المصاريف) والمنتوجات (الإيرادات)المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، مع عدم الأخذ في الحسبان تاريخ الدفع أو التحصيل، مع الإبراز بالتمييز للنتيجة الصافية للسنة المالية ربحا كانت أو خسارة، على أن يتضمن حساب النتيجة المعلومات المالية الدنيا الآتية:[1]

أ- تحليل الأعباء حسب طبيعتها مع تحديد مجاميع حسابات التسيير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الإجمالي؛ القيمة المضافة؛ والفائض الإجمالي للاستغلال؛

ب- منتوجات الأنشطة العادية؛

ت- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

ث- أعباء المستخدمين؛

ج- الضرائب والرسوم المماثلة؛

ح- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛

خ- نتيجة الأنشطة العادية؛

د- العناصر غير العادية سواء كانت منتجات أو أعباء؛

ذ- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

ر- وأخيرا، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

كما أورد النظام المالي المحاسبي حالة خاصة بحساب النتائج المدمجة، والذي يجب أن يتوافر على الحد الأدنى من المعلومات المالية والمتمثلة في حصة الشركات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛ وحصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية، وإضافة إلى المعلومات الدنيا السابقة الذكر والواجب تقديمها في حساب النتائج هناك معلومات دنيا أخرى، إلا أن النظام المحاسبي المالي أعطى معدي القوائم المالية الحرية في تقديمها في حساب النتائج أو الملحق المكمل له.

[1]- نفس المرجع. ص ص 24-25.

يتم عرض حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي بطريقتين حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، حيث أن مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة هي الأصل، إضافة إليها يمكن للمؤسسات تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق مع تكييفه مع خصوصيتها واحتياجها.[1]

ويتم عرض حساب النتائج وفق SCF حسب الطبيعة كما يلي:

[1]- نفس المرجع. ص 25.

شكل رقم: (13) حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3.القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص 30.

من خلال شكل حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن حساب النتائج لم يكتفِ بإعطاء النتيجة من خلال الفرق بين الإيرادات والمصاريف فقط، بل يعطينا فكرة عن كيفية تشكل هذه النتيجة، وهذا من خلال تفصيل أكثر للإيرادات وللمصاريف حسب الطبيعة، وبالتالي يعطينا عدة مستويات من الأرصدة الوسيطية والنتائج، والتي تسمح بتحليل حساب النتيجة وتسمح بقراءة أفضل له.

كما نلاحظ ان هناك حسابات تستعمل لتقديم القوائم المالية المدمجة، وأن هناك عمود لمبالغ السنة N وآخر للسنة (N-1) يسمح بمعرفة تطور المصاريف والإيرادات والنتائج عبر الزمن، وذلك من خلال مقارنة السنتين، وعمود للملاحظات من أجل فهم أفضل لحساب النتيجة، مع تأكيد SCF على إجبارية تقديم توضيحات العناصر غير العادية-أعباء ومنتجات.

كما يتم عرض حساب النتائج وفق SCF حسب الوظيفة كما يلي:

شكل رقم: (14) حساب النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

مثلا

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص 30.

من خلال شكل حساب النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن ترتيب المصاريف والإيرادات والنتائج حسب الوظيفة لا حسب الطبيعة، وذلك لإعطاء نظرة حول دور وظائف المؤسسة في توليد النتيجة، حيث يبدأ بوظيفة المتاجرة وهذا من خلال الفرق بين المبيعات وكلفتها، ثم دورة الإستغلال (العملياتية) ودورة خارج الإستغلال (غبر العادية).

كما أورد حساب النتائج حسابات تستعمل لتقديم القوائم المالية المدمجة وعمود للملاحظات وعمود لمبالغ السنة N وآخر للسنة (N-1) مثله في ذلك مثل حساب النتائج وفق الطبيعة، ولنفس الغرض طبعا.

3. جدول سيولة الخزينة

جدول سيولة الخزينة هو جدول يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية، أي المقبوضات والمدفوعات المالية المتحققة بالفعل، ويكون تصنيفها (أي المداخيل والمخارج المالية الحاصلة) حسب منشئها إلى تدفقات تولدها الأنشطة العملياتية وتدفقات تولدها أنشطة الإستثمار وتدفقا تولدها أنشطة التمويل، والغرض من وراء جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية بمختلف أصنافها وكذلك توفير معلومات حول كيفية استخدام هذه السيولة المالية.[1]

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي بطريقتين؛ الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، الفرق بين الطريقتين يرجع إلى الاختلاف في عرض تدفقات الأموال التي مصدرها الأنشطة العملياتية، حيث يمكن عرضها هي كذلك بطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، أما باقي المحتوى من البنود المتعلقة بالتدفقات الاستثمارية والتمويلية فهي نفسها في الطريقتين، في حين تجدر الإشارة إلى أن الطريقة المباشرة هي الموصَى بها (المنصوح بها)، والطريقة غير المباشرة هي الطريقة البديلة المقبولة.

تتمثل الطريقة المباشرة (أنظر الشكل رقم15) في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية الناتجة عن الأنشطة العملياتية (الزبائن؛ الموردون؛ الضرائب ...) من إظهار صافي التدفق المالي، وتقريب التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة للسنة المالية المعنية.

ويتم عرض جدول سيولة الخزينة وفق SCF حسب الطريقة المباشرة كما يلي:

[1]- نفس المرجع. ص 26.

شكل رقم: (15) جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة

(الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص35.

من خلال شكل جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم تقسيم جدول سيولة الخزينة أفقيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية مستوحاة من الأنشطة الرئيسية داخل المؤسسة وما يتبعها من قرارات، وهي قرار التمويل والمرتبط بدورة التمويل؛ أي من أحصل على الأموال أو كيف أُكون هيكل التمويل، وقرار الإستثمار والمرتبط بدورة

الإستثمار؛ أي ما هي التثبيتات التي أشتريها أو أتنازل عنها، وقرار التشغيل والمرتبط بدورة التشغيل داخل المؤسسة وهي النشاط العادي لها، إذا فجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة يعبر عن المقبوضات والمدفوعات الفعلية للمؤسسة حسب دورات النشاط ولمدة زمنية محددة في العادة سنة مالية كاملة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر، ويختتم الجدول بالمقاربة مع النتيجة.

كما نلاحظ أن جدول سيولة الخزينة يحتوي عمود الملاحظات لإعطاء توضيحات أكثر في الملحق، كما يحتوي على عمود المبالغ للسنة N وللسنة (N-1) مما يسمح بعقد مقارنات مع السنة السابق لمختلف بنود الجدول.

أما الطريقة غير المباشرة (أنظر الشكل رقم 16)، فتكون من خلال تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية المعنية مع الأخذ بعين الإعتبار آثار المعاملات التي ليس تأثير في الخزينة (مثل الإهتلاكات؛ تغيرات الزبائن؛ المخزونات؛ تغيرات الموردين ...)؛ والتفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).

ويتم عرض جدول سيولة الخزينة وفق SCF حسب الطريقة غير المباشرة كما يلي:

شكل رقم: (16) جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة

(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الإهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص 36.

من خلال شكل جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن الجدول يُفتتح بصافي نتيجة السنة المالية مع الأخذ بعين الإعتبار بعض المعاملات التي ليست لها تأثيرات على التدفقات النقدية مثل الإهتلاكات، عكس الطريقة المباشرة والتي تختتم بالمقاربة مع النتيجة؛ كما أنها لا تأخذ بعين الإعتبار إلا البنود النقدية والتي لها أثر على الخزينة.

كما أن جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة يحتوي على عمود للملاحظات من أجل قراءة أفضل، ويحتوي عمود لمبالغ السنة N وآخر لمبالغ السنة (N-1) يسمح بإجراء مقارنات بين مختلف البنود.

4. جدول تغيرات الأموال الخاصة

جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ هو جدول يبين التغيرات الحاصلة في كل بند من البنود التي يتشكل رأس المال الخاص للمؤسسة منها خلال السنة المالية، ويجب أن يقدم هذا الجدول حد أدنى من المعلومات المالية المرتبطة وفق النظام المحاسبي المالي كما يلي:[1]

أ- النتيجة الصافية للسنة المالية؛

ب- تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

ت- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة في إطار تصحيح أخطاء جوهرية؛

ث- عمليات الرسملة (رفع رأس المال؛ خفض رأس المال؛ التسديد ...)؛

ج- وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويتم عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق SCF كما يلي:

[1]- نفس المرجع. ص ص 26-27.

شكل رقم: (17) جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 25 مارس 2009م، العدد 19. ص 37.

من خلال شكل جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه ركز على بنود رأس المال التالية: رأسمال الشركة (ويقصد به رأس المال الاجتماعي)؛ علاوة الإصدار؛ فارق التقييم؛ فارق إعادة التقييم؛ الاحتياطات؛ والنتيجة، كما ركز على إظهار العوامل التي من شأنها تغيير رأس المال وهي تغير الطريقة المحاسبية؛ تصحيح الأخطاء الهامة؛ إعادة تقييم التثبيتات؛ الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج؛ الحصص المدفوعة؛ زيادة رأس المال؛ وصافي نتيجة السنة المالية.

كما يحتوي جدول تغير الأموال الخاصة رصيد لثلاث سنوات متتالية وهي السنة N؛ السنة (N-1)؛ والسنة (N-2)، إضافة إلى العناصر المؤثر في تغير الأموال الخاصة لسنتين N و(N-1) مما يسمح بإجراء مقارنات، وكذلك عمود للملاحظات لتقديم توضيحات في الملحق من أجل قراءة أفضل.

5. ملحق القوائم المالية

وفق النظام المحاسبي المالي يتكون محتوى ملحق القوائم المالية بصفة استرشاديه مما يلي:

أ- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
ب- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
ت- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛
ث- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة؛
ج- نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق؛
ح- تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية؛
خ- جدول الإهتلاكات؛
د- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
ذ- جدول المساهمات (فروع ومؤسسات مشاركة)؛
ر- جدول المؤونات؛
ز- كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.

إن محتوى الملحق وفق النظام المحاسبي المالي يعد مثالا يحتذى به، وبذلك فهو لا يمثل سقف المعلومات التي يمكن للمؤسسة تبيانها فيه، فللمؤسسة الحرية في الإفصاح عن المزيد من المعلومات إن أرادت ذلك، وبالتالي فالمعلومات المذكورة أعلاه والخاصة بالملحق وفق SCFيمكن اعتبارها الحد الأدنى من محتوى الملحق وفق النظام المحاسبي المالي.

من خلال ما سبق ومن خلال التمعن في نصوص النظام المحاسبي المالي، نسجل أن هذا الأخير تبنى إرشادات معايير المحاسبة الدولية، وبالأخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" قبل التعديل، ولم يشهد تطورا بعد ذلك كون الجزائر بلد القانون المكتوب،[1] حيث شهدت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير ديناميكية كبيرة وتغيرا مستمرا تماشيا مع تطور بيئة المحاسبة، في حين بقي النظام المحاسبي المالي الجزائري جامدا على الرغم من الصعوبات التي واجهت تطبيقه في كثير من الحالات.

إلا أن النظام المحاسبي المالي جاء بتغيير جذري مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني في المفاهيم والمبادئ وطرق القياس والعرض، في حين كلفت عملية التحول من PCN إلى SCF تكاليف إضافية على عاتق الدولة الجزائرية التي أعدت SCF، وعلى عاتق المؤسسات تمثلت في مصاريف التكوين والبرمجيات وغيرها، إلا أن ذلك كان ضروريا لمسايرة النهضة الاقتصادية الوشيكة

[1]- بوعظم، منير؛ غزي، محمد العربي. (2020). أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم1. **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، 1-16. ص 14.

والابتعاد قليلا عن الاعتماد على القروض إلى التمويل من خلال الاكتتاب العام وامتصاص النقدية الموجودة خارج البنوك،[1] وفي سبيل تحقيق ذلك، فالمؤسسات تتحمل تكاليف إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها بصفة مستمرة.

[1]- عربوة، رشيد. (2017-2018). **إعداد القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS –دراسة حالة مجمع صيدال**. أطروحة دكتوراه. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف: المسيلة. ص326.

المبحث الثالث: تهيئة بيئة تطبيق النظام المحاسبي المالي

في سبيل تسهيل عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي وتيسير تطبيقه، عملت الجزائر على تهيئة بيئة التطبيق، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: إعادة تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة

في عام 2011م تم إعادة تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة وهذا من خلال المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 22 جانفي عام 2011م، والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره،[1] ومن خلال قراءة في هذا المرسوم نلاحظ ما يلي:

1. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة CNC تسيطر عليها الحكومة وهياكلها ممثلة بشكل خاص في وزارة المالية، في مقابل نسبة قليلة للمهنيين والهيئات الأخرى، حيث يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله، ويتشكل المجلس من:

أ- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛
ب- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛
ت- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛
ث- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
ج- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
ح- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
خ- ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
د- رئيس المفتشية العامة للمالية؛
ذ- المدير العام للضرائب؛
ر- -المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛
ز- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
س- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
ش- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
ص- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
ض- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛

[1] - Décret exécutif n° 11-24 du 27 janvier 2011 fixant la composition ; l'organisation et les règles de fonctionnement du conseil national de la comptabilité. **Journal Officiel de la République Algérienne, 7.** 2 février 2011. p 4.

ط- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

ظ- ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءاتهم في مجالي المحاسبة والمالية، ويعينهم وزير المالية.

مع وجوب توافر رتبة مدير بالإدارة المركزية في ممثلي وزارة المالية، كما يجب أن يتم اختيارهم لكفاءاتهم في المجال المحاسبي والمالي، كما يمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص من شأنه أن يساعد في أشغال CNC بحكم مؤهلاته لا سيما في المجال المحاسبي والمالي والاقتصادي والقانوني.

فالمجلس الوطني للمحاسبة يتكون من ستة وعشرين (26) ممثلا؛ الرئيس وخمسة وعشرون (25) عضوا، فالرئيس هو وزير المالية أو ممثلا عنه، بالإضافة السبعة (7) ممثلين عن مختلف الوزارات؛ وثلاث (3) ممثلين عن هياكل وزارة المالية؛ وثلاث (3) أشخاص تعينهم وزارة المالية؛ والباقي ثلاث (3) أعضاء عن مختلف الهيئات الوطنية المستقلة (بنك الجزائر، لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛ ومجلس المحاسبة)، أما مهنة المحاسبة فعدد أعضائها بالمجلس تسعة أعضاء، ما نسبته تسعة من ستة وعشرين؛ أي تقريبا 34.61%.

ويعين أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة من طرف الوزير المكلف بالمالية لمدة ستة (6) سنوات، مع تجديد تشكيلة المجلس بالثلث كل سنتين.

2. هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة

يتمثل هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة فيما يلي:

2. 1. هيكل المجلس الوطني للمحاسبة

من أجل قيام المجلس الوطني للمحاسبة بمهامه ولسيره الحسن، فله هيكل تنظيم ممثلا في أمانة عامة تحت سلطة رئيس المجلس ويسيرها أمين عام بمساعدة أربعة (4) مديري دراسات وثمانية (8) رؤساء دراسات.

2. 2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة CNC عدة مهام تتمثل في:

2. 2. 1. مهام الاعتماد

يمارس CNC مهام الاعتماد اتجاه مهنة المحاسبة والتدقيق حيث يقوم باعتماد خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛ تقديم الإجازات؛ نشر قوائم المهنيين؛ تنظيم المهنة ومراقبة نوعيتها؛ واستقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة.

2. 2. 2. مهام التقييس المحاسبي

يقصد بالتقييس المحاسبي وضع المعايير المحاسبية Normalisation comptable، حيث يمارس المجلس CNC بعنوان التقييس المهام الآتية:

أ- جمع واستغلال جميع الوثائق المرتبطة بالمحاسبة وتدريسها؛
ب- تحقيق أو العمل على تحقيق جميع الدراسات والتحاليل في مجال تطوير المحاسبة واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
ت- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى وضع معايير المحاسَبات؛
ث- دراسة مشاريع النصوص القانونية التي لها علاقة بالمحاسبة، مع إبداء الرأي فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
ج- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
ح- متابعة ومراقبة النوعية فيما يخص تطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
خ- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المرتبطة بالمحاسبة على المستوى العالمي؛
د- السهر على تنظيم الملتقيات والتظاهرات المرتبطة بمجاله والتي تدخل ضمن صلاحياته.

كما يمكن للمجلس CNC وضع فرق عمل متخصصة مكلفة بتحضير مشاريع الآراء والتوصيات في إطار مهامه في مجال وضع المعايير، ولذلك فهو له "لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية".

2. 2. 3. مهام تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية

لقد تم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال تنظيمات مهنية وهي المصف الوطني للخبراء المحاسبين الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، ويسهر CNC على تنظيمها ومتابعتها من خلال:

أ- المساهمة في ترقية مختلف المهن المحاسبية؛
ب- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى منهي المحاسبة؛
ت- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المرتبطة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
ث- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
ج- القيام بدراسات وأبحاث في مجال المحاسبة والميادين الأخرى المرتبطة بها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع نشر نتائج هذه الدراسات والأبحاث؛
ح- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة وذلك من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى مرتبطة بهذا التكوين؛
خ- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات للتكوين في حالة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛
د- إجراء أبحاث مناسبة تسمح بإعداد أدوات جديدة توضع تحت تصرف مهنيي المحاسبة.

بالإضافة إلى المهام السابقة الذكر، فإن المجلس الوطني للمحاسبة CNC يمارس مهام أخرى من خلال لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية السابقة الذكر؛ لجنة الاعتماد؛ لجنة التكوين؛ لجنة الإنضباط والتحكيم؛ ولجنة مراقبة النوعية.

المطلب الثاني: إصلاح المنظومة الجبائية الجزائرية

في سبيل تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والذي كان مقررا لأول مرة في أول جانفي من عام 2009م، ثم تأجل تاريخ بداية تطبيقه إلى الفاتح من جانفي 2010م، سعت وزارة المالية إلى إصلاح المنظومة الجبائية حتى يكون هناك تقارب مع النظام المحاسبي المالي SCF، ويعتبر هذا الأمر من أهم أسباب تأجيل بداية العمل بالنظام SCF الجديد آنذاك، إلى جانب الأمور المتعلقة بالتكوين الأكاديمي والمهني.

1. وجوب احترام النظام المحاسبي المالي

نصت المادة 141 مكرر 2 من قانون المالية التكميلي لعام 2009 على أنه " يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة "[1]، إن هذه المادة جاءت لتدعم فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي من جهة واعترافا بالإطار التصوري والمبادئ والقواعد المحاسبية التي جاء بها SCF من جهة أخرى، إلا أن هذا الإعتراف مشروطا بعدم تعارضها مع القواعد الجبائية المحددة لوعاء الضريبة، فالجباية تمثل أهم مصادر تمويل الميزانية العمومية للدولة الجزائرية، ولذلك فهي تريد عدم المساس بالوعاء الجبائي، كما أن القوانين الجبائية قواعدها آمرة تستمد سيادتها من سيادة الدولة.

عند تطبيق نص المادة 141 مكرر 2 من قانون المالية التكميلي لعام 2009م، يمكن أن نصادف ثلاث حالات:

أ- حالة عدم تعارض النظام المحاسبي المالي مع قواعد النظام الجبائي المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة، نطبق النظام المحاسبي المالي؛

ب- حالة تعارض النظام المحاسبي المالي مع قواعد النظام الجبائي المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة، نطبق النظام الجبائي؛

ت- وفي حالة غياب نص جبائي صريح في مسألة معينة، فإنه يطبق النظام المحاسبي المالي مع المحافظة على شرط عدم المساس بالوعاء الجبائي.

إنَّ اختلاف النظام المحاسبي المالي مع القواعد الجبائية كان له التأثير البالغ الأهمية على الممارسة المحاسبية، فنلاحظ من واقع الممارسة أن الكثير من المحاسبين يميلون إلى مسك محاسبة قانونية (جبائية)، بالخصوص في المؤسسات ذات الملكية الخاصة، وهذا لسبب رئيسي وهو تجنب تسوية الاختلاف بين المحاسبة المالية والجبائية عند إعداد التصريح الجبائي في نهاية السنة المالية وما يتطلب من جهد ووقت وتكلفة، ولذلك يذهب **بولحدور** إلى أن "الأصل هو مسك محاسبة جبائية خلال السنة المالية، وفي نهاية السنة يقوم المحاسب بإعداد قوائم وتقارير مالية على أساس قواعد المحاسبة المالية توجه إلى باقي الأطراف

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 جويلية 2009). أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. (الجريدة الرسمية عدد 44 سنة 2009). ص 5.

المهتمة"[1]، وهذا يصلح للكثير من المؤسسات خاصة الصغيرة منها، والتي لها دائرة أطراف مهتمة صغير تتلخص عادة في المالك وإدارة الضرائب.

لكن النظام المحاسبي كان واضحا في مسألة الخلاف بين القواعد المحاسبية والجبائية، فالأصل هو مسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي مع تقديم قوائم وتقارير مالية موجهة لمختلف المستخدمين، وعند إعداد التصريح الجبائي وفي حالة تعارض القواعد المحاسبية معا القواعد الجبائية في مجال تحديد الوعاء الضريبي نتبع القواعد الجبائية، قد يكون هذا الاختلاف نهائي؛ وقد يكون مؤقت ويسوى خلال الزمن مما ينجر عنه ضرائب مؤجلة أصول و/أو ضرائب مؤجلة خصوم.

2. مجاراة القوانين الجبائية للنظام المحاسبي المالي

بعد صدور النظام المحاسبي المالي ظهرت العديد من الإجراءات الجبائية المسايرة للنظام المحاسبي المالي SCF بغرض دعمه وتيسير تطبيقه، وقد جاءت هذه الإجراءات الجبائية ضمن قوانين المالية وتعليمات وزارية، وأهمها:

2. 1. إعادة تقييم الأصول

حيث نصت المادة 185 من قانون المالية التكميلي لعام 2009م على تقييد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي SCF في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات، كما نصت المادة 186 من نفس القانون على تقييد فائض مخصصات الإهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة.[2]

ثم جاء بعد ذلك قانون المالية لسنة 2019م خاصة المادتين 186 مكرر و186 مكرر1، والتعليمة رقم 02 الصادرة في 20 مارس 2019 المتضمنة المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيتات، وهذا من أجل رفع اللبس عن عملية إعادة التقييم، وتوضيح كيفية تطبيقها وللحد من سوء استخدامها لإدارة الربح، حيث تم:[3]

أ- التمييز في عملية إعادة التقييم بين الأصول القابلة للإهتلاك وغير القابلة للإهتلاك؛

ب- فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للإهتلاك لا يدرج في النتيجة الجبائية؛

ت- تسجيل فائق القيمة الناتج عن إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب فارق إعادة التقييم، مع شرط عدم إعادة توزيعه؛

ث- فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيتات القابلة للإهتلاك وغير القابلة للإهتلاك يحسب انطلاقا من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم.

[1] - Boulahdour, Yacine. (30 novembre 2020). **Interview sur la marge du : Séminaire régional Est, Recensement des difficultés d'application du Système Comptable Financier.** Nouvelle ville Ali Mendjeli, Constantine.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 جويلية 2009). أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. (الجريدة الرسمية عدد 44 سنة 2009). ص 6.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 ديسمبر 2018م). قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018م يتضمن قانون المالية لسنة 2019. (الجريدة الرسمية عدد 79 سنة 2018). ص 4.

2. 2. المصاريف الأولية

نصت المادة رقم 8 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009م، والتي جاءت لتتمم أحكام المادة 196 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالفقرة رقم 3، والتي جاء فيها "تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي"[1]، حيث يعد هذا اعتراف بالمصاريف الإعدادية (التأسيسية أو التمهيدية) والتي كانت مسجلة من قبل في دفاتر المؤسسة قبل سريان النظام المحاسبي المالي SCF، حيث تستمر في إطفائها بنفس الوتيرة إلى غاية اطفائها كليا، مع عدم تكوين مصاريف أولية أخرى لأن SCF لا يعترف بها ولم يخصص حساب لها، ما عدا مصاريف البحث والتطوير والتي أصبحت تعد تثبيت معنوي في ظل SCF.

هذه المادة ملغاة بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021م.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 جويلية 2009). أمر رقم 09-01. مرجع سبق ذكره ص 5.

المبحث الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية

الجزائر و في سياق السعي للإندماج في المحيط الإقتصادي العالمي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واصلت تكييف منظومتها التشريعية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارية بما في ذلك نظامها المحاسبي المالي[1]، و الذي كان الهدف من خلاله (SCF) هو خدمة الإستثمار؛ و هذا من خلال اضفاء المزيد من المصداقية والشفافية عن الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية[2]، فالجزائر لم تتبنى أبدا **IAS/IFRS**، و إنما قامت بإعداد نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير الدولية خاصة في جانب الإطار التصوري و كيفية عرض القوائم والتقارير المالية[3].

ان المصداقية والشفافية والتي سعى **SCF** لتحقيقها تعد من خصائص المعلومة المالية، ونحن من خلال هذا المبحث نسعى جاهدين لتبيان أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية من خلال تبيان قواعد عرضها وفق **SCF**؛ ومن خلال تبيان أثر القيمة العادلة فيها.

المطلب الأول: قواعد عرض المعلومة المالية وفق (SCF)

إن العرض الجيد للمعلومة المالية من خلال القوائم والتقارير المالية والذي يهدف إلى تصوير واقع المؤسسة، وتحقيق الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة من أجل تلبية مختلف حاجات المستخدمين والأطراف المهتمة، لقي الإهتمام البالغ من قبل SCF.

1. عرض المعلومة المالية وفق SCF

لقد اهتم **SCF** بالمعلومة المالية وبكيفية عرضها وهذا يتجلى من خلال الإطار التصوري له، والذي عرف "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[4].

يطبق النظام المحاسبي المالي " على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ... مع استثناء الأشخاص الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية." ، حيث يطبق على " الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب

---

[1]- سيد، محمد. (2013). الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية. **مجلة الاقتصاد الحديث. العدد (9)**. 203-224. ص 204.

[2]- بوزيد، امحمد اعمر. نجار، أيوب. (2019). مدى مواكبة المشرع الجبائي لقواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية على ضوء القوانين الجبائية لسنة 2018. **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 3** (2)، 130-144. ص 143.

[3] - yahi, norredine. (30 novembre 2019). **Evaluation et révision de SCF, méthodologie ; évaluation et finalisation.** Séminaire régional est, recensement des difficultés d'application du SCF. Constantine, Algérie.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 نوفمبر 2007). **قانون رقم 07-11.** مرجع سبق ذكره. ص 3.

نص قانوني أو تنظيمي" ، مع العلم أنه "يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة" (المواد: 2؛ 4؛ و5 من القانون 07-11)[1]

" يتضمن النظام المالي اطارا تصوريا للمحاسبة المالية؛ ومعايير محاسبية؛ ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، من بينها: قابلية الفهم؛ الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة؛ ..."، ويجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات التنظيم والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها." (المادتين: 6 و10 من القانون 07-11)[2]

" تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل. تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ ملحق يحدد القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج." ، و" يجب أن تعرض الكشوف المالية بصورة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته ..."، و" توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة"، كما " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية" (المواد: 25؛ 26؛ 29 و37 من القانون 07-11)[3]

2. الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق SCF

اهتم **SCF** بالخصائص النوعية للمعلومات الجيدة والمستمدة من القوائم والتقارير المالية، والمتمثلة في المصداقية؛ الصورة الصادقة؛ الأهمية النسبية؛ القابلية للفهم؛ الحياد؛ الدلالة؛ والشفافية، وعرفها كما يلي[4]:

2. 1. المصداقية

جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي ممكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

2. 2. الصورة الصادقة

الهدف الذي تستوفيه الكشوف المالية للكيان، من حيث طبيعتها ونوعيتها وفي ظل احترام قواعد المحاسبة، ويكون بمقدورها تقديم معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان وأدائه وعن تغيرات وضعيته المالية.

---

[1]- نفس المرجع. ص 3

[2]- نفس المرجع. ص 4

[3]- نفس المرجع. ص ص 5-6

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). **قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.** مرجع سبق ذكره.ص ص 85-95.

2. 3. الأهمية النسبية

تكون المعلومات ذات دلالة إذا كان من الممكن أن يسبب عدم بيانها أثرا ما على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستعملون استنادا إلى الكشوف المالية.

2. 4. القابلية للفهم

نوعية معلومة ما عندما يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

2. 5. الحياد

يجب أن تكون المعلومة المحاسبية حيادية، ويجب ألا تكون موضوع انحياز أو تفضي إلى بيانات مغرضة ونتائج معدة سلفا.

2. 6. الدلالة

جودة المعلومة عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الإقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

2. 7. الشفافية

توافق الشفافية إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق. ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق المالية وعملياتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الإنضباط والحيوية.

إن تعريف النظام المحاسبي المالي للخصائص النوعية للمعلومة المالية يعكس مدى اهتمامه بها، وحرصه على تكريسها في مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة أساسا في القوائم المالية.

المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية

قامت الجزائر بإصلاح المحاسبة المطبقة على المؤسسات الهادفة إلى الربح من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي SCF، و"يعتبر النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية والذي لا يقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي، فالنظام المحاسبي المالي نظرا لتماشيه مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS لا يقتصر فقط على تغيير مدونة الحسابات، بل أدخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف؛ المفاهيم؛ نظم التقييم والتقييد المحاسبي وكذا طبيعة الكشوف المالية وفحواها"[1].

[1]- المجلس الوطني للمحاسبة. (2010). **مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.** الجزائر: وزارة المالية. ص 2.

من أهم المفاهيم الجديدة التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS القيمة العادلة، والتي خصصت لها معيارا بعينه وهو "المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 13 قياس القيمة العادلة (IFRS13)"، كما لا يكاد يخلو أي معيار محاسبي دولي من هذا المصطلح أو من تأثيره كونه مرتبط بالتقييم، بالرجوع إلى النظام المحاسبي المالي (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية عدد 19 سنة 2009، والقانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 74 سنة 2007) النسخة العربية لا نجد مصطلح القيمة العادلة، فهل SCF لم يأخذ بالقيمة العادلة، أم أنه اختلاف المصطلح فقط؟

لكن، بالرجوع إلى النسخة من "القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها" باللغة الفرنسية ، نجد مصطلح القيمة العادلة (La juste valeur)، وبمقابلته مع النسخة باللغة العربية نجده أنه قد عبر عنها بمصطلح "القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)"، أنظر مثلا الفقرة 112-1 في القسم 2 قواعد عامة للتقييم من الفصل الأول مبادئ عامة من النظام المحاسبي المالي، إذا فهناك اختلاف مصطلح حيث أن الكتابات الأكاديمية في مجال المحاسبة تستخدم مصطلح القيمة العادلة في حين SCF في نسخته العربية استخدم مصطلح القيمة الحقيقة وفي نسخته باللغة الفرنسية استخدم مصطلح La juste valeur، والظاهر أن SCF كُتب لأول مرة باللغة الفرنسية وترجم إلى اللغة العربية، وهذا واضح من ترتيب المصطلحات في الملحق 3 (المعجم) من SCF، حيث رتبت في النسخة باللغة الفرنسية ترتيبا هجائيا من A إلى Z، مع احتفاظها بنفس الترتيب للمصطلحات في النسخة العربية دون الإلتزام بتسلسل الحروف الهجائية العربية.

1. مفهوم القيمة العادلة

يمكن تناول مفهوم القيمة العادلة من خلال:

1. 1. مفهوم القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية

عرف المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" (IFRS13) الصادر في ماي 2011م، القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن:

- القيمة العادلة هي سعر؛
- القيمة العادلة هي قياس قائم على السوق وليس على المؤسسة؛
- تتحدد القيمة العادلة في السوق من خلال المعاملة بين المشاركين في السوق؛
- قياس القيمة العادلة ينصب على الأصول والخصوم لأنها الموضوع الأساسي للقياس المحاسبي؛

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مرجع سبق ذكره. ص 609.

- وقياس القيمة العادلة يكون في تاريخ محدد؛ قد يكون تاريخ إدراج الأصل أو الإلتزام في الحسابات، أو تاريخ إعداد القوائم المالية.

1. 2. مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة (القيمة الحقيقية) على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"[1].

نلاحظ من خلال تعريف SCF للقيمة العادلة أن:

- القيمة العادلة هي مبلغ؛
- القيمة العادلة تتحدد أثناء التبادل؛ والتبادل يكون في السوق؛
- القيمة العادلة تتحدد من خلال المعاملة بين أطراف؛ مع وجوب توافر شروط في هذه الأطراف وفي المُعاملة؛
- والأصول والخصوم هي الموضوع للقياس بالقيمة العادلة.

إن هذا التعريف للقيمة العادلة يتطابق تقريبا مع تعريف المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي على الرغم من اختلاف بعض الألفاظ، أو إشارة SCF إلى الشروط الواجب توافرها في الأطراف الذين تتم بينهم المعاملة وشروط المعاملة في حد ذاتها، مع اهمال ذلك في تعريف IFRS 13، وهذا ليس قصورا في التعريف، ولكن كون أنه مسلَّم بها، فالقيمة العادلة تتحدد في السوق، ولكن ليس أي سوق، فهي تتحدد في السوق الكفء الذي يجب أن تتوافر فيه شروط أهمها الحرية وتوافر المعلومات.

2. التقييم على أساس القيمة العادلة:

وفق النظام المحاسبي المالي SCF، تعد التكلفة التاريخية الأساس في تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كما يمكن اعتماد طرق أخرى للتقييم حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر، حيث تجري مراجعة للتقييم بالإعتماد على:[2]

- القيمة العادلة (القيمة الحقيقية أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

ويمكن تمييز الشروط والعناصر التالية والتي تستخدم فيها القيمة العادلة كأساس للتقييم.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. مرجع سبق ذكره. ص 87.

[2]- نفس المرجع. ص 6-12.

أ - السلع المكتسبة عن طريق التبادل: تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة العادلة للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة.

ب - حالة العقارات الموظفة: حيث يعد عقارا موظفا أي ملك عقاري مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال؛ فهو غير موجه لا للبيع ولا للاستخدام في إنتاج أو تقديم خدمات أو أغراض إدارية، والعقارات الموظفة المدرجة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتات عينية يمكن القيام بتقييمها بتكلفتها مطروحا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيم، أو تقييمه بالقيمة العادلة، مع تطبيق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة، وفي حال ما إذا تعذر تطبيق القيمة العادلة تحديدا ذات مصداقية لأي عقار موظف تملكه مؤسسة اختارت طريقة القيمة العادلة في التقييم، فإنه يجوز تقييمه حسب طريقة التكلفة مع تقديم معلومات عن ذلك في الملحق، والأسباب التي جعلت تطبيق القيمة العادلة غير ممكنة، ويجب أن تعكس القيمة العادلة الحالة الواقعية للسوق عند الإقفال، وفي حالة الخسارة أو الربح الناتج عن تغير القيمة العادلة للعقار الموظف تدرج ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي وقعت فيها.

ت - حالة الأصل البيولوجي: حيث يقيم الأصل البيولوجي بالقيمة العادلة، سواء عند الإدراج لأول مرة أو في تاريخ كل إقفال عند إعادة التقييم، مع طرح المصاريف التقديرية في نقطة البيع، إلا إذا لم يكن تقدير القيمة العادلة غير ممكن، فتطبق طريقة التكلفة منقوصا منها الإهتلاكات وخسائر القيم، والخسارة أو الربح الناتجة عن تغير القيمة العادلة تثبت في النتيجة الصافية للسنة المالية التي تحدث فيها.

ث حالة الأصول المالية غير الجارية: حيث تدرج الأصول المالية غير الجارية عند إدراجها في حسابات المؤسسة لأول مرة بقيمتها العادلة، بما في ذلك مصاريف الوساطة ومصاريف البنك والرسوم غير المستردة.

فالأساس في التقييم وفق النظام المحاسبي عند الإدراج في الحسابات لأول مرة هو أساس التكلفة، ما عدا الأصول المبادلة غير المماثلة؛ والأصل البيولوجي؛ والتثبيتات المالية.....، والتي تطبق عليها القيمة العادلة، إلا إذا تعذر ذلك في حال الأصل البيولوجي، أما عند الإدراج في القوائم المالية الختامية، أي عند التقييم أو إعادة التقييم في نهاية السنة المالية في باقي الأصول، فإن أساس التقييم هو التكلفة مطروحا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيم، مع الترخيص باستخدام القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

3. موقف المشرع الجبائي الجزائري من القياس بالقيمة العادلة

ان المشرع الجبائي الجزائري يسمح بّإعادة تقييم الأصول وفق قيمتها العادلة، لكن مع توافر شرط الحفاظ على الوعاء الضريبي، سعيا منه للحفاظ على الحصيلة الضريبية، فعملية إعادة تقييم الأصول وفق النظام الجبائي والتي قد تنتج عنها خسائر قيمة (إعادة تقييم سالبة) لا تعتبر من المصاريف القابلة للخصم من الوعاء الضريبي، كم أن فوائض أو نواقص القيم

عند التنازل عن التثبيتات تحسب على أساس القيمة الأصلية للأصل قبل إعادة التقييم،[1] إضافة إلى إجراءات جبائية أخرى غرضها الحفاظ على الوعاء الضريبي.

4. أثر القياس بالقيمة العادلة

القيمة العادلة من الطرق المستحدثة للقياس في مجال المحاسبة المالية، وهي جاءت كبديل للقياس على أساس القيمة التاريخية والتي تعرضت للكثير من الإنتقادات، أهمها أنها تعبر عن الأحداث تاريخ وقوعها ولا تتماشى مع التغيرات الطارئة في بيئة نشاط المؤسسة كالتغيرات في الأسعار وغيرها، مما قد يؤثر على خاصية ملاءمة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، لذلك فقد جاءت القيمة العادلة لتعويض القصور في القياس على أساس القيمة التاريخية، فالتقييم و/أو إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة بانتظام كافٍ من شأنه أن يجعل القيم المحاسبية للأصول والخصوم لا تختلف اختلافا كبيرا عن القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

وللقياس بالقيمة العادلة أثر على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، خاصة منها خاصية الملاءمة؛ خاصية المصداقية؛ خاصية الثبات؛ وخاصية قابلية المقارنة، وذلك من خلال محاولة جعل القوائم والتقارير المالية تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة وتساعد المستخدمين على اتخاذ القرار، ويمكن تمييز أثر القيمة العادلة على المعلومة المالية من خلال ما يلي:

4. 1. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الملاءَمة

إن القياس بالقيمة العادلة يجعل المعلومة المالية أكثر ملاءَمة لاتخاذ القرار، باعتبارها تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل، فهي تعتمد على أسعار السوق السائدة والقدرة التنبئية بالنتائج المحتملة، وهي تعكس الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.

4. 2. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الموثوقية

حتى تكون المعلومة المالية الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة موثوقة، يجب أن يتوافر السوق على شروط الكفاءة والنشاط، لأنه هو مصدر البيانات المعتمدة في القياس بالقيمة العادلة، لكن هناك الكثير من عناصر الأصول والخصوم ليس لها سوق نشط، عندها تصبح تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة للتحيز، مما يقلل من موثوقيتها.

4. 3. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية الثبات

هناك نماذج ومداخل متعددة لقياس القيمة العادلة، والسوق هو الأساس في القياس، لكن هناك بعض بنود الأصول والخصوم معلومات السوق حولها ليست متوفرة، ففي هذه الحالة فإن المؤسسة تقيس القيمة العادلة باستخدام البيانات

[1]- طيبة، محمد رضا؛ حديدي، آدم. (2021). موقف النظام الجبائي الجزائري من القياس وفق القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. **مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4** (7)، 24-36. ص ص 31-32.

الملحوظة ذات الصلة مع تقليل استخدام البيانات غير الملحوظة، وهذا بالاعتماد على الافتراضات المستخدمة من قبل المشاركين في السوق، هذا الأمر يجعل المعلومات المالية أكثر تقلبا نظرا لتأثرها بافتراضات وبالآراء الشخصية للمشاركين في السوق.

ومما يزيد من تقلب المعلومات المالية وعدم ثباتها هو الاعتماد على نموذج مختلط للقياس، حيث أن بعض الأصول والخصوم مُقاسة بالقيمة العادلة والأخرى بالتكلفة التاريخية، ما يتعارض مع خاصية الثبات.[1]

4. 4. أثر القياس بالقيمة العادلة على خاصية قابلية المقارنة

هناك ارتباط وثيق بين خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة للمعلومات المالية، ففي ظل القياس بالقيمة العادلة تفتقد المعلومة المالية خاصية الثبات، وبالتالي فهي كذلك تفتقد خاصية القابلية للمقارنة.

لكن، وعلى الرغم من احتمال التحيز في استخدام القيمة العادلة، يبقى القياس بالقيمة العادلة الأكثر ملاءمة، نظرا لعكسه واقع المؤسسة، وقد يساعد التطور التكنولوجي في دعمه، خاصة مع ظهور البيانات الضخمة وسلاسل الكتل، هذه الأخير "تعد قاعدة بيانات ضخمة موزعة تسجل حركة المعاملات من قبل شبكة الكمبيوتر"[2].

إن القياس بالقيمة العادلة له أثر إيجابي على جل الخصائص النوعية الضرورية لجودة المعلومة المالية، مما ينعكس بالإيجاب على الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، في حين إن الإنتقادات التي وجهت إلى أسلوب القياس بالقيمة العادلة هي انتقادات موجهة إلى محيط تطبيقه وليس لأسس ومراحل تطبيق الأسلوب في حد ذاته[3]، مما يفند الاتهامات الموجهة للقياس بالقيمة العادلة في تسببه في أزمة سنة 2008.

5. الشفافية وأثرها على جودة المعلومة المالية:

يرى النظام المحاسبي المالي SCF أن الشفافية توافق "إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق، ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق وعملياتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الإنضباط والحيوية"[4].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يرى أن الشفافية تعني توافر المعلومات عن بيئة المؤسسة كلها بما في ذلك الشروط والقرارات والأعمال، وأن هذه المعلومات يجب أن تكون متوافرة وواضحة ومفهومة، متوافرة عن جميع الفاعلين، ومفهومة من جميع الأطراف الفاعلة والمهتمة، فالمعلومة الشفافة ضرورية لوجود سوق نشط حيوي ومنضبط.

---

[1]- عقري، روزة؛ بوسبعين، تسعديت. (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. **مجلة البشائر الاقتصادية، 7** (01)، 574-590. ص 583.

[2]- عياش، زبير؛ فنازي، فطيمة الزهراء؛ مطلاوي إيمان. (2020). دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية-تطبيقات البلوكتشين نموذجا. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 05(01)، 305-322. ص 313.

[3]- سبتي، إسماعيل. (2015-2016). **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة –دراسة مقارنة بين مجموعة الدول**. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة: المسيلة. ص ص 314-317.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. مرجع سبق ذكره. ص 91.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت المحاسبة المالية في الجزائر عدة تطورات تماشيا مع الأوضاع السياسية والإقتصادية المحلية والدولية، فبعد الاستقلال اتبعت الجزائر النظام المحاسبي العام الفرنسي، ثم تبنت نظاما خاصا بها وهو المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير جاء مناسبا في ظل ظرف ونهج اقتصادي معين، لكن مع بداية توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم؛ وظهور ممارسات جديدة في بيئة الأعمال لم تكن مألوفة، كل هذا عجل في اصلاح المحاسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي، والمستمد من معايير المحاسبة الدولية.

لقد اهتم النظام المحاسبي المالي بالإطار التصوري للمحاسبة وقواعد التقييم والمحاسبة، كما أعطى اهتماما بالغا للقوائم المالية وعرضها، حيث جاءت مطابقة للمعيار المحاسبي الدولي رقم1، خاصة القوائم الأساسية منها، كما اهتم بالمعلومة المالية وخصائصها النوعية وقواعد عرضها والإفصاح عنها، حيث أعطى الحق لمعدي القوائم المالية باستخدام القيمة العادلة (الحقيقية) في التقييم حتى تعكس القوائم المالية واقع المؤسسة، كما أعطى لمستخدمي القوائم والتقارير المالية الحق في الاطلاع على المعلومات المالية.

إن تبني النظام المحاسبي المالي حسن من محتوى القوائم المالية، وحسن من طريقة عرضها، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومة المالية المستمدة منها.

الفصل الرابع:

جودة المعلومات المالية

-دراسة إحصائية

وميدانية

تمهيد:

بعد أن درسنا كل من أثر معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وأثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية نظريا، وذلك من خلال دراسة المعايير الدولية والنظام المحاسبي والإطار النظري لهما، سوف ندرس عمليا أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية؛ من خلال دراسة إحصائية موجهة إلى مختلف مستخدمي المعلومة المالية؛ ومن خلال دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر.

إن الأطراف المهتمة والمستخدمين المختلفين للقوائم المالية، بإمكانهم تنويرنا بأثر النظام المحاسبي المالي على مختلف الخصائص النوعية للمعلومة المالية، خاصة منها الملاءمة والموثوقية والثبات والقابلية للمقارنة والفهم، وهذا نظرا لتكوينهم وخبرتهم واهتماماتهم بالقوائم المالية للمؤسسة، كل من وجهة نظره والتي تعكس علاقته بالمؤسسة.

كما أن بورصة الجزائر والشركات المسعرة بها، يمكنها تزويدنا بالمعلومات الكافية لدراستنا خاصة منها مدى الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي، والذي ينعكس بصفة أساسية في جودة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، كون هذه الشركات لها الكثير من الأطراف المهتمة ومن المستخدمين لمخرجاتها من المعلومات المالية، نظرا لطبيعة ملكيتها فهي مجبرة على نشر قوائمها وتقاريرها المالية دوريا، حماية للمستثمرين الحاليين وطلبا لمستثمرين محتملين جدد، سعيا منها في الحصول على المزيد من التمويل عن طريق السوق المالي.

ولذلك، قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة إحصائية موجهة لمختلف المستخدمين من أجل معرفة آرائهم حول أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية، كما قمنا بدراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر من خلال تقديم بورصة الجزائر المتدخلون في البورصة؛ والشركات المسعرة فيها كعينة للدراسة، كما قمنا بتحليل جودة المعلومة المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية لعينة الدراسة.

المبحث الأول: جودة المعلومة في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة إحصائية

من أجل معالجة أفضل لموضوع دراستنا، قررنا القيام بدراسة احصائية بالإعتماد على توزيع استبيان، لما له من إيجابيات في مجال قياس تطابق وجهات نظر أفراد عينة الدراسة الموجه لها هذا الاستبيان، حيث نهدف إلى معرفة وجهة نظر مختلف الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية اتجاه جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الإطار العام للاستبيان

يتمثل الإطار العام للاستبيان في تصميم استبيان وفق ضوابط معينة، وتوجيهه نحو عينة تمثل مجتمع الدراسة، واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل لبلوغ أهداف الدراسة.

1. المنهج المستخدم ومجتمع وعينة الدراسة

هدفنا من خلال بحثنا إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر المستخدمين والأطراف المهتمة، وقد استخدمنا لتحقيق أغراض البحث الأسلوب الإحصائي، من أجل التقصي والتتبع وجمع البيانات بهدف الوصول إلى علاقات عامة، وذلك عن طريق تناول الجزئيات بالتحليل ثم التعميم في مراحل أخرى.

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية والأطراف المهتمة بالمؤسسة الهادفة إلى الربح، وهم:

- معدو القوائم المالية، ممثلين في المحاسبين (الموظفين) والمحاسبين المعتمدين (مهنيين أحرار)؛
- مدققو القوائم المالية، ممثلين في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمدققين الداخليين؛
- المسيرين، ممثلين في مدراء الشركات والإطارات المسير لها؛
- المستثمرين، ممثلين في المساهمين الحاليين والمحتملين المهتمين باستثمار أموالهم؛
- مفتشو الضرائب، ممثلين للدولة وهدفهم حماية وعاء الضريبة ومبلغها؛
- والأكاديميين، ممثلين في الأساتذة والباحثين المهتمين بالمحاسبة المالية.

كون مجتمع الدراسة غير محدد من حيث العدد، فقد كانت عينة الدراسة قصدية، وفي محيطنا الجغرافي (الشرق الجزائري)، حيث حاولنا توزيع أكبر عدد من استمارات الاستبيان وعلى مختلف الفئات، حتى تكون عينتنا تمثل مجتمع الدراسة تمثيلا صادقا.

2. تصميم الاستبيان

لبلوغ أهداف الدراسة، قمنا بإعداد استبيان (أنظر الملحق رقم 03) معتمدين في ذلك على الإطار النظري لدراستنا وكتب المنهجية والإحصاء والدراسات السابقة، وقد اجتهدنا في صياغة أسئلة الاستبيان حتى تكون واضحة ومحددة وبشكل ولغة تتناسب مع مستوى مجتمع وعينة الدراسة، وقد جاء هذا الاستبيان في قسمين:

2. 1. القسم الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، والتي تضمنت معلومات حول نوع الجنس؛ الفئة العمرية؛ المستوى التعليمي؛ الوظيفة المهنية؛ والخبرة المهنية.

2. 2. القسم الثاني: ويتضمن محاور الدراسة وهي أربعة:

- **المحور الأول:** تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومة المالية، وهو مرتبط بالإجابة على الفرضية الفرعية المتمثلة في "للنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على خاصية ملاءمة المعلومة المالية".

- **المحور الثاني:** تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومة المالية، وهو مرتبط بالإجابة على الفرضية الفرعية المتمثلة في "للنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على خاصية موثوقية المعلومة المالية".

- **المحور الثالث:** تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية، وهو مرتبط بالإجابة على الفرضية الفرعية المتمثلة في "للنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على خاصية ثبات وقابلية المعلومة المالية للمقارنة".

- **المحور الرابع:** تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على القابلية لفهم المعلومة المالية، وهو مرتبط بالإجابة على الفرضية الفرعية المتمثلة في "للنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على خاصية القابلية لفهم المعلومة المالية".

وقد استخدمنا في المحاور (1، 2؛ 3؛ و4) من القسم الثاني من الاستبيان مقياس ليكرت الخماسي LikertScale، من أجل معرفة وتصنيف آراء عينة الدراسة والمحددة بخمسة خيارات كما يلي:

جدول رقم (08): درجات مقياس ليكرت الخماسي

تصنيف الفئات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن (التصنيف)	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث.

وعند عملية تحليل البيانات المجمعة، يتم تقييم المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على النحو الآتي:

- [4.20-5.00] تدل على درجة مرتفعة جدا؛
- [3.40-4.20] تدل على درجة مرتفعة؛
- [2.6-3.40] تدل على درجة متوسطة؛

- [2.60-1.8] تدل على درجة ضعيفة؛
- [1.80-1.00] تدل على درجة ضعيفة جدا.

3. الأساليب الإحصائية

من أجل القيام بما تتطلبه طبيعة الدراسة من إختبار دقيق للبيانات، بالخصوص الإستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية، وبعد تفريغ وتحليل نتائج الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار رقم 26 (SPSS V26.0)، قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- إختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة؛
-المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة؛
- الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة؛
- وتحليل التباين الأحادي F.

مع استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل الإجابات حول السؤال المفتوح المتعلق بالمعلومات التي يرغب المجيب عن الاستبيان إضافتها.

المطلب الثاني: إختبار الاستبيان

وذلك من خلال تحكيمه وقياس الاتساق الداخلي له.

1. تحكيم الاستبيان

من أجل تحكيم الاستبيان، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة والمالية ثم عرضه على عينة من مكاتب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (أنظر الملحق رقم 04)، ليتم فيما بعد ذلك تعديل ما يجب تعديله بناء على مقابلة آراء المحكمين.

2. الاتساق الداخلي للاستبيان

نقصد بالاتساق الداخلي مستوى الترابط بين محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة مع مستوى الإجابات المرغوب في تحصيلها، وقد تم اختبار الصدق الذاتي (ثبات الأداة) لمحاور الاستبيان بعد الانتهاء من جمع البيانات، وذلك من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، والذي يمكن تبيانه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (09): معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي للاستبيان

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
24	0.861

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.861، كما هو ملاحظ من خلال هذه القيمة فإنّ معامل ألفا كرونباخ يفوق المعدل المطلوب في مثل هذه الدراسات والمقدر بـ 0,6، وهو يقع في المجال أكبر من أو يساوي 0.8 وأقل من 0.9، وبالتالي فالاتساق الداخلي جيد.

المطلب الثالث: عرض نتائج الاستبيان

بهدف التعرف على وجهة نظر الأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المالية اتجاه أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية، قمنا بتوزيع استبيان في شكله الورقي والإلكتروني في بعض ولايات الشرق الجزائري (المسيلة؛ قسنطينة؛ عنابة؛ أم البواقي؛ سكيكدة؛ ميلة؛ خنشلة؛ سطيف؛ باتنة) معتمدين في ذلك على التواصل المباشر وعلى البريد الإلكتروني للأطراف المهتمة، وسوف نعرض فيما يلي حيثيات جمع البيانات المتعلقة بالاستبيان، كما سنقدم الإحصاءات العامة للإجابات المتحصل عليها.

1. توزيع الاستبيان وجمع البيانات

عملية توزيع الاستبيان انطلقت يوم 18 ديسمبر 2021 إلى غاية 10 فيفري 2022، حيث تم توزيع 204 استبيان مع استرجاع 116 استبيان، بمعدل 56.86% مع عدم استبعاد أي استبيان من التحليل، كوننا توخينا العناية الكافية عند التوزيع، حيث قصدنا الأطراف المهتمة من معدي القوائم المالية؛ المدققين؛ المسيرين؛ المستثمرين؛ مفتشي الضرائب؛ والأكاديميين المختصين في المحاسبة المالية، مع تجنبنا لمواقع التواصل الاجتماعي حتى نتجنب تمييع نتائج دراستنا، فعينة دراستنا كانت قصدية.

2. توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديمغرافية

يمكننا عرض البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة والمتمثلة في الجنس؛ العمر؛ المستوى التعليمي؛ الوظيفة؛ والخبرة المهنية كما يلي:

2. 1. الجنس

ويمكن تبيان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

متغيرات الدراسة: الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	72	%62.1
أنثى	44	%37.9
الإجمالي	**116**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

يظهر من خلال الجدول تقارب نسبي في عينة من الدراسة من حيث الجنس، حيث أن نسبة الذكور 62.1% بزيادة 12.1% عن النصف (50%)، ونسبة الإناث 37.9%، هذا التقارب النسبي يرجع إلى تساوي فرص العمل والدراسة لكلا الجنسين والذي تكرسه التشريعات والقوانين، إلا أن التفاوت النسبي البسيط بين الجنسين في عينة دراستنا والمقدر بـ 12.1% يمكن تفسيره بميول الإناث إلى تفضيل سلك التعليم عن العمل في المجال المحاسبي المالي، خاصة في السنوات السابقة.

2. 2. الفئة العمرية

ويمكن تبيان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

متغيرات الدراسة: الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 31 سنة	10	%8.6
من 31 إلى40 سنة	40	%34.5
من 41إلى50 سنة	59	%50.9
أكبر من 50 سنة	7	%6.0
الإجمالي	**116**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

يظهر لنا جدول أفراد عينة الدراسة حسب العمر أن مستوى عمر عينة الدراسة قد تركز في الفئتين من 31 إلى 50 سنة بنسبة 85.4% من مجموع المستجوبين، وهي تعكس التركيبة الشبابية للمجتمع الجزائري، في حين نلاحظ أن فئة أقل من 31 سنة تمثل 8.6% فقط من مجموع المستجوبين، هذه النسبة يمكن تفسيرها بزيادة فترة البطالة المؤقتة بين التخرج وبداية العمل، حيث أن تأخر سن بداية العمل هو نتاج الوضع الاقتصادي العام للبلاد، كما أن فئة أكبر من 50 سنة تمثل 6% من مجموع المستجوبين، والذي هو نتاج قانون التقاعد المسبق عند سن الخمسين، والذي ألغي مؤخرا.

2. 3. المستوى التعليمي

ويمكن تبيان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

متغيرات الدراسة: المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	33	% 28.4
ماستر	22	% 19.0
ليسانس	41	% 35.3
DEUA	12	% 10.3
CED	3	% 2.6
CMTC	2	% 1.7
شهادات أخرى	3	% 2.6
الإجمالي	**116**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

يظهر لنا جدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي أن أغلب المستجوبين لهم مستوى جامعي وبنسبة 93%، وهذا أمر طبيعي، حيث أن القوانين والتنظيمات تشترط المستوى الجامعي لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، كما أن الشركات توظف الجامعيين كمحاسبين أو مدققين داخليين أو إطارات مسيرة، كما أن الباحثين الأكاديميين هم جامعين أصلا، وتأتي نسبة الحاصلين على الدكتوراه في المرتبة الأولى وبنسبة 28.4% متبوعة بالماستر بنسبة 19%، وهي نسب مهمة تعكس الواقع الفعلي، خاصة مع تحول نظام التعليم العالي في الجزائر إلى نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه LMD، والفرص المتاحة لإكمال الدراسة سواء لطلبة نظامLMD أو طلبة النظام الكلاسيكي على حد سواء، كما يمكن أن تعكس نسبة حملة شهادتي الدكتوراه والماستر 47.4% من مجموع المستجوبين ثقافة البحث العلمي ومدى التجاوب مع الاستبيان، حيث كانت نسبة الردود عالية لديهم، في حين نجد باقي المستويات التعليمية تمثل نسبة 6.9% من مجموع المستجوبين، من بينها شهادة الاقتصاد والقانون CED وشهادة التحكم في تقنيات المحاسبة CMTC، هذه الشهادات المهنية كانت مطلوبة سابقا للتوظيف في مجال المحاسبة، ولا زالت موجودة لكنها لا تلقى نفس القبول السابق، في حين أن الشهادات الأخرى تمثلت في شهادة المعهد العالي للتسيير والتخطيط ISGP و شهادة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني للتسيير.

2. 4. الوظيفة

ويمكن تبيان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة المهنية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة المهنية

متغيرات الدراسة: الوظيفة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
مدقق	19	% 16.4
مسير	13	% 11.2
محاسب	19	% 16.4
مستثمر	20	% 17.2
مفتش ضرائب	17	% 14.7
أكاديمي	28	%24.1
الإجمالي	**116**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

يظهر لنا هذا الجدول أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة متقارب، حيث لدينا ستة (06) فئات تمثل الأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المالية، وهم فئة المدققين بنسبة 16.4% من مجموع المستجوبين ممثلين في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمدققين الداخليين، وفئة المسيرين بنسبة 11.2% من مجموع المستجوبين ممثلين في مدراء الشركات والإطارات المسيرة، وفئة المحاسبين أو معدي القوائم المالية بنسبة 16.4% ممثلين في المحاسبين لدى الشركات والمحاسبين المعتمدين، وفئة المستثمرين بنسبة 17.2%ممثلين في الأطراف المهتمة بالسوق المالي والاستثمار في شركات البورصة وهم المساهمين الحاليين أو المحتملين، وفئة مفتشي الضرائب بنسبة 14.7%؛ وهم المكلفون بمراقبة الخاضعين للضريبة والذين يقومون بالتدقيق والتحقيق في الوثائق المحاسبية على مستوى مراكز الضرائب، وأخيرا فئة الأكاديميين بنسبة 24.1% من مجموع المستوجبين؛ وهم الأساتذة الجامعيين والباحثين، هذه النسبة الأخيرة الأعلى مقارنة بالوسط الحسابي لمجموع الفئات (16.66%)، وهذا راجع لتعاطي هذه الفئة مع الإجابة على الاستبيان أكثر من غيرها من الفئات الأخرى، لكن هذا التوزيع يبقى متقارب ويخدم تحقيق أهدافنا البحثية.

2. 5. الخبرة المهنية

ويمكن تبيان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

متغيرات الدراسة: الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 11 سنة	45	% 38.8
من 11 إلى 20 سنة	33	% 28.4
من 21 إلى 30 سنة	35	%30.2
أكثر من 30 سنة	3	% 2.6
الإجمالي	**116**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

يظهر لنا جدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة أن توزيع المستجوبين بين الفئات الثلاثة الأولى متقارب، مع زيادة بالنسبة للفئة الأولى (أقل من 11 سنة)، وتحليل هذا الجدول يؤكد النتائج المتوصل إليها من تحليل الجداول السابقة، حيث أن 38.8% من مجموع المستجوبين لهم خبرة تقل عن 11 سنة وهذا يعكس تأخر سن التوظيف عند المتخرجين الجدد، فبالرجوع إلى جدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر نجد أن نسبة المستجوبين الذين يبلغون 30 سنة وأقل هي 8.6%، في حين نجد أن الفئة التي لديها أكثر من 30 سنة خبرة تمثل 2.6% فقط، وهذا يمكن تفسيره بخروج أفراد هذه الفئة إلى التقاعد، وبصفة خاصة التقاعد المسبق والذي كان معمول به إلى وقت قريب.

بصفة عامة، ومن خلال تحليل عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر والمستوى العلمي والوظيفة والخبرة المهنية، فإن إجابات هذه العينة تخدم بحثنا، كونها تمثل مجتمع البحث والمتمثل في الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية.

المطلب الرابع: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

وذلك من خلال التعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبيان وتحليلها من خلال ربطها مع تساؤلات الدراسة وأهدافها.

1. فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة صغنا الفرضيات الفرعية الآتية، والتي هي جزء من الفرضية الرئيسية الثانية "تبني النظام المحاسبي المالي له أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية".

- الفرضية الفرعية الأولى: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ملاءمة المعلومة المالية
- الفرضية الفرعية الثانية: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على موثوقية المعلومة المالية
- الفرضية الفرعية الثالثة: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية
- الفرضية الفرعية الرابعة: لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على قابلية فهم المعلومة المالية

2. تحليل نتائج فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات

وذلك من خلال تحليل فقرات كل محور من محاور الاستبيان على حدة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26.0.

2. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الأول واختبار الفرضية الفرعية الأولى

2. 1. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الأول

يمكن تمثيل فقرات المحور الأول والخاصة بالفرضية الفرعية الأولى والمتمثلة في التأثير الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومة المالية في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج تحليل فقرات المحور الأول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ملاءمة المعلومة المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	توفر القوائم المالية (الكشوف المالية) معلومات مالية لمتخذي القرار في الوقت المناسب من حيث تاريخ العرض	4.1379	0.67110	مرتفعة	3
2	توفر القوائم المالية معلومات مالية مُلائِمة لمتخذي القرار من حيث شكل العرض	4.2069	0.67909	مرتفعة جدا	1
3	توفر القوائم المالية معلومات مالية تزيد من القدرة على التنبؤ	3.9655	0.87408	مرتفعة	7
4	توفر القوائم المالية معلومات مالية ذات قيمة ارتدادية (تغذية عكسية)	3.6638	0.70949	مرتفعة	9
5	تساعد القوائم المالية إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب	3.9741	0.63877	مرتفعة	6
6	تساعد القوائم المالية المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار	4.0690	0.55520	مرتفعة	4
7	تساعد القوائم المالية البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض	4.1552	0.56880	مرتفعة	2
8	تساعد القوائم المالية الموردين في تقديم معلومات لهم بصورة واضحة	3.9224	0.66137	مرتفعة	8
9	تساعد القوائم المالية إدارة الضرائب في تقدير وعاء الضريبة	3.9828	0.81275	مرتفعة	5
	مجموع المحور	4.0086	0.39458	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال هذا الجدول، نلاحظ بأن أغلبية المستجوبين يميلون للموافقة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان والخاص بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومة المالية، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 4.0086، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.39458 وهي أقل من واحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها، مما يشير إلى وجود شبه إجماع، ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

- **الفقرة رقم 02:** توفر القوائم المالية معلومات مالية مُلائِمة لمتخذي القرار من حيث شكل العرض، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى من المحور بمتوسط حسابي قدره 4.2069، وهي درجة مرتفعة جدا، وانحراف معياري قدرهُ 0.67909، وهو أقل

من واحد، مما يدل على شبه إجماع بين أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرة، وهذا يُعزى إلى أن عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، خاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" والمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "قائمة التدفقات النقدية"، حيث تعد المعايير الدولية آخر ما توصلت الاجتهادات في تطوير نظرية المحاسبة.

- **الفقرة رقم 7:** تساعد القوائم المالية البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.1552، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.56880 مما يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها، حيث يميل أغلب المستجوبين إلى أن القوائم المالية تساعد البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض، وهذا ما يؤكده الواقع، حيث تلجأ البنوك التجارية لطلب القوائم المالية لعدة سنوات متتالية للشركات التي ترغب في الحصول على قروض، بغرض تحليلها ومعرفة الوضعية المالية للشركة الطالبة للقرض، ومنه اتخاذ القرار الملائم.

- **الفقرة رقم 01:** توفر القوائم المالية معلومات مالية لمتخذي القرار في الوقت المناسب من حيث تاريخ العرض، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.1379، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري أقل من واحد وقدرهُ 0.67110، مما يدل على تركز الإجابات حول المتوسط الحسابي للمجال، مما يدل على شبه إجماع حول هذه الفقرة، إن القوائم المالية يتم إعدادها وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي سنويا، ويتم ذلك في نهاية السنة أو في تاريخ آخر في بعض الحالات الاستثنائية، كما يتم اعداد قوائم مالية نصف سنوية، وهي اجبارية بالنسبة للشركات المسعرة في بورصة الجزائر، كما يتم إعداده قوائم مالية رباعية أو ثلاثية أو شهرية على حسب الحاجة من المعلومة المالية ووفق الطبيعة القانونية للمؤسسة ووفق طبيعة وحجم نشاطها وتعدد حاجات الأطراف المهتمة، فمثلا إدارة الضرائب تحتاج قوائم مالية سنوية للمساعدة في حساب وعاء الضريبة وتقدير مبلغها.

- **الفقرة رقم 06:** تساعد القوائم المالية المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.0690، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.55520 وهو أقل من واحد، مما يدل على تركز أغلب إجابات عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمجال. فالمستثمرين الحاليين والمحتملين يهتمون بالقوائم المالية من أجل تقدير مبلغ عائد السهم وقدرة الشركة على توزيع الأرباح.

- **الفقرة رقم 09:** تساعد القوائم المالية إدارة الضرائب في تقدير وعاء الضريبة، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9828، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.81275 وهو أقل من واحد، مما يدل على تركيز إجابات المستجوبين حول الوسط الحسابي للمجال، فالقوائم المالية تعد المنطلق في تحديد وعاء الضريبة ومبلغها، حيث يتم ادخال عليها بعض التعديلات لتتوافق مع التشريع الجبائي، ما ينجر عنه فروق قد تكون نهائية أو تكون مؤقتة، هذه الفروق المؤقتة يترتب عليها ضرائب مؤجلة أصول أو ضرائب مؤجلة خصوم.

- **الفقرة رقم 05:** تساعد القوائم المالية إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9741، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري أقل من واحد وقدرهُ 0.63877، مما يدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمجال. إن القوائم المالية السنوية تتميز بالثقة نظرا للإجراءات المتخذة في نهاية السنة المالية من أجل إعدادها، وهذه القوائم ملائمة لاتخاذ بعض القرارات

التصحيحية، وقد تكون أقل ملاءمة في اتخاذ بعض القرارات الأخرى، لذلك ظهر ما يسمى بالقوائم والتقارير المالية للفترات الوسيطية من أجل زيادة ملاءمة القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات التصحيحية، والتي قد تكون مفروضة في بعض الحالات، مثل حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر، والتي تفرض عليها سلطة ضبط السوق المالي إصدار قوائم وتقارير مالية نصف سنوية، وقد تكون اختيارية مثل قيام بعض الشركات بإصدار قوائم وتقارير شهرية لمراقبة التسيير واتخاذ التصحيحات في الوقت الملائم.

- **الفقرة رقم 03:** توفر القوائم المالية معلومات مالية تزيد من القدرة على التنبؤ، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9655، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري أقل من واحد وقدرهُ 0.87408، مما يدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمجال. إذا كان التنبؤ هو عملية بناء توقعات مستقبلية على أساس بيانات ومعلومات سابقة وحاضرة، فإن المعلومة المالية المستمدة القوائم والتقارير المالية والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساهم وتزيد بدرجة مرتفعة من القدرة على التنبؤ بمستقبل المؤسسة، ويتم ذلك في العادة باستخدام الأدوات والأساليب من بينها قياس الإتجاه العام لنمو النتيجة الصافية ومعدل نمو الأرباح وغيرها.

- **الفقرة رقم 08:** تساعد القوائم المالية الموردين في تقديم معلومات لهم بصورة واضحة، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9224، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.66137، وهو أقل من واحد، مما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تتركز حول الوسط الحسابي للمجال. إن الموردين في العادة يهتمون بالقوائم والتقارير المالية للمؤسسة من أجل معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم في الوقت المحدد، لذلك تجدهم يهتمون بالميزانية لمعرفة نسب السيولة والقدرة على السداد ونسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة، كما يهتمون بجدول سيولة الخزينة لمعرفة سلوك مدفوعات المؤسسة وأوجهها ومقبوضات المؤسسة ومصادرها.

- **الفقرة رقم 04:** توفر القوائم المالية معلومات مالية ذات قيمة ارتدادية (تغذية عكسية)، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.6638، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.70949، وهو أقل من واحد، مما يدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي للمجال. إن التغذية العكسية هي نتاج تفاعل الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم المالية مع المعلومة المالية المتضمنة فيها، وردة فعلهم اتجاه المؤسسة المصدرة لها، كأن يقوم أحد الأطراف المهتمة بالمؤسسة باتخاذ قرارات معينة مسبقا، وعند صدور القوائم المالية والتي تؤيد صحة قراراته وتوقعاته السابقة أم لا.

2. 1. 2. إختبار الفرضية الفرعية الأولى

وأما الآن نأتي إلى اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ملاءمة المعلومة المالية، وبالرجوع إلى قيمة الوسط الحسابي للمجال ككل والتي بلغت قيمتها 4.0086، مما أعطاها الدرجة المرتفعة في التقييم وهذا بانحراف معياري قدره 0.39458، وهي قيمة صغيرة جدا تدل على تركز الإجابات حول هذا الوسط الحسابي، مما يدل على وجود إجماع شبه تام على عبارات هذا المجال، وبالتالي الإجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابيا على ملاءمة المعلومة المالية، بناء على هذا نثبت هذه الفرضية، ونقر بأن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ملاءمة المعلومة المالية.

2. 2. تحليل نتائج فقرات المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثانية

2. 2. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

يمكن تمثيل فقرات المحور الثاني والخاصة بالفرضية الفرعية الثانية والمتمثلة في التأثير الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومة المالية في الجدول التالي:

جدول رقم (16): نتائج تحليل فقرات المحور الثاني تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومة المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
10	تتميز القوائم المالية بعدم التناقض بين مختلف الحسابات	4.1724	0.76073	مرتفعة	1
11	القوائم المالية تزيد من الثقة في المعلومات المالية المستمدة منها	4.1638	0.72164	مرتفعة	2
12	تتميز القوائم المالية بالصدق في التعبير	3.7328	0.83778	مرتفعة	7
13	يزيدSCF من قابلية التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية	3.9052	0.69755	مرتفعة	4
14	تتميز القوائم المالية بعرض معلومات يمكن التأكد من مصداقيتها	3.9741	0.72785	مرتفعة	3
15	في ظل SCF، تعكس القوائم المالية الوضعية الحقيقة للمؤسسة	3.8448	0.89056	مرتفعة	6
16	يعطي SCF قوائم مالية غير متحيزة وصالحة لمختلف المستخدمين لاتخاذ قراراتهم	3.8707	0.72867	مرتفعة	5
	مجموع المحور	3.9520	0.52849	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال هذا الجدول، نلاحظ بأغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثالث من الاستبيان والخاص بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومة المالية، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 3.9520، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.52849 وهي أقل من واحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي للمجال وقلة تشتتها. ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

- **الفقرة رقم 10:** تتميز القوائم المالية بعدم التناقض بين مختلف الحسابات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.1724، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.76073، وهو أقل من واحد مما يدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتوسط المحاسبي للمجال. إن مختلف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تتميز حساباتها بالتنوع والتكامل، فإذا كانت حسابات الميزانية هي مخزون قيمة؛ تبين قيمة بنودها عناصر الميزانية بتاريخ إعداد القوائم المالية والتي هي في العادة نهاية السنة المالية، فإن حسابات حساب النتيجة والمبنية على أساس الاستحقاق فهي

تدفقات؛ تبين بنودها المصاريف والإيرادات من بداية السنة المالية إلى نهايتها، أما حسابات جدول سيولة الخزينة والمبنية على الأساس النقدي فهي تبين المقبوضات والمدفوعات من بداية السنة المالية إلى نهايتها. إن عدم التناقض بين حسابات القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وتكملتها لبعضها البعض يسهل التأكد من صحة المعلومة المتضمنة فيها وهذا من خلالها إجراء مقارنات فيما بين الحسابات.

- **الفقرة رقم 11:** القوائم المالية تزيد من الثقة في المعلومات المالية المستمدة منها، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.1638، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.72164، وهو أقل من واحد مما يدل على تركز الإجابات حول المتوسط الحسابي للمجال. إن الثقة هي الحالة التي يكون فيها المستخدم للقوائم المالية في حالة تأكد من دقة المعلومة المالية المتضمنة فيها، والنظام المحاسبي المالي وفق أغلب أفراد عينة الدراسة جعل القوائم المالية والمعلومة المستمدة منها أكثر ثقة.

- **الفقرة رقم 14:** تتميز القوائم المالية بعرض معلومات يمكن التأكد من مصداقيتها، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9741، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.72785، وهو أقل من واحد، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة أقل تشتيتا وهي متمركزة حول المتوسط الحسابي للمجال، وأن المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية يمكن التأكد من مصداقيتها، ويتم ذلك بطرق مختلفة، فمثلا في إدارة الضرائب وأثناء التدقيق في الوثائق المحاسبية، يتم مقابلة بعض الحسابات ببعضها البعض للتأكد من مصداقيتها، والتأكد من عدم وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية.

- **الفقرة رقم 13:** يزيد SCF من قابلية التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.9052، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.67110، وهو أقل من واحد، أي أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة متمركزة حول الوسط الحسابي للمجال، إن النظام المحاسبي المالي يتميز كونه يعد قانون محاسبي مكتوب، والتسجيل المحاسبي على أساسه يكون بالإعتماد على الوثائق المحاسبية الدالة على وقائع معينة، هذه الوثائق المحاسبية تعد من أدلة الإثبات الكافية والتي تساعد في التحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية المختلفة.

- **الفقرة رقم 16:** يعطي SCF قوائم مالية غير متحيزة وصالحة لمختلف المستخدمين لاتخاذ قراراتهم، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.8707، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.72867، وهو أقل من واحد، أي أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة متمركزة حول الوسط الحسابي للمجال. إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي قوائم ذات الإستخدام العام، هذا ما يجعلها غير متحيزة إلى أي جهة معينة، وصالحة لمختلف المستخدمين لها من أجل اتخاذ مختلف القرارات، إلا أن هناك بعض المستخدمين خاصة الإدارة (المسير) قد تكون لها معلومات أخرى إضافية لا تظهر في القوائم المالية تعطيها ميزة تفضيلية، وهذا ما يطلق عليه فجوة المعلومات، والتي قد ينجم عنها فجوة توقعات.

- **الفقرة رقم 15:** في ظل SCF، تعكس القوائم المالية الوضعية الحقيقة للمؤسسة، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.8448، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.89056، وهو أقل من واحد، مما يدل على تركز أغلب إجابات عينة الدراسة حو الوسط الحسابي للمجال. إن من بين الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية هو تصوير الوضعية

المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية، خاصة منها الميزانية والتي تسعى لإظهار ما للمؤسسة وما عليها، والنظام المحاسبي المالي ساعد على جعل القوائم المالية المعدة وفقه تعكس واقع المؤسسة، خاصة مع تبني أساليب جديدة للقياس والعرض لم تكن معمول بها من قبل، مثل التقييم على أساس القيمة الحقيقية (العادلة).

- **الفقرة رقم 12:** تتميز القوائم المالية بالصدق في التعبير، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.7328، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.83778، وهو أقل من واحد، مما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تتركز حول الوسط الحسابي للمجال. وفق النظام المحاسبي المالي تكون القوائم المالية صادقة في التعبير عندما تستطيع أن تعكس بصدق الأحداث الماضية والحاضرة للمؤسسة، وبالتالي تمكن مستخدميها من تقدير الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو على تأكيد التقديرات السابقة أو تصحيحها، وهذا ما يذهب إليه أغلب المستجوبين من أفراد عينة الدراسة، فالنظام المحاسبي المالي ينص على العديد من القواعد والإجراءات المحاسبية الواجب اتخاذها عند إعداد القوائم المالية حتى يجعلها مناسبة وصادقة وتعكس واقع المؤسسة وأدائها، مثل القيام بأعمال الجرد المادي وتسوية المصاريف والإيرادات والتقييم بالقيمة الحقيقية.

2. 2. 2. إختبار الفرضية الفرعية الثانية

وفيما يخص اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على موثوقية المعلومة المالية، ومن خلال قيمة الوسط الحسابي للمجال ككل والتي بلغت 3.9520، مما أعطاها الدرجة المرتفعة في التقييم وهذا بانحراف معياري قدره 0.52849، وهي قيمة صغيرة جدا تدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا الوسط الحسابي للمجال ككل، مما يدل على وجود إجماع شبه تام على عبارات هذا المجال، وبالتالي الإجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابيا على موثوقية المعلومة المالية، بناء على هذا نثبت هذه الفرضية، ونقر بأن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على موثوقية المعلومة المالية.

2. 3. تحليل نتائج فقرات المحور الثالث واختبار الفرضية الفرعية الثالثة

2. 3. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الثالث

يمكن تمثيل فقرات المحور الثالث والخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة والمتمثلة في التأثير الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية كما يلي:

جدول رقم (17): نتائج تحليل فقرات المحور الثالث تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
17	عند تطبيق SCF لأول مرة، تحقق القوائم المالية المعدَّة على أساسه خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية مع السنوات السابقة	3.2586	1.01400	متوسطة	4
18	القوائم المالية المعدَّة وفق SCF تعطي معلومات مالية قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات	4.0345	0.85395	مرتفعة	1
19	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية الناتجة عن التقييم العادل (الحقيقي) لمختلف الحسابات	3.5517	0.85816	مرتفعة	3
20	تقدم القوائم المالية المعدة وفق SCF معلومات مالية تتميز بالثبات	3.7500	0.84313	مرتفعة	2
	مجموع المحور	3.6487	0.55067	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال هذا الجدول، نلاحظ بأغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثالث من الاستبيان والخاص بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 3.6487، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.55067 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها. ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

- **الفقرة رقم 18:** القوائم المالية المعدَّة وفق SCF تعطي معلومات مالية قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.0345، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.85395، وهو أقل من واحد، مما يدل على تركز أغلب إجابات المستجوبين حول المتوسط الحسابي للمجال. إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هي قوائم للغرض العام، مما يجعلها قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات مهما اختلف مجال نشاطها أو طبيعتها القانونية، فمثلا المستثمر المهتم بالربح وبالعائد على السهم أو بالعائد على الأصول بإمكانه إجراء مقارنات بين مختلف القوائم المالية لمختلف المؤسسات التي يستهدفها، كذلك الأمر بالنسبة للبنك الذي يريد اتخاذ قرار إقراض والذي يقيس نسب الاستقلالية المالية أو نسب المديونية أو نسب السيولة.

- **الفقرة رقم 20:** تقدم القوائم المالية المعدة وفق SCF معلومات مالية تتميز بالثبات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.7500، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.84313، وهو أقل من واحد، مما يدل على تركز أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة حول المتوسط الحسابي للمجال. إن ميزة الثبات في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي نتيجة تطبيق الطرق المحاسبية عند إقفال الحسابات بكيفية مماثلة، سواء في تقدير العناصر أو تقديم البيانات،

وهذا من أجل ضمان الانسجام خلال الدورات المالية المتتالية، وفي حال مخالفة مبدأ الثبات نظرا لطارئ معين أو نظرا لتغير في القواعد والطرق المحاسبية -وهذا لا يكون إلا إذا اقتضى الأمر محاولة تحسين المعلومة المالية، ومع ذلك يجب تبريره والإفصاح عنه.

- **الفقرة رقم 19:** تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية الناتجة عن التقييم العادل (الحقيقي) لمختلف الحسابات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.5517، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.85816، وهو أقل من واحد، مما يعني تركز أغلب إجابات المستجوبين حول الوسط الحسابي للمجال. إن القيمة العادلة والتي يتم بموجبها تبادل أصول أو تسوية إلتزامات بحرية بين أطراف تتوافر لديهم الرغبة والمعلومة في السوق، لها انعكاس على القيمة العادلة المقدرة لمختلف الأصول والخصوم والتي يجب إدراجها في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة، فالمعلومات المالية الناتجة عن التقييم العادل لمختلف الحسابات تتميز بالاستقرار كونها نتاج أسواق أكثر استقرارا وموثوقية وتتميز بالكفاءة مما يجعلها قابلة للمقارنة.

- **الفقرة رقم 17:** عند تطبيق SCF لأول مرة، تحقق القوائم المالية المعدَّة على أساسه خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية مع السنوات السابقة، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.2586، وهي درجة متوسطة، وانحراف معياري قدرهُ 1.001400 وهو أكبر من واحد، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة أكثر تشتتا في هذه الفقرة عن غيرها من بقية الفقرات، فكلما كان الانحراف المعياري أكبر، كان متوسط المسافة بين الوسط الحسابي ونقاط البيانات الفردية أكبر، وهو ما يعني أن البيانات أكثر تشتُّتًا. إن القوائم المالية المعدة لأول مرة وفق النظام المالي المحاسبي تختلف تماما عن القوائم التي سبقتها والمعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، سواء من حيث شكل العرض، أو من حيث الفروض والمبادئ وطرق التقييم، مما يجعل المقارنة بينها غير ممكنة في كثير من النقاط، أما فيما يخص تباين إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرة فقد يكونه مرده إلى الخبرة أو المستوى التعليمي أو عوامل أخرى سوف نجيب عنها لاحقا.

2. 3. 2. إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

بالنسبة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية، وبالرجوع إلى قيمة الوسط الحسابي للمجال ككل والتي بلغت 3.6487، مما أعطاها الدرجة المرتفعة في التقييم وهذا بانحراف معياري قدره 0.55067، وهي قيمة صغيرة جدا تدل على تركز أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا الوسط الحسابي للمجال ككل، مما يدل على وجود شبه إجماع تام على عبارات هذا المجال، وبالتالي الإجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابيا على ثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية، بناء على هذا نثبت هذه الفرضية، ونقر بأن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية.

2. 4. تحليل نتائج فقرات المحور الرابع واختبار الفرضية الفرعية الرابعة

2. 4. 1. تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

لقد كانت فقرات المحور الرابع والخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة والمتمثلة في التأثير الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على قابلية فهم المعلومة المالية ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (18): نتائج تحليل فقرات المحور الرابع تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على القابلية لفهم المعلومة المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
21	شمول القوائم المالية لجميع المعلومات مهما كانت صعوبة فهمها يزيد من جودتها	4.1121	0.87249	مرتفعة	2
22	تكون القوائم المالية مفهومة أكثر إذا كان المستخدم لها يتوافر على معرفة بالمحاسبة والمالية	4.7414	0.49556	مرتفعة جدا	1
23	بإمكان المستفيد من القوائم المالية التعامل معها حتى لو لم يكن محترف في الأمور المحاسبية المالية	3.0948	1.07928	متوسطة	4
24	يغلب على مخرجات القوائم المالية المعدة وفق SCF سهولة الفهم	3.5690	0.97110	مرتفعة	3
مجموع المحور		3.8793	0.58466	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال هذا الجدول، نلاحظ بأغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثالث من الاستبيان والخاص بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قابلية فهم المعلومة المالية، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 3.8793، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.58466 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها. ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

- **الفقرة رقم 22:** تكون القوائم المالية مفهومة أكثر إذا كان المستخدم لها يتوافر على معرفة بالمحاسبة والمالية، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.7414، وهي درجة مرتفعة جدا، وانحراف معياري أقل من قدرهُ 0.49556، مما يعني تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمجال. إن المستجوبين يجمعون تقريبا على أن المستخدم الذي تتوافر فيه المعرفة المحاسبية والمالية تكون لديه القدرة أكثر على فهم القوائم المالية، فخاصية القابلية للفهم لها الارتباط الوثيق بالمستخدم للمعلومة المالية.

- **الفقرة رقم 21:** شمول القوائم المالية لجميع المعلومات مهما كانت صعوبة فهمها يزيد من جودتها، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.1121، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.87249، وهو أكبر من واحد، مما يدل على تركز الإجابات حول الوسط الحسابي للمجال. إن شمول القوائم المالية لجميع المعلومات مهما كانت صعوبتها يمكن أن يوصل في النهاية إلى الإفصاح الكامل، حيث يعتقد أغلب المستجوبين أن ذلك يزيد من جودة القوائم المالية، فمن كانت له القدرة على فهمها واستغلالها من المستخدمين فله ذلك، ومن لم يستطع استغلالها لصعوبتها فليتجاوزها إلى غيرها من المعلومات الأقل صعوبة، إلا أن ذلك قد ينجم عنه فجوة معلومات مردها القدرة على الفهم.

- **الفقرة رقم 24:** يغلب على مخرجات القوائم المالية المعدة وفق SCF سهولة الفهم، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.5690، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري قدرهُ 0.97110، وهو أقل من واحد صحيح، لكنه قريب منه، مما يدل على تركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال لكن بتوزيع مفرطح نوعا ما. إن جودة المعلومة تزيد عندما يكون من السهل التعامل معها وفهمها من طرف مختلف المستخدمين، وإجابات أفراد عينة دراستنا تذهب إلى أن مخرجات القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتميز بسهولة الفهم، وهذا كون مجتمع وعينة الدراسة هم من الأطراف المهتمة والمستخدمين، لكن هؤلاء المستخدمين يتباينون من حيث الخبرة والمستوى التعليمي والتخصص، مما قد يجعل البعض منهم لا يفهم المعلومة المستمدة من القوائم المالية بسهولة، كبعض المسيرين، والذي يحتاجون إلى توضيحات إضافية من محاسبيهم.

- **الفقرة رقم 23:** بإمكان المستفيد من القوائم المالية التعامل معها حتى لو لم يكن محترف في الأمور المحاسبية المالية، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.0948، وهي درجة متوسطة، وانحراف معياري قدرهُ 1.07928 وهو أكبر من واحد، مما يدل على تشتت أكبر لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمجال. حيث يرى المجيبين بدرجة متوسطة أنه بإمكان المستخدم للقوائم المالية التعامل معها حتى لو لم يكن محترف في الأمور المحاسبية والمالية، وتباين إجابات أفراد عينة الدراسة قد يكون مرده إلى أن الأكثر خبرة وتعلما منهم يرون أن ذلك ممكننا، في حين يذهب الأقل خبرة وتعلما منهم إلى أن ذلك غير ممكنا، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقا. إن قابلية الفهم للمعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية وفق SCF تفترض أن يكون المستخدم له معرفة معقولة بمجال الأعمال وبالمحاسبة وله الإرادة على فهم المعلومة بطريقة جادة بما فيه الكفاية.

2. 4. 3. إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

أما فيما يخص إختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على قابلية فهم المعلومة المالية، ومن خلال قيمة الوسط الحسابي للمجال ككل والتي بلغت 3.8793، مما أعطاها الدرجة المرتفعة في التقييم وهذا بانحراف معياري قدره 0.58466، وهي قيمة صغيرة جدا تدل على تركز أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا الوسط الحسابي للمجال، مما يدل على وجود إجماع شبه تام على عبارات هذا المجال، وبالتالي الإجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابيا على قابلية فهم المعلومة المالية، بناء على هذا نثبت هذه الفرضية، ونقر بأن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على قابلية فهم المعلومة المالية.

2. 5. إختبار الفروق المعنوية

بغرض إختبار الفروق المعنوية بين مختلف متوسطات عينة الدراسة، سوف نقوم بتحليل التباين الأحاديF ، أو ما يطلق عليه اختصارا معامل أنوفا ANOVA.

2. 5. 1. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالملاءمة

يمكن تمثيل نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات المستقلة ممثلة في الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتغير التابع ممثلا في الملاءمة كما يلي:

جدول رقم (19): إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالملاءمة

المتغير المستقل	المتغير التابع	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig.
نوع الجنس	**الملاءمة**	4.047	0.225	0.937	**0.537**
الفئة العمرية		7.408	0.412	0.721	**0.782**
المستوى التعليمي		37.250	2.069	1.094	**0.370**
الوظيفة المهنية		62.233	3.457	1.112	**0.353**
الخبرة المهنية		21.656	1.203	1.662	**0.60**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة (.sig) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الخمس (الجنس؛ العمر؛ المستوى التعليمي؛ الوظيفة؛ والخبرة المهنية) المتعلقة بالمتغير التابع والمتمثل في الملاءمة أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة تخص محور أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومة المالية.

2. 5. 2. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالموثوقية

يمكن تمثيل نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات المستقلة ممثلة في الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتغير التابع ممثلا في الموثوقية كما يلي:

جدول رقم (20): إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالموثوقية

المتغير المستقل	المتغير التابع	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig.
نوع الجنس	**الموثوقية**	5.597	0.329	1.486	**0.116**
الفئة العمرية		12.674	0.746	1.458	**0.127**
المستوى التعليمي		60.072	3.534	2.156	**0.010**
الوظيفة المهنية		49.519	2.913	0.908	**0.566**
الخبرة المهنية		20.085	1.181	1.613	**0.075**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة (sig) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأربع (الجنس؛ العمر؛ الوظيفة؛ والخبرة المهنية) المتعلقة بالمتغير التابع والمتمثل في الموثوقية أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة تخص محور أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على موثوقية المعلومة المالية. إلا أنه هناك فروق معنوية تخص محور الموثوقية تُعزى إلى المستوى التعليمي، حيث مستوى المعنوية sig.=0.010 وهو أقل من 0.05. إن وجود فروق معنوية تخص محور الموثوقية مردها المستوى التعليمي، وهو نتاج تباين مستوى أفراد عينة الدراسة من حامل الشهادة المهنية البسيطة في مجال المحاسبة إلى الخبير المحاسب والأستاذ الباحث، كما أن هناك فئة من أفراد عينة الدراسة تخرجوا سابقا وتلقوا تعليمهم المحاسبي وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN، والظاهر أنهم لم يتلقوا تكوينا رسميا حول تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وهم فئة حاملي الشهادة الجامعة للدراسات التطبيقية في المحاسبة DUEA، وبعض من حملة الليسانس نظام قديم، ولذلك فإن للمستوى التعليمي فروق معنوية ذات دلالة تخص موثوقية المعلومة المالية في ظل تطبيق SCF.

2. 5. 3. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالثبات وقابلية المقارنة

يمكن تمثيل نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات المستقلة ممثلة في الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتغير التابع ممثلا في الثبات وقابلية المقارنة كما يلي:

جدول رقم (21): إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالثبات وقابلية المقارنة

المتغير المستقل	المتغير التابع	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig.
نوع الجنس	**الثبات وقابلية المقارنة**	3.955	0.360	1.601	**0.109**
الفئة العمرية		5.539	0.504	0.915	**0.529**
المستوى التعليمي		25.608	2.328	1.241	**0.270**
الوظيفة المهنية		42.163	3.833	1.240	**0.271**
الخبرة المهنية		20.559	1.869	2.726	**0.004**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة (sig) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأربع (الجنس؛ العمر؛ الوظيفة؛ المستوى التعليمي؛ والوظيفة المهنية) المتعلقة بالمتغير التابع والمتمثل في الثبات وقابلية المقارنة أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة تخص محور أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الثبات وقابلية المقارنة للمعلومة المالية، إلا أنه هناك فروق معنوية تخص محور الثبات وقابلية المقارنة تُعزى إلى المستوى الخبرة المهنية، حيث مستوى المعنوية sig.=0.004 وهو أقل من 0.05. إن هذه الفروق المعنوية والتي مردها الخبرة المهنية أمر مقبول، كون الأقل خبرة من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ليس هو إلا تغير في أرقام الحسابات وطريقة العرض وفقط، في حين أن الأكثر خبرة يعلمون أن هناك تغير جدري خاصة في الإطار النظري للمحاسبة المالية بما في ذلك قواعد القياس والاعتراف، كما أن الأقل خبرة ليس لهم الاطلاع الكافي حول المخطط المحاسبي الوطني، لذلك يصعب عليهم الحكم على إمكانية مقارنة المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية المعدة وفق SCF عند تطبيقه لأول مرة مع القوائم المالية للسنوات السابقة، ولذلك فإن للخبرة المهنية فروق معنوية ذات ذلالة تخص محور الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية عند تطبيق SCF.

2. 5. 4. إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالقابلية للفهم

يمكن تمثيل نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات المستقلة ممثلة في الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتغير التابع ممثلا في القابلية للفهم كما يلي:

جدول رقم (22): إختبار الفروق المعنوية المتعلقة بالقابلية للفهم

المتغير المستقل	المتغير التابع	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig.
نوع الجنس	**القابلية للفهم**	4.143	0.414	1.878	**0.056**
الفئة العمرية		6.673	0.667	1.249	**0.269**
المستوى التعليمي		28.843	2.884	1.579	**0.123**
الوظيفة المهنية		47.038	4.704	1.559	**0.129**
الخبرة المهنية		24.859	2.486	3.896	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V 26.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة (sig) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأربع (الجنس؛ العمر؛ الوظيفة؛ المستوى التعليمي؛ والوظيفة المهنية) المتعلقة بالمتغير التابع والمتمثل في القابلية للفهم أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة تخص محور أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القابلية لفهم المعلومة المالية، إلا أنه هناك فروق معنوية تخص محور القابلية للفهم تُعزى إلى الخبرة المهنية، حيث مستوى المعنوية sig.=0.000 وهو أقل من 0.05. إن أفراد عينة الدراسة الأكثر خبرة يعتقدون أن المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي سهلة الفهم حتى ولو لم يكن المستفيد منها متخصصا في مجال المحاسبة والمالية. كما أن إدراج جميع المعلومات بما ذلك الصعبة منها يزيد من جودتها، وهذا نتاج خبرتهم الطويلة في التعامل مع القوائم والتقارير المالية، في حين أفراد العينة الأقل خبرة فإنهم يعتقدون غير ذلك، ولذلك فإن للخبرة المهنية فروق معنوية ذات ذلالة تخص محور قابلية فهم المعلومة المالية في ظل تطبيق SCF.

2. 6. تحليل المحتوى

لقد تضمن الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة سؤالا مفتوحا مفاده، "في حالة الرغبة في تزويدنا بمعلومات لم يشملها الاستبيان، يرجى كتابتها"، مع تخصيص فراغا للإجابة. إن هذا السؤال المفتوح جاء لتغطية بعض الجوانب والتي قد لا يتفطن لها الباحث وتكون لها إضافة في الإحاطة ببحثه، كما أن المستجوبين يمكن أن تكون لهم آراء مخالفة أو إضافات يرغبون في الإدلاء بها، من شأنها الرفع من قيمة البحث، وقد تلقينا إثنين وعشرين إجابة (22)، منها ما هو متشابه أو متقاطع في الأفكار وحتى في التعابير، حيث يمكن حصر المعلومات الإضافية المقترحة من أفراد عينة الدراسة، والتي لم يشملها الاستبيان في الفقرات الآتية:

- "هناك خصائص نوعية أخرى للمعلومات المالية لم يتم التطرق اليها، وهي خصائص فرعية تدعم الخصائص الأساسية". صحيح أن هناك بعض الخصائص الفرعية والتي لم تظهر في شكل محاور، إلا أنها متضمنة في فقرات الاستبيان بصفتها خصائص ثانوية للخصائص الرئيسية الملاءمة والموثوقية، وهي التوقيت الملائم؛ القدرة على التنبؤ؛ قدرة التقييم الارتدادي؛ الصدق في التعبير؛ حياد المعلومات؛ وإمكانية التثبت.

- "ربط شبكة معلومات النظام المصرفي وشبكات الهيئات الاجتماعية ... بشبكة المعلومات لدى مصالح الرقابة الجبائية يزيد من تأكيد صحة المعلومات المالية". إن هذا المقترح حتى وإن خص بالذكر بعض الهيئات، وخص بالمنفعة من جودة مستخدم وحيد وهو إدارة الضرائب، يمكن تعميمه، وما يصطلح عليه بالحوكمة الإلكترونية، والتي هي نتاج سلاسل الكتل Blockchain.

- "الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر لم يحسن واقعيا من جودة المعلومة المحاسبية بسبب تطبيقه بشكل سطحي وسوء التحضير للمرحلة الانتقالية". بالرغم من المجهودات التي بذلت لتحضير عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، إلا أنها لم تتم كما يجب، لأنه ساد الفهم آنذاك أنه مجرد تغيير في أرقام الحسابات، كما أن هناك صعوبات رافقت تطبيقه مثل تطبيق القياس بالقيمة الحقيقية (العادلة)، لذلك فإنه تم عقد ندوات جهوية من قبل المجلس الوطني للمحاسبة CNC وبالتشارك مع مختلف الأطراف الفاعلة من محاسبين وباحثين، وذلك من أجل جرد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- "إذا كان المستفيد من القوائم المالية يريد معلومات تفصيلية ودقيقة يحتاج إلى محاسب محترف لمده بتفاصيل وتوضيحات أكثر ". هذه العبارة مرتبطة بخاصية القابلية للفهم، حيث يرى صاحبها أن بإمكان المستخدم للمعلومة فهما، ولكن في حدود، وإذا أراد تفاصيل أكثر فيجب أن يكون على دراية بالمحاسبة، أو أن يستعين بأصحاب الخبرة في المجال.

- "الإلتزام بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي يزيد من جودة المعلومة، بما في ذلك المصداقية، أما إذا حدث العكس فإنه ينقص من جودة المعلومة". ولكن موضوع هذا الاستبيان هو ليس مدى الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي، ولكن جودة المعلومة في ظله، من خلاله إطاره النظري وطرق المحاسبة والقياس والعرض وفقه، أما مدى الإلتزام سنتطرق له في المبحث القادم من خلال دراسة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر.

- "نعتمد عادة في اتخاذ قرار الاستثمار على المعلومات والظروف المحيطة بما في ذلك وضعية السوق والتوقعات اضافة الى الكشوف المالية، ومعدل الربح هو الأهم عند اتخاذ القرار". صحيح أن المعلومة المالية حول المؤسسة مصدرها القوائم والتقارير المالية، ولكن هذا لا يغني عن المصادر الأخرى للمعلومة مثل السوق، فالحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها أخذ بها.

- "يجب التركيز على الملحق والملاحظات لأنها تعطي معلومات تزيد من فهمنا للكشوف المالية". إن الملحق بما فيه من ملاحظات يعد قائمة مالية بحد ذاتها، ولا يخرج عنها، لقد ساد الاعتقاد بأن القوائم المالية هي أربعة فقط، ولكنها خمسة بما في ذلك الملحق والذي يعطي ملاحظات تزيد من فهم القوائم المالية الأخرى، فالقوائم المالية مكملة لبعضها البعض، فإذا كان حساب النتيجة يعطيني مبلغ المبيعات على أساس الاستحقاق فإن جدول سيولة الخزينة يعطيني المقبوضات من المبيعات على أساس نقدي، وبالتالي تكتمل المعلومة، كم بعت وكم قبضت، مما يعطيني أساس للحكم على جودة رقم الأعمال.

من خلال ما سبق، نرى أن للنظام المحاسبي أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية، وجهة نظر مختلف الأطراف المهتمة والمستخدمين.

المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

من أجل معالجة أفضل لموضوع دراستنا، واستكمالا لدراسة الحالة الإحصائية المُجراة، والتي هدفت إلى معرفة مختلف آراء المستخدمين لأثر النظام المحاسبي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية، قررنا القيام بدراسة ميدانية أخرى بالإعتماد على أسلوب دراسة الحالة، لما له من إيجابيات في مجال قياس مدى الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي خاصة في مجال العرض والإفصاح، حيث نهدف إلى التعرف على بورصة الجزائر والشركات المسعرة فيها، كما نهدف إلى معرفة جودة المعلومة المالية في القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات من خلال التركيز على جودة العرض والإفصاح والتوصيل للمعلومة المالية.

المطلب الأول: تقديم عام لشركات بورصة الجزائر عينة الدراسة

وذلك من خلال تقديم بورصة الجزائر؛ المتدخلون في البورصة والشركات المسعرة بها.

1. بورصة الجزائر

بورصة الجزائر، هي بورصة حديثة النشأة نسبيا، تأسست بموجب نصوص تشريعية سنة 1988، عُدلت هذه النصوص القانونية المُؤَسِّسة لها عدة مرات أهمها كان في 23 ماي 1993م بموجب مرسوم تشريعي رقم 93-10، وذلك بغرض تفعيلها،[1] ويعتبر تنظيم بورصة الجزائر الإطار المنظم للسوق المالية والقيم المنقولة من خلال هياكل فنية وإدارية ومتدخلين جاءت تجاوبا مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال المحلية والدولية.

وتتضمن بورصة الجزائر أسواقا للقيم المنقولة، ومن أجل ضمان السير الحسن لها فإنها تخضع في إدارتها إلى شركة إدارة بورصة القيم المنقولة **SGBV**، كما يوجد بها متدخلون يمارسون الرقابة والوساطة وغيرها من العمليات.

1. 1. أسواق بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر للقيم المنقولة سوقاً للأسهم وسوقاً للسندات،[2]

1. 1. 1. سوق الأسهم

تتكون سوق الأسهم من السوق الرئيسية الموجهة للشركات الكبرى، ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية وهي : مجمع صيدال؛ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي؛ أليانس للتأمينات؛ أن – سي ا- رويبة؛ مؤسسة بيوفارم، ومن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012؛ و يمكن لها أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما

[1]- بودريوة، أمينة. (2019). واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري. **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 7** (01)، 191-206. ص 193.

[2] - SGBV. (décembre 2019). **Bourse d'Algérie.** Récupéré le 22 décembre 2019, sur http://www.sgbv.dz

يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، و AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هذه السوق.

1. 1. 2. سوق السندات

تتكون سوق سندات الدين من سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

1. 2. شركة إدارة بورصة القيم المنقولة

شركة إدارة البورصة وتعرف بصيغة مختصرة SGBV ، وهي شركة مساهمة برأس مال قدره 485.200.000.00 دينار جزائري، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 بتاريخ 23 ماي 1993 وتم تأسيسها بصفة فعلية في 25 ماي 1997م وتشكل إطارًا مضبوطا ومنظمًا في خدمة وسطاء عمليات البورصة IOBs كمحترفين لتمكينهم من تنفيذ مهامهم وفقًا للقوانين واللوائح **المعمول** بها، وقد سعت SGBV منذ إنشائها إلى وضع الآليات التشغيلية والفنية اللازمة للمعاملات في الأوراق المالية المقبولة في البورصة، وقد تم تأسيسها من قبل بنوك وطنية وخاصة وشركات تأمين، كما يساهم فيها بنوك عمومية وخاصة وشركات خاصة، وذلك بغرض القيام بالمهام الآتية:[1]

1. 2. 1. مهام شركة إدارة بورصة القيم المنقولة

تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالمهام الآتية:

أ- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
ب- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
ت- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB.

1. 2. 2. المؤسسون والمساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

تم تأسيس شركة إدارة بورصة القيم المنقولة SGBV من قبل البنوك الوطنية وهي بنك التنمية المحلية BDL؛ البنك الخارجي الجزائري BEA؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛ القرض الشعبي الجزائري CPA؛ البنك الوطني الجزائري BNA؛ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP Banque، وشركات التأمين الوطنية وهي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة

[1] - SGBV. (novembre 2021). **PRESENTATION DE LA SGBV**. Récupéré le 17 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=rubrique&lang=fr&mod=61

التأمين CAAR؛ الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR؛ الشركة الجزائرية للتأمين SAA؛ الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT؛ الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحيةCNMA ، والبنك الخاص يونيون بنكUB .

أما المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة فهم:

أ- بنك التنمية المحلية BDL؛

ب- البنك الخارجي الجزائري BEA؛

ت- - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

ث- القرض الشعبي الجزائري CPA؛

ج- البنك الوطني الجزائري BNA ؛

ح- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP Banque ؛

خ- بي أن بي باريبا الجزائر BNP Paribs ELdjzair ؛

د- - سوسيتي جنيرال الجزائرSociéte Générale Algérie ؛

ذ- تل ماركتسTell Markets ؛

ر- بنك البركة الجزائري AL BARAKA Banque Algérie

ز- مصرف السلام-الجزائر AL SALAM Bank-Algeria

2. المتدخلون في بورصة الجزائر

يتمثل المتدخلون في البورصة في كل من لجنة المراقبة؛ المؤتمن المركزي؛ ووسطاء عمليات البورصة.

2. 1. لجنة المراقبة

تتمثل لجنة المراقبة في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها **COSOB**، وهي بمثابة سلطة ضبط مستقلة للسوق المالي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 المعدل والمتمم والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، تتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على حماية المستثمرين في القيم المنقولة وحسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

ولقد زوّد المشرّع اللجنة -لتمكينها من القيام بمهامها-بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق.[1]

2. 1. 1. السلطة التنظيمية

تقوم اللجنة **COSOB** في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالي بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية، وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها على الخصوص بما يلي:

[1] - COSOB. (novembre 2021). **Missions.** Récupéré le 16 novembre 2021, sur https://www.cosob.org/missions/

أ- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات – حافظي السندات؛

ب- واجبات الإعلام المفروضة على الشركات عند إصدار قيم منقولة من خلال الطلب العلني على الادخار أو القبول في البورصة أو العروض العمومية؛

ت- -تسيير حافظة القيم المنقولة؛

ث- قواعد سير شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات؛

ج- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة؛

ح- -القواعد المتعلقة بمسك الحسابات – حفظ السندات؛

خ- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية والتسليم في مجال السندات؛

د- شروط التداول والمقاصة في مجال القيم المنقولة المسجلة في البورصة.

2. 1. 2. سلطة الاعتماد والتأهيل

تعتمد اللجنة كل من الوسطاء في عمليات البورصة وشركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف المشترك، وتُؤهل ماسكي الحسابات – حافظي السندات.

2. 1. 3. سلطة المراقبة والحراسة والتحقيق

تسمح هذه السلطة للّجنة بالتأكد خصوصا من احترام المتدخلين في السوق للأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم السوق؛ ومن امتثال الشركات التي تلجأ إلى الطلب العلني على الادخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها؛ ومن إدراج التصويبات اللازمة في حالة حدوث مخالفات؛ ومن حُسن سير السوق.

وتؤهَّل اللجنة -من أجل تنفيذ مهمتها في مجال المراقبة والحراسة-لإجراء التحقيقات لدى شركات أو مؤسسات مالية معنية بعملية معيّنة على القيم المنقولة.

2. 2. المؤتمن المركزي

تم تحديد دور المؤتمن المركزي Dépositaire Central بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003، ويساعد المؤتمن المركزي على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية/ التسليم وغيرها من العمليات المتعلقة بالسندات (استلام توزيعات الأرباح والفوائد وممارسة الحقوق ...)، ويُعنى المؤتمن المركزي (الجزائر للمقاصة) بالعمليات التالية:[1]

أ- فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات (TCC) المتدخلين؛

ب- مركزة حفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين؛

[1] - SGBV. (novembre 2021). **Dépositaire Central.** Récupéré le 17 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=rubrique&lang=fr&mod=70

ت- إنجاز المعاملات على السندات لفائدة الشركات المُصدِرة (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال...)؛

ث- الترقيم القانوني للسندات المقبولة في عملياته وفقاً للمعايير الدولية (الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية ISIN)؛

ج- ونشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

2. 3. وسطاء عمليات البورصة

تم تحديد وضع وسطاء عمليات البورصة **IOB** من خلال المرسوم التشريعي رقم 10/93 المعدل والمتمم المؤرخ في 23 مايو 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، والذي منحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، وتقوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها **COSOB** بتنظيم ومتابعة ومراقبة نشاط الوسطاء في عمليات البورصة، كما أنّها الجهة التي تمنحهم الاعتماد، ويُمارس نشاط الوسيط في عمليات البورصة من قبل الأفراد أو الشركات ذات الأسهم الحاصلين على اعتماد اللجنة، ويقوم الوسطاء بالمهام الآتية:[1]

2. 3. 1. مهام وسطاء عمليات البوصة

يُكلف الوسطاء في عمليات البورصة IOB بتوفير الخدمات الاستثمارية المالية المحددة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم المؤرخ في 23 مايو 1993، وهي:

أ- توظيف القيم المنقولة والمنتوجات المالية للجهة المصدرة؛

ب- التداول في السوق لحساب زبائنهم؛

ت- تسيير حافظة السندات بموجب تفويض؛

ث- نشاط البيع والشراء كطرف مقابل؛

ج- عمليات الترويج المتصلة بأحد الأنشطة المذكورة أعلاه؛

وقد تم توسيع نشاط الوسطاء في عمليات البورصة ليشمل مجالات جديدة مثل ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية، وإرشاد المستثمرين وغيرها من المجالات.

2. 3. 2. بيانات الوسطاء في عمليات البورصة

يتضمن سوق المال في الجزائر حالياً أحد عشر (11) وسيطا في عمليات البورصة **IOBs** يمثلون البنوك العمومية والبنوك والشركة الخاصة التالية: [2]

أ- الوسيط في عمليات البورصة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

ب- الوسيط في عمليات البورصة: بنك التنمية المحلية BDL؛

[1]- SGBV. (novembre 2021). **Missions.** Récupéré le 17 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=rubrique&lang=fr&smod=48

[2] - SGBV. (novembre 2021). **Coordonnées.** Récupéré le 17 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=rubrique&lang=fr&smod=49

ت- الوسيط في عمليات البورصة: البنك الخارجي الجزائري**BEA** ؛

ث- الوسيط في عمليات البورصة: البنك الوطني الجزائري BNA ؛

ج- الوسيط في عمليات البورصة: بي أن بي باريبا الجزائر BNP Paribs ELdjzair ؛

ح- الوسيط في عمليات البورصة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP Banque ؛

خ- الوسيط في عمليات البورصة: القرض الشعبي الجزائري CPA؛

د- الوسيط في عمليات البورصة: سوسيتي جنيرال الجزائر Sociéte Générale Algérie ؛

ذ- الوسيط في عمليات البورصة: تل ماركتس Tell Markets ؛

ر- الوسيط في عمليات البورصة: بنك البركة الجزائري AL BARAKA Banque Algérie

ز- الوسيط في عمليات البورصة: مصرف السلام-الجزائر AL SALAM Bank-Algeria

هؤلاء الوسطاء يمثلون أهم النوك التجارية العاملة بالجزائر.

3. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

3. 1. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الجزائرية الخاضعة ل **SCF** وهي المؤسسات المعرفة بموجب المواد 2 و4 من القانون 07-11، أما عينة الدراسة؛ فهي المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والمتمثلة في: أليانس للتأمينات؛ رويبة للعصائر؛ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي؛ صيدال؛ بيوفارم، المبينة في (الجدول رقم 23)"معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة"؛ بافتراض أنها الأكثر إلتزاما عن غيرها بالنظام المحاسبي المالي وهذا نظرا لطبيعة ملكيتها بصفتها شركة أموال أسهمها متداولة في البورصة؛ خاضعة لرقابة المدققين؛ وللجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛ اضافة الى المحللين الماليين والأطراف الأخرى المهتمة على غرار المساهمين الحاليين والمحتملين.

الجدول رقم (23): معلومات حول عينة الدراسة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة

اسم الشركة (القيمة)	أليانس للتأمينات ALLIANCE ASSURANCES	رويبة للعصائر NCA-ROUIBA	الأوراسي -EGH EL AURASSI	صيدال SAIDAL	بيوفارم BIOPHARM
الرمز	ALL	ROUI	AUR	SAI	BIO
مجال النشاط	التأمينات	الصناعة الغذائية	فندقة	صناعة الأدوية	صناعة الأدوية
القيمة الإسمية للسهم	200	100	250	250	200
عدد الأسهم	5 804 511	8 491 950	6 000 000	10 000 000	25 521 875
رمز ISIN	DZ0000010037	DZ0000010045	DZ0000010029	DZ0000010003	DZ0000010052
تاريخ الإدراج في البورصة	2011	2013	2000	1999 (20% من رأس المال)	2015
القيمة السوقية العائمة. دج بتاريخ 2019/12/03	752481087	462811384	655200000	1160000000	6176935050

المصدر: من إعداد الباحث

أما مجال الدراسة الزماني؛ فيمتد من عام 2015م والتي تعتبر السنة التي أدرجت فيها آخر مؤسسة في بورصة الجزائر؛ إلى عام 2018م، مع استبعاد القوائم المالية للسنوات 2019 و2020 و2021 لسببين؛ السبب الأول تأثير جائحة كورونا 19 على القوائم والتقارير المالية، والسبب الثاني هو خروج شركة أن سي أ رويبة من بورصة الجزائر، حيث تم شطب سهمها بتاريخ 26 جولية 2020.

3. 2. تقديم عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر حتى نهاية عام 2018، مع استبعاد السنوات المالية 2019 و2020 و2021 نظرا للأثر الكبير الذي خلفته الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، وما كان لهما من أثر على القوائم والتقارير المالية للشركات، والشركات المدرجة في بورصة الجزائر هي أليانس للتأمينات؛ صيدال؛ بيوفارم؛ رويبة؛ والأوراسي.

3. 2. 1. أليانس للتأمينات

أليانس للتأمينات؛ شركة ذات أسهم برأسمال أولي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في جويلية 2005م من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين الجزائريين، وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال عام 2009م، وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، وكانت هذه الزيادة في رأس المال من خلال اللجوء العلني للادخار، وفي نوفمبر 2010 شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب، وانصبّ مبلغ العرض على 31 ٪ من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم، وفي مارس 2011 وبعدما استوفت شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011م، من خلال العرض العلني وبسعر إدراج 830 دينار جزائري، رأسمالها مالها الاجتماعي 2205714180 دينار جزائري، موزعة على 5804511 سهم بقيمة اسمية قدرها 380 دينار جزائري، وقد كانت الكمية المعروضة للبيع 1804511 سهم، تمثل 31٪ من رأس المال، وقد كانت فترة الاكتتاب من 2 نوفمبر 2010 إلى 1 ديسمبر 2010.[1]

3. 2. 2. صيدال

تم إنشاء الصيدلة المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي يكلفها بمهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد الأدوية وتصنيعها وتسويقها للاستخدام البشري كجزء من مهمتها الإنتاجية، أنشأت في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش واشترت على مرحلتين (1971 و1975) وحدتي **BIOTIC** و**PHARMAL** ، بعد إعادة هيكلة الصيدلة المركزية الجزائرية تم تحويل فرعها الإنتاجي إلى شركة وطنية لإنتاج الأدوية بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982، وقد كانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الدوائي هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات المماثلة والكواشف وبهدف إمداد السوق الجزائري بشكل كاف ومنتظم، وغيرت اسمها في عام 1985 لتصبح صيدال، وفي عام 1989م وبعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع باستقلالية التسيير وتم اختيارها من بين الشركات الوطنية الأولى للحصول على الشكل القانوني شركة ذات أسهم، وفي عام 1993 تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة مما يسمح لها بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية أو التجارية التي قد تكون مرتبطة بهدف الشركة عن طريق إنشاء شركات جديدة أو شركات تابعة، في فيفري 1999م شرع مجمع صيدال **GROUPE SAIDAL** في فتح رأس ماله عن طريق العرض العلني العام للبيع والمتعلق بـ 20٪ من رأس مال المجموعة ، أي 500 مليون دينار جزائري ، مقسم إلى 02 مليون سهم، في سبتمبر 1999تم استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في اللوائح العامة للبورصة، تم طرح رأس مال صيدال للإدراج الرسمي، وقد تميز العرض التمهيدي بادئ الأمر بـ - عقد صيدلية شيمي العامة-، رأس المال 2.500.000.000 دينار جزائري أو 10.000.000 سهم بقيمة اسمية 250

[1] - SGBV. (novembre 2021). **ALLIANCE ASSURANCES.** Récupéré le 12 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=23&lang=fr

دينار؛ الكمية المعروضة 2.000.000 سهم أو 20٪ من رأس المال؛ سعر العرض 800 دينار جزائري، وقد كانت فترة العرض من 15 فيفري 1999 حتى 15 مارس 1999.[1]

صيدال هو أول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية الجنيسة في الجزائر، ويتم تنظيم صيدال اليوم في مجموعة صناعية متخصصة في تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية للاستخدام البشري، وتتبنى صيدال ديناميكية جديدة مفعمة بالقيم المشتركة والمتمثلة في الاندماج والشفافية والعدالة والتضامن.[2]

3. 2. 3. بيوفارم Biopharm

بيوفارم؛ وهي مجموعة موجودة في مختلف مجالات صناعة الأدوية ، تم إنشاؤها في عام 1991، حققت بيوفارم في عام 2014م، رقم مبيعات موحد قدره 49 مليار دينار تمثل 13٪ من حجم سوق الأدوية في الجزائر، وقد نمت المجموعة بشكل مستمر وذلك من خلال تحسين معايير الجودة لمنشآتها الإنتاجية وتعزيز توزيعها شبكة الاتصال، وواصلت بيوفارم تطورها من خلال فتح رأس مالها في البورصة ، ومن خلال إتاحة إمكانية المدخرات الوطنية الجزائرية للمشاركة في فرص النمو في قطاع الأدوية الجزائري ، من خلال الاستثمار في مشروع صافي هو اليوم في وضع جيد لمواصلة تطويره بطريقة فعالة، وقد تميز عرض بيوفارم للإدراج في بورصة الجزائر بكونه عرض علني للإكتتاب؛ برأس مال 5،104،375 دينار جزائري في شكل 25،521،875 سهم بقيمة اسمية 200 دينار جزائري، وقد كانت الكمية المعروضة 5104375 سهم ، أي 20٪ من رأس المال؛ وبسعر إصدار 1225 دينار جزائري، خلال الفترة من 13 مارس 2016 إلى 07 أفريل 2016.[3]

3. 2. 4. رويبة

الشركة ذات الأسهم أن سي أ-رويبة هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري ذات رأسمال قدره 849195000 دينار جزائري، ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. وقد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ.م.م) تحت اسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية"، وكانت الشركة متخصصة في إنتاج معجون الطماطم، والهريسة والمُربّيَات تحت العلامة التجارية "الرويبة"، وفي سنة 2003: غيّرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم، وفي سنة 2006م ارتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري مخصص لمؤسسة مساهِمة أجنبية، وهي شركة رأس المال الاستثماري غير المقيمة "افريسينفست المحدودة" مع تمديد فترة حياة الشركة لمدة 99 سنة. في سنة 2008م تم تغيير الاسم السابق للشركة من "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية" إلى " أن سي أ رويبة ش.ذ.أ"، ورفع رأس المال الشركة من 792195000 دينار جزائري إلى 849195000 دينار جزائري. في سنة 2011م صدر قرار مجلس الإدارة في 27 ماي 2011 بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 يناير 2012، وفي أفريل

[1] - SGBV. (novembre 2021). **SAIDAL.** Récupéré le 12 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=28&lang=fr
[2] - Groupe SAIDAL. (Octobre 2021). **NOUS CONNAITRE.** Récupéré le 29 octobre 2021, sur https://www.saidalgroup.dz/
[3] - SGBV. (novembre 2021). **BIOPHARM.** Récupéré le 12 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=44&lang=fr

2013م شرعت مؤسسة أن سي أ-الرويبة في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 25 ٪ من رأس المال، أي ما يعادل 849195200 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم، وفي جوان 2013م وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ-رويبة في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 يونيو 2013، وقُدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري.[1]

شركة رويبة لم تعد مدرجة في بورصة الجزائر، وهذا بعد أن شهد نشاطها تسجيل خسائر متوالية، وأنها أصبحت مهددة بالإفلاس، فقد تم خلال سنة 2020 تعليق تداول سهمها لعدة مرات، إلى أن تقدمت بطلب عرض عمومي للانسحاب من البورصة وذلك بتاريخ 19 مارس 2020م مع تعليق تداول أسهمها حتى تاريخ قبول العرض العمومي للانسحاب،[2] وبتاريخ 14 جوان 2020 تم تعليق التداول على سهم أن سي أ رويبة ابتداء من الجلسة رقم 2079،[3]بتاريخ 26 جويلية 2020 تم شطب أسهم أن سي أ رويبة من طرف شركة إدارة بورصة القيم من نظام التداول الإلكتروني -السوق الرئيسي بناء على الإعلان رقم 20/42.[4]

من أجل حماية حقوق الملاك، أبرمت شركة أن سي أ رويبة اتفاقا لتصبح خاضعة لرقابة للمجمع الفرنسي كاستيل **Groupe Castel** والذي هو جزء من الهولدينغ **Brasseries internationales Holding BIH** وذلك بتاريخ 15 جانفي 2020، وقد وعد المجمع برفع رأس مال أن سي أ رويبة مع الحصول على قروض بنكية، وبذلك تصبح كاستيل المساهم الأكبر في شركة رويبة.[5]

3. 2. 5. مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي

تم افتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 5 نجوم بتاريخ 2 ماي 1975، وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة الجزائرية، وقد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة **(SONATOUR)** حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة **(ALTOUR)** حتى عام 1979، وأخيراً من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات **(NCCB)** حتى عام1983م ، في ذلك العام وضمن إطار عملية لإعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة اشتراكية وأنشئت مؤسسة التسيير الفندقي **(EGH)** المرسوم رقم 83-226 المؤرخ في 2 ابريل 1983، وعدّل الفندق في 12 فيفري عام 1991 من وضعه القانوني وأصبح مؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار. وصار اسمه الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الاوراسي"، وفي عام 1995م وُضع الفندق تحت وصاية

[1] - SGBV. (mai 2021). **NCA ROUIBA.** Récupéré le 28 mai 2021, sur https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=29

[2] - SGBV. (novembre 2021). **AVIS N° 23-20 Portant suspension du titre NCA-Rouiba suite a la demande de l'OPR.** Récupéré le 13 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/commons/fr/avis/Avis2059770374.pdf

[3] - SGBV. (novembre 2021). **AVIS N° 31-20 Portant suspension de la cotation du titre NCA-Rouiba.** Récupéré le 13 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/commons/fr/avis/Avis887385813.pdf

[4] - SGBV. (novembre 2021). **AVIS N°43-20 Portant radiation du titre NCA-Rouiba.** Récupéré le 13 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/commons/fr/avis/Avis1915832207.pdf

[5] - Maussion, Estelle. (26 janvier2020). Boissons : l'algérien NCA Rouiba assure son avenir avec le français Castel. **Jeune afrique.** Récupéré le 13 novembre 2021, sur **https://www.jeuneafrique.com/mag/885716/economie/boissons-lalgerien-nca-rouiba-assure-son-avenir-avec-le-francais-castel/**

المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب القانون 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة وأصبحت المساهم الوحيد فيه، لكن وتماشيا مع توجّهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فبراير 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20 ٪ من رأس مالها للاكتتاب العام، وفي جوان 1999م فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع، ومثّل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري أو ما يعادل 20 ٪ من رأس المال الاجتماعي، وفي 14 فيفري 2000 وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية، وقُدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري، وقد كانت مواصفاته برأس مال اجتماعي 1.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 6000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري، و -الكمية المعروضة 1200000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال، و سعر العرض 400 دينار جزائري، وقد كانت فترة العرض من 15 جوان 1999 إلى 15 جويلية1999.[1]

3. 3. بيانات الدراسة

تشمل بيانات الدراسة القوائم المالية الأساسية ممثلة في الميزانية؛ حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؛ جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة؛ جدول تغير الأموال الخاصة، و الملحق (تطور التثبيتات و أصول مالية غير جارية؛ جدول الإهتلاكات؛ جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛ جدول المساهمات "فروع وكيانات مشاركة"؛ جدول المؤونات؛ وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند اقفال السنة المالية)؛ والملاحظات المرتبطة بجميع القوائم المالية والملاحق والمتضمنة في التقارير المالية للسنوات من 2015 وإلى غاية 2018. وقد تم الحصول على جميع هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر[2]؛ وموقع سلطة ضبط السوق المالي **COSOB**؛[3] والمواقع الإلكترونية الرسمية للشركات عينة الدراسة والمتمثلة في: أليانس للتأمينات **ALLIANCE ASSURANCE**؛[4] صيدال **GROUPE SAIDAL**؛[5] بيوفارم **BIOPHARM**؛[6] أن سي أ رويبة **NCA ROUIBA**؛[7] والأوراسي **EGH EL AURASSI**.[8]

المطلب الثاني: تحليل جودة المعلومة المتضمنة في القوائم المالية لعينة الدراسة

من أجل الحكم على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم و التقارير المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر؛ قمنا بتطبيق طريقة المتغيرات الوهمية (**Dummy variables**) ؛ و هذا من خلال مقارنة مخرجات القوائم المالية للشركات

[1] - SGBV. (novembre 2021). **EGH EL AURASSI**. Récupéré le 12 novembre 2021, sur https://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=26&lang=fr
[2]- SGBV. (décembre 2019). **Bourse d'Algérie.** Récupéré le 22 décembre 2019, sur http://www.sgbv.dz
[3] - COSOB. **La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.** Récupéré le 06 décembre 2019, sur https://www.cosob.org/
[4] - ALLIANCE ASSURANCE**. Relations Actionnaires.** Récupéré le 03 décembre 2019, sur www.allianceassurances.com.dz
[5] - GROUPE SAIDAL. **Rapport Du Conseil D'administration**. Récupéré le 04 décembre 2019, sur www.saidalgroup.dz
[6] - BIOPHARM**. Relations investisseurs.** Récupéré le 05 décembre 2019, sur https://www.biopharmdz.com
[7] - NCA ROUIBA. **Télécharger nos rapports.** Récupéré le 03 décembre 2019, sur http://www.rouiba.com.dz
[8] - EGH EL AURASSI. **Espace actionnaires.** Récupéré le 07 décembre 2019, sur https://www.el-aurassi.com

المدرجة في بورصة الجزائر مع الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي و مع النظام المحاسبي المالي، و هذا من خلال التركيز على خاصية توصيل المعلومة (**communication**)؛ توافق المعلومة مع **SCF** من حيث العرض و المحتوى؛ وجود مكملات اعلام ضرورية لفهم القوائم المالية الأساسية(ملاحق و ملاحظات)؛ إضافة إلى القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛ و من حيث الملاءمة (التوقيت المناسب) ، بحيث اذا إلتزمت الشركة بالنظام المحاسبي المالي أعطيت المتغير الوهمي (1)؛ و إذا لم تلتزم أعطيت المغير الوهمي (0)، ثم تحديد النسبة المئوية للإلتزام من عدمه للفترة الممتدة من 2015 الى 2018.

من أجل الوقوف على جودة المعلومة المستقاة من القوائم و التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قمنا بدراسة جودة الإفصاح و توصيل المعلومة؛ و مدى توافق القوائم المالية لهذه الشركات مع **SCF** من حيث شكل العرض والمحتوى؛ و مكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، والمتمثلة في الملحق و الملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية؛ ووجود الملاحظات المشار إليها ضمن القوائم المالية الأساسية بما في ذلك الملحق في التقارير المالية؛ والإفصاح عن القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، اضافة إلى خاصية الملاءمة حيث ركزنا على التوقيت المناسب وقابلية المقارنة، وقد استعنا لتحليل نتائج المشاهدات ببرنامج الإكسيل **Excel** .

1. تحليل النتائج العامة للدراسة

هدفُنا من الدراسة معرفة أثر النظام المحاسبي المالي **SCF** على جودة المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر، ومن أجل تحقيق ذلك قمنا أولا بإجراء دراسة نظرية لبورصة الجزائر من خلال تقديم بورصة الجزائر؛ أسواقها؛ شركة إدارتها؛ المتدخلون فيها؛ والشركات المسعرة فيها والتي تمثل عينة دراستنا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بورصة الجزائر وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما عن تأسيسها لا تزال فتية نسبيا، مقارنة ببورصات أخرى عالمية وحتى عربية، كما أن عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية بها لم يتجاوز الخمس شركات منذ التأسيس مما جعل سوق الأسهم يتميز بضعف النشاط والتداول، وقد يكون من بين أهم أسباب ذلك أن بورصة الجزائر أوجدتها الدولة لتحقيق أغراض معينة تجاوبا مع التطورات الحاصلة والتي من أهمها التمهيد للانتقال إلى اقتصاد السوق، عكس البورصات العالمية والتي ظهرت لوحدها ثم تدخلت الدول لتنظيمها في شكل بورصات.

إلا أن بورصة الجزائر تتميز بالتنظيم، والذي يسمح لها بتلبية حاجات مختلف المتدخلين في سوق رأس المال، مما قد يسمح في المستقبل بتنشيط السوق المالي.

2. تحليل النتائج الخاصة بشركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر

وذلك بالتركيز على الجوانب الآتية:

2. 1. من حيث الإفصاح وتوصيل المعلومة

من خلال الجدول رقم (24) " نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بجودة الإفصاح وتوصيل المعلومة "، والذي يبين مدى إلتزام شركات المساهمة المسعرة في بورصة الجزائر بإعداد وعرض (توصيلها من خلال نشرها بمواقعها على الأنترنيت موقع بورصة الجزائر وموقع سلطة ضبط السوق المالي) قوائمها المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانية (أصول وخصوم)؛ حساب النتيجة حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؛ جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ والملحق.

جدول رقم (24): نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بجودة الإفصاح وتوصيل المعلومة خلال الفترة (2015-2018)

رمز الشركة	الميزانية (أصول وخصوم)	حساب النتائج		جدول سيولة الخزينة		جدول تغير الأموال الخاصة	الملحق	النسبة الإجمالية
		حسب الطبيعة	حسب الوظيفة	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة			
ALL	%100	%100	%0	%0	%0	%0	%100	%60
ROUI	%100	%100	%0	%0	%75	%75	%100	%90
AUR	%100	%100	%0	%100	%0	%50	%100	%100
SAI	%100	%100	%0	%100	%0	%100	%100	%100
BIO	%100	%100	%0	%0	%100	%50	%100	%90
النسبة الإجمالية	%100	%100	%0	%40	%35	%55	%100	%88

المصدر: من إعداد الباحث.

تم التوصل إلى أن جميع المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر تقوم بالإبلاغ سنويا عن قوائمها المالية الأساسية؛ والمتمثلة في الميزانية (أصول و خصوم)؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ والملحق، للسنوات الأربعة مجال الدراسة (من 2015 الى 2018) بمعدل 88% في الإجمال، حيث أن أليانس تفصح عن قوائمها المالية بمعدل 60% فهي تلتزم بتوصيل ميزانيتها وجدول حساب النتائج والملحق للسنوات الأربعة مع عدم تقديمها لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، أما روبية فقد أفصحت عن قوائمها المالية بمعدل 90% حيث قدمت القوائم المالية الخمس مع اهمالها لجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2016، أما شركتي الأوراسي وصيدال فأفصحتا عن قوائمهما المالية بنسبة 100%، في حين كان افصاح بيوفارم عن قوائمها المالية بمعدل 90% حيث لم تفصح عن جدول تغير الأموال الخاصة لسنتي 2016 و2017 على التوالي.

كما أن الإفصاح عن الميزانية لمجموع الشركات المسعرة في بورصة الجزائر وللسنوات الأربع مجال الدراسة، كان بنسبة 100%؛ وحساب النتيجة حسب الطبيعة بنسبة 100% وحسب الوظيفة بنسبة 0%؛ والإفصاح عن جدول سيولة الخزينة بنسبة 75% منها 40% حسب الطريقة المباشرة و35% حسب الطريقة غير المباشرة، ونسبة الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة 55%؛ والملحق بنسبة 100%، مع ملاحظة أن الشركات عند إعداد حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة تختار طريقة واحدة من بين الطريقتين المقترحتين من طرف **SCF**، إن هذا وان كان مسموح به قانونا الا أن الطرق الأخرى يمكنها تقديم معلومات مكملة لمستخدمي القوائم المالية.

2. 2. من حيث مدى توافق القوائم المالية مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى

من خلال الجدول رقم (25) " نسبة توافق القوائم المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع **SCF** من حيث شكل العرض والمحتوى "، والذي يبين لنا مدى إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بالنظام المحاسبي المالي **SCF** عند إعدادها لقوائمها المالية، وذلك من حيث الشكل والمحتوى.

جدول رقم (25): نسبة توافق القوائم المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع SCF من حيث شكل العرض والمحتوى خلال الفترة (2015-2018)

رمز الشركة	الميزانية (أصول وخصوم)	حساب النتائج		جدول سيولة الخزينة		جدول تغير الأموال الخاصة	الملحق	النسبة الإجمالية
		حسب الطبيعة	حسب الوظيفة	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة			
ALL	%100	%100					%0	%66.67
ROUI	%100	%100			3/3	3/3	%0	%77.78
AUR	%100	%100		%100		%100	%0	%80
SAI	%100	%100		%100		%0	%0	%80
BIO	%100	%100			%100	2/2	%0	%61.11
النسبة الإجمالية	%100	%100	-	%100	%100	%69.23	%0	%73.11

المصدر: من إعداد الباحث.

تم التوصل إلى أن القوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للسنوات من 2015 الى 2018 تتوافق من حيث شكل العرض والمحتوى مع **SCF** بمعدل 73% (المنطقة المظللة تخص العناصر التي لا يمكن ابداء رأي حولها نظرا لعدم توافرها أصلا)، حيث تميز عرض كل من الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة بالتطابق مع **SCF** بنسبة تقارب 100%؛ ما عدا شركة صيدال والتي لم تحترم طريقة اعداد و عرض جدول تغير الأموال الخاصة للسنوات الأربع خاصة من حيث ترتيب الأرصدة؛ حيث من المفترض أن تكون الإنطلاقة من ن-2 ثم ن-1

فالسنة ن؛ لكن من حيث المحتوى جميع المعلومات متوافرة، أما الملحق المقدم من طرف هذه الشركات للسنوات الأربع فهو لا يتوافق بتاتا مع الحد الأدنى ل **SCF**.

ان توافق القوائم المالية المفصح عنها من قبل هذه الشركات مع **SCF** يسمح بإجراء مقارنات مع السنوات السابقة لنفس الشركات كونها تحتوي على عمود بمبالغ السنة **N** وعمود بمبالغ **N-1**؛ أو مع قوائم مالية لشركات أخرى نظرا لتوافر خاصية التجانس.

2. 3. مكملات اعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية؛ وحساب النتائج؛ وجدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغير الأموال الخاصة

من أجل فهم أفضل للقوائم المالية الأساسية، اقترح**SCF** مكملات إعلام ضرورية لذلك، وتتمثل هذه المكملات في الملحق؛ الملاحظات؛ والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

من خلال الجدول رقم (26) " نسبة توافق ملحق الشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع الحد الأدنى ل **SCF** "، والذي يبين مدى توافق ملاحق الشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع نموذج الملحق المقترح من قبل النظام المحاسبي المالي **SCF**، والذي عبرنا عنه بالحد الأدنى، كون النظام المحاسبي المالي يسمح بإظهار معلومات أخرى في الملحق يراها معدو القوائم المالية ضرورية أو مفيدة لفهم أكثر للقوائم المالية الأساسية.

جدول رقم (26): نسبة توافق ملحق الشركات المسعرة في بورصة الجزائر مع الحد الأدنى ل SCF خلال الفترة (2015-2018)

رمز الشركة	تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية	جدول الإهتلاكات	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	جدول المؤونات	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية	النسبة الإجمالية
ALL	%0	%0	0%	%0	%0	%0	%0
ROUI	%50	%50	%0	%0	%0	%0	%16.67
AUR	%50	%0	%0	%0	%0	%50	%16.67
SAI	%0	%0	%0	%100	%0	%0	%16.67
BIO	%25	%25	%25	%100	%25	%25	%37.5
النسبة الإجمالية	%25	%15	%5	%40	%5	%15	%17.5

المصدر: من إعداد الباحث

تم التوصل إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها ضمن الملحق تتوافق مع الحد الأدنى ل **SCF** بمعدل 17.5% في المجموع، مع تباين ذلك من شركة إلى أخرى؛ ومن سنة إلى أخرى، حيث كانت 0% لأليانس؛ 16.67% لرويبة والأوراسي وصيدال؛ 37.5%

لبيوفارم، وهي معدلات متدنية. حيث كان الإهتمام بالإفصاح عن تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية بمعدل 25%؛ وجدول الإهتلاكات بمعدل 15%؛ وجدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية بمعدل 5%؛ وجدول المساهمات بمعدل 40% (100% لصيدال وبيوفارم و0% لباقي الشركات)؛ وجدول المؤونات بمعدل 5%؛ وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية بمعدل 15%.

أما فيما يخص توافق ملاحق مجموع الشركات مع الحد الأني لـ **SCF**، فنجد أن هذه الملاحق تتضمن جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية بمعدل 25%؛ جدول الإهتلاكات بمعدل 15%؛ جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية بمعدل 5%؛ جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة) بمعدل 40%؛ جدول المؤونات بمعدل 5%؛ و كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية بمعدل 15%، وهي نسب كذلك متدنية، وتدل على عدم إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بإعداد ملحق يتوافق مع الحد الأدنى من المعلومات للنظام المحاسبي المالي **SCF**.

ومن خلال الجدول رقم (27) " نسبة وجود إشارة إلى الملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر"، والذي يبين مدى إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بالإشارة إلى ملاحظات في قوائمها المالية، والتي تعد ضرورية لفهم بعض بنود القوائم المالي الأساسية بما في ذلك الملحق فقد كانت كما يلي:

جدول رقم (27): نسبة وجود إشارة إلى الملاحظات على مستوى القوائم المالية الأساسية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)

رمز الشركة	الميزانية (أصول وخصوم)	حساب النتائج		جدول سيولة الخزينة		جدول تغير الأموال الخاصة	الملحق	النسبة الإجمالية
		حسب الطبيعة	حسب الوظيفة	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة			
ALL	%75	%100					%0	%58.33
ROUI	%100	%100			1/3	0/3	%0	%50
AUR	%75	%75		%0		%0	%0	%30
SAI	%0	%0		%0		%0	%0	%0
BIO	%25	%25			%0	0/2	0%	%11.11
النسبة الإجمالية	%55	%60	-	%0	%14.28	%0	%0	%27.27

المصدر: من إعداد الباحث.

تبيَّن أن الشركات عينة الدراسة تهتم بالإشارة الى وجود ملاحظات ضمن قوائمها المالية بمعدل 27.27% في الإجمال، وكل هذه الإشارات بوجود ملاحظات جاءت في قائمتي الميزانية بمعدل 55% وحساب النتائج بمعدل 60%؛ ما عدا اشارة واحد

بجدول سيولة الخزينة لشركة رويبة لسنة 2015؛ ما نسبته 14.28%، مع استبعاد أثر السنوات والقوائم التي لم نستطع بناء رأي حولها نظرا لعدم الإفصاح عنها أصلا، وهي الظاهرة في الجدول بلون رمادي.

ومن خلال الجدول رقم (28) " نسبة وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن الملاحق أو ضمن التقرير المالي للشركات المسعرة في بورصة الجزائر ":

جدول رقم (28): نسبة وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن الملاحق أو ضمن التقرير المالي للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)

رمز الشركة	الميزانية (أصول وخصوم)	حساب النتائج		جدول سيولة الخزينة		جدول تغير الأموال الخاصة	الملحق	النسبة الإجمالية
		حسب الطبيعة	حسب الوظيفة	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة			
ALL	0/3	%0						%0
ROUI	%75	%75						%75
AUR	3/3	3/3						%100
SAI	%0	%0						%0
BIO	%25	%25						%25
النسبة الإجمالية	%38.88	%36.84						%37.83

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ وجود الملاحظات المشار إليها سابقا ضمن القوائم المالية الأساسية بما في ذلك الملحق؛ في التقارير المالية بمعدل 38.88% في الإجمال، مع استبعاد أثر السنوات والقوائم والتي لا تتوافر حولها معطيات -والمظللة بالون الرمادي في الجدول أعلاه-، وكلها تدور حل بنود الميزانية بمعدل 38.88% وحساب النتائج بمعدل 36.84%، وبالنسبة للشركات بمعدل 0% لشركة أليانس وصيدال؛ و75% لشركة رويبة؛ و100% لشركة الأوراسي؛ و25% لشركة بيوفارم.

ومن خلال الجدول رقم (29) " نسبة الإفصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية للشركات المسعرة في بورصة "، والذي بين لنا نسبة إفصاح الشركات المسعرة في بورصة الجزائر في قوائمها وتقاريرها المالية عن الطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، والمتمثلة أساسا في النقاط الآتية:

أ- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها؛

ب- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية؛

ت- الإشارة الى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛

ث- تفسيرات لعدم ادراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات اعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛

ج- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية؛

ح- تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ: تبرير هذه التغيرات؛ التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة؛ طريقة الإدراج في المحاسبة؛

خ- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، واعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

جدول رقم (29): نسبة الإفصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2015-2018)

الإفصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية	ALL	ROUI	AUR	SAI	BIO	النسبة الإجمالية
مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها	%100	%100	%75	%0	%100	%75
بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية	%0	%50	%75	%0	%75	%40
الإشارة الى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما	%0	%0	%75	%0	%100	%35
تفسيرات لعدم ادراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات اعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة	%0	%0	%0	%0	%0	%0
التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية	%0	%0	%0	%0	%0	%0
تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ: تبرير هذه التغيرات؛ التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة؛ طريقة الإدراج في المحاسبة	%0	%50	%0	%0	%0	%10
بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، واعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة	%0	%0	%0	%0	%0	%0
النسبة الإجمالية	%14.28	%28.57	%32.14	%0	%39.28	%22.85

المصدر: من إعداد الباحث.

تم التوصل إلى أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية بمعدل 22.85% في الإجمال، 14.28% لأليانس؛ 28.57% لرويبة؛ 32.14% للأوراسي؛ 0% لصيدال؛ و39.28% لبيوفارم. 75% لمدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير و كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها؛ و 40% لبيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية؛ و35% للإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛ 0% تفسيرات لعدم ادراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات اعادة الترتيب و التعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛ وكذلك 0% التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية؛ 10% تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ : تبرير هذه التغيرات؛ التأثير في النتائج و رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة؛ طريقة الإدراج في المحاسبة؛ و 0% بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، و اعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

وفق **SCF**، تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ وجدول تغيرات الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة، وهذا ما لم نجده في القوائم والتقارير المالية للشركات عينة الدراسة، حيث اهتمت بالملاحظات لقائمتي الميزانية وحساب النتائج مع اهمال تقديم ملاحظات حول جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

كما أن الملحق وفق **SCF** وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية الأخرى، ويتمم إذا اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب اظهارها في الملحق وهما؛ الطابع الإعلامي الملائم والأهمية النسبية، لذلك فالملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة.

ان اعطاء الحرية للمؤسسة في اعداد الملحق واظهار الملاحظات وفق ما تراه هي مهم وملائم؛ غلب الحكم الشخصي وأفرغ الملحق من محتواه المعلوماتي، فأغلب ملاحق وملاحظات المؤسسات عينة الدراسة لا تضفي زيادة على قراءة وتفسير القوائم الأخرى؛ كأن تذكر مثلا بند من بنود الميزانية أو حساب النتائج وتقارنه بالسنة السابقة.

2. 4. من حيث الملاءمة (التوقيت المناسب)

أما من حيث الملاءمة، فمن خلال الجدول رقم (30) " نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية المرحلية -التوقيت المناسب للمعلومة المالية-" والذي يهتم بخاصية الملاءمة وذلك من خلال التركيز على الخاصية الثانوية التوقيت الملائم، وذلك من خلال بيان ما مدى إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بتقديم قوائم مالية مرحلية، والتي يتم عرضها كما يلي:

جدول رقم (30): نسبة إلتزام الشركات المسعرة في بورصة الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية المرحلية -التوقيت المناسب للمعلومة المالية-خلال الفترة (2015-2018)

القوائم والتقارير المالية	شهرية	كل شهرين	ثلاثية في 31 مارس	نصف سنوية في 30 جوان	ثلاثية في 30 سبتمبر	أخرى تذكر
ALL	%0	%0	%0	%100	%0	%0
ROUI	%0	%0	%0	%75	%0	%0
AUR	%0	%0	%0	%0	%0	%0
SAI	%0	%0	%0	%0	%0	%0
BIO	%0	%0	%0	%50	%25	%0
النسبة الإجمالية	%0	%0	0%	%45	%5	%0

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ان الشركات عينة الدراسة تقوم بالإعداد والإفصاح عن قوائم مالية لفترات وسطية بمعدل 45% لفترة 30 جوان من كل سنة؛ وبمعدل 5% لفترة 30سبتمبر؛ و0% لباقي الفترات (كل نهاية شهر؛ 31 مارس؛ ...)، فبالنسبة للفترة نصف سنوية كان الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية بمعدل 100% لأليانس؛ 75% لرويبة و50% لبيوفارم؛ و0% للأوراسي وصيدال، أما فترة 30 سبتمبر فقد الإفصاح بمعدل 25% لبيوفارم و0% لباقي الشركات.

ان الكشوف المالية وفق **SCF**، يجب تقديمها في مدة لا تزيد عن ستة أشهر بعد اقفال السنة المالية، وبهذا تصبح المعلومات المالية المتضمنة بها تاريخية وقد لا تكون مناسبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، لذلك تحرص **COSOB** على الشركات من أجل اعداد كشوف مالية نصف سنوية وفق نفس القواعد والأطر التي تعد بها الكشوف السنوية، إلا أن المؤسسات عينة الدراسة لا تهتم كفاية بذلك خاصة شركتي الأوراسي وصيدال واللتان لم تقدما أي قائمة نصف سنوية، مما يجعل المعلومة المالية لا تتسم بالتوقيت المناسب وبالتالي تقل جودتها.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الاستبيان الموزع علي مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية، ممثلين بصفة أساسية في معدي القوائم المالية والمدققين والمسيرين والمستثمرين ومفتشي الضرائب والباحثين الأكاديميين المهتمين بالمحاسبة المالية، وبعد استرجاع الإجابات واختبار الاتساق الداخلي، وتحليلها باستخدام التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة، وتحليل فقرات محور الاستبيان باستخدام المتوسط الحسابي؛ الانحراف المعياري؛ ومعامل أنوفا من أجل تحليل التباين، مع استخدام أسلوب تحليل المحتوى للسؤال المفتوح، توصلنا إلى أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمؤسسة، ودليل ذلك المتوسط الحسابي المرتفع والانحراف المعياري المنخفض جدا لفقرات الاستبيان.

أما فيما يخص دراسة الحالة، فقد تبين من خلالها أن بورصة الجزائر مقارنة مع بورصات الكثير من دول العالم تعد بورصة فتية نسبيا، فقد تأسست بمرسوم سنة 1993م وفعليا سنة 1997م، وقد جاء هذا تماشيا مع التوجه نحو اقتصاد السوق، إلا أن وبعد مرور حوالي 25 عام منذ التأسيس الفعلي للبورصة لا تشهد البورصة نشاطا كبيرا، خاصة مع انسحاب شركة أن سي أ رويبة، حيث لم يبق مسعر بها غير 4 شركات، وهو عدد قليل، كما أن نسبة التداول فيها غير كبيرة، وهذا يمكن تفسيره من خلال المقولة "السوق لا يمكن خلقه، يَظهر لوحده ثم تتدخل الدولة لتنظمه".

إن الشركات المسعرة في بورصة الجزائر خاضعة لرقابة متعددة، لرقابة محافظ الحسابات ولجان الرقابة من جهة ورقابة لجنة المراقبة ممثلة في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها **COSOB** من جهة أخرى، كما أنه مفروض عليها الإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات مالية وبصفة دورية في شكل قوائم وتقارير مالية، لذلك من المفترض أن تتمتع معلوماتها بالجودة والشفافية في الإفصاح.

بعد دراستنا وتحليلنا للقوائم والتقارير المالية لشركات بورصة الجزائر للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018م، مع تركيزنا على الإفصاح وتوصيل المعلومة؛ من حيث الملاءمة؛ ومدى توافق القوائم المالية لهذه الشركات مع النظام المحاسبي المالي من حيث العرض والمحتوى؛ مع التركيز على المكملات الضرورية للفهم ممثلة في الملحق والملاحظات، خلصنا إلى أن المعلومة المالية المفصح عنها من طرف الشركات المسعرة في بورصة الجزائر لا تتسم بالجودة الكافية كونها تهمل الملحق والملاحظات واهمالها كذلك للقوائم والتقارير المالية للفترات الوسطية.

الخاتمة

ساهم هذا البحث في تعريفنا بالمعلومة وأنواعها بصفة عامة، والمعلومة المالية بصفة خاصة، وخصائصها النوعية الرئيسية والفرعية التي تضمن جودتها ومقوماتها ومحدداتها، كما ساهم في تعريفنا بمختلف الأطراف المهتمة والمستخدمين وحاجاتهم من المعلومات المالية المختلفة والمتضاربة، ومختلف مصادر المعلومة المالية من قوائم وتقارير مالية والإفصاح فيها.

كما ساعد هذا البحث في اعطاء نظرة حول معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي؛ ظهورها؛ دوافع تطبيقها ومحددات ذلك؛ تطورها؛ ومختلف الهيئات المسؤولة عن إصدارها؛ وانتشارها الواسع دوليا، وأثرها على جود المعلومة المالية في العالم من خلال استعراض بعض معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي مثل **IAS1** وبيان أثرة في تحسين جودة المعلومة المالية ومحتواها وعرضها والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

كما ساهم هذا البحث في الإحاطة بالمحاسبة المالية في الجزائر من خلال نشأتها وتطورها؛ تبني المخطط المحاسبي الوطني؛ والتحول إلى النظام المحاسبي المالي **SCF** ودوافع ذلك، كما ساهم في معرفة النظام المحاسبي المالي والمستمد في تاريخ محدد من معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي وأثر تبنيه على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم المالية والتقارير المالية، وذلك من خلال البحث والتحليل في الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وقواعد التقييم ومحتوى القوائم المالية، والمجهودات المبذولة لتهيئة بيئة تطبيقه من إعادة تنظيم للمهنة وإصلاح للمنظومة الجبائية الجزائرية، كما ركز البحث على أثر **SCF** على جودة المعلومة المالية من خلال دراسة قواعد عرض المعلومة المالية وبيان أثر القيمة العادلة على جودتها.

وفي سبيل التحقق ميدانيا من أثر النظام المحاسبي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية، عمدنا إلى إجراء دراستين؛ إحصائية وحالة عملية، وتمثلت الدراسة الإحصائية في بناء استبيان وتوزيعه على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في مستخدمي القوائم والتقارير المالية بهدف معرفة نظرتهم حول أثر تبني النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال التركيز على الخصائص النوعية للمعلومة المالية ممثلة في الملاءمة؛ الموثوقية؛ القابلية للمقارنة والثبات؛ والقابلية للفهم. أما الحالة العملية فتمثلت في دراسة جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للشركات المسعرة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

1. النتائج

من خلال الدراسات النظرية توصلنا إلى ان:

أ - تبني معايير المحاسبة الدولية أضفى جودة كبيرة على المعلومة المالية في مختلف دول العالم التي تبنت المعايير، وبالتالي:

- ✓ إثبات الفرضية الأولى "اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي زاد من جودة المعلومة المالية".

في مقابل ذلك أفسحت **IAS/IFRS** المجال أمام الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية مما أثر سلبا في جودة المعلومة، فالأمر مرتبط هنا بمدى الفهم والالتزام بتطبيق المعايير.

ب - النظام المحاسبي المالي اهتم بجودة المعلومة المالية وذلك يتجلى بوضوح في الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛ وقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها؛ والذي يسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، من بينها: قابلية الفهم، الدلالة؛ المصداقية؛ قابلية المقارنة.

ومن خلال الدراسة الإحصائية ودراسة الحالة توصلنا إلى أن:

ت - الأطراف المهتمة ومستخدمو القوائم والتقارير المالية ممثلين في المعدين (المحاسبين)؛ المدققين؛ المسيرين؛ المستثمرين؛ مفتشي الضرائب؛ والأكاديميين، يجمعون تقريبا وبدرجة مرتفعة وآراء متركزة بشكل كبير على أن النظام المحاسبي المالي كان له الأثر الإيجابي على جودة المعلومة المالية، حيث زاد تطبيقه من ملاءمتها وموثوقيتها وثباتها وقابليتها للمقارنة وقابليتها للفهم ومنه:

- ✓ إثبات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية "لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على ملاءمة المعلومة المالية".
- ✓ إثبات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية "لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على موثوقية المعلومة المالية".
- ✓ إثبات الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية "لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية".
- ✓ إثبات الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الثانية "لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على قابلية فهم المعلومة المالية".

وبالتالي إثبات الفرضية الثانية "تبني النظام المحاسبي المالي له أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية".

ث - المؤسسات الجزائرية المسعرة في بورصة الجزائر تلتزم بالإفصاح وبالإبلاغ عن معلوماتها المالية في حدود 88% في الإجمال؛ إلا أن هذه النسبة تتفاوت من شركة إلى أخرى ومن سنة الى أخرى كذلك.

ج - المعلومة المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الجزائرية في القوائم والتقارير المالية لا تتميز بالجودة الكافية كونها تهمل الملحق والملاحظات واهمالها كذلك للقوائم والتقارير المالية للفترات الوسطية، وبالتالي:

- ✓ نفي الفرضية الثالثة "تتميز المعلومات المالية المستمدة من القوائم والتقارير لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بالجودة".

إن عدم اتسام المعلومة المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الجزائرية المسعرة في البورصة بالجودة راجع إلى عدم الإلتزام بالتشريع بما في ذلك النظام المحاسبي المالي.

2. مناقشة النتائج

هدفنا من البحث معرفة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي على جودة المعلومة المالية المقدمة من طرف المؤسسات، من أجل ذلك قمنا بمسح وثائقي للعديد من الدراسات التي تناولت أثر المعايير **IAS/IFRS** على جودة المعلومة في مختلف دول العالم، كذلك دراسة أثر النظام المحاسبي المالي **SCF** على جودة المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية للمؤسسة من خلال إطاره التصوري؛ مع القيام بدراسة إحصائية لمعرفة آراء الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية في أثر تبني **SCF** على جودة المعلومة المالية، ودراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر.

تبني المعايير في أغلب دول العالم أضفى جودة كبيرة على المعلومة المالية في مقابل ذلك افسح المجال امام الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال تعدد الطرق المحاسبية واعتماد محاسبة القيمة العدلة مما أثر سلبا في جودة المعلومة المالية، فالمشكل لا يكمن في المعايير في حد ذاتها بما في ذلك المحاسبة على أساس القيمة العادلة ولكن يكمن الخلل في المكلف بمسك المحاسبة في طريقة فهمه وتطبيقه للمعايير.

فالشركات التي كانت لها الرغبة في دخول سوق رأس المال الأمريكي واجهت مشكلة عدم تجانس (تناسق) المعلومات لذلك كان لزوما عليها أن يتوافق عدد معين من معلوماتها المالية مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية **US GAAP**، فتبني **IAS/IFRS** من أغلب دول العالم بصفة اجبارية أو اختيارية؛ والتقارب الذي حدث بين **IASB** و**FASB** سهل عملية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الأسواق المالية خاصة الأمريكية؛ يراه الكثير من الباحثين أنه نتيجة تبني **IAS/IFRS** ويدل على زيادة جودة المعلومة المالية، إلا أننا نرى غير ذلك؛ فالمؤسسات التي تبنت المعايير(**IFRS& GAAP**) اختياريا كانت لها الرغبة في دخول أسواق مالية من أجل زيادة أموالها الخاصة وزيادة نتائجها؛ وبما أنه يوجد شرط تجانس المعلومة المالية فقد استجابت لمعايير المحاسبة الدولية وقد كان لها ما أرادت، والا كيف نفسر الفضائح المالية والتي لا تزال مستمرة؛ فضيحة بعد فضيحة و أزمة مالية بعد أخرى، كيف نفسر اليوم انتقال الأموال إلى بيئات ودول توجد بها قوانين ضعيفة أو لا توجد بها قوانين أصلا؛ دول لا توجد بها محاسبة مالية و إن وجدت فإن من خصائصها الأساسية التكتم والضبابية (عكس الشفافية)؛ دول مثل بنما؛ رأس الخيمة؛ الجزر العذراء البريطانية ... أو ما يعرف بالجنات الضريبية والتي تحتضن شركات الأوفشور.

أما في بيئة الأعمال الجزائرية، النظام المحاسبي المالي يتميز بإطار نظري جيد مستمد في تاريخ محدد من **IAS/IFRS**؛ وقد أعطى أهمية كبيرة لجودة المعلومة المالية، في مقابل ذلك أفسح المجال أمام التقديرات الشخصية وبالتالي المحاسبة الإبداعية، ان هدف **SCF** من وراء ذلك هو إعطاء فرصة للمؤسسات لتكييف المحاسبة المالية وفق طبيعة نشاطها وحجمها ووفق التكلفة والعائد المتوقعين من المعلومة المالية، إلا أن كل ذلك ممكن أن يستغل من المؤسسات لتحقيق أهداف خاصة.

إن الأطراف المهتمة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية المعدة وفق **SCF** والذين تم استجوابهم من خلال توزيع استبيان، وهم بصفة أساسية معدو القوائم المالية (المحاسبون)؛ المدققون؛ المسيرون؛ المستثمرون؛ مفتشو الضرائب؛ والأكاديميون، يرون أن تبني النظام المحاسبي المالي أثَّر بشكل إيجابي على جودة المعلومة المالية، حيث زاد من ملاءمتها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة وثباتها وقابليتها للفهم، حيث تميز الوسط الحسابي لجميع المحاور بالدرجة المرتفعة، في حين كان الانحراف المعياري لجميع المحاور أقل من الصفر مما دل على تكز أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي للمحاور، مما يدل على شبه إجماع على ذلك، إلا أن هناك بعض الفروق المعنوية فيما يخص الموثوقية تعزى إلى المستوى التعليمي؛ وفروق معنوية فيما يخص قابلية المقارنة بما فيها الثبات وقابلية الفهم تعزى إلى الخبرة، وهذا أمر مقبول.

إن الشركات المسعرة في بورصة الجزائر لها الاهتمام البالغ من مختلف الأطراف، كونها تعد قاطرة السوق المالي والمُعوَّل عليها في تنشيطه، لذلك كان لزاما عليها الاهتمام البالغ بمحاسبتها المالية وبجودة الإفصاح عن معلوماتها المالية في القوائم والتقارير المالية، وهذا ما لمسناه في الإبلاغ المالي لديها، إلا أنه يبقى غير كاف، خاصة إذا تعلق الأمر بالملحق والملاحظات والتي تعد الوسيلة لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

3. الاقتراحات

من خلال ما سبق، وبعد البحث المستفيض، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:

أ- مراجعة النظام المحاسبي المالي من أجل تجاوز قصوره في بعض النواحي؛ وتدليل صعوبات تطبيقه في نواحي أخرى، مع اعادة تهيئة البيئة المناسبة للتطبيق خاصة ما تعلق بجانب التكوين؛

ب- الحرص على تطبيق النظام المحاسبي المالي لأن المشكل الحقيقي هو عدم الإلتزام الفعلي ب **SCF**؛

ت- الإهتمام أكثر بالملحق والملاحظات؛

ث- تفعيل نظامي الرقابة الخارجية والحوكمة لأنهما الضامنين لموثوقية المعلومة المالية؛

ج- قيام الشركات بالإبلاغ المالي من خلال نشر تقرير محافظ الحسابات كونه يحتوي معلومات مالية ذات جودة أفضل من تقرير التسيير الذي تنشره الشركات والذي يغلب عليه الطابع التسويقي للشركة.

4. محددات البحث

تناول جزء من البحث جودة المعلومات المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر لإفتراض توافر المعلومات المالية حولها من جهة، ومن جهة أخرى يفترض كونها الأكثر التزاما بـ**SCF** والأكثر إفصاحا عن المعلومة المالية، مع الإشارة أنها تمثل عدد صغير مقارنة مع عدد الشركات النشطة في بيئة الأعمال الجزائرية بصفة غير رسمية (اقتصاد موازي) وبصفة رسمية (شركات كبيرة؛ وشركات صغيرة ومتوسطة؛ ومؤسسات مصغرة مرخص لها بتطبيق المحاسبة المبسطة).

كما أنه؛ تم الاعتماد في وصف وتحليل جودة المعلومة المالية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر على قوائمها وتقاريرها المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات؛ وموقع سلطة ضبط السوق المالي **COSOB**؛ وموقع بورصة الجزائر، بُغية قياس قدرتها على توصيل المعلومة بالكم والنوع والوقت المناسب كخاصية من خصائص الجودة.

إن الاعتماد على القوائم والتقارير المالية فقط للحكم على جودة المعلومة المالية لا يمكننا من التمييز بين السلوك الانتهازي والإعلامي للإدارة، كما أن هناك أيضًا إمكانية للمؤسسة أن تختار سياسة رديئة لجودة التقارير في ادارتها للمعلومة المالية، على سبيل المثال لأن بعض العناصر المهمة مكلفة للغاية بحيث لا يمكن الإفصاح عنها.

5. آفاق البحث:

وتتمثل في:

أ- مدى التفاوت بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي.

ب- الآثار المتوقعة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي.

ت- المحاسبة المالية المثلى.

ث- إدراج المعلومات الغير مالية في القوائم المالية -المحاسبة عن التنمية المستدامة أنموذجا.

ج- السياسة والمحاسبة المالية.

فهرس المراجع

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. الججاوي، طلال محمود علي؛ آل فتح الله، م م محمد. (2017). الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. (ط1). عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
2. الجزراوي، إبراهيم؛ الجنابي؛ عامر. (2009). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. الشحاذة، عبد الرزاق قاسم؛ البرغوثي، سمير إبراهيم؛ شعبان، أسامة سميح؛ القاسم، عامر محمد عفيف. (2011). نظرية المحاسبة. الأردن: زمزم ناشرون وموزعون.
4. الشحاذة، عبد الرزاق قاسم؛ السليحات، نمر عبد الحميد. (2015). المحاسبة الدولية. (ط1). عمّان: دار وائل للنشر.
5. الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة. (ط1). الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
6. الصبان، محمد سمير؛ الدهراوي، كمال الدين؛ هلال، عبد الله عبد العظيم. (2010). مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات. (ط1). الإسكندرية: مصر. مكتبة الوفاء القانونية.
7. القاضي، حسين؛ الريشاني، سمير معذى. (2012). موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية-عرض البيانات المالية. (ط1). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. القاضي، حسين؛ حمدان، مأمون. (2001). نظرية المحاسبة. (ط1). عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
9. الكردي، منال محمد. (2003). مقدمة في نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
10. المدادحة، أحمد نافع؛ الذيابات، عدنان عبد الكريم. (2014). اقتصاديات المعلومات والمعرفة. (ط1) عمان الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
11. الناغي، محمود السيد. (2017). نظرية المحاسبة. (دون بلد نشر): الناشر المكتبة العصرية.
12. الناغي، محمود السيد. (2011). نظرية المحاسبة، مدخل معاصر. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
13. الوقاد، سامي محمد. (2011). نظرية المحاسبة. (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
14. بلقاوي، أحمد رياحي. (2009). نظرية محاسبية. (ترجمة العبد الله رياض، مراجعة الججاوي طلال). عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع. الجزء الأول.
15. بن عيشي، عمار. (2019). مشاكل القياس والإفصاح عن القضايا المحاسبية المعاصرة. (ط1). عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

16. جربوع يوسف محمود. (2014). نظرية المحاسبة-الفروض المفاهيم المبادئ المعايير. (ط 2). الأردن: نسخة إلكترونية (دون دار نشر).
17. جربوع، يوسف محمود؛ حلس، سالم عبد الله. (2002). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية. (ط 1). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
18. حنان، رضوان حلوة. (2003). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة. (ط1). عمان الأردن: دار وائل للنشر.
19. شاهين علي عبد الله. (2011). النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي. (ط1). غزة فلسطين: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.
20. شرويدر، ريتشارد؛ كلارك، مارتل؛ كاثي، جاك. (2016). نظرية المحاسبة. (ترجمة كاجيجي، خالد أحمد علي؛ فال، إبراهيم ولد محمد؛ الكيلاني، الكيلاني عبد الكريم) الرياض: دار المريخ للنشر.
21. عابدين، عدنان. (2007). معجم مصطلحات المحاسبة المالية والإدارية انكليزي-عربي. (ط2). لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
22. عبد السيد، ناظم حسن. (2009). محاسبة الجودة مدخل تحليلي. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
23. عبيدات، محمد؛ أبونصار؛ محمد؛ مبيضين، عقلة. (2006). منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. (ط2). الأردن: دار وائل للنشر.
24. كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. (2005). المحاسبة المتوسطة. (ترجمة حجاج، أحمد حامد؛ سلطان، المحمد سلطان). الرياض: دار المريخ للنشر. الجزء الأول.
25. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2015). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين -مجموعة طلال أبو غزالة). الأردن: المطبعة المركزية.
26. هلال، عبد الله عبد العزيز؛ بيومي، سعد؛ سامي، محمد. (2019). التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الإداء. الإسكندرية مصر: جامعة الإسكندرية كلية التجارة.
27. هندريكسن، إلدون س. (2005). نظرية المحاسبة. (ترجمة أبو زيد، كمال خليفة). الإسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث.

II. القواميس

28. مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط. (ط 4). مصر. مكتبة الشروق الدولية.

III. المقالات

29. أحمد ميلي، سمية. (2018). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03 (01)، 249-271.

30. الحوامده، ثروة. (2018). أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الأردنية - دراسة ميدانيه على مجموعه مختارة من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية. https://www.researchgate.net/publication/337858917_adwat_alhakmyh_almwssyt_wathrha_fy_alhd_mn_mmarsat_almhasbt_alabdayt_fy_alshrkat_almsahmtalardnyh_drast_mydanyh_ly_mjmwh_mkhtart_mn_alshrkat_almsahmt_alsnayt_alardnyt

31. العايب، فوزية؛ بن ناصر، عيسى. (2016). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة العلوم الإنسانية. ب (46). 209-227.

32. العطار، خانم نوري كاكة حمة. (2019). نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية دراسة حالة في شركة اسيا سيل للاتصالات. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية. 2 (7). 1-24.

33. المعصراوي، حمادة السيد. (2019). المحاسبون والسياسيون التأثيرات والمصالح المتبادلة: أدلة من الدول المتقدمة والنامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (80). 1-12.

34. بطاهر، بختة؛ بوطلاعة، محمد. (2018). المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم. مجلة الباحث الاقتصادي، 5(1)، 87-104.

35. بغريش، محمد؛ بلعجوز، حسين. (2021). جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06(02)، 414-434.

36. بلعجوز، حسين؛ لقليطي، لخضر. أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 01 (01)، 118-126.

37. بلعور، سليمان. (2014). دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر. رؤى إقتصادية، (6)، 201-214.

38. بن أعمارة، منصور؛ حولي، محمد. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 1 (1)، 103-117.

39. بن ثابت، علال؛ لقليطي، الأخضر؛ لعروس، لخضر. (2018). دخول المؤسسات إلى السوق المالية ومتطلبات الإفصاح والشفافية دراسة حالة بورصة الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (03)، 399-409.

40. بودريوة، أمينة. (2019). واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 7 (01)، 191-206.

41. بوزيد، امحمد اعمر. نجار، أيوب. (2019). مدى مواكبة المشرع الجبائي لقواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية على ضوء القوانين الجبائية لسنة 2018. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 3 (2). 130-144.

42. بوعظم، منير؛ غزي، محمد العربي. (2020). أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم1. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 1-16. ص 14.

43. بومصباح، صافية؛ بلعجوز، حسين. (2018). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03 (01)، 272-294.

44. بيصار، عبد المطلب. (2018). أثر إدارة المعرفة في زيادة قيمة رأس المال الفكري للمنظمات. مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية. 03. 74-86.

45. جفال، خالد. (2016). التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، (02)، 1-24.

46. حواس، كريمة. (2020). النظام المحاسبي المالي وأثره على مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، (04) 01. ص ص 153-154.

47. دواق، سميرة؛ بلعجوز، حسين. (2018). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015-2017. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11(02)،233-247.

48. دواق، سميرة؛ فرحات، عباس. (2019). الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 03(01)، 11-27.

49. رزيقات، بوبكر؛ سعيداني، محمد السعيد. (2018). مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية. مجلة البديل الاقتصادي، (3)، 95-115.

50. سيد، محمد. (2013). الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية. مجلة الاقتصاد الحديث. العدد (9). 203-224.

51. شبل، منال؛ بلعجوز، حسين. (2020). أثر المتغيرات السلوكية لمستخدم المعلومات المحاسبية على صنع القرار–دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في ولاية سكيكدة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(01)، 01-14.

52. صبايحي، نوال. (2017). أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية. مجلة معارف، 23(12)، 393-406.

53. طويرات، رابح. (2021). أهمية الموازنة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تعزيز جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية –دراسة عي عينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(2)، 395-406.

54. طيبة، محمد رضا؛ حديدي، آدم. (2021). موقف النظام الجبائي الجزائري من القياس وفق القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4 (7)، 24-36.

55. عقري، روزة؛ بوسبعين، تسعديت. (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. مجلة البشائر الاقتصادية، 7 (01)، 574-590.

56. عياش، زبير؛ فنازي، فطيمة الزهراء؛ مطلاوي إيمان. (2020). دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية-تطبيقات البلوكتشين نموذجا. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 05(01)، 305-322.

57. فداوي، أمينة. (2017). مدى إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015). مجلة الباحث(17)، 57-67.

58. قورين، حاج قويدر؛ معمري، خيرة. (2019). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15 (21). 239-260.

59. مزياني، نور الدين. (2009). أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية(4)، 183-197.

60. مطر، محمد. الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. دراسات استراتيجية. 18.

61. يحي، دريس. (2018). قيمة المعلومة وتكلفتها كمحدد أساسي لجودة القرار. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. 01، 44-76.

IV. الرسائل الجامعية

62. الحطاب، ط. م. (2012). قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة. كلية الأعمال، جامعة عمان العربية: الأردن.

63. سبتي، إسماعيل. (2015-2016). أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة –دراسة مقارنة بين مجموعة الدول. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة: المسيلة، الجزائر.

64. عريوة، رشيد. (2017-2018). إعداد القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS –دراسة حالة مجمع صيدال. أطروحة دكتوراه. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة: المسيلة، الجزائر.

65. عقاري، مصطفى. (2004). مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.

V. القوانين؛ المراسيم والقرارات

66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (25 نوفمبر 2007). قانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي. (الجريدة الرسمية عدد 74 سنة 2007).

67. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 جويلية 2008). قرار يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (الجريدة الرسمية عدد 19 سنة 2009).
68. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 جويلية 2009). أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. (الجريدة الرسمية عدد 44 سنة 2009).
69. المجلس الوطني للمحاسبة. (2010). مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي. الجزائر: وزارة المالية.
70. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 ديسمبر 2018م). قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018م يتضمن قانون المالية لسنة 2019. (الجريدة الرسمية عدد 79 سنة 2018).

ثانيا: باللغات الأجنبية

I. Livres :

71. Boutaleb Kouider. (2006). Theories de la decision. Algérie. OPU .
72. EVRAERT, S. (2000). Confiance et comptabilité, Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit. Economica.
73. lassègue, pierre ; Déjean, frédérique ; Le theule, marie astrid. (2012). lexique de comptabilité. Paris : dunod. 7èmme édition.
74. - Tort, Eric ; Escaffre, Lionel. (2012). Améliorer l'information financière en IFRS. Paris : DUNOD.
75. Weygant, Jerry J. ; Kimmel, Paul D. ; Kieso, Donald E. (2013). Financial accounting - IFRS edition. 2e edition. John Wiley & Sons Inc. : China.
76. Zellal, Nacira. (2009). Guide de méthodologie de la recherche poste-graduée. Alger : OPU.

II. Articles :

77. Affes, Houda ; Labelle, Réal. (2016). Impact de la mise en application des IFRS sur la qualité de l'information financière : une étude internationale. Revue Française de Gouvernance d'Entreprise, 16, 59-87.
78. Christensen, H. B.; Lee, E.; Walker, M., ; Zeng, C. (2015). Incentives or standards : What determines accounting quality changes around IFRS adoption ? European Accounting Review, 24(01), 31-61.
79. Daske, H., ; Gebhardt, G. (2006). International financial reporting standards and experts' perceptions of disclosure quality. Abacus, 32(3), 461-498.
80. Frings, Ginny W. Frings, Michael C. Mastilak, M. Christian. (2012). Does IFRS Stand for InFormation Risk ?. Financial Analysts Journal. CFA Institute. 68(3). 17-21.

81. Lenormand, G ; Touchais, L. (2009). Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière ? Approche par la value relevance. comptabilité- contrôle- audit, 15, (2), 145-163.
82. Saadi, T. (2014). Le contenu informationnel du résultat net après l'introduction des normes IFRS. Gestion 2000, 31(4), 17-33.
83. Zogning, F. (2013). Normalisation comptable internationale et qualité de l'information financière : Quel bilan pour les IFRS **?** Journal Of Global Business Administration**, 5**(1), 70-7

III. Lois :

84. LOI n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction, jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31 décembre 1962. Journal Officiel de la République Algérienne**, 2.** 11 janvier 1963.
85. LOI n° 64-245 du 22 aout 1964 portant obligation à toute personne morale exerçant une activité commerciale de tenir une comptabilité régulière. Journal Officiel de la République Algérienne**,** 69. 25 aout 1964.
86. Ordonnance n° 69-107 du 31 décembre 1969 portant loi de finances pour 1970. Journal Officiel de la République Algérienne, 110**.** 31 décembre 1969.
87. Ordonnance n° 71-82 du 29 décembre 1971 portant organisation de la profession de comptable et expert comptable. Journal Officiel de la République Algérienne, 107. 30 décembre 1971.
88. Ordonnance n° 73-29 du 5 juillet 1973 portant abrogation de la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31 décembre 1962. Journal Officiel de la République Algérienne, 62. 3 aout 1973.
89. Ordonnance n° 75-35 du 29 avril 1975 portant plan comptable national. Journal Officiel de la République Algérienne, 37. 9 mai 1975.
90. Arrêté du 23 juin 1975 relatif aux modalités d'application du plan comptable national. Journal Officiel de la République Algérienne, 24. 23 mars 1976.
91. Décret exécutif n° 96-318 du 25 septembre 1996 portant création et organisation du conseil national de la comptabilité. Journal Officiel de la République Algérienne, 56. 29 septembre 1996.

IV. Autres :

92. FASB. (1980). SFACN°2 qualitative chareteristic of accounting information.
93. Boulhdour, yacine. (30 novembre 2020). Interview sur la marge du : Séminaire régional Est, Recensement des difficultés d'application du Système Comptable Financier. Nouvelle ville Ali Mendjeli, Constantine.

94. Hamadouche, kamel. (30 novembre 2020). Interview sur la marge du : Séminaire régional Est, Recensement des difficultés d'application du Système Comptable Financier. Nouvelle ville Ali Mendjeli, Constantine.

95. Marina, A. (2018). Outcomes of IFRS adoption on financial reporting quality: a review of the literature. Dans I. Jindrichovska, & D. Kubickova (Éd.), IFRS-global rulus and local use, (pp. 68-78). Prague.

96. yahi, norredine. (30 novembre 2019). Evaluation et révision de SCF, méthodologie ; évaluation et finalisation. Séminaire régional est, recensement des difficultés d'application du SCF. Constantine, Algérie.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

97. الخيري، إبراهيم يحي. توثيق الاقتباسات في المتن والمراجع بنظام APA. http://kenanaonline.com/users/alkheri/posts/339435

98. Accounting Coach. https://www.accountingcoach.com

99. ACPR. https://acpr.banque-france.fr

100. ALLIANCE ASSURANCE. www.allianceassurances.com.dz

101. BIOPHARM. https://www.biopharmdz.com

102. COSOB. https://www.cosob.org

103. Deloitte. https://www.iasplus.com

104. EFRAG. https://www.efrag.org

105. EGH EL AURASSI. https://www.el-aurassi.com

106. FASB. https://www.fasb.org

107. Groupe SAIDAL. https://www.saidalgroup.dz

108. Hoogevorset, https://www.ifrs.org

109. ICAEW. https://www.icaew.com

110. IFAC. https://www.ifac.org

111. هيئة الأوراق المالية. https://www.jsc.gov.jo

112. IFRS Foundation. https://www.ifrs.org

113. Maussion, Estelle. https://www.jeuneafrique.com

114. NCA ROUIBA. http://www.rouiba.com.dz

115. OICU-IOSCO. https://www.iosco.org

116. SEC. https://www.sec.gov

117. SGBV. https://www.sgbv.dz

118. - UN. https://www.un.org

119. WTO. https://www.wto.org

الملاحق

ملحق رقم (01): مثال عن حساب النتائج حسب الطبيعة وفق IAS 1

البيان	المبالغ		
الإيراد			*
الإيرادات الأخرى			*
التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز	*		
المواد الخام والمستهلكات المستخدمة		*	
تكاليف منافع الموظفين	*		
تكلفة الإستهلاك والإطفاء		*	
المصروفات الأخرى		*	
إجمالي المصروفات			(*)
الربح			*

المصدر: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2015). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين -مجموعة طلال أبو غزالة). الأردن: المطبعة المركزية. ص 763. (بتصرف)

ملحق رقم (02): مثال عن حساب النتائج حسب الوظيفة وفق IAS 1

البيان	المبالغ
الإيراد	*
تكلفة المبيعات	(*)
إجمالي الربح	*
الدخل الآخر	*
تكاليف التوزيع	(*)
المصروفات الإدارية	(*)
المصروفات الأخرى	(*)
الربح قبل الضريبة	*

المصدر: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2015). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين -مجموعة طلال أبو غزالة). الأردن: المطبعة المركزية. ص 763. (بتصرف)

ملحق رقم (03): استمارة استبيان

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص محاسبة

استبيان

يهدف هذا الاستبيان الى دراسة علمية حول موضوع " أثر النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومة المالية المستمدة من القوائم والتقارير المالية "، لذلك نرجو من سيادتكم التفضل والاطلاع على الاستبيان والاجابة على الاسئلة بكل دقة وموضوعية من اجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل، ونؤكد لكم حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم، وأنها لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ولكم منا جزيل الشكر.

الاستبيان محضر من طرف:

بغريش محمد

مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر

جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

ملاحظة:

1-يرجى التأكد من الإجابة على جميع الأسئلة؛

2-لأي معلومات إضافية أو استفسار يمكن الاتصال بالباحث عن طريق البريد الإلكتروني:

Mohamed.beghriche@univ-constantine2.dz

السنة الجامعية 2022/2021

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية

الجنس:

ذكر ⬭ أنثى ⬭

الفئات العمرية:

أقل من 31 سنة ⬭ من 31-40 سنة ⬭ من 41-50 سنة ⬭

أكبر من 50 سنة ⬭

المستوى الأكاديمي:

دكتوراه ⬭ ماستر ⬭ ليسانس ⬭

دبلوم الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA ⬭ CED ⬭ CMTC ⬭

إجابة أخرى (تذكر) .....

الوظيفة المهنية:

مهني -خبير محاسب ⬭ مهني -محافظ حسابات ⬭

مهني -محاسب معتمد ⬭

مسير ⬭ مدقق داخلي ⬭ محاسب ⬭

مستثمر ⬭ مفتش ضرائب ⬭ أكاديمي ⬭

الخبرة المهنية:

أقل من 11سنوات ⬭ من 11 إلى 20 سنة ⬭ من 21 إلى 30 سنة ⬭

أكثر من 30 سنة ⬭

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ملاءمة المعلومة المالية.

رقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر القوائم المالية (الكشوف المالية) معلومات مالية لمتخذي القرار في الوقت المناسب من حيث تاريخ العرض					
2	توفر القوائم المالية معلومات مالية مُلائِمة لمتخذي القرار من حيث شكل العرض					
3	توفر القوائم المالية معلومات مالية تزيد من القدرة على التنبؤ					
4	توفر القوائم المالية معلومات مالية ذات قيمة ارتدادية (تغذية عكسية)					
5	تساعد القوائم المالية إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب					
6	تساعد القوائم المالية المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار					
7	تساعد القوائم المالية البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض					
8	تساعد القوائم المالية الموردين في تقديم معلومات لهم بصورة واضحة					

9	تساعد القوائم المالية إدارة الضرائب في تقدير وعاء الضريبة					

المحور الثاني: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على موثوقية المعلومة المالية.

رقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	تتميز القوائم المالية بعدم التناقض بين مختلف الحسابات					
11	القوائم المالية تزيد من الثقة في المعلومات المالية المستمدة منها					
12	تتميز القوائم المالية بالصدق في التعبير					
13	يزيد SCF من قابلية التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية					
14	تتميز القوائم المالية بعرض معلومات يمكن التأكد من مصداقيتها					
15	في ظل SCF، تعكس القوائم المالية الوضعية الحقيقة للمؤسسة					
16	يعطي SCF قوائم مالية غير متحيزة وصالحة لمختلف المستخدمين لاتخاذ قراراتهم					

المحور الثالث: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية.

رقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	عند تطبيق SCF لأول مرة، تحقق القوائم المالية المعدَّة على أساسه خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية مع السنوات السابقة					
18	القوائم المالية المعدَّة وفق SCF تعطي معلومات مالية قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات					
19	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية الناتجة عن التقييم العادل (الحقيقي) لمختلف الحسابات					
20	تقدم القوائم المالية المعدة وفق SCF معلومات مالية تتميز بالثبات					

المحور الرابع: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على القابلية لفهم المعلومة المالية.

رقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	شمول القوائم المالية لجميع المعلومات مهما كانت صعوبة فهمها يزيد من جودتها					
22	تكون القوائم المالية مفهومة أكثر إذا كان المستخدم لها يتوافر على معرفة بالمحاسبة والمالية					

23	بإمكان المستفيد من القوائم المالية التعامل معها حتى لو لم يكن محترف في الأمور المحاسبية المالية					
24	يغلب على مخرجات القوائم المالية المعدة وفق SCF سهولة الفهم					

ملاحظات:

في حالة الرغبة في تزويدنا بمعلومات لم يشملها الاستبيان، يرجى كتابتها في الفراغ التالي:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وفي حالة الرغبة في حصولكم على نسخة من نتائج الدراسة، يرجى كتابة بريدكم الإلكتروني.

Email : .....

ملحق رقم (04): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

الاسم واللقب	الصفة
بريك فريد	أستاذ – جامعة قسنطينة 2
بوتيغان حمزة	أستاذ – جامعة قسنطينة 2 -محافظ حسابات
بوشلوش عبد الحليم	أستاذ – جامعة قسنطينة 2
بوفولة نبيلة	أستاذة – جامعة قسنطينة 2
لمزاودة عمار	أستاذ – جامعة قسنطينة 2
معزوز سامية	أستاذة – جامعة قسنطينة 2